جِتَابِ تِهْ دِيْ الْمِدِيْنِ تِهْ وِيْ مِدِيْنِ الْمِدِيْنِ

في مسَائِل خلافية ذَائعَة وَنبذ مَذهبيّة نَافِعَة وَنبذ مَذهبيّة نَافِعَة وَيليتِه ويليتِه الإنكرية الفراكية فيض

> تأليفت أبي شجاع مِحَدَ بن هَلِيْ بن شعيت بن الدّهالَّ هَدُهُ * وَمَ

الشيخ الدكتور صناليج بن ناصربن صناليج المخريم

كشتيش قست الفق و كرست المنق المرسلة المرسكة المركم المنق المركم المرسكة المركم المرسكة المركم المرسكة المركم المر

قدَّم كَهُ واعتَّمَتِ بِهِ د/حَالربِّ عَلَى بِنْ مِحْرِبِ لِلْشِيقْحِ مَضْرَهَيْهُ النَّرِيسِّ بِعَسْرالِفَتْه بِمِرْعِ عَامَهُ الاَّامِ مَشْرَهَيْهُ النَّرِيسِّ بِعَسْرالِفِتْهُ بِمِنْعِ عَامَهُ الْاَيَامِ مُمْرَبُّ بِهُ مُنْ الْاَسْطِيةِ بِالنَّصِيْمَ

القسمُ الأُوّل _ الجِزْءالدّالث

عَكِينَةً لِلْمِينَةُ لِلْهُ الْمِينَةُ لِلْمُ الْمِينَةُ لِلِكُ

مَكتَبة الرشِد للنّشِر والتوزيع

* المملكة العربية السعودية . الرياض . طريق الحجاز

فاكس ١٧٥٢٢ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس ٤٥٩٣٢٨ هاتف ٤٥٩٣٤٥١ فاكس E-MAIL: alrushd@suhuf.net.sa www.alrushd.com

- * فرع مكة المكرمة: _ هاتف ٥٥٨٥٤٠ _ ٥٥٨٣٥٠ ح
- * فرع المدينة المنورة: _ شارع أبي ذر الغفاري _ هاتف ٢٠٠٠ ٨٣٤٠٦٠٠
- * فرع القصيم بريدة طريق المدينة ماتف ٢٢٤٢١٤
- * فرع أبه الله المالك فيصل هاتف ٢٢١٧٣٠٧
 - * فسرع الدمسام: _ شارع ابن خلدون _ هاتف ٨٢٨٢١٧٥ وكلاؤنا في الخارج
 - * الكويت: _ مكتبة الرشد _ حولي _ هاتف: ٢٦١٢٢٤٧
 - * القاهرة: _ مكتبة الرشد _ مدينة نصر _ هاتف: ٢٧٤٤٦٠٥
 - * بيروت: _ الدار اللبنانية _ شارع الجاموس _ هاتف: ٠٠٩٦١٢٨٤٢٤٥٧
 - * عمان : الاردن دار النبلاء هاتف :١٥٨ ٥٣٣٢

ڪِتاب پَقوي دِي الْدِيْظِيْنَ پَقوي دِي الْدِيْظِيْنَ





جميع الحقوق مَحفوظة الطَبعَة الأولى ١٤٢٢ هـ ــ ٢٠٠١م





لوحة ٤٣ من المخطوطة أ:

قال جابر بن عبد الله أردت الخروج إلى خيبر فآذنت (۱) النبي عليه السلام بذلك فقال عليه السلام: ائت وكيلي فخذ معه خمسة عشر وسقًا (۲) ، فإن (۳) ابتغى منك آية (۱) فضع يدك على ترقوته (۱) ، واعلم أن الأيدي (۷) ثلاث (۱) يد أمانة كالوكيل والمودع ، والشريك والوصي والحاكم والمرتهن ، ويد ضامنة كالغاصب (۱) والمستعير ، والمساوم والمشتري شراء فاسدًا ، ويد مختلف فيها وهي الأجير (۱۱) المشترك والذين يتولون مال غيرهم خمسة (۱۱): أب ، جد (۱۱) ، وصي ، حاكم ، وكيل (۱۲) ، والعقود (۱۱) أربعة أضرب : عقد لازم

- (١) آذنت: أعلمت كما في مجمل اللغة ١/ ٩١.
- (٢) الوسق: الحمل تقول: وسقت العين الماء: حملته، وأوسقت البعير: حملته حمله، ووسقت الحنطة: جعلتها وسقًا وسقًا، والوسق: ستون صاعًا. انظر: مجمل اللغة ٤/ ٩٢٥.
 - (٣) في ب: قال.
 - (٤) آية: علامة كما في مجمل اللغة ١/ ٨٢.
- (٥) ترقوته: هي فعلوة، وهو عظم وصل ما بين ثغرة النحر والعاتق كما في مجمل اللغة ١/ ١٤٧.
- (٦) أبو داود في سننه في كتاب الأقضية: باب في الوكالة ٤/ ٤٧، والدارقطني في سننه: باب الوكالة ٤/ ١٥٤ ـ ١٥٥، والبيهقي في سننه ٦/ ٨٠.
 - (٧) تكملة المجموع للمطيعي ١٣/ ١٩٦، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص٢٠٩.
 - (٨) في أوب: ثلاثة، والصواب ما أثبته.
 - (٩) في ب: كالغاصبة.
 - (١٠) في ب: الأجر.
 - (۱۱) «خمسة» سقطت من ب.
 - (۱۲) «جد» سقطت من ب.
 - (١٣) الوجيز ١/ ١٧٧، ١٨٩، والمنهاج للنووي ٢/ ١٧٣، مع مغني المحتاج.
 - (١٤) في ب : والمعقود.

من جهتين (۱) كالبيع والإجارة والصلح والخلع والنكاح في أشهر الوجهين، ومن قال: إنه غير لازم من جهة الزوج قال: لأن الزوج يملك فسخه (۱) والجواب أنه إنما يملك قطعه (۱) وإزالته عنه، كما يملك (۱) المشتري عتق العبد المشتري، وأما اللازم من جهة فكالرهن (۱) والكتابة، والرابع مختلف فيه وهو السبق والرمي، إن قلنا: إنه إجارة كان لازمًا، وإن قلنا: إنه جعالة كان جائزًا، واعلم أن كل من يجوز له التصرف في مال غيره لا يجوز له أن يشتري لنفسه إلا الأب خاصة (۱) ، إن وكل المتداعيان وكيلاً واحداً لينوب عنهما ففيه وجهان، فوجه الجواز: أنه يمكنه الدعوى، والجواب عن كل واحد منهما وإقامة الحجة ووجه عدم الجواز: ينافي (۱) الفرضين (۱) ، إذا شهد أحد الشاهدين أنه (۱) الشهادة، لأن توكيل (۱) الجمعة غيره في الخميس، إذا الجمعة لم تثبت (۱) الشهادة، لأن توكيل (۱) الجمعة غيره في الخميس، إذا الجمعة لم تثبت (۱) الشهادة، لأن توكيل (۱) المقصود، لأن الغرض وكله في كل قليل وكثير فالوكالة فاسدة (۱۱) ، ويجوز للمسلم أن يوكل ذميًا،

⁽١) في ب وجه: الجهتين.

⁽٢) في ب : فسحة.

⁽٣) في ب : قطعة .

⁽٤) ف*ي* ب : ملك.

⁽٥) في أ: فكالدهن، وفي ب: فالدهن بدون الكاف.

⁽٦) روضة الطالبين ٤/ ٣٠٥.

⁽٧) في ب : تنافى .

⁽٨) في أ: أنه من وكل.

⁽٩) في ب: يثبت.

⁽۱۰) في ب: وكيل.

⁽١١) الوجيز ١/ ١٨٨، ومغنى المحتاج ٢/ ٢٢١.

⁽١٢) في أ: ثم.

إثبات المال دون التصرف، إذا تصرف الوكيل في بيع السلعة في السلعة (صار (۱) ضامنًا. مثاله (۲): أن يلبس الثوب) فإذا باعه (۲) بعد ذلك هل يصح بيعه ؟ وجهان، لو (٤) شهد أحد الشاهدين أنه أقر بتوكيله (٥) يوم الخميس، وشهد الآخر أنه أقر بذلك (۲) يوم الجمعة صح لأن الإقرارين إخبار (٧)، ونقول في مسألة العارية إن الإذن في تفويت اليد وجد حقيقة، وليس صريحًا في نفي الضمان، فإنه لو قال: أتلف مالي وعليك ضمانه لم يتناقض، نعم. لو قال: أتلف ولا ضمان عليك لا يبقى (١) الضمان، ولو أطلق الإذن (٩) ساكتًا عن الضمان حكم في الأمرين بقرينة الحال، فإن شهدت لنفي الضمان انتفى، وإن شهدت للضمان ثبت، فالحمامي يأذن في تفويت ماله وقرينة الحال توجب العوض (١٠٠)، وإغا(١١) حال المعير يشعر بأنه رضى بتفويت اليد؛ لأنه (١٢) قبض المنافع ولم يرض بتفويت الملك.

* * *

⁽١) ما بين القوسين سقط من س.

⁽٢) مثاله في ب: في غير مكانها.

⁽٣) في ب: باع.

⁽٤) في ب : أو .

⁽٥) في ب : بتوكيل.

⁽٦) «بذلك» سقطت من ب.

⁽٧) في ب : إخباران.

⁽٨) في ب وجـ: انتفا.

⁽٩) في ب : الآن.

⁽١٠) في أ: الفرض.

⁽١١) بوج: فأما.

⁽١٢) في أ: لا في.

الوكالة والعارية

المسألة السادسة والخمسون بعد المائة: التوكيل من غير رضا^(۱) الخصم (قنو):

المذهب: جائز (٣).

عندهم: ف(١).

الدلل من المنقول:

لنا:...نا

لهم: . . . (۲) .

(١) في ب وجه: من مسائل الوكالة والعارية.

(٢) في ب وجه: رضى.

(٣) الوجيز ١/ ١٨٨، وروضة الطالبين ٤/ ٢٩٣، والتنبيه ص ١٠٨.

- (٤) تحفة الفقهاء ٣/ ٣٢٨، والنتف في الفتاوى ٢/ ٥٩٨، والكتاب مع اللباب ٢/ ٨٨، والفتاوى الخانية ٣/ ٧، مع الهندية.
- (٥) بياض في بوج، وبخط مغاير في أونصه «الوكالة من العقود الجائزة في الجملة، وكلما جازت فيه النيابة من الحقوق جازت الوكالة فيه كالبيع والشراء والإجارة واقتضاء الديون وما أشبه ذلك»(١).
- (٦) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: "إقرار الوكيل على موكله بالحدود والقصاص غير مقبول سواء $^{(7)}$ كان في مجلس الحكم أو غيره $^{(7)}$.

⁽١) المجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ١٢٦ ١٣١.

⁽٢) في أ: سوى.

⁽٣) لم أعثر عليه.

الدليل من المعقول:

لنا :

عدم رضاه عيب فيرد^(۱) شرعًا؛ لأنه يطلب زيادة على المقصود؛ لأن المقصود معرفة حال من إنكار وإقرار^(۲) ليأخذ^(۲) أو يقيم بينة ولا فرق بين جواب وجواب^(۱) في تعرف الحال وليس الحق غير^(۱) الجواب، بل معرفة الحال والجواب طريق ذلك.

لهم:

المدعي قد استحق جواب المدعى (٢) عليه ولا يبطل حقه إلا برضاه، تأثيره: أنه يتصرف في حقه، ودليل الدعوى: أن جوابه حق له ولهذا يحضره الحاكم ويطلب منه الجواب ويقف على طلب (١) الخصم (٨) وينتفع به ولا يرضى (٩) بالثمن منه، والخصومات حرام، وإنما جازت للحاجة.

مالك (١٠):

⁽١) في ب وجه: فرد.

⁽٢) في ب وجه: أو إقرار.

⁽٣) في ب : يأخذ.

⁽٤) في ب : وجوب.

⁽٥) في ب : عين .

⁽٦) في أ: المدعا عليه.

⁽٧) في أ: كلب.

⁽٨) في ب : الخصوم.

⁽٩) في ب : ولا يوصي بما ليس فيه.

⁽١٠) الشرح الصغير للدردير مع حاشية الدسوقي عليه ٢/ ١٨٣، وقال: يجوز للواحد مطلقًا إلا لعداوة بين الوكيل والخصم لما فيه من الإضرار، والإشراف على مسائل ٢/ ٢٦.

أحمد(١):

التكملة:

الدعوى حق المدعي فإنها طلب حقه (۱) ، وهو مستقل بالجميع دون صاحبه فيجوز أن يقيم فيه غيره مقامه إذ هو قابل للنيابة كسائر الحقوق ، وتعلقه بالغير لا يمنع استقلاله به ، كما في قضاء الديون ، ويتأيد بالمريض والمخدرة (۱) والمسافر ، فتوكيل هؤلاء (۱) ينفذ دون رضا (۱) الخصم ، فإن قالوا: الإنكار حق المدعي قبل المدعي (۱) عليه ، قلنا: لا نسلم أولا (۱) افتقار الحكم إلى الإنكار ، وهذا ظاهر في حق الغائب ، وأما الحاضر في البلد فمن أصحابنا من جوز القضاء عليه وإن سلم فهو حق الشرع يطلبه الحاكم رجاء أن يقر فيستغني عن الاجتهاد في حال الشهود ، ثم إذا حضر وسكت عن الجواب قضى عليه بالبينة ؛ لأن المقصود أن يعرف انتفاء إقراره لا وجود الحاكم ولو كان هذا الإنكار حق الخصم لسقط بإسقاطه ، ثم الإنكار حق المدعى (۱) عليه ، فإنه موكول إلى إخباره والمدعي لا يطلب إنكاره بل إقراره ، وشمرة الإنكار للمنكر وهو يدفع الدعوى عنه ، وعلى الحقيقة الإنكار تكذيب المدعى فلا يقع حقًا له .

⁽١) المغنى ٥/ ٨٩- ٩٠، ومفهومه الجواز.

⁽٢) في ب وج: زيادة: «والإنكار حقه» بين (حقه) و(هو).

⁽٣) في ب وج: والمحلاة وهو خطأ، والخدر: الستر، وجارية مخدرة إذا لزمت الخدر كما في مختار الصحاح للرازي ص ١٣٣، مادة (حذر).

⁽٤) في جه: هاولاء.

⁽٥) في ب وجه: رضي.

⁽٦) في أ: المدعا عليه.

⁽٧) في ب وج: إذ لا.

* * *

= هوامش هذه المسألة: (قنو):

الأصل في الوكالة قوله تعالى: ﴿ فَابْعَتُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴾ (١) ، وقوله: ﴿ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا . . . ﴾ (١) الآية ، ووكل النبي عليه السلام عمرو بن أمية في قبول نكاح أم حبيبة (٢) بنت أبي سفيان (١) .

* * *

(١) الكهف آية: ١٩.

⁽٢) يوسف آية: ٩٣، وفي أ: فاذهبوا وهو خطأ، وفي ب: بياض.

⁽٣) أخرجه أبو داود وأحمد والنسائي عن عروة عن أم حبيبة كما في تكملة المطيعي للمجموع . ١٣٢/١٣ .

⁽٤) المجموع بتكملة المطيعي ١٣١/ ١٢٦ ـ ١٣١.

المسألة السابعة والخمسون بعد المائة: الوكيل في الخصومة (قنز):

المذهب: لا يملك الإقرار(١).

عندهم: يملك ذلك في مجلس الحكم (٢).

الدليل من المنقول:

. (۳) . . . : ننا

لهم: . . . فا

الدليل من المعقول:

لنا:

وكيل بالخصومة ولا يملك الإقرار لأنه قطع الخصومة، ويتأيد بكونه لا يملك خارج المجلس فنقول (٥): الوكيل بالإقرار لا يملك الخصومة فكذلك (١)

⁽۱) المهذب للشيرازي مع تكملة المطيعي للمجموع ۱۳/ ۱۶، والتكملة ۱۳/ ۱۵۰، والوجيز ۱/ ۱۹۲.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٢٢٩، والنتف ٢/ ٥٩٩، والكتاب مع اللباب ٢/ ٩٩.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أونصه: «اتفق الأربعة رضي الله عنهم على أن إقرار الوكيل على موكله في غيرمجلس الحكم لا يقبل بحال»(١).

⁽٤) بياض في ب وجوبخط مغاير في أ: نصه: «واختلفوا فيما إذا أقر عليه في مجلس الحكم فقال أبو حنيفة: الوكيل بالخصومة يصح إقراره على موكله في مجلس القاضي إلا أن يشترط موكله أن لا يقر عليه، وقال الباقون: لا يصح كما لو أقر في غير مجلس القاضي»(٢).

⁽٥) في ب: فيقول.

⁽٦) في بوج: فلذلك.

⁽۱) المهذب مع تكملة المطيعي ۱۳/ ۱۶۹، وتحفة الفقهاء ۳/ ۲۲۹، وبداية المجتهد ٢/ ٢٢٦، وغاية المنتهى ٢/ ١٥٩.

⁽٢) المهذب مع تكملة المطيعي ١٣/ ١٤٩، وتحفة الفقهاء ٣/ ٢٢٩.

عكسه، والشيء لا يستفاد من ضده، ويتأيد بالإبراء والصلح والإقرار بالدم (١)، وأدائها(٢) صريحًا.

لهم:

وكيل بجواب (^{۱۱}) الخصم فملك (^{۱۱}) الإقرار، لأن التوكيل بالخصومة (^{۱۱}) توكيل (^{۱۱}) بجوابها لتصح (^{۱۱}) فيما يملكه الموكل، وإنما يملك الجواب، فالجواب المطلق هو المملوك، وتسميته (^{۱۱}) خصومة مجاز لقوله تعالى: ﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةً سَيِّئَةً ﴾ (^{۱۱})، ولا يمكن العمل بحقيقته إلا أن يقال: الموكل فيحق (^{۱۱}) ومجازه يصح في الأحوال كلها.

مالك: ق(١١).

أحمد(١٢):

⁽١) في ب وج: فبالدم.

⁽٢) في أ: وأذانهاه.

⁽٣) في ب وج: لجواب.

⁽٤) في ب: يملك.

⁽٥) في ب: للخصومة.

⁽٦) في بوج: وكيل لجوابها.

⁽٧) في ب: ليصح.

⁽A) في بوأ: تسميه، وفي بوج: نسميه.

⁽٩) الشوري آية: ٤٠، وهي بياض في ب وج.

⁽۱۰) في ب : ليحق.

⁽١١) بداية المجتهد ٢/ ٢٢٦، والبيان والتحصيل ٨/ ٢٣٧ ـ ٢٣٨، والقوانين الفقهية ٢١٦، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٢٧.

⁽١٢) المغنى ٥/ ٩٩، وغاية المنتهى ٢/ ١٥٩، ومفهومه لا يملك الإقرار.

التكملة:

الخصومة عبارة عن فعل يبقى (۱) الفاعل معه خصماً والإقرار يضاد ذلك فهو عاص للموكل (۲) ، ونقول: الجواب المطلق الذي جعلتم الخصومة مجازًا عنه إقرار أم إنكار أم شيء آخر؟ والإقرار ينبو (۳) عنه لفظ الخصومة ، وتحقيق الكشف أن المطلق قضية (۱) مختلفة بين مختلفتين (۱۰ كاللونية بين السواد والبياض ، والجواب المطلق لا يصح إلا بقرينة حال (۱) تعرف إلى المسميين (۱۰) ، ولهذا لا يصح بلفظ مجهول يحتمل معنيين (۱۰) ، وسماع البينة من ضرورة الخصومة وليس الإقرار من ضرورة الخصومة ثم لو وكله في الإقرار لم يتصور ؛ لأنه يكون (۱) قد أقر الموكل بالحق فللوكيل (۱۱) أن يؤدي لفظه ويخبر عنه فكيف يحمل (۱۱) الوكالة على ما لو صرح به لم يصح .

- (١) في أ: يبقا، وفي ب : ينفي.
 - (٢) في ب: فهو عاض الموكل.
 - (٣) في ب : ينبوا.
 - (٤) في ب: قصيه.
 - (٥) في ب: مختلفين.
 - (٦) في ب: حالة.
 - (٧) في ب وج: القسمين.
 - (۸) في ب : معنين .
 - (٩) (يكون) ساقط من أ.
 - (١٠) في ب وجه: فالوكيل أن.
 - (١١) في جه: تحمل.

هوامش هذه المسألة (قنز):

قال أبو العباس بن سريج: لا يصح التوكيل في الإقرار (١١) . قال ابن أبي ليلى: إذا وكله في كل قليل وكثير صح (٢١) .

⁽١) لم أعثر عليه.

⁽٢) المغني لابن قدامة ٥/ ٩٤، وعزاه لابن أبي ليلي.

المسألة الثامنة والخمسون بعد المائة: الوكيل بالبيع مطلقًا (قنح):

المذهب: لا يبيع بغبن فاحش(١) ولا إلى أجل ولا بعروض(١).

عندهم: يصح منه ذلك كله (٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:نا

لهم: . . . في

الدليل من المعقول:

لنا:

وكيل مخالف؛ لأنه وكيل (٦) في البيع، وقد باع من وجه ووهب من وجه والتبرع لا يملكه؛ ولأن ملك البيع كالأب والوصي؛ ولأنه بدل (٧) مال

⁽١) في ب وجه: لا يبيع بغير فاحش، ولا إلى أجل ولا ينقص عوض.

⁽۲) الوجيز ۱/ ۱۹۰، وروضة الطالبين ۲۳۰۳.

⁽٣) تحفة الفقهاء ٣/ ٢٤٣، والنتف ٢/ ٥٩٧، والجامع الصغير ص ٣٣٤ـ ٣٣٥.

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «واختلفوا في حقوق العقد بمن تتعلق بالوكيل أو بالموكل فقال أبو حنيفة: حقوق العقد في المعاملات كالمطالبة بالثمن والرد بالعيب ونحوها بالوكيل»(١).

⁽٥) بياض في ب وج: ، وبخط مغاير في أ ونصه: «وقال مالك: إذا لم يقل الوكيل: إني اشتريت لفلان فالثمن على الوكيل، وإن قال: اشتريت لفلان فالثمن على فلان ولا شيء على الوكيل، وكذلك البيع وإن لم يقل ذلك فالعهدة عليه»(٢).

⁽٦) في جه: وكل.

⁽٧) في ب وج: ولا بذل مالاً بغير عوض.

⁽١) الكتاب مع اللباب ٢/ ٨٨ ـ ٨٩.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب المالكي ٢/ ٢٩.

بغير عوض، ثم العرف أنه إذا أطلق البيع فإنه يقصد به المربح أو العادل، ونقيس على الشراء، فإنه لو وكل فيه لم يصح بالغبن الفاحش.

لهم:

وكيل موافق فجاز فعله، دليل ذلك: أن المأمور به هو البيع والمفعول بيع؛ لأنه يقول: بعتك كذا والموجود (١) شرعًا هو المعقود لفظًا وحقيقة (١) مقابلة مال بمال وقد وجد.

مالك: ق(٣).

أحمد(١):

التكملة:

أمره بتفويت الملك إلى بدل ومطلق كل شيء يحمل على الكامل منه ، فإنه الأصل في كل موجود والزيادة والنقصان لا تكون إلا بدليل وصار كالرقبة المطلقة في الكفارة ويحمل (٥) على الكامل ثم البدل جائز للمبدل ، والخبر (١) يكون بالكامل لا بالناقص وإطلاق البيع إن عنوا به بالإضافة إلى الثمن فهو خلاف الإجماع لكون المبيع (٧) معينًا وإن عنوا به بالإضافة إلى

⁽١) في ب : والوجود.

⁽٢) في ب وج: وحقيقته.

⁽٣) بداية المجتهد ٢/ ٢٢٧، والقوانين الفقهية ص ٢١٦، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٢٨.

⁽٤) الفروع ٤/ ٣٥٦ ـ ٣٥٧، ونصه: «ولا يبيع نساء ولا بغير نقد البلد أو غالبه كنفع وعرض»، وفيه احتمال وهو رواية في الموجز.

⁽٥) في ب وج: «يحمل» بدون واو.

⁽٦) في جه: والحبر.

⁽٧) في ب: البيع.

الثمن فهو ما ذكرناه (۱) من أن التفويت إلى بدل مطلق، فالبيع مقابلة (۲) بين مالين حقيقة ولفظًا، ودعواهم أن الثمن مسكوت عنه واقع (۳) من ضرورة البيع غير صحيح؛ لأن المعاملة (۱) تقوم بالمقابلة (۱) في من أن ذكرها فقد ذكرهما كالوزن لا يقال الصنجة (۱) في الوزن مسكوت عنها فصار المالان مذكورين في لفظ البيع على الإطلاق، بقي أن يقال المطلق يستوي بالنسبة إلى جميع المسميات حتى لو حلف لا يعتق (۱) حنث وبر بالسليم (۱) والمعيب. والجواب: أن الموجود المطلق هو الكامل فصار الاسم المطلق واقعًا بإزائه هذا الأصل في الوجود ثم الكمال مما شرع لغرض (۱۱) وظهر بالمعنى الذي لأجله شرع وهو الخبر في المتنازع (۱۱) فيه.

* * *

⁽١) في ب: ذكرنا ومن.

⁽٢) في ب: مقابله.

⁽٣) في ب : وواقع.

⁽٤) في ب وجـ: لمقابلة.

⁽٥) في ب وج: بالمتقابلين.

⁽٦) في ب وج: فيمن.

⁽٧) في ب: الصبخه.

⁽۸) في ب وج: لا يعين.

⁽٩) في بوج: السايم.

⁽١٠) في بوج: لعرض.

⁽١١) في ب: التنازع.

المسألة التاسعة والخمسون بعد المائة: مسلم وكل ذميًا في شراء خمر أو خنزير (قنط):

المذهب: لا يصح التوكيل ولا الشراء(١).

عندهم: يصح التوكيل والشراء(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:ننا

لهم: . . . في ا

الدليل من المعقول:

لنا :

عقد لا يجوز للمسلم أن يتولاه بنفسه ولا يصح توكيله(٥) فيه كما لو

(١) ينظر: مغني المحتاج ٢/ ٢١٧.

(٢) إعلاء السنن للتهانوي ١٥/ ٣٣٧. ٣٣٨.

- (٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «اتفقوا على جواز بيع العين الطاهرة القابلة للبيع، واختلفوا في العين النجسة، وقال أبو حنيفة: يجوز بيع السرجين النجس والكلب والزيت النجس والسمن النجس»(١).
- (٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ ، ونصه: «قال مالك والشافعي وأحمد: لا يجوز بيعها ، واستثنى مالك ما فيه المنفعة منها كالكلب المأذون في اتخاذه شرعًا مع الكراهة ، ومن أصحابه من منعه على الإطلاق»(٢) .
 - (٥) في ب : بتوكيل .

⁽۱) المنهساج للنووي مع المغني ٢/ ١١ ـ ١٢، وهداية أبي الخطاب ١/ ١٢٨ ـ ١٢٩، وفروع ابن الحاجب ق ١٣٥ ـ ١٣٦ خ، والاختيار مع المختار ٢/ ٩٠، وتخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ١٨٩ ـ ١٩٠.

⁽٢) هداية أبي الخطاب ١/ ١٢٨ ـ ١٢٩ ، والقوانين الفقهية ص ١٦٣ ـ ١٦٤ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٢/ ١١ ـ ١٢ ، والإشراف على مسائل الخلاف ١/ ٢٨٢ .

وكله في تزويجه بمجوسية(١).

لهم:

لو نص على ثمن فاشترط بأكثر منه وقع الملك له ولو كان الملك لا يقع له لما وقع له عند المخالفة ثم الملك من حقوق العقد، وهو يتولاه فكان الملك له.

مالك (۲):

: (m)

التكملة:

قاعدة المسألة: أن الملك في الوكالة يقع للموكل هذا عندنا وعندهم يقع أولاً للوكيل أن ثم للموكل أو ويدل على أصل القاعدة أنه عقد تولاه الغير للغير وصح أله أله أن فانتقل الملك إلى المعقود له دون العاقد كالتوكيل في النكاح ولو (١) كان وكيلاً في البيع كان الثمن للمشتري فنقيس (١) الثمن على المثمن ثم لو اشترى الوكيل من يعتق عليه لم ينعتق .

⁽١) في ب: المجوسية.

⁽٢) القوانين الفقهية ص ٢٦٥، وفروع ابن الحاجب ق ١٦٩ خ، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي عليه ٣/ ٣٨، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٢٩.

⁽٣) هداية أبى الخطاب ١/ ١٦٩.

⁽٤) في ب وجه: للتوكيل.

⁽٥) في ب: ثم الموكل.

⁽٦) في ب: فصح.

⁽٧) (له) سقطت من ب وج.

⁽٨) في ب وج: ثم لو.

⁽٩) في ب: قيقيس.

المسألة الستون بعد المائة: العارية (قس):

المذهب: مضمونة(١).

عندهم: أمانة(٢) .

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «العارية مضمونة، والمنيحة مردودة، والزعيم غارم»(٣)، وروي أنه استعار درع صفوان(١) بن أمية فقال: أغصبًا يا محمد

(٤) صفوان بن أمية بن خلف بن وهب بن قدامة بن جمح القرشي الجمحي المكي صحابي من المؤلفة، مات أيام قتل عثمان، وقيل سنة إحدى أو اثنتين وأربعين في أوائل خلافة معاوية.

⁽١) الوجيز ١/ ٢٠٤، والأم ٣/ ٢٤٤، وروضة الطالبين ٤/ ٤٣١.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ١٧٧ ، والمختار مع الاختيار ٣/ ٥٦ .

⁽٣) الترمذي في سننه في البيوع باب ما جاء في أن العارية مؤداة ٣/ ٥٦٥، وقال: حديث حسن غريب ولفظه: العارية مؤداة، والزعيم غارم والدين مقضي، وأبو داود في سننه في البيوع والإجارات: باب تضمين العارية ٣/ ٨٢٤-٨٢٥، بلفظ: العارية مؤداة، والمنحة مردودة، والدين مقضي، والزعيم غارم، وابن ماجه في الصدقات باب العارية ٢/ ١٠٨- ١٠٨، بلفظ: العارية مؤداة والمنحة مردودة، وقال في الزوائد: إسناد أبي أمامة ضعيف، لتدليس إسماعيل بن عياش لكن لم ينفرد به ابن عياش فقد رواه ابن حبان من وجه آخر، أما حديث أنس بهذا اللفظ فقال في الزوائد: إسناد حديث أنس صحيح، وأحمد في مسنده ٥/ ٢٦٧، عن سعيد بن أبي سعيد عن أنس وذكره ابن عدي في الكامل، ١/ ٩٠٣، في ترجمة إسماعيل بن زياد السكوني بلفظ: «الزعيم غارم، والدين مقضي، والعارية مؤداة، والمنحة مردودة، وقال في إسماعيل: أظنه كوفيًا منكر الحديث، وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/ ٤٧، وعزاه لأحمد وأصحاب السنن إلا النسائي، وقال: فيه إسماعيل بن عياش.

فقال: لا، بل عارية مضمونة مؤداة(١)، فوصف العارية بالضمان.

لهم:

قوله عليه السلام: «ليس على المستعير غير المغل ضمان»(٢)، والمغل (٣): الخائن.

الدليل من المعقول:

لنا:

قبض مال الغير لمنفعة نفسه(١) لا عن استحقاق سابق فوجب عليه

- = (الإصابة ٢/ ١٨٧) والاستيعاب معها ٢/ ١٨٣) وتقريب التهذيب ١/ ٣٦٧ والعبر ١/ ٣٦٧) وشذرات والعبر ١/ ٣٦٧ في وفيات ٤١ هـ، وسير أعلام النبلاء ٢/ ٥٦٢، وشذرات الذهب ١/ ٥٢).
- (۱) الحاكم في مستدركه في البيوع ٢/ ٤٧، ووافقه الذهبي عليه، والبيهقي في السنن ٦/ ٨٩، في العارية: باب العارية مضمونة، وأبو داود في سننه في البيوع باب في تضمين العارية ٣/ ٨٢٢، وأحمد في مسنده ٣/ ٤٠١، من مسند صفوان، والدارقطني في سننه ٣/ ٣٩، وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/ ٥٣-٥٠، وعزاه لأحمد والنسائي والحاكم وأورد له شاهدًا من حديث ابن عباس ولفظه: بل عارية مؤداة.
- (٢) الدارقطني في سننه في البيوع ٣/ ٤١، بلفظ: ليس على المستعير غير المغل ضمان، ولا على المستودع غير المغل ضمان. وقال: عمرو وعبيدة ضعيفان، وإنما يروى عن شريح القاضي غير مرفوع، والبيهقي في سننه ٦/ ٩١، عن شريح بلفظ: «ليس على المستودع غير المغل ضمان، ولا على المستعير غير المغل ضمان».
- (٣) النهاية في غريب الحديث ٣/ ٣٨١، وقال بعد أن ساق الحديث أي إذا لم يخن في العارية والوديعة فلا ضمان عليه من الأغلال الخيانة.
 - (٤) في ب: لمنفعته بنفسه.

الضمان؛ لأن الإذن كان في الاستعمال فاقتصر عليه وما ثبت ضرورة تعذر (١) بها، وضمان العين أمر وراء الاستعمال فقد أخذ مال الغير لغرضه من غير استحقاق قبض فضمن كالمستام.

لهم:

قبيض (٢) صدر عن إذن صحيح من جهة المالك فلا يوجب الضمان كالمستأجر ؛ لأنه لما أذن له في المنافع فمن (٣) ضرورته الإذن في القبض ، وإذا كان قد ملكه المنافع فالعين مجموع منافع .

مالك: ف(١).

أحمد: ق(٥).

التكملة:

يحمل خبرهم على ضمان الأجزاء المستحقة بالاستعمال، فإنها مضمونة عند التعدي ومجاوزة حد الإذن، ونقول (١٦): الأخذ (٧) تفويت يد الغير حسًا، وإن كان الغرض (٨) الأخذ كان تفويتًا حكمًا أيضًا بخلاف

⁽۱) في ب : تعدر .

⁽٢) في ب: فنص.

⁽٣) في أ: ضمن ضرورة الإذن، وفي ب: فمن ضرورية الإذن.

⁽٤) بداية المجتهد ٢/ ٢٣٥، ونصه: "ومنهم من قال: يضمن فيمن يغاب عليه إذا لم يكن على التلف بينة، ولا يضمن فيما لا يغاب عليه، ولا فيما قامت البينة على تلفه، وهو مذهب مالك المشهور، وابن القاسم وأكثر أصحابه" والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٩.

⁽٥) الفروع ٤/ ٤٧٤، والمغني ٥/ ٢٢٠.

⁽٦) في جـ: ونقول مكررة.

⁽٧) في أ: الأجل.

⁽٨) في ب: لغرض، وفي ج: لعرض.

المودع، فإنه أخذ لغرض (۱) المالك وهو نائب (۲) عنه، ويد المالك مستمرة حكمًا، ثم القبض ليس مأذونًا فيه لفظًا بل لازم مدلول الإذن في الانتفاع، وذلك لضرورة الذي (۳) يضطر إليه في تقدير مدلول الإذن جواز القبض، أما نفي الضمان فلا ضرورة فيه، أو نقول: مأذون فيه لغيره لا لعينه، أو نقول: الإذن دليل الرضا بتفويت اليد وليس فيه تعرض للضمان، وليس من شرط الضمان قبض غير مأذون فيه، لأن المضمن تفويت اليد المستحقة على صاحبها ولا يجوز أن يقال: عدم الإذن شرط فيه لأن الشرط ما يتوقف الحكم على (وجوده كالشهادة في النكاح وما يتوقف الحكم)(١) على عدمه، فوجوده مانع فكان الإذن منافيًا للضمان بعد وجود سببه، وإنما ينافيه لو لم يكن الجمع بين جواز القبض ووجوب الضمان، وقد بينا إمكانه فإنه يقول: يكن الجمع بين جواز القبض ووجوب الضمان، وقد بينا إمكانه فإنه يقول: تفويت اليد لا يدل على نفي ضمان العين؟

⁽١) في جه: لعرض.

⁽٢) في ب وج: ثابت عنده.

⁽٣) في ب وج: والذي.

⁽٤) ما بين القوسين سقط من ب.

هوامش هذه المسألة: (قس):

قال العنبري: إذا شرط ضمانها فهي مضمونة(١).

قال ربيعة: كل العواري مضمونة إلا موت الحيوان.

العارية: من عار الشيء إذا ذهب وجاء، ومنه: العيار (٢٠) .

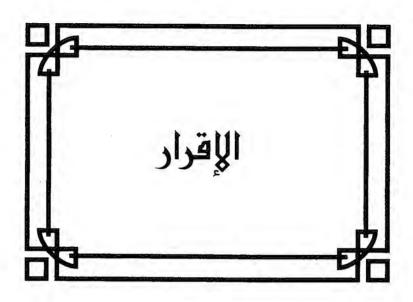
العارية: إباحة الانتفاع بعين من الأعيان (٢) ، وفي إعارة النقدين وجهان: لأنه يكن الانتفاع بالدينار والدرهم ورد عينه (٣) .

⁽١) المهذب والمجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٢٥١-٢٥٢، والمغنى ٥/ ٢٢٢.

⁽٢) المغنى ٥/ ٢٢٠، والزاهر ص ٢٤٠، والمطلع ص ٢٧٢.

⁽٣) روضة الطالبين ٤/ ٢٢٦.







لوحة ٤٤ من المخطوطة أ:

قال الشافعي رضي الله عنه: من شرب (۱) مسكراً وأقر في حال سكره لزمه ما أقر به، إذا قال له علي ألف ولم يفسر، فلو فسرها بحبات حنطة صح، فإن فسرها بكلاب ففيه وجهان (۱) ، ولو قال له علي ألف و درهم لزمه درهم ورجع في تفسير الألف إليه (۱) ، قال أبو حنيفة (۱) : إن عطف على العدد المبهم موزونا (أو مكيلاً) (۱) كان تفسيراً له بخلاف المذروع والمعدود، إذا قال مائة وخمسون درهما أو خمسة وعشرون (۱) درهما قال أكشر الأصحاب: يكون الدرهم المفسر عائداً إلى الرتبتين (۱) . قال ابن خيران (۱): يكون لما يليه من الرتبتين .

- (١) الأم ٣/ ٢٣٥.
- (٢) الوجيز ١/ ١٩٧.
- (٣) الوجيز ١/ ١٩٨، وروضة الطالبين ٤/ ٣٧٧.
 - (٤) كشف الحقائق ٢/ ١٢١.
- (٥) في ب: بدل ما بين القوسين : أقر أن يستثنى مكيالاً.
 - (٦) في أ: عشرين وهو لحن.
- (٧) الوجيز ١/ ١٩٨، والمنهاج بشرحه مغني المحتاج ٢/ ٢٤٩ ـ ٢٥٠.
- (٨) أبو علي بن خيران: الحسين بن صالح البغدادي، كان إمامًا جليلاً ورعًا كان يعتب على ابن سريج في ولايته للقضاء، ويقول: هذا الأمر لم يكن في أصحابنا، إنما كان في أصحاب أبي حنيفة، وطلبه الوزير ابن الفرات بأمر الخليفة للقضاء فامتنع فوكل ببابه وختم عليه بضعة عشر يومًا حتى احتاج إلى الماء، فلم يقدر عليه إلا بمناولة بعض الجيران فبلغ الخبر إلى الوزير فأمر بالإفراج عنه، وقال: ما أردنا بالشيخ أبي على إلا خيرًا، أردنا أن نعلم أن في مملكتنا رجلاً يعرض عليه قضاء القضاة شرقًا وغربًا وفعل به مثل هذا وهو لا يقبل. توفي سنة ٢٢٠هه، وقيل في حدود العشر والثلثمائة.

(طبقات الأسنوي ١/ ٤٦٣، وطبقات الشيرازي ص ١١٠، وطبقات السبكي ٣/ ٢٧١، والبداية والنهاية ١١١)، وفي ب: ابن حران.

واعلم أن الاستثناء في اللغة صحيح جائز. قال تعالى: ﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ (آ ﴾ إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾ () وقال: ﴿ أَلْفَ سَنَةً إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾ () ، ويجوز (أن يستثنى) () من الجملة أكثرها ، كما يجوز أقلها () ، قال ابن درستويه () ؛ لا () يجوز إلا الأقل ، وبه قال أحمد () . دليلنا قوله تعالى : ﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاً مَنِ اتَّبَعَكَ مِنَ الْغَاوِينَ ﴾ () ،

- (٤) المستصفى ٢/ ١٧١، وروضة الناظر ص ١٣٣، والوصول إلى الأصول ١/ ٢٤٨، واللمع في أصول الفقه مع تخريج أحاديثها ص ١٢٨، والتمهيد للأسنوي ص ٣٩٦ ـ ٣٩٧.
- (٥) هو: عبد الله بن جعفر بن درستویه بن المرزبان النحوي، أبو محمد، أحد من اشتهر وعلا قدره وكثر علمه، جید التصنیف، صحب المبرد ولقي ابن قتیبة، وأخذ عن الدارقطني وغیره، وكان شدید الانتصار للبصریین في النحو واللغة، وثقه ابن منده وغیره، وضعفه هبة الله اللالكائي، وقال بلغني أنه قیل له حدث عن عباس الدوري حدیثًا ونعطیك درهمًا، ففعل، ولم یكن سمعه منه، قال الخطیب: وهذا باطل؛ لأنه كان أرفع قدرًا من أن یكذب. ولد سنة ثمان وخمسین ومائتین، ومات سنة ٧٤٧ هه، صنف: الإرشاد في النحو، شرح الفصیح، الرد علی الخلیل، غریب الحدیث، المقصور والمدود، معاني الشعر، أخبار النحاة وغیر ذلك.

(انظر: بغية الوعاة ٢/ ٣٦، وتاريخ بغداد ٩/ ٤٢٨. ٢٦٩، والعبر ٢/ ٧٦، والنباه الرواة والبداية والنهاية ١١/ ٣٣٣، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٥١، وأنباه الرواة ٢/ ١٥٪).

- (٦) اللمع في أصول الفقه مع تخريج أحاديثها ص ١٢٨.
 - (٧) هداية أبى الخطاب.
 - (٨) سورة الحجر، آية: ٤٢.

⁽١) سورة ص، آية: ٧٣، ٧٤.

⁽٢) العنكبوت، آية: ١٤.

⁽٣) ما بين القوسين سقط من ب.

وقال في موضع آخر: ﴿ لأُغُوينَهُمْ أَجْمَعِينَ (١٨) إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ الْمُخْلَصِينَ ﴾ (١) فاستثنى في موضع الغاوين من العباد، واستثنى في موضع العباد من الغاوين. وقال الشاعر (٢):

أدوا التي نقصت تسعين من مائة ثم ابعثوا حكمًا بالحق قوالاً(١)

فإذا قال ألف إلا درهم رجع في (١) تفسير الألف إليه بما إذا أسقط (٥) منه الدرهم بقي شيء ، أو يجوز أن يستثنى الدرهم من غير جنسه (١) خلافًا لأحمد (٧) ومحمد ، دليلنا : استثناء (٨) إبليس من الملائكة وهو من الجن ، وقد قيل في الاستثناء إنه خبر بعد خبر ، إذا قال له علي درهم ودرهم إلا درهم وجب عليه درهمان ؛ لأنه استثنى من درهم درهمًا ، ولو قال ثلاثة إلا ثلاثة إلا درهمين ففي ذلك ثلاثة أوجه : أحدها (٩) : أنه يلزمه ثلاثة ، لأن الاستثناء (١) الأول رفع جميع الإقرار فبطل (والثاني معلق به فبطل ببطلانه) (١) ، والثاني : يلزمه درهم ؛ لأن الاستثناء (١) الأول سقط ، وبقي ببطلانه) (١) ، والثاني : يلزمه درهم ؛ لأن الاستثناء (١) الأول سقط ، وبقي

⁽١) سورة ص آية: ٨٢، ٨٣.

⁽٢) في أ: شاعر.

⁽٣) البيت موجود في الوصول إلى الأصول ١/ ٢٥١، والمستصفى ٢/ ١٧٢، وروضة الناظر ص ١٣٣، والمغنى ١٧٧.

⁽٤) «في» سقطت من ب وج.

⁽٥) في ب سقط.

⁽٦) روضة الطالبين ٤/ ٤٠٧.

⁽٧) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٥٨.

⁽۸) في ب : استثنى.

⁽٩) في أ: أحدهما.

⁽١٠) في ب: الاستثنى.

⁽١١) ما بين القوسين سقط من ب.

⁽١٢) في ب: الاستثنى الأول.

الثاني فسقط منه درهمان فبقي درهم، والثالث: أنه يلزمه درهمان، وهو الأقيس، ولو أقر بثوب في منديل أو بتمر في جراب فالوعاء للمقر ؟ لأنه يحتمل في منديل لي (۱) ، ولو قال له علي كذا (۲) درهم بالرفع لزمه درهم وإحد وتقديره شيء هو درهم، وإن قاله بالخفض لزمه بعض درهم ويكون كذا كناية عن بعض مضاف إلى الدرهم، وإن نصب لزمه درهم ويكون منصوبًا على التفسير. ومثله إذا قال كذا وكذا درهم، فإنه يفسر ذلك بشيئين: أي شيئين كانا فإن قال كذا وكذا درهمًا لزمه درهمان؛ لأنه ذكر جملتين، فإذا فسرها (۱) بدرهم عاد التفسير إلى كل واحد منهما كقوله عشرين درهمًا، فإنه يعود التفسير إلى العشرين، وإذا أقر بعبد عليه عمامة دخلت العمامة في يعود التفسير إلى العشرين، وإذا أقر بعبد عليه عمامة دخلت العمامة في الإقـرار (۱) ، ولـو (۱) والب عليها سرج لم يدخل السرج، ولو قال دابة بسرجها أقر بالسرج (۱) ، لأن الباء تعلق الثاني بالأول (۷) ، إذا قال له (۱) علي كذا ولم يفسر قبل ما (بقوله إلا الخمر والخنزير ؛ لأنهما لا يثبتان في الذمة ، واعلم أن النسب لا يثبت إلا بشاهد و يمين و لا بشاهد وامر أتين) (۱) .

* * *

⁽١) الوجيز ١/ ١٩٨، ونهاية المحتاج ٥/ ٩٤.

⁽٢) في ب : كذي.

⁽۳) في ب: فسرهما.

⁽٤) المنهاج مع مغنى المحتاج ٢/ ٢٥٢.

⁽٥) «ولو» سقط من أ.

⁽٦) المنهاج مع مغنى المحتاج ٢/ ٢٥٢.

⁽٧) في ب: الأقل.

⁽A) «له» سقط من ب.

⁽٩) ما بين القوسين سقط من أ.

المسألة الحادية والستون بعد المائة: غرماء إقراري الصحة والمرض (قسا):

المذهب: يحاصون(١) في التركة(٢).

عندهم: يتقدم غرماء الصحة (٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...نا

(١) المحاصة: مفاعلة من الحصة، ويتحاصون: يتقاسمون الشيء حصصًا. المطلع ٤١٤.

- (٢) روضة الطالبين ٤/ ٣٥٤، ومختصر المزني ص ١١٢، وتخريج الفروع على الأصول ص ٢١٢.
- (٣) تحفة الفقهاء ٣/ ٢٠٢، والمختار مع الاختيار ٢/ ١٣٦، وكشف الحقائق ١٢٥/٢.
- (٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ ونصه: «عن عمران (١) بن حصين رضي الله عنه أن امرأة من جهينة أتت رسول الله على وهي حبلى من الزنى فقالت: يا نبي الله أصبت حدًا فأقمه على، فدعا (١) نبي الله على فقال: «أحسن إليها فإذا وضعت فأتني بها» ففعل فأمر بها رسول الله على فشدت عليها ثيابها فرجمت ثم صلى عليها "(١).

⁽١) هو: عمران بن حصين بن عبيد بن خلف الخزاعي، أبو نجيد مصغرًا، أسلم عام خيبر وصحب، وكان فاضلاً وقضى بالكوفة، مات سنة اثنتين وخمسين بالبصرة.

⁽انظر: الاستيعاب $^{\prime\prime}$ / ۲۲، والإصابة $^{\prime\prime}$ / ۲۲، وتقريب التهذيب $^{\prime\prime}$ / ۸۲، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال $^{\prime\prime}$ 0 ، والعبر $^{\prime\prime}$ / 2، وشذرات الذهب $^{\prime\prime}$ / 0، وسير أعلام النبلاء $^{\prime\prime}$ / 0. $^{\prime\prime}$).

وفي أ: عمر .

⁽٢) في أ: فدعى.

⁽٣) مسلم في صحيحه في الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى ٣/ ١٣٢٤، والترمذي في الحدود: باب تربص الرجم بالحبلى حتى تضع ٤/ ٤٢، وقال: حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه في الحدود: باب الرجم ٢/ ٨٥٤.

لهم: . . . (۱) .

الدليل من المعقول:

لنا:

استويا في الوجوب فاستويا في الاستيفاء (كدينى المرض) (٢). دليل (٣) الدعوى: أن الوجوب ظهر بقوله في ذمته، وقوله مريضًا (٤) كقوله صحيحًا فيما هو سبب الوجوب، والذمة حالة المرض كهي (٥) حال الصحة عهدًا والتزامًا فإذا استويا وجوبًا واستويا قضاء والمريض جائز التصرف وما فعله إظهار واجب ولا وجه لتعلق الدين.

لهم:

محجور عليه في حق الغرماء بحقهم (١) فلا يقبل (٧) إقراره بما يضرهم

- (۱) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: "وقال عَلَيْ لماعز" بن مالك أحق ما بلغني عنك؟ قال: وما بلغك عني؟ قال: بلغني عنك أنك وقعت بجارية آل فلان، قال: نعم، فشهد أربع شهادات ثم أمر به فرجم "(۲).
 - (٢) في ب: كذا المريض، وفي ج: كذى المرض.
 - (٣) في أ: دليل على الدعوى.
 - (٤) «مريضًا» سقط من ب وج.
 - (٥) في ب : فهي .
 - (٦) في ب وج: لحقهم.
 - (٧) في ب وج: يصل.
- (۱) ماعز بن مالك الأسلمي الصحابي رضي الله عنه المعترف بالزنى المرجوم، قال ابن عبد البر معدود في المدنيين، كتب له رسول الله على كتابًا بإسلام قومه، روى عنه ابنه عبد الله حديثًا واحدًا رحمه الله.
 - (تهذيب الأسماء واللغات ق ١ ج ٢ ص ٧٥).
- (٢) مسلم في الحدود: باب من اعترف على نفسه بالزنى ٣/ ١٣٢٠، والترمذي في الحدود: باب ما جاء في التلقين في الحد ٤/ ٣٥، وقال: حديث ابن عباس حديث صحيح.

كمن رهن مالاً ثم أقربه، دليل الحجر: أن حق الغريم يتعلق بماله عند موته مسنداً (١) إلى أول المرض، بيان الإسناد (٢) أن الموت هو المقتضي للتعلق وسببه المرض والموت نهاية العجز وأول المرض أول العجز فاستند (٦) التعلق إلى أول جزء من (أجزاء)(١) السبب.

مالك: ق(٥).

أحمد(١):

التكملة:

دينان ظهرا بطريقين متساويين فسوى بينهما أداء (كما لو ثبتا ببينتين) (٧) لا فرق إلا أن الإقرار مظهر تنتفي عنه (٨) التهمة فاكتفى فيه بقول واحد، واعتبر العدد في البينة، ومحل ثبوت الدين الذمة والمرض لا يخل (٩) بها، فإن الدين ثابت إجماعًا حتى لو أبرأه غرماء الصحة أو فضل عنهم صرف إلى غرماء المرض ولا نظر (١٠) إلى التقديم والتأخير كإقرارين متعاقبين في الصحة أو في المرض (١١) ويتأيد بالأسباب المنشأة كالاستقراض والإتلاف

⁽۱) في ب وجه: مستندًا.

⁽٢) في بوجه: الاستناد.

⁽٣) في أ: اسند.

⁽٤) ما بين القوسين ليس في أ.

⁽٥) شرح منح الجليل ٣/ ٤٠١، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٥.

⁽٦) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٥٥.

⁽٧) في أ: أو كما بينا ببليتين.

⁽٨) في ب وجه: ينتفي.

⁽٩) في ب وجه: يحل بها.

⁽١٠) في بوج: لانظر.

⁽١١) في ب: أول المرض.

والشراء والنكاح لما سوى بينهما في الصحة والمرض، ثم المرض مجموع (الآلام)(۱) والموت أثر الكل، فالإقرار الثاني وجد قبل تمام سبب التعلق والدين عندنا في الذمة في حالتي الحياة والموت لا يتعلق بالمال (وهو في حياته)(۱) مخير بين أن يقضي الدين من هذا المال أو من غيره وله التصرف في المال بالبيع (والاستهلاك)(۱) لكن بشرط أن يقضي الدين من محل آخر، أو نسلم أن التعليق عند الموت، والموت حادث يناسب تعلق الدين بالعين بخلاف زمن المرض ثم الموت شرط هذا التعليق وتقديم المشروط على الشرط محال.

* * *

⁽١) في أ: الام.

⁽٢) في ب: وهو في حالة.

⁽٣) في ب : والاستهلال.

المسألة الثانية والستون بعد المائة: الإقرار للوارث في مرض الموت (قسب):

المذهب: صحيح في القول المنصور(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّة يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (٣) غير أن آية الميراث نسخت آية الوصية فبقي الدين مطلقًا في تقديمه على الإرث.

لهم: . . . نا

الدليل من المعقول:

لنا :

الإقرار مظهر (٥) ثبوت الدين لاجتماع أركانه، وكل دين ظهر ثبوته

- (١) روضة الطالبين ٤/ ٣٥٣_ ٣٥٤، والمنهاج مع المغنى ٢/ ٢٤٠.
 - (٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٢٠٢، وكشف الحقائق ٢/ ١٢٥.
 - (٣) النساء آية: ١٢.
- (٤) بياض في ب وج ، وبخط مغاير في أ، ونصه: «وقول النبي عَلَيْ لأنيس (١) في حديث العسيف: واذهب يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها فأمر بها رسول الله عَلَيْ فرجمت (١).
 - (٥) في أ: فظهر .

⁽۱) هو: أنيس بن الضحاك الأسلمي ، معدود في الشاميين. (الإصابة ١/ ٧٧، وأسد الغابة ١/ ١٢٨، وتهذيب الأسماء واللغات ق ١ جـ ١ ص ١٢٨ ـ ١٢٩).

⁽٢) البخاري في صحيحه في الحدود: باب الاعتراف بالزنى ٨/ ٢٤ ـ ٢٥، ومسلم في صحيحه في الحدود باب من اعترف على نفسه بالزنى ٣/ ١٣٢٤ ـ ١٣٢٥، والعسيف: الأجير، وجمعه عسفاء كأجير وأجراء، وفقيه وفقهاء كما في الصحاح ٤/ ١٤٠٤.

وجب أداؤه كإقراره في الصحة أو إقراره لأجنبي والتبرع امتنع حذرًا من إيحاش باقى الورثة بالتخصيص وفيه قطيعة رحم.

لهم:

متهم في الإقرار بدليل منعه من التبرع ولا يندفع هذا بدليل عقله ودينه لاطراد العرف، والمرض أوجب حجرًا في حق الأجنبي فهو متعلق (١١) حق الورثة والمنع عن التبرع في حق الغير لا يدل على الحجر والثلث خالص حقه.

مالك: إن اتهم لم يقبل وإلا قبل (٢) .

أحمد: ف(٢).

التكملة:

قالوا: (لا يجوز)⁽¹⁾ إقراره بجميع المال لأجنبي؛ لأنه وجد نفاذًا⁽⁰⁾ في الثلث فصار الباقي جميعه ماله فيجد نفاذًا إلى ثلث الباقي كذلك خلاف⁽¹⁾ الوارث، فإنه لا يجد الإقرار في حقه نفاذًا أصلاً، قلنا: فقولوا: لو تبرع بثلث المال صار الباقي كل ماله فجاز التبرع بثلثه ويبقى على مساق كلامهم جزء من المال لا ينفذ الإقرار فيه، وأما دعواهم التهمة فمحال، إذ ليست حال تهمة، ويبطل بما لو أقر لمن يتبناه وله ابن عم كاشح^(۷)، فإنه يصح، ولو

⁽١) في ب وجه: يتعلق.

⁽٢) الْإِشْراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٥ـ٣٦، والإفصاح لابن هبيرة ٢/ ١٨، وفي . ب وجـ: خلاف.

⁽٣) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٥٤ ـ ١٥٥ ، والمغني ٥/ ٢١٦.

⁽٤) في ب وجه: إنما صح.

⁽٥) في ب: نفادًا.

⁽٦) في ب وج: بخلاف.

⁽٧) الكاشح: الذي يضمر لك العداوة كما في الصحاح ١/ ٣٩٩، مادة (كشح).

أقر لابن عمه (الكاشح)() وله أم ضعيفة لا يصح، ويتأيد ما قلناه بالإقرار للأجنبي ولا عذر عنه إلا أنه من حوائجه وهو العذر في الإقرار للوارث وظهور الدين بالإقرار والحرية والعقل وسائر الأركان واتهام (١) المسلم المتدين في حال يؤمن فيها الكافر ويبر الفاجر لا يجوز.

* * *

(١) في بوج: المكاشح.

(٢) في أ: وإيهام.

هوامش هذه المسألة (قسب):

الاعتبار أن يكون المقر له وارثًا حال الموت لا حال الإقرار(١).

قال الليثي: يعتبر أن يكون وارثًا حالة الإقرار .

⁽١) روضة الطالبين ٤/ ٣٥٣.

المسألة الثالثة والستون بعد المائة: إذا أقر بمال عظيم (قسج):

المذهب: قبل تفسيره بأي قدر كان(١).

عندهم: العظيم مائتا درهم (٢).

الدليل من المنقول:

لنا: . . . (۳)

لهم:

اجتاز عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه على قوم (يحلفون)(١٤) بين

(١) روضة الطالبين ٤/ ٣٧٥، ومختصر المزني ص١١٢.

(٢) تحفة الفقهاء ٣/ ١٩٨، وكشف الحقائق ٢/ ١٢٠، والمختار مع الاختيار ٢/ ١٢٩، والفتاوي الخانية ٣/ ١٣٦.

(٣) بياض في ب وج، وفي أبخط مغاير ونصه: عن الحسن (١) عن سمرة (٢) عن النبي عن النبي عن النبي اليد ما أخذت حتى يؤديه (٣) رواه الخمسة إلا النسائي، ورواه الحاكم وقال: صحيح على شرط (١) البخاري.

(٤) في ب : يحتلفون.

(١) الحسن بن أبي الحسن البصري أبو سعيد مولى الأنصار، وأمه خيرة مولاة أم سلمة، ولد لسنتين بقيثا من خلافة عمر، وكان فصيحًا ثقة فقيهًا مشهورًا مات سنة عشر ومائة.

(تهذیب التهذیب ۲/ ۲۲۳، وتقریب التهذیب ۱/ ۱٦٥، والعبر ۱/ ۱۰۳، وشذرات الذهب ۱/ ۱۲۵). ۱/ ۱۳۲).

- (٢) في أ: الحسن بن سمرة وهو خطأ، وسمرة هو: ابن جندب بن هلال الفزاري، حليف الأنصار، صحابي مشهور، له أحاديث، مات بالبصرة سنة ثمان وخمسين (تقريب التهذيب ١/ ٣٣٣).
- (٣) الترمذي في سننه في البيوع باب ما جاء في أن العارية مؤداة / ٥٦٦، وقال: حديث حسن صحيح، عن الحسن عن سمرة، وابن ماجه في سننه في الصدقات: باب العارية ٢/ ٨٠٢، وأبو داود في سننه في البيوع ٣/ ٤٧، وقال: هذا صحيح الإسناد على شرط البخاري، ولم يخرجاه ووافقه الذهبي عليه، وأحمد في مسنده ٥/ ١٣.

(٤) في أ: شر.

الركن والمقام ثم قال: «أعلى دم أم على مال عظيم (١) أ؟ ففهم من العظيم زيادة على أصل المال، والشافعي (غلظ)(٢) اليمين بنصاب الزكاة.

الدليل من المعقول:

لنا:

العظيم لفظ مجمل يرجع (٣) في تفسيره إليه كلفظ المال، وبيان الإجمال أنه يحتمل عظيم الجثة وعظيم القدر وبمعنى أن قدره (١) عظيم، فإذا كان كذلك (فقصر العظمة) (٥) على عشرة أو على مائتين لا معنى له.

لهم:

لفظان مختلفان فلابد من معنيين مختلفين كقوله مال جيد، إذ لا يقبل منه رديء، وإنما نزلناه على العشرة؛ لأنه نصاب السرقة أو المائتين بخبر عبد الرحمن ابن عوف ، وهذا من تفريع (٢) المذهب، إنما النزاع في أنه لا يقبل في تفسيره مال مطلق.

مالك: ق، وقيل: قدر الدية، وقيل ما يزيد على المطلق (٧٠) .

أحمد^(٨) :

⁽١) البيهقي في سننه في الشهادات: باب تأكيد اليمين بالمكان ١٠/ ١٧٦.

⁽٢) في ب: غلط.

⁽٣) في ب وج: فرجع في نفسه.

⁽٤) في أ: وفده.

⁽٥) في ب وج: ففقه العلم.

⁽٦) في ب وجه: توسيع.

⁽٧) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣١- ٣٢، والقوانين الفقهية ص ٢٠٧.

⁽٨) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٦٠، ونصه: «فإن قال له على مال عظيم أو كبير أو جليل قبل تفسيره بالكثير والقليل»، والمغني ٥/ ١٨٩.

التكملة:

بقي أن يقال لو أقر بمال نزل (۱) على أقل ما يتمول (۱) ، فإذا قال عظيم وجب أن يكون لهذه الزيادة فائدة ، والجواب: أن من الأصحاب من قال: يجب أن يفسر بمال عظيم الحجم أو يزيد على أقل ما يتمول بشيء ، والمذهب أنه لا يشترط بل نقول مفهوم لفظ المال ما ينتفع به وليس من ضرورته (۱) التقويم والعصمة والضمان بدليل الخمر والخنزير والحبة البر (۱) ، فله تفسير العظيم بالمتقوم وبتباين مفهوم اللفظتين ، بقي أن يقال هذا المعنى ثابت في لفظة المال فيكون العظيم تكراراً (۱) ، فنقول (۱) هذا المعنى لا يثبت بمفهوم (۱۷ نفس المال إذ وصفه مما ينتفع به ولكنه لازم شرعي ، وليس عليه إلا بيان محمل صحيح فصار كقوله لك مال متقوم ، أو نقول (۸) : قدر أنه فسره بمفهوم لفظ المال تأكيداً له فيجب أن يقبل ، إذ (۱) التأكيد معهود في المال كقولهم مال متمول ، وعبد (۱) معلوك وعشرة كاملة فغايته أنه عند الإطلاق يشعر بزيادة معنى ويتأيد بما لو قال خطير ونفيس ، فقد سلم أكثرهم ذلك ، والفرق بين الجودة والعظم (۱۱) أن الجودة مضبوطة ، والعظم (۱۱) غير مضبوطة .

⁽١) في ب وجه: ينزل.

⁽٢) في ب وج: بتموله.

⁽٣) في ب: ضرورية.

⁽٤) البر سقطت من ب.

⁽٥) في أ: تكرار وهو لحن.

⁽٦) في ب: فيقول.

⁽V) في ب وج: لمفهوم.

⁽٨) في ب: أو يقول.

⁽٩) في أ: إذا التأكيد.

⁽۱۰) في ب وجه: أو عبد.

⁽١١) في أ: والعظمة .

* * *

= هوامش هذه المسألة (قسج):

إذا أقر بشيء ثم استثنى من المستثنى وعلى هذا فطريق الحساب أن تعمد إلى المستثنى الآخر فتسقطه مما قبله ويسقط الثاني مما قبله حتى ينتهى إلى الأول. مثاله: قال له على يه إلا يد إلا يا إلا ط إلاح إلا ز إلاه إلا ب إلا ا فإذا أسقطت المن بي يقي إلى المقطت من ويقى د فإذا أسقطته من زيقى ج فإذا أسقطته من ح

من ب بقي ا فإذا أسقطت من ه بقي د فإذا أسقطته من ز بقي ج فإذا أسقطته من ح بقي ه فإذا أسقطته من ط بقي د ، فإذا أسقطته من يا بقي ز ، فإذا أسقطته من يد بقي ز فإذا أسقطته من يه بقي ح وهو الجواب(١١) ، وقد ذكر الغزالي رحمه الله ما يناسب هذه المسألة وجعل المستثني واحداً.

قال الليث بن سعد: لا يقبل أقل من ع (٧٠) قال الله تعالى: ﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مُواطِنَ كَثِيرَةً ﴾ (٢٠) ، وكانت غزوات النبي عليه السلام وسراياه (٧٠) (٢٠).

⁽۱) شرح روض الطالب ٢/ ٣١٥، وروضة الطالبين ٤/ ٤٠٤ ـ ٤٠٥، وذكر طريقة أخرى إذا كانت الأعداد متوالية وهي أن تجمع الأشفاع ثم تجمع الأوتار ثم يطرح مجموع الأوتار من مجموع الأشفاع كما لو قال علي ١٠ إلا تسعة إلا ثمانية إلا سبعة إلا ستة إلا خمسة إلا أربعة إلا ثلاثة إلا اثنين إلا واحدًا، فمجموع الأشفاع ثلاثون، ومجموع الأوتار خمسة وعشرون فيكون ما عليه خمسة وهو الباقي.

⁽٢) التوبة آية: ٢٥.

⁽٣) المغازي للواقدي ١/ ٧، وجعل غزوات الرسول سبعًا وعشرين غزوة، وسراياه سبعًا وأربعين سرية.

المسألة الرابعة والستون بعد المائة: إذا أقر بعض الورثة بدين وأنكر الآخر (قسد):

المذهب: لم يؤاخذ إلا بنصيبه في المنصور(١).

عندهم: يؤدي من نصيبه جميع ما أقر به (٢) .

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : ننا

لهم:

قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِينَ بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (١) ، وجه الدين: أنه لا يخلص (٥) للوارث التركة (١) إلا بعد الدين ، وهذا قد اعترف بالدين وصار ما صار إلى غيره من الورثة كالمغصوب .

الدليل من المعقول:

لنا:

بتصديق أحدهما لا يثبت إلا نصف الدين و لا(٧) يقضي ما زاد، كما لو

⁽١) روضة الطالبين ٤/ ٤١١، والإفصاح لابن هبيرة ٢/ ١٨.

⁽٢) الإفصاح لابن هبيرة ٢/ ١٨.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ ، ونصه: «قال أبو حنيفة: يلزم المقر بالدين منهم جميع الدين، وقال مالك: يلزمه مقدار حقه من الميراث، وعن الشافعي روايتان»(١٠).

⁽٤) النساء آية: ١٢.

⁽٥) في ب وجه: مخلص.

⁽٦) في ب وج: الشركة.

⁽٧) في ب وجـ: فلا.

⁽١) روضة الطالبين ٤/ ٤١١، والإفصاح ٢/ ١٨، والقوانين الفقهية ص ٢٠٧.

صدقه (۱) في النصف خاصة؛ لأن الدعوى على الميت والمصدق غيره فينبغي أن لا يقبل إلا أنه قبل بطريق الخلافة، وإنما خلفه في النصف وصار كما لو أقر أحد الشريكين على العبد الجانى فإنه يؤاخذ بحقه.

لهم:

اعترف بجميع الدين فلزمه، فإنه زعم بإقراره أن لا حق له فيما في يده إلا بعد وصول صاحب الدين إلى حقه فعومل بما^(٢) في يده حقًا للغريم فقبل إقراره على نفسه.

مالك(١):

أحمد(٥):

التكملة:

الموت سبب زوال ملك الميت وحصول ملك الوارث وتعلق الدين بالتركة والكل واقع معًا كما عرف من اقترن الأحكام بالأسباب^(۱) سواء قضينا^(۷) حكم الموت، أو إسناده إلى المرض فاعتقد أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه أن النظر إلى ملك الميت أولى، فإنه الأصل وملك الوارث يتلقى منه فقضاء^(۸) دينه أولى، ثم يصرف الباقى إلى الورثة، فكان في التقدير كأنه

⁽١) في ب: صدق.

⁽٢) «بما» سقطت من ب.

⁽٣) من أ: سقطت ما .

⁽٤) القوانين الفقهية ص ٢٠٧، والإفصاح ٢/ ١٨.

⁽٥) الإفصاح ٢/ ١٨.

⁽٦) في ب : والأسباب.

⁽٧) في ب : "بتحر" بين "قضينا" و "حكم" ، وفي ج : "بتنجز".

⁽٨) في ب: يتلقى منه فقضى دينه.

رهن عبده (۱) ثم مات أو أقر بالدين ومات، فكان الدين متعلقًا واعتقد الشافعي في الجديد أن النظر إلى جانب الوارثين واشتراك ملكهم، فكأن الدين تعلق علك مشترك.

عبارة: أقر بدين متعلق بمال مشترك فيلغو^(۲) في نصيب شريكه ويؤاخذ بنصيبه كما لو أقر بجناية عبد مشترك، وتقريره: أن الدين لا يصح من حيث الإقرار على ذمة الميت؛ لأن قول الإنسان لا يقبل في حق غيره إلا في الشهادة.

والحاصل أنه أقر في ملكه وملك شريكه فيؤاخذ (٣) في ملكه.

* * *

هوامش هذه المسألة (قسد):

مسألة إذا خلف ابنًا فأقر بأخ ثم أنهما أقرا بثالث ثبت نسب الثالث ثم إن الثالث أنكر الثاني سقط نسب الثاني وكان الميراث بين الأول والثالث.

قال محمد: إذا قال كذا وكذا درهمًا لزمه يا (١١) لأنه أقل عدد مركب يفسر بواحد، فإن قال كذا بواحد، فإن قال كذا وكذا لزمه كار١٠)؛ لأنه أقل عدد يفسر بواحد، فإن قال كذا وكذا لزمه كار١١)؛ لأنه أقل عددين معطوفين أحدهما على الآخر يفسران بواحد، فإن قال كذا درهم لزمه ق (١٠٠).

⁽١) في ب وج: عنده ثم.

⁽٢) في ب وج: فيلفوا.

⁽٣) في ب وج: فوجد.

⁽١) روضة الطالبين ٤/ ٢٢٤.

⁽٢) الفتاوى الخانية ٣/ ١٣٦، مع الهندية ، إلا أنه قال في مسألة «إن قال علي لفلان كذا دينارًا عليه ديناران».

المسألة الخامسة والستون بعد المائة: إذا أقر الابن المستغرق للأب بأخ (قسه):

المذهب: ثبت نسبه وورث فإن أقر اثنان بأخ رابع وأنكر الثالث لم يثبت النسب (۱).

عندهم: الخلاف في الطرفين(٢).

الدليل من المنقول:

لنا :

ترافع سعد (٣) بن أبي وقاص وعبد (١) بن زمعة (٥) إلى النبي عليه السلام

⁽١) الوجيز ١/ ٢٠٢، وروضة الطالبين ٤/ ٢٠٥.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٢٠٢، والمختار مع الاختيار ٢/ ١٣٨، وكشف الحقائق ١٢٧/٢.

⁽٣) هو: سعدبن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب الزهري، أبو إسحاق، أحد العشرة، وأول من رمى بسهم في سبيل الله، ومناقبه كثيرة، مات بالعقيق سنة خمس وخمسين على المشهور، وهو آخر العشرة وفاة. (تقريب التهذيب ١/ ٢٩٠، والاستيعاب ٢/ ١٨، وما بعدها، والعبر ١/ ٣٤، وسير أعلام النبلاء ١/ ٩٢، ومشاهير علماء الأمصار ص ٨، وشذرات الذهب الراح، والعقد الشمين للفاسي المكي ٤/ ٥٣٧ ـ ٥٤٧، وتهذيب التهذيب المحريب المحريب المحريب).

⁽٤) في ب: عبيد.

⁽٥) هو: عبد بن زمعة بن قيس بن عبد شمس بن عبدود بن نصر بن مالك بن حسل ابن عامر بن لؤى القرشي العامري أخو سودة أم المؤمنين، أمه عاتكة بنت الأحنف ابن علقمة من بني معيص بن عامر بن لؤى. كان شريفًا سيدًا من سادات الصحابة، وأخوه لأبيه عبد الرحمن بن زمعة بن وليدة زمعة.

⁽انظر: الإصابة ٢/ ٤٣٣، والاستيعاب ٢/ ٤٢٢).

في ولد وليدة زمعة ، فزعم سعد أنه ابن أخيه عتبة (١) ، وقال عبد (٢) هو أخي ولد على فراش أبي فقال النبي عليه السلام: «هو لك يا عبد (٢) الولد للفراش وللعاهر الحجر » وكان سعد يزعم أن أخاه أوصى إليه به لوطيء جاهلي وزمعة زوج النبي عليه السلام، ولم يوافق على الإقرار وقال لها: احتجبي عنه (٢).

لهم: . . . في .

الدليل من المعقول:

لنا:

⁽۱) عتبة بن أبي وقاص مالك بن وهيب بن عبد مناف، وهو الذي شج وجه النبي على وكسر رباعيته يوم أحد، واختلف في إسلامه، قال ابن حجر: لم أر من ذكره إلا ابن منده. (الإصابة ٣/ ١٦١).

⁽٢) في ب : عبيد.

⁽٣) البخاري في صحيحه في الوصايا: باب قول الموصي لوصيه: تعاهد ولدي وما يجوز للوصي من الدعوى ٣/ ١٨٠، عن عائشة، وفي البيوع ٣/ ٤، ٣/ ١٠٠، والحدود عن عائشة، وفي المغازي ٥/ ٩٦، والفرائض ٨/ ٩، ٨/ ١١ ـ ١٢، والحدود ٨/ ٢٢، والأحكام ٨/ ١١٦، ومسلم في الرضاع باب الولد للفراش ٢/ ١٠٨٠، بنحوه، وأبو داود في سننه في الطلاق باب الولد للفراش ٢/ ٣٠٧، وابن ماجه في سننه في الرضاع باب ما جاء أن الولد للفراش ٣/ ٣٦٤، عن أبي هريرة بنحوه، والنسائي في سننه في الطلاق باب إلحاق الولد بالفراش ٣/ ٣٦٤، عن أبي هريرة بنحوه، بنحوه، والنسائي في سننه في الطلاق باب إلحاق الولد بالفراش ١٩ ٢٦٤، عن أبي هريرة الفراش ٢/ ١٨٠، ومالك في الموطأ الأقضية: باب القضاء إلحاق الولد بأبيه الفراش ٢/ ١٨٠، والدار قطني في سننه ٣/ ١٨٠، وأحمد في مسنده ١/ ٩٥، ٥٥، بنحوه.

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط معاير في أ: ونصه «لا عذر لمن أقر(١) إذا صدر الإقرار من بالغ عاقل مطلق التصرف من غير حجر ولا دين مستغرق».

⁽١) في أ: الاقر.

إقرار ممن يحوز (١) الميراث فصح (٢) كما لو كانا اثنين وعكس ذلك، والتأثير أن الإقرار على الغير لا يصح إلا أنه قبل بطريق الخلافة وأنه قائم مقام الوارث، والمشاركة (٣) في الميراث فرع على ثبوت النسب وثبوته في حق الوارث فرع ثبوته في حق الميت.

لهم:

شهادة في حق⁽¹⁾ الميت فلا تثبت بالواحد كالشهادات، بيان الدعوى: أن الأخوة (٥) معناه أنهما من رجل واحد، والحكم فرع العلة (١) ، فالثابت (٧) كلامه أنه إن أثبت (٨) هو شهادة على الميت بالإقرار في حق المقر والشهادة في حق الغير ولهذا ينسب (١) إلى الأب فلابد من العدد ولما فيه من شبهة الإقرار شاركه في المال.

مالك: ف(١٠٠).

أحمد(١١):

- (١) في ب: يجوز بالجيم وهو خطأ.
 - (٢) في ب: صحيح.
 - (٣) في ب وجه: كالمشاركة.
 - (٤) في ب وجه: على الميت.
 - (٥) في ب: الانن.
 - (٦) في ب وج: بالعلة.
 - (٧) في ب وجه: والثابت.
 - (٨) في أ: ابن ابنه وهو .
 - (٩) في ب: ثبتت الآلات.
- (١٠) بداية المجتهد ٢/ ٢٦٧، والقوانين الفقهية ص ٢٦٥، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٨.
 - (١١) المبدع ١٠/ ٣١١_٣١٢، وشرح منتهى الإرادات ٢/ ٦٣١_٦٣٢.

التكملة:

ساعدونا على أن المقر له لو أكذب المقر (۱) أو كان أسن (۲) من الأب أو كان معروف النسب بغيره أو كان أبوه قد نفاه باللعان أنه (۳) لا يثبت الميراث فنقول: طلب ميراث البنوة وليس ابنًا شرعًا فلا يسعف به كما في المسائل الأربع، لأن البنوة ثبتت، فاستلحاق (۱) الوالد (۱۰) لا بدعوى الابن ويثبت (۱) بإلحاق من له رتبة الخلافة أو بالفراش ولا معنى للإقرار بالأخوة، وإنما هي بنوة الأب وبنوة الأب لا تقبل التجزيء (۷) ، والدليل القاطع أنه لا يصير عمًا لأولاد المقر المنكرين ولا حفدة لجده المنكر ولو كان أخًا له (۱۸) كسان عم ولده (۱۹) ، فإن قالوا: يصير عمًا ويرثهم ناقضوا، فإنه يحتاج أن (۱۱) يزاحم العم المنكر وهذا لا يجوز، فإن زعموه شهادة، فالشهادة تفتقر (۱۱) إلسي العدالة وقيود أخر وكلها منتف ويسمع قول امرأة فاسقة أو كافرة تقر أن (۱۱) هذا أخي من غير تقدم دعوى (۱۱) وإنكار، وبعد هذا كله النسب أمر كبير

⁽١) في ب وج: القول.

⁽٢) في ب: اثنين، وفي جـ: اسين.

⁽٣) «أنه» قط من ب وج.

⁽٤) في ب وجه: ثبتت باستلحاق.

⁽٥) في ب: الولد.

⁽٦) في ب وجه: وتثبت.

⁽٧) في ب : التجرى.

⁽۸) من ب سقط «له».

⁽٩) في ب وج: والده.

⁽١٠) في بوج: إلى ابن.

⁽۱۱) في ب : يفتقر .

⁽۱۲) في ب : بأن.

⁽۱۳) في ب : معنى .

يتعلق عليه عدة أحكام وهو مشترك بين المقر والمقر به وكيف تكون⁽¹⁾ (شهادة)^(۲) والمقر ذو حظ فيه.

* * *

(١) في أ : يكون.

(٢) في أ: سفيهًا ذمه.

هامش هذه المسألة (قسه):

إذا كان المقر كل الورثة فأقر بنسب من إذا ثبت نسبه حجبه ثبت النسب ولا يرث المقر به ؛ لأنه لو ورث خرج المقر أن يكون وارثًا .

als als als

لوحة 20 من المخطوطة «أ»:

إذا كان المغصوب قائمًا رد، وإن كان تالفًا ، فإن (١) كسان من ذوات الأمثال كالحبوب والأدهان رد مثله ، وإن كان مما يتفاوت كالثياب (٢) والحيوان فالقيمة (٣) ، وحكى (١) المالكيون أن من جنى على ذات فأتلف غرض صاحبها منها (٥) فالمجني عليه بالخيار إن (١) شاء رجع بما نقصت ، وإن شاء سلمها وأخذ قيمتها ، وصوروا في ذنب حمار القاضي (٧) .

قال أبو حنيفة: من قلع عين (^) دابة كالبعير والبقرة وجب عليه نصف قيمتها ، وقيل الربع ، وشرطها أن تكون (١) منتفعًا بها من جهتين ، لا كالحمار (١١) إذا (١١) غصب عصيرًا فتخمر (١١) في يده وجب عليه إراقته ورد مثل العصير ، وإن (١٢) صار في يده خلاً رده ، ورد ما بين قيمته عصيرًا وخلاً

⁽١) في ب : وإن.

⁽٢) في ب: كالنبات.

⁽٣) المحرر للرافعي ق ٦٤ خ، والوجيز ١/ ٢٠٦، وبداية المجتهد ٢/ ٢٣٧ ـ ٢٨٨، والقوانين الفقهية ص ٢١٦ ـ ٢١٧، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٤.

⁽٤) في ب : «حكى» بدون واو .

⁽٥) «منها» سقطت من أ.

⁽٦) في ب : وإن.

⁽٧) شرح منح الجليل على مختصر خليل ٣/ ٥٥٤، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٤.

⁽٨) في أ : عيني .

⁽٩) في ب : يكون.

⁽١٠) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٤، وعزاه لابن حنيفة.

⁽۱۱) في ب: من.

⁽۱۲) في ب: فيخمر.

⁽١٣) في ب: فإن.

إن كانت قيمته نقصت بتخليله (۱) ، ومن الأصحاب من خرج وجهًا آخر وقال: يجب عليه مثل العصير ورد الخل، لأن العصير تلف بالتخمير فوجب عليه ضمانه، وإن عاد (۲) خلاً كما قلنا (۳) فيه.

إذا سمنت الجارية المغصوبة ثم ذهب سمنها، ثم عاد فإنه يردها ويضمن السمن الأول على أحد الوجهين. إذا فتح قفصًا على طائر وهيجه ضمن، وإن لم يهيجه ووقف زمانًا طويلاً فلا ضمان أله إذا أن فتح دارًا ودخل آخر فأخذ المال فلا ضمان على الفاتح. إذا حل زقًا أن فسأل ما فيه ضمن الأن السائل لا اختيار له أن إذا سرق أن فردة أن خرق قيمتها درهمان وأتلفها وقيمتها جميعًا عشرة دراهم فيه وجهان: أحدهما: أن الواجب درهمان الأنه قيمة ما أتلف، والثاني: عليه ثمانية أن الأصحاب أن القطع لا يجب لأن ما بإتلاف أحد الخفين أن أن ولا يختلف الأصحاب أن القطع لا يجب لأن ما زاد على الدرهمين ضمنه في ذمته لتفريقه بين الخفين أن أن وما في ذمته لا

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٥ خ، والوجيز ١/ ٢١١، وروضة الطالبين ٥/ ٤٤ـ٥٥.

⁽٢) في أ: أعاد.

⁽٣) في أ: قلنا فيه بسقوط: «كما»، وانظر المسألة في روضة الطالبين ٥/ ٥٥.

⁽٤) المحرر للرافعي ق ٦٤ خ، والوجيز ١/ ٢٠٦.

⁽٥) في ٻ وجه: وإذا.

⁽٦) في ب : رقا.

⁽٧) مغني المحتاج مع المنهاج ٢/ ٢٨٧ ـ ٢٨٨ ، وكفاية الأخيار ١/ ١٨٣ ، وروضة الطالبين ٥/ ٥٨ .

⁽٨) في ب: فرده خفّ.

⁽٩) «ثمانية» سقط من أ.

⁽١٠) في ب: الحقين.

⁽١١) في ب: الحفين.

يجب به القطع كما لو ذبح شاة تساوي^(۱) ربع دينار في الحرز^(۲) فنقصت قيمتها، ثم أخرجها، فإنه لا قطع عليه، إذا غصب أمرد^(۳) فنبتت^(۱) لحيته ونقصت قيمته بذلك ضمن النقص^(۵)، إذا غصب جارية قيمتها مائة فسمنت (في يده أو تعلمت)^(۱) صنعة (^(۷) فبلغت ألفًا ثم هزلت في يده أو نسيت الصناعة فعاد إلى قيمتها وجب عليه ردها ورد تسعمائة^(۸).

قال أبو حنيفة: لا يجب عليه رد ذلك إلا أن يكون طالبه بها في تلك الحال فمنعه، ولو غصب جارية قيمتها مائة فسمنت فبلغت قيمتها ألفًا وتعلمت صنعة فبلغت قيمتها ألفين ثم هزلت ونسيت الصنعة (۱) فعادت إلى مائة، فإنه يردها ويرد ألفًا وتسعمائة (۱)، وإن بلغت (۱) بالسمن ألفًا (۱) ثم عادت بالهزال إلى مائة ثم تعلمت صنعة فبلغت ألفًا ثم نسيتها فعادت إلى مائة فإنه يردها ويرد ألفًا وثماغائة؛ لأنها نقصت بالهزال تسعمائة وبنسيان مائة فإنه يردها ويرد ألفًا وثماغائة؛ لأنها نقصت بالهزال تسعمائة وبنسيان الصنعة تسعمائة، من اشترى شراء فاسدًا لم يملك به وكان المشترى مضمونًا

⁽١) في أ: يساوي.

⁽٢) في أ: الجزر.

⁽٣) في ب : امردا.

⁽٤) في ب : فثبت.

⁽٥) روضة الطالبين ٥/ ٦٦.

⁽٦) ما بين القوسين سقط من ب.

⁽٧) في ب: صناعة.

⁽٨) الأم ٣/ ٢٤٢.

⁽٩) «الصنعة» سقطت من ب.

⁽١٠) روضة الطالبين ٥/ ٤٣.

⁽۱۱) في ب: فان تلفت.

⁽١٢) في ب: القائم.

عليه بالقيمة وعليه أجرة مثله للمدة التي (يقيم في يده)(١).

واعلم أنه لا ينظر إلى الأسواق ومعناه أن يغصب عينًا تساوي مائة فيزيد (٢) سوقها فتبلغ (٣) ألفًا ثم يرجع (١) إلى مائة فإنه لا يطالب (٥) بالزائد (٢).

⁽١) ما بين القوسين سقط من ب.

⁽٢) في ب وجه: فزيد.

⁽٣) في ب وج: فبلغ.

⁽٤) في ب وجـ: رجع.

⁽٥) في ب: يطلب.

⁽٦) الأم ٣/ ٨٤٢.

مسائل الغصب

المسألة السادسة والستون بعد المائة: إذا فقأ عيني عبد (قسو) المذهب: ضمن كمال قيمته ولم يملكه في أظهر القولين (١٠٠٠ . عندهم: إذا ضمنه ملكه (٢٠٠٠ .

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : نا

لهم: . . . نا

(١) المحرر للرافعي ق ٦٤ خ، والمهذب ١٣/ ٢٨٩، مع تكملة المطيعي.

(٢) البناية في شرح الهداية ٨/ ٣٨٤ ـ ٣٨٥.

(٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله عنها قرضين» (١٠) .

(٤) بياض في ب وجوبخط مغاير في أونصه: «وعن جابر رضي الله عنه قال: قال رسول الله على على حرام عليكم رسول الله على على حجه الوداع: «إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم كحرمة يومكم هذا في شهركم هذا في بلدكم هذا» (٢) .

⁽۱) البخاري في صحيحه في المظالم: باب إثم من ظلم شيئًا من الأرض ٣/ ١٠٠، عن عائشة، ومسلم في صحيحه في المساقاة: باب تحريم الظلم وغصب الأرض وغيرها ٣/ ١٢٣٢، والترمذي في جامعه في الديات: باب ما جاء فيمن قتل دون ماله فهو شهيد ٤/ ٢٨، عن سعيد ابن زيد.

وقيد شبر: قدر شبر، يقال قيد وقاد وقيس وقاس بمعنى واحد كما في النووي بشرح مسلم ٥٠/١١.

⁽٢) البخاري في صحيحه في العلم: باب قول النبي على : رب مبلغ أوعى من سامع ١/ ٢٤، ومسلم في صحيحه في القسامة: باب تغليظ تحريم الدماء والأعراض والأموال ٣/ ١٣٠٦ عن أبي بكرة.

الدليل من المعقول:

لنا:

الواجب بدل اليدين، فلا يقف ضمانهما على إزالة ملك العين (۱) كما لو فقاً عينًا واحدة. ودليل (۲) الدعوى: أنه ضمان جناية، والجناية على العين والضمان لما فات، والغائب هو العين، ولا نسلم أن المغلب المالية بل الدمية (۳)، والآدمي دم، وإلحاق الطرف بالنفس أنسب.

لهم:

العبد (١) مال ولا يبقى للمالك مع أخذ (٥) كمال قيمته كمن خرق (٢) ثوبًا خرقًا فاحشًا، تأثيره أن معنى المالية تغلب (٧) على أطراف العبد، فجهة المالية لابد من اعتبارها، والواجب كمال بدل (٨) الذات ولا يبقى مع المبدل (٩) .

مــالك: يجب بالجناية ما نقص إلا في الموضحة وما بعدها من الشجاج (١٠٠).

أحمد: ق(١١) .

⁽١) في ب: الغير.

⁽٢) في ب: دليل.

⁽٣) في ب: الذمية.

⁽٤) في أ: العقد.

⁽٥) في ب: أحد.

⁽٦) في ب: حرق ثوبًا حرقًا بإلحاء بدل الخاء في الكلمتين.

⁽٧) في ب وج: جعلت.

⁽٨) في ب : بذل.

⁽٩) في ب: المبذل.

⁽١٠) شرح منح الجليل ٣/ ٥٥٥_٥٥٥.

⁽١١) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٢، والمبدع ٥/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

التكملة:

جناية لو قدرت على المدبر اقتضت ضمانًا من غير ملك (۱۱ العين فكذلك القن (۲۱ قياسًا على قطع إحدى اليدين، فإنهم سلموا أنه (يضمن) (۲۳ بنصف القيمة ولا يملك، قالوا: إنما لم يملك (۱۱ في هذه الصورة؛ لأنه يؤدي إلى محال، بيانه (۱۰ لو كان قيمة العبد ستمائة ونقصت قيمته بالقطع مائتين بقي معه أربعمائة له نصفها مع ثلثمائة تبلغ خمسمائة، فلو ملك الغاصب النصف فات من حق المالك مائة، قلنا: فإذا صار معه أربعمائة وثلثمائة كملت سبعمائة وهذا أكثر من القيمة بمائة فهلا ملك الغاصب ربع العبد بمائة ثم إذا التزموا أن العبد مال لزمهم أنه يؤخذ الأرش كما في الأموال ويبقى على الملك وهذا مذهب محمد (۱۱ وقول (لنا إن قالوا) (۱۷): أطراف العبد لا تقوم وحدها؛ لأن قوامها بالنفس، قلنا: بل تقوم على انفرادها ؛ لأن التقويم بالمنفعة وكل عضو له منفعة لكن قياس طرف العبد إلى نفسه قياس طرف العبد إلى نفسه والحر هو المستعمل أطرافه (۱۸ في أطراف العبد قضية الدمية (۱۱) عندنا وعندهم المالية.

⁽١) في ب وج: تمليك.

⁽٢) في ب وج: على المعر.

⁽٣) يضمن سقطت من ب وج.

⁽٤) في أوب: «يملك» بدون: «لم».

⁽٥) في ب وج: بيانه أنه لو .

⁽٦) في ب وج: مجمل.

⁽٧) في ب وج: إلا أن قالوا.

⁽٨) في أ: لطرفه.

⁽٩) في ب وجه: المعيد.

⁽١٠) في بوج: الذمة.

* * *

= هوامش هذه المسألة (قسو):

العنبري يوجب في كل مغصوب قد تلف مثله (۱) ، وحجته ما روي عن عائشة رضي الله عنها قالت: ما رأيت صانعًا مثل حفصة صنعت طعامًا فبعثت به إلى النبي عليه السلام فأخذ في الأكل فأخذني مثل الأفكل حتى كسرت الإناء وقلت يا رسول الله: ما كفارة ما صنعت؟ فقال: «إناء مثل الإناء وطعام مثل الطعام» (۱) والخبر محمول على أنه جوز ذلك بالتراضي، وحجتنا قوله عليه السلام من أعتق شركًا له في عبد قوم عليه (۱).

حرم الغصب بالكتاب، قال الله تعالى: ﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَالُكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ ﴾ (١٠). والسنة: قال النبي عليه السلام: «لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه (٥٠). والإجماع منعقد على ذلك (٦).

مثله لو قطع يديه.

⁽١) الإشراف على مسائل الخلاف للقاضي عبد الوهاب المالكي ٢/ ٤٤، ونسبه لعبد الله ابن الحسن العنبري، والمجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٢٨٦.

 ⁽٢) أبو داود في سننه في البيوع: باب فيمن أفسد شيئًا يغرم مثله ٣/ ٨٢٦، والبخاري في صحيحه
 في المظالم: باب إذا كسر قصعة أو شيئًا لغيره ٤/ ١٠٨، عن أنس.

والترمذي في جامعه في الأحكام: باب ما جاء فيمن يكسر له الشيء ٣/ ٦٤٠، عن أنس، والترمذي في جامعه في الأحكام: باب الحكم فيمن كسر شيئًا ٢/ ٧٨١، عن عائشة.

⁽٣) البيهقي في سننه في الغصب: باب رد قيمته إن كان من ذوات القيم ٦/ ٩٦، عن ابن عمر.

⁽٤) البقرة آية: ١٨٨.

⁽٥) البيه قي في سننه في الغصب: باب من غصب لوحًا فأدخله في سفينة أو بني عليه جدارًا ١٠٠/٦.

⁽٦) المغني ٥/ ٢٣٨، وقال: وأجمع المسلمون على تحريم الغصب في الجملة.

المسألة السابعة والستون بعد المائة: المضمونات بالغصب (قسز):

المذهب: لا يملكها الغاصب(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:ننا

لهم:

قوله (۱) عليه السلام: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» (۵)، وجه الدليل أنه يجب عليه رد العين فما أداه هو (۱) عوض عنها (۷).

الدليل من المعقول:

لنا:

الغصب جناية فلا يكون سببًا للملك كما في حق المدبر، وذلك لأن الملك حكم شرعي فيقتضي سببًا شرعيًا، والغصب عدوان فلا يترتب عليه

⁽١) المهذب مع تكملة المطيعي ٣/ ٢٨٩.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٦، والبناية مع الهداية ٨/ ٣٩٩، والجامع الصغير ص ٣٨٢.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ: ونصه «عن صفوان بن أمية أن النبي عَلَيْهُ استعار منه يوم حنين أدراعًا فقال: أغصبًا يا محمد؟ قال: بل عارية مضمونة»، رواه أحمد وأبو داود والنسائي(١).

⁽٤) في ب وج: قال النبي .

⁽٥) تقدم تخريجه في مسألة قسج (١٦٣).

⁽٦) في ب : فهو .

⁽٧) في ب وج: عنه.

⁽١) تقدم تخريجه في المسألة ١٦٠.

أحكام (١) الشرع، والضمان لا يصلح أن يكون مملكًا؛ لأن الضمان مبني على الغصب الذي هو السبب، فإذا لم يصلح السبب لم يصلح ما بني عليه.

لهم:

الغصب سبب ملك البدل فيكون سببًا لملك المبدل كالبيع حتى لا يجتمع في ملكه البدل المبدل والملك حاصل في البدل، بدليل ثبوت قضايا الأملاك وهو بدل العين؛ لأن الواجب جميع بدل العين وبعضها أو معنى فيها لا يجوز أن يقابل بجميع بدلها، والعذر عن (٢) المدبر أنه قد استحق العتق.

مالك(٣):

أحمد(١):

التكملة:

غاية ما علينا في هذه المسألة استبطاؤهم (٥) تسبب الملك وإبطال كل ما يذكرونه ونقول: الملك معصوم فلا (٦) يملك إلا بسبب من قبل المالك وفاء لحق العصمة، والموجود هو الغصب وهو عدوان، والضمان جبر (٧) ما فات من اليد (٨) ولا يسصح (٩) الفوات ما بقى، ويتأيد بما لو اختلف في قيمة

⁽١) في ب : حكم.

⁽٢) في ب: من.

⁽٣) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٦، وقال: يصير المغصوب ملكًا للغاصب.

⁽٤) المغنى لابن قدامة ٥/ ٢٧٦، وهم موافقون للشافعية.

⁽٥) في ب وج: استنطاقهم بسبب.

⁽٦) في ب وج: ولا.

⁽٧) في ب : خبر، وفي جه: حبر.

⁽٨) في ب : البدو، وفي جـ: المدو.

⁽٩) في ب وج: ولا يصلح لفوات.

المغصوب وحلف الغاصب، فإنه يضمن بقوله ويمينه ولا يملك، فإن قالوا: الغصب يصلح أن يكون مملكًا(۱) ؛ لأنه عبارة عن ثبوت يد ولو كان على مباح صلح، الجواب: أن هذا لو صح (۱) أبطل معظم قواعد الشريعة، وربما قالوا لما ملك البدل ملك المبدل (۱) ، والجواب: أنا لا نسلم أن المال بدل (۱) العين، وإنما هو بدل اليد، والأخذ (۱) سبب الملك بشرط خلو العين عن (۱) ملك، وأما (۱) والأخذ حرام فلا ثم ولو قدرنا الرضا كان يجب أن يزول الملك عند الضمان لا عند الغصب كما يقولون ويلزمهم أنه لا ينفذ عتقه، والحرف أن الغصب (۱) عندنا لا يصلح سببًا للملك وإنما الضمان في مقابلة اليد الفائتة، وعندهم يصلح للملك والضمان في مقابلة العين (۱) .

⁽١) في ب: ملكا.

⁽٢) في أ: قبح.

⁽٣) في ب وجه: المبدا.

⁽٤) في ب: يد بدون لام.

⁽٥) في ب : والاحد.

⁽٦) في ب وج: على.

⁽٧) في ب وج: مال الاحد حرام لو قدرنا.

⁽٨) قال المطرزي في المغرب ٢/ ١٠٥، مادة غصب: الغصب أخذ الشيء ظلمًا وقهرًا، وقال في غاية المنتهى ٢/ ٢٢٩، هو استيلاء غير حربي عرفًا على حق غيره قهرًا بغير حق، وانظر: المطلع ص ٢٧٤.

⁽٩) تخريج الفروع على الأصول للزنجاني ص ٢١٥ ـ ٢١٨.

المسألة الثامنة والستون بعد المائة: زوائد المعصوب (قسح):

المذهب: مضمونة على الغاصب(١).

عندهم: غير مضمونة إلا أن تطلب منه فمنعها (٢) .

الدليل من المنقول:

كا:...نا

لهم: . . . نا

الدليل من المعقول:

لنا:

الولد مغصوب فيكون مضمونًا كالأم، دليل ذلك(٥٠): إثبات اليد عليه

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ٢٧، والمهذب ١٣/ ٣٠٠، بتكملة المطيعي.

⁽۲) النتف ۳/ ۷۳۲ ـ ۷۳۳، والهداية مع البناية ٨/ ٤٠٧، والكتاب مع اللباب (۲) النتف ٣/ ١٤٤، والاختيار ٣/ ٦٤، وفي ب «جميعها» بدل: «فمعها».

⁽٣) بياض في ب وج.، وبخط مغاير في أ، ونصه: «اتفقوا على أن من غصب أمة فوطئها فعليه الحد ويجب عليه ردها إلى مالكها وأرش ما نقص منها بالوطء إلا أبا حنيفة، فإن قياس مذهبه أنه يجب عليه الحد ولا أرش عليه»(١).

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: "فيمن غصب دارًا فتلفت في يده إما بهدم أو غشيان سيل أو حريق. فقال مالك والشافعي وأحمد يضمن بالقيمة(١)، ورأى أبو حنيفة أن ذلك لم يكن بسببه فلا ضمان عليه".

⁽٥) «ذلك» ساقطة من ب.

⁽۱) هداية أبي الخطاب ۱/ ۱۹۲، وفيه: «وعليه مهرها»، والمدونة ٤/ ۱۸۱، ولم يذكر الأرش والنتف ٢/ ٧٣٣، والثمر الداني ٤٧٧، وهي متفقة مع مسألة قع (١٧٠).

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٦، والمدونة ٤/ ١٨٤، والهداية مع البناية ٨/ ٣٥١، وشرح منح الجليل ٣/ ٥٣٤، والقوانين الفقهية ص ٢١٧، وهي متفقة مع مسألة قعا (١٧١).

بعدوانية وهو حد الغصب، ويتأيد بالغاصب من الغائب^(۱)، فإنه ما فوت اليد المحقة بل أثبت يده على مال الغير بعدوان.

لهم:

الزوائد ليست مغصوبة فلا تكون (٢) مضمونة كالوديعة واللقطة ، ذلك لأنه لم يصنع (٣) في الولد شيئًا وربما لم يعلم بوجوده فكيف يعد غاصبًا له والولد دخل في يده بغير اختياره ولا عدوانية ليده ، فإن الملك خلق في الأصل للتصرف بإثبات اليد عليه ومناط الضمان الإضرار (١) بتفويت حق الغير ولم يوجد هاهنا.

مالك: يفرق بين أن يكون حال الغصب حائلاً أو حاملاً فالحائل لا يضمن (٥).

أحمد: ق^(١).

التكملة:

أثبت يده العادية على محل قابل للضمان (٧) ، فدخل في ضمانه ، كما إذا أخذ صيد الحرم وولد في يده فإن (٨) الولد مضمون بالجزاء (٩) إجماعًا ،

⁽١) في ب وجه: الغاصب، وهي أنسب.

⁽٢) في ب : ولا يكون.

⁽٣) في أ: لا يصنع.

⁽٤) في ب وجه: الإنذار.

⁽٥) القوانين الفقهية ص ٢١٧، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٥.

⁽٦) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٢، والمغني ٥/ ٢٦٠، وغاية المنتهى ٢/ ٢٣٢، والإنصاف ٦/ ١٦٠، والمبدع ٥/ ١٦٨.

⁽٧) في ب وجه: الضمان.

⁽A) في ب وجـ: بان.

⁽٩) في ب : والجزاء ، وفي جـ: فالجزاء .

وإثبات اليد على الأصل تسبب (۱) إلى إثبات اليد على الفرع ، والمتسبب (۲) كالمباشر بدليل حافر البئر ، ونفيهم العدوانية أمر شنع ، فإن المال وإن خلق للتصرف لكن إذا اختص (۱۳) به مالك (۱۶) صار حقه مانعًا منه ، وإن اعتذروا عن الغاصب من الغاصب فإنه (۵) فوت عليه إثبات اليد وعن اللقطة بأنه لو (۱۱) تركها أخذها ربها (۱۷) أو أمين يحفظها عليه فليأخذوا مثله في المسألة فإن تركها أخذها ربها والله على ملكه سبب إمكان الأخذ للمالك حسًا وشرعًا لولا يد الغاصب فهو دافع مكنه المالك ودفع الشيء بعد سببه يقوم مقام قطعه بعد الغاصب في حكم الضمان كمن غر بحرية جارية ، وشتان بين يد الغاصب ويد المودع ؟ لأن المودع يده للمالك والغاصب يده لنفسه ، ويلز مهم المودع إذا جحد الموت يد المالك ومع هذا يضمن ، وكذلك الملتقط إذا جحد فإنه ما فوت يد المالك ومع هذا يضمن ، وكذلك الملتقط إذا جحد فإنه ما فوت يد المالك ومع الفوت اليد على مال الغير بعدوان (۱۵) وزادوا لهم (۱۰) في الحد مع تفويت يد المالك .

⁽١) في ب وج: ليست.

⁽٢) في ب : والمسبب.

⁽٣) في ب وج: اختصرته.

⁽٤) في ب وج: جلد.

⁽٥) في ب وج: بانه.

⁽٦) «لو» سقطت من ب وج.

⁽٧) في ب وجه: وبهذا ومتي.

⁽۸) (ما) سقطت من ب وج.

⁽٩) في ب وج: لعدوان.

⁽١٠) في أ: وزاد واهم.

المسألة التاسعة والستون بعد المائة: منافع المغصوب: (قسط):

المذهب: تضمن بالفوات والتفويت تحت اليد العادية(١) .

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:نا

لهم: . . . (١) .

الدليل من المعقول:

لنا:

أموال معصومة (٥) فتضمن (١) ، دليل الدعوى أن المال يعلم شرعًا وقد قام دليله وهو الاعتياض عنها بالإجارة وكونها تصلح صداقًا والمال ما يعده

⁽۱) الوجيز ۱/ ۲۰۸، والمحرر ق ٦٥ خ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٢/ ٢٨٦، وروضة الطالبين ٥/ ١٣.

⁽٢) الهداية مع البناية ٨/ ٤١٨ ، والاختيار ٣/ ٦٤.

⁽٣) بياض في ب وجه، وفي أبخط مغاير ونصه: «منافع الغصب قال أبو حنيفة: هي غير مضمونة. وعن مالك روايتان: أحدهما وجوب الضمان في الجملة والأخرى إسقاط الضمان في الجملة، وعنه رواية ثالثة التفرد»(١).

⁽٤) بياض في ب وج ، وبخط مغاير في أ ، ونصه : «وكذلك إذا غصب أرضًا فزرعها فأدركها ربها قبل أن يأخذ الغاصب الزرع فقال أبو حنيفة والشافعي له إجباره على القلع ، وقال مالك : إن كان وقت الزرع قد فات»(١).

⁽٥) في ب وج: مغصوبة.

⁽٦) في ب: فيضمن.

⁽١) الاختيار مع المختار ٣/ ٦٤، وبداية المجتهد ٢/ ٢٤١، وأما التفرد كما في أ فعلها (التفريق).

⁽٢) المحرر للرافعي ق ٦٥ خ، وشرح الكتاب مع اللباب ٢/ ١٤١، وبداية المجتهد ٢/ ٢٤٢.

الناس مالا وقد ثبتت (١) اليد عليها، ويد (٢) كل شيء بحسبه فهو إذًا إما مستوف (٣) لها أو متسبب (١) إلى إتلافها والأعيان والمنافع أموال.

لهم:

ضمان العدوان مقيد (٥) بالمثل معقولاً ونصًا ، وليست الأعيان والمنافع متماثلة . دليل عدم المماثلة : كونها أعراضًا وجواهر (١) ، وإذا (١) لم تضمن المنافع بالمنافع فبالدراهم أولى ثم المنافع ليست أموالاً أصلاً ؛ لأنها قبل وجودها لم توصف بشيء وحالة الوجود مشغولة بالعدم لم تحدث (٨) على ملك الغاصب وتتلف (٩) بنفسها .

مالك: ف(١٠٠).

أحمد(١١):

⁽١) في ب: تثبت.

⁽٢) في ب وجه: وهو اذن.

⁽٣) في ب وج: مسبوق.

⁽٤) في ب: منتسب.

⁽٥) في ب : يعتد.

⁽٦) في أوج: وجواهرا، وفي ب: وجوابا.

⁽٧) في ب : وإذا لم يضمن، وفي أ : وإذ لم تضمن.

⁽A) في ب: لم يحدث، وفي أ: ثم تحدث.

⁽٩) في ب: يتلف.

⁽١٠) فروع ابن الحاجب ق ١٧٥ خ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٥.

⁽١١) الإنصاف ٦/ ٢٠٨ ـ ٢١٠، ومسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ٣/ ٩٨٣ ـ ١٩٨٣، تحقيق على المهنا.

التكملة:

الكلام في المنافع منهجان: إما أن نقومها(۱) أو نعطلها فتفوت. فنفرض في الأول ونقول(۱): منفعة تضمن في العقد الصحيح والفاسد فتضمن في الاستيفاء على ظن العقد كمنفعة البضع، وهذا الفرض فيما إذا استعمل عبدًا ظنه مستأجرًا وهذا تضييق(۱) عليهم، ولا يجدون فرقًا بين الموطوءة(۱) بشبهة والمركوب بشبهة، وإن تركنا هذا الفرض قلنا: مستعمل عند الغير في حياطته(۱) مفوت(۱) على المالك شيئًا(۱) متقومًا شرعًا فضمنه كمفوت الحر وأم الولد وسائر الأموال، وثم طريق يستغنى بها عن الخوض في تحقيق المنافع وهي أن نقول لكل مالك في ملكه حقان: العين واليد وهما معصومان(۱) وتفويت العين يضمن فكذلك(۱) تفويت اليد، فإن قالوا: اليد الماضية لا وتفويت العين يضمن فكذلك(۱) تفويت اليد، فإن قالوا: اليد الماضية لا يكن تفويتها والمستقبلة لم تثبت(۱۱)، قلنا: هذا من الكلام لو(۱۱) اعتبر لامتنع التفويت والضمان الشرعي، فإن من أتلف حيوانًا ضمه، ومعناه

⁽١) في ب : «يقومها»، والأفعال الستة بعده كلها في الياء، وفي جيقومها أو بعطلها.

⁽٢) في جه: ويقول.

⁽٣) في ب: تضيق وفي أنضيق.

⁽٤) في ب: المولدة، وفي ج: الموطدة.

⁽٥) في ب وج: حيالته.

⁽٦) في ب وجه: ففوت.

⁽٧) في ب وج: سببا.

⁽٨) في ب وج: مغصوبًا.

⁽٩) في ب وج: وكذلك.

⁽۱۰) فی ب : یثبت.

⁽۱۱) في ب: «ولو».

تفويت حياته (۱) لا إعدام عينه (۲) ، والحياة الماضية لم تفت (۳) والمستقبلة لم تحصل (۱) ومعنى استيفاء المنافع استهلاكه في جهة المنتفع بها كأكل الخبز، والحرف أن المالية عندنا قائمة بالمنافع كالأعيان ويتصور غصبها خلافًا لهم (٥).

* * *

⁽١) في ب : جناية .

⁽٢) في ب : عنه.

⁽٣) في ب: لم يفت.

⁽٤) في ب وج: لم يحصل.

⁽٥) روضة الطالبين ٥/ ١٣، والمختار مع الاختيار ٣/ ٦٤.

المسألة السبعون بعد المائة: المستكرهة على الزنا (قع):

المذهب: تستحق(١) المهر(١).

عندهم: ف(٣).

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : ننا

لهم:

قال تعالى (°): ﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ... ﴾ (١) الآية. أوجب المثلية (٧) في العدوان ولا مثلية بين البضع والمال؛ لأن الأموال تتقابل صورة ومعنى والمعنيان (٨) معدومان بين البضع والمال، وقال عليه السلام: «ادرءوا الحدود بالشبهات» (٩) ، والمال ثبت مع الشبهات فكيف يوجب الفعل

(١) في ب: يستحق.

(٥) في ب وج: قال الله تعالى.

(٦) البقرة آية: ١٩٤.

(٧) في ب وجـ: المثل.

(٨) في ب : والعيان.

(٩) أخرجه ابن عدي في جزء له من حديث أهل مصر والجزيرة عن ابن عباس وروى صدره أبو مسلم الكجي وابن السمعاني عن عمر بن عبد العزيز مرسلاً، ومسدد في مسنده عن ابن مسعود موقوفًا كما في الجامع الصغير ١/ ٢٢٧، ورمز له بالحسن، والكجي نسبة إلى الكج وهو الجص لقب به؛ لأنه كان كثيرًا يبني به، كما في فيض القدير ١/ ٢٧٧.

⁽٢) المحرر للرافعي ق ٦٦ خ، والأم ٣/ ٢٥٨، والأم أيضًا ٣/ ٢٤٨.

⁽٣) تخريج الفروع على الأصول ص ٢٢١.

⁽٤) بياض في ب وج، وفي أبخط مغاير ، ونصه: «من غصب أمة فوطئها فعليه الحد ويجب عليه ردها إلى مالكها وأرش ما نقصها الوطء»(١١) ، والله أعلم.

⁽١) المنهاج مع مغني المحتاج ٢/ ٢٩٣. ٢٩٤.

الواحد الضدين؟

الدليل من المعقول:

لنا:

ندعي تقومها بدليل تقومها بالعقد وفي وطء الشبهة، والقيم بقدر الرغبات فقد فوت حقًا متقومًا دون رضاها لها فيضمنه لها (بمنافع بدنها فإن منعوا الأصل عدنا إلى)(١) منافع المغصوب وثبتت المالية والتقوم والإتلاف في جنس المنافع، فإن(١) سلموا فالجمع بين البضع والمنافع سهل، فإن منافع الأعضاء بحسبها.

لهم:

ننكر أولاً وجود المنافع وماليتها وتقومها ثم نسلم أن المنافع تضمن (") بالمال، ثم ننكر وجوب المهر لتحريم الفعل ووجوب الحد، ونقول: وطء تمحض عدوانًا فلا يوجب مهرًا قياسًا على المطاوعة؛ لأن الحد ضمان زاجر والمهر ضمان جائز، والأصل في الضمان الزجر والجبر بدل والقصد حفظ المحل، ويحصل ذلك بالزجر.

مالك: ق(١).

أحمد: أصح روايتيه مثل مذهبنا(٥).

⁽١) ما بين القوسين سقط من أ.

⁽٢) في ب وجه: وإن.

⁽٣) في ب: يضمن.

⁽٤) بداية المجتهد ٢/ ٢٤٣، والقوانين الفقهية ص ٢١٩، والمنتقى للباجي ٥/ ٢٦٨. ٢٦٩.

⁽٥) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٢، والمغنى ٥/ ٢٦٦، والإنصاف ٦/ ١٦٨.

التكملة:

نفحص عن مناط إيجاب المهر في وطء الشبهة ولا يجوز أن يكون لظن الواطئ مع غلطه نفي أن يكون لتفويت منفعة البضع، وهذا حاصل في مسألتنا، فإن قيل: المهر يجب بالعقد، والوطء بالشبهة يقاس عليه كالنسب، قلنا: لو كان الحكم في الوطء بالشبهة منصوصًا صلح أن يقاس عليه لكنه ملحق بالمنصوص فينبغي أن نبحث() عن وجه الإلحاق وننظر() هل مثله في مسألتنا، ومنشأ خيالهم اشتراك() لفظي() العصمة والضمان، أما العصمة فتطلق() حقيقة في المعنى القائم بالمحل المقتضي تحريم إباحته، ووجه الحقيقة فيه() أن العصمة هي الحفظ والحرمة، والمعصوم هو المحفوظ ومطلق العصمة مجاز في المعنى المقتضي بالمحل() تضمين() التلف إذ في إيجاب قيمة الشيء ما يخيل() أن المتلف كالمحفوظ وهما معنيان متباينان التباين أثريهما؛ لأن أحدهما يمنع من الإتلاف قبل وقوعه ويتعلق بالتكليف()) وغيره فإذا

⁽١) في ب وج: يلحق.

⁽٢) في ب: ينظر.

⁽٣) في ب: استرال.

⁽٤) في أ: لفظتين وهذا خطأ.

⁽٥) في ب: فمطلق.

⁽٦) «أن» سقطت من ب وج.

⁽٧) «بالمحل» سقطت من أ.

⁽۸) في ب وج: يضمن.

⁽٩) في ب: نحمل وفي أ: تحيل.

⁽١٠) في أ: الكلف.

⁽١١) ما بين القوسين سقط من ب وج.

تحريم البضع عصمة والضمان للتفويت فهما معنيان، فمتى وجدا وجد ما يتعلق بهما أو وجد أحدهما يقتضي ما يتعلق به، وبالجملة عندنا منفعة البضع متقومة(١).

* * *

(١) روضة الطالبين ٥/ ١٤.

هامش هذه المسألة (قع):

يجب الحد عليه ؛ لأنها معذورة، إن كانت أمة كان المهر لسيدها(١) .

als als als

⁽١) المنهاج مع مغني المحتاج ٢/ ٢٩٣_٢٩٤.





⁽١) هكذا في المخطوطة أ.



لوحة ٤٦ من المخطوطة «أ»:

إذا غصب أرضًا فغرسها لزمه قلع الغرس (۱) وتسوية الأرض وأجرة المثل (۲)، إذا غصب دارًا فجصصها وزوقها (۳) كان للمالك مطالبته بقلع الجص والتزويق (۱)؛ لأنه ملك الغاصب شغل به ملك المالك، فإن نقصت قيمة الدار بإزالة ذلك عما كانت قبل التزويق لزم الغاصب التفاوت، وإن لم ينقص (۱) لم تلزمه إلا أجرة المثل المدة (۱) التي أقامت في يده، فأما إن لم يطالبه المالك بقلعه وأراد الغاصب قلعه كان له ذلك، فإن وهبه الغاصب للمالك هل يجبر على قبوله? وجهان (۱)، فأما إذا نقل تراب أرض كان عليه إعادته إن طالبه المالك، فإن لم يطالبه لم يكن له إعادته (۱)، إذا رأى دابة قائمة مع (۱) صاحبها فركبها لم يضمنها إلا أن ينقلها من مكانها، إذا غصب زيتًا فأغلاه فكان (۱۱) صاعين تساوي أربعة دراهم فعاد بعد الطبخ إلى صاع يساوي أربعة دراهم فعليه بدل الصاع التالف ولا يحتسب له بزيادة قيمة الصاع الثاني، فلو (۱۱) كان عوض الزيت عصيرًا والحال الحال ففيه وجهان: أحدهما حكمه فلو (۱۱)

⁽١) في ب: الغراس.

⁽٢) المنهاج مع المغنى ٢/ ٢٩١.

⁽٣) «وزوقها» سقطت من ب.

⁽٤) في ب : الترويق.

⁽٥) في ب وج: تنقص.

⁽٦) في بوج: للمدة.

⁽٧) روضةالطالبين ٥/ ٤٧ ـ ٤٩.

⁽٨) المحرر للرافعي ق ٦٥ خ، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٨٩، وروضة الطالبين ٥/ ٣٩.

⁽٩) في ب وج: معها صاحبها.

⁽۱۰) في ب وجه: وكان.

⁽۱۱) في ب وج: ولو.

حكم الزيت، والثاني لا يضمن شيئًا؛ لأن التالف بالنار مائية لا قيمة لها('')، فكانت إذا غصب ثوبًا وزعفرانًا لمالك واحد فصبغ الثوب بالزعفران('')، فكانت قيمة الثوب عشرة وقيمة الزعفران عشرة وكان بعد الصبغ يساوي عشرين فلا شيء على الغاصب، وإن صار يساوي ثلاثين، فلا شيء للغاصب؛ لأن أثر فعله في ملك غيره فأما إن نقصت القيمة فصاحب الثوب بالخيار إن شاء رضي وإن شاء طالب('') بنقصان القيمة ('')، إذا غصب شاة وأحضر قصابًا فذبحها كان للمالك أن يستردها وله ما بين قيمتها حية وذبيحة يطالب بها من شاء من الغاصب والقصاب، فإن غرم القصاب رجع القصاب على الغاصب وأذا غصب شاة وأنزى ('') عليها فحله كان الولد لصاحب الشاة، وإن غصب فحلاً وأنزاه على شاته كان الولد ('') له (لأنه يتبع (۱۱) الأم)، ولا أجرة عليه الفحل قد نقصت بذلك فيلزمه ما نقص ('').

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٥ خ، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

⁽٢) في ب وج: الزعفران.

⁽٣) في ب وجه: طلب.

⁽٤) الأم ٣/ ١٥٢.

⁽٥) الهداية مع البناية ٨/ ٢٦٥.

⁽٦) في أوب: أنزا.

⁽٧) في ب وج: للولد.

⁽A) في ب وج: لا يتبع الأم وهو خطأ.

⁽٩) المغنى ٥/ ٢٦٥، وروضة الطالبين ٥/ ٦٦.

⁽۱۰) البخاري في صحيحه في الإجارة: باب عسب الفحل ٣/ ٥٤، عن ابن عمر، وأبو داود في سننه في البيوع: باب في عسب الفحل ٣/ ٧١١، عنه، والترمذي في جامعه في البيوع: باب ما جاء في كراهية عسب الفحل ٣/ ٥٧٢،

* * *

= عنه، وقال: حديث ابن عمر حديث حسن صحيح، والنسائي في سننه في البيوع بيع ضراب المجمل ٧/ ٣١٠ عنه، وابن ماجه في سننه في التجارات: باب النهي عن ثمن الكلب ٢/ ٧٣١، وعسب الفحل ٢/ ٧٣١، عن أبي هريرة، والدارمي في سننه البيوع: باب في النهي عن عسب الفحل ٢٧٢، عن أبي هريرة، وأحمد في مسنده ١/ ١٤٧، عن علي.

والعسب: الكراء الذي يؤخذ على ضراب الفحل كما في مجمل اللغة لابن فارس ٣/ ٦٦٧ ، مادة عسب.

* * *

المسألة الحادية والسبعون بعد المائة: غصب العقار (قعا):

المذهب: متصور (١) ويضمن بالغصب (١) .

عندهم: ف(٣).

الدليل من المنقول:

لنا:

قوله عَلَيْ : «من غصب شبرًا من أرض طوق به من سبع أرضين يوم القيامة »(٤) .

وجه الدليل قوله: «غصب» ، وإنما لم يذكر الضمان؛ لأنه تعرض لأحكام الآخرة فوزانه (٥) قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾ (١) والكلام بحقيقته (٧) حتى يقوم دليل المجاز.

لهم:

قسوله ﷺ: «من غصب شبرًا من أرض طوق به من سبع أرضين يوم القيامة»(١٠) وجه الدليل: لو كان الضمان واجبًا لذكره، (وقوله غصب)(١٠)

⁽١) في ب : منصور .

⁽۲) النووي على مسلم ۱۱/ ٤٩.

⁽٣) الهداية مع شرحها البناية ٨/ ٣٥١، والكتاب مع شرحه اللباب ٣/ ١٣٨.

⁽٤) تقدم تخريجه في مسألة (قسو) (١٦٦)، ولم يرد ذكر غصب إلا في حديث «من غصب رجلاً أرضًا ظلمًا لقي الله وهو عليه غضبان»، رواه الطبراني في الكبير وفيه يحيى بن عبد الحميد الحماني، وهو ضعيف، وقد وثق، انظر: مجمع الزوائد ١٧٦/٤، وانظر التلخيص الحبير ٣/ ٥٤، وفي ب وج «شيئًا» بدل: «شبرًا».

⁽٥) في أ: جوابه.

⁽٦) النساء آية: ٩٣.

⁽٧) في ب وج: لحقيقته.

⁽٨) في ب : وقوله عليه السلام من غصب ، وفي جـ: وقوله عليه السلام غصب.

استعارة، وقد روي سرق أرضًا(١).

الدليل من المعقول:

لنا: . . . : ننا

لهم:

الغصب لا يتصور إلا حيث يتصور النقل، وأكثر ما يقدر منع المالك التصرف وهذا تصرف في الملك (٣) لا في العين، فلا(٤) يعد غصبًا، والضمان يكون بالغصب، وإن تصورت اليد في العقار فهي حكمية.

مالك: ق(٥).

أحمد: إن شغل الأرض بفعله ضمن فيكون مذهبه: أن لا ضمان بالغصب(١).

التكملة:

أقرب المسائل استيلاء المسلمين على عقار فإنه يفيد (٧) الملك كالمنقول وما

⁽١) قال الشوكاني في نيل الأوطار ٦/ ٦٣، وفي لفظ لأحمد (من سرق) والفتح الرباني ١٥/ ١٤٦.

⁽٢) بياض في وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «الغصب أخذ بعدوان وقهر قال الله عز وجل: ﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَة غَصْبًا ﴾ (١) ، ويجب على المغصوب رد ما غصبه إن كانت عينه قائمة ولم يخف إتلاف نفس».

⁽٣) في أ: المالك.

⁽٤) في ب وج: ولا يعد.

⁽٥) شرح منح الجليل ٣/ ٥٣٤، وبداية المجتهد ٢/ ٢٣٧، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٦.

⁽٦) المغني ٥/ ٢٤١، والمبدع ٥/ ١٥١.

⁽٧) في ب وجـ: يقبل.

⁽١) الكهف آية: ٧٩.

هو المملك من منقولهم (۱) المضمن (۱) من منقول دار الإسلام وكذلك حكم عقارهم وقد سلموا أن من جلس على بساط الغير أو ركب دابته ضمن من غير نقل ولا سير، وكذلك المودع إذا جحد الوديعة والموجود منه قول مجرد، واليد عبارة عن القدرة والاستيلاء على الشيء لاستيفاء ما خلق له منه، وذلك يتفاوت بتفاوت الأعيان.

قولهم: إزالة (يد المالك)(") لم يكن(") بإثبات اليد عليه غير صحيح لأنا بينا أن اليد هي القدرة والتصرف استعمال الشيء فيما خلق له، ولا يخفى أن العين الواحدة لا تقبل التصرف من شخصين.

* * *

⁽١) في ب: مقولهم.

⁽٢) في ب وج: هو المضمن.

⁽٣) في ب وج: الملك وسقطت (يد).

⁽٤) في ب وج: لم تكن.

المسألة الثانية والسبعون بعد المائة: إذا غصب ساجة أدرجها في بنائه (قعب):

المذهب: نزعت بحق المالك(١).

عندهم: ينتقل إلى القيمة (٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قوله عليه السلام: «على اليد ما أخذت حتى ترده »(٣) .

لهم:...نا

الدليل من المعقول:

لنا: . . . : ننا

⁽۱) المحرر للرافعي ق ٦٦ خ، والوجيز ١/ ٢١١، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٩٣، والأم ٣/ ٢٥٥.

⁽٢) الهداية مع البناية ٨/ ٣٦٥_٣٦٧، وتحفة الفقهاء ٣/ ٩٤، وفي ب: تنتقل.

⁽٣) سبق تخريجه في مسألة (قسج) (١٦٣)، وهذا بياض في ب وموجود في ج، وفي أ: بخط موافق.

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: "إذا غصب ساجة فبني عليها فإنه ينقص الباني بناءه ويرد الساجة إلى مالكها»(١).

⁽٥) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ ، نصه: «منافع الغصب عند بعضهم غير مضمونة، وبعضهم له فيه روايات يجب الضمان في الجملة في الرواية الأولى والثانية التفرقة، والثالث أنه لا يضمن »(٢).

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٦ خ.

⁽٢) راجع توثيقها في مسألة قسط (١٦٩) هامش ٢.

لهم:

اجتمع حق المالك(١) والغاصب فقدم(٢) حق الغاصب لقيامه من كل وجه فإن(٦) الساجة صارت كالهالكة لبيعها البناء وصارت عقاراً يستحق بالشفعة وحق صاحب العقار غير مجبور، وحق المالك مجبور بالقيمة.

مالك: ق(١).

أحمد(٥):

التكملة:

حق المالك المعصوم (1) باق في الساجة وفعل الغاصب لا يصلح لإزالة ملكه في جب الرد عند الإمكان، غاية ما في الباب أن الغاصب تلزمه خسارة (٧) في الرد وذلك معهود في مؤونة الرد وإبدال حق المالك بالضمان إبطال له (٨) في المعنى وذلك ممتنع (٩) إلا برضاه، ونقول: ما جاز رده وجب رده، فإن قالوا: لا يجوز رده فإنه (١٠) يفضى إلى سفه كان كاملاً شنيعًا (١١)

⁽١) في أ: المال.

⁽٢) في ب وج: فقدر.

⁽٣) في ب وج: بان.

⁽٤) المدونة ٤/ ١٨٨، والمنتقى ٥/ ٢٧٧، وشرح منح الجليل ٣/ ٥٢٢ ٥٢٣، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٦.

⁽٥) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩١.

⁽٦) في ب وج: المغصوب.

⁽٧) في ب : يلزمه خسارة ما، وفي جر: كذلك.

⁽٨) في ب وج: إبطاله.

⁽٩) في ب وجه: ذلك ممنوع.

⁽١٠) في بوج: لأنه.

⁽١١) في أ: شنعا.

يأباه الشرع، فإن الخروج من المظالم حسن، ولو أراد صاحب البناء نقضه لغرض جاز (۱) أما من غصب خيطًا (خاط به (۲) جرحه أو جرح) عبده فإنما لم ينزعه (۱) فإنا قدرنا (الخيط تالفًا) (۱) لحرمة الآدمي وله أشباه شرعًا، فإنه لو اضطر في المخمصة جاز له أكل مال غيره، وبالجملة الساجة (۱) باقية وردها غير متعذر يدخل في هذه المسألة إذا غصب ثوبًا فصله قميصًا وأمثال هذه الواقعة، فإنهم يقولون: هو بالصنعة قد أخرجها عن أن تكون باقية من كل وجه ويعدلون إلى القيمة والمثار (۷) واحد.

* * *

(٧) في ب وجه: والمال، أقول: هي المآل.

هامش هذه المسألة (قعب):

حكى الكرخي أنه إذا بني عليها بناء لا يتصل بغيره قلعه (١١).

* * *

⁽۱) ف*ي ب* : جاز .

⁽٢) في ب : حاط به حرحه أو حرح.

⁽٣) في ب وجه: عنده.

⁽٤) في ب وجه: لأنا.

⁽٥) في ب وجه: الحيط ثالثًا.

⁽٢) الساجة: مفرد ساج، وهو ضرب عظيم من الشجر لا ينبت إلا بالهند ويجلب منها، وقال الزمخشري: الساج خشب أسود رزين يجلب من الهند ولا تكاد الأرض تبليه، انظر: هامش تحفة الفقهاء ٣/ ٩٤.

⁽١) الهداية مع البناية ٨/ ٣٨١، وعزاه للكرخي والفقيه أبي جعفر الهندواني.

المسألة الثالثة والسبعون بعد المائة: إذا غصب حنطة فطحنها (قعج): المذهب: يغرم أرش نقص إن كان والعين للمالك().

عندهم: يضمن قيمة المغصوب ويملكه (٢).

الدليل من المنقول:

لنا: الخبر الشريف (٣) (....) لنا:

لهم:

دعي النبي عليه السلام إلى ضيافة فقدم إليه شاة مصلية فأخذ لقمة (٥)، وجعل يلوكها ولا يسيغها وقال: «إن الشاة تخبرني أنها ذبحت بغير حق فقالوا: نعم. هي لبعض جيراننا أخذناها لنعطيهم الثمن فقال: أطعموها الأسارى»(١).

⁽١) الوجيز ١/ ٢١١، وروضة الطالبين ٥/ ٣٣ـ٣٣.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٣ ، والمختار مع الاختيار ٣/ ٦٢ .

⁽٣) تقدم هذا الخبر في مسألة (قسج).

⁽٤) ما بين القوسين بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «المكيل والموزون إذا غصب وتلف ضمن بمثله إذا وجد مثله»(١).

⁽٥) اللقمة: ما يهيأ للفم، واللوك: أهون المضغ، أو مضغ صلب كما في القاموس ٣/ ٣١٨.

⁽٦) رواه الطبراني في الكبير والأوسط وفيه بشر المريسي، وهو ضعيف كما في مجمع الزوائد ٤/ ١٧٣، وأبو داود في سننه في البيوع: باب في اجتناب الشبهات ٣/ ٢٢٧، وأحمد في مسنده ٥/ ٢٩٣، ونيل الأوطار ٦/ ٦٩، وقال الشوكاني: في إسناده عاصم بن كليب، وقال: قال علي بن المديني لا يحتج به إذا انفرد، وقال الإمام أحمد: لا بأس به، وقال الرازي أبو حاتم: صالح.

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ١٨.٢١.

الدليل من المعقول:

لنا:

مغصوب لو(١) لم يغيره الغاصب لم يملكه فإذا غيره وجب أن لا يملكه كما لو قطع الشاة المغصوبة ولم يطبخها.

:08

أخرج العين عن المعنى المقصود بها بزيادة صفة فزال ملك المالك بالإتلاف كما لو وطئ جارية ابنه فأحبلها(٢) .

مالك(٣):

أحمد: ق(١) .

التكملة:

قالوا: المعنى في الأصل أنه لم تذهب منفعته المقصودة بخلاف مسألتنا وألزمونا إذا أحرق الشاة والعذر أنه بالذبح قبل الطبخ قد فوت منافع الحياة من الدر والنسل والحرث، وأما التحريق فقد أخرج العين عن الانتفاع، وبالجملة فعل الغاصب عدوان من كل وجه خلافًا لهم، وهذه المسألة والستي (٥) بعدها تبنى على هذا الحرف وعلى أنه ما أحدث بفعله عينًا (٢)

⁽١) في ب: مغصوب ما لم.

⁽٢) في ب: فأجبلها.

⁽٣) قال في المدونة ٤/ ١٨٧، قلت: أرأيت إن غصبت من رجل حنطة فطحنتها دقيقًا؟ قال: أحب ما فيه إلى أن يضمن له حنطة مثل حنطة، والمنتقى ٥/ ٢٧٧.

⁽٤) المغني لابن قدامة ٥/ ٢٦٣.

⁽٥) في أ: «التي» بدون واو.

⁽٦) في ب وج: عيبًا آخر، وفي أ: عيبا.

أخرى، ويقولون: مالية الحنطة غير مالية الدقيق فإنهما يفترقان (۱۱) اسمًا وصورة، وقد بطلت المعاني الحنطية بفعل الغاصب فضمنها، والجواب أن مالية الحنطة بكونها قوتًا وهذا المعنى لا يبطل بالطحن (۱۲) بل يصير أقرب إلى المقصود، وإنما تتفاوت الحنطة والدقيق بالادخار فإن كان ذلك ينقص الحنطة ضمنه الغاصب، بقي (۱۳) أن الحنطة كانت متهيئة لأغراض وماليتها (۱۱) باعتبار الكل وقد فات بعضها فكيف يهدر (۱۰) ؟ الجواب: أن العين إذا استعدت لوجوه من الانتفاع بالتقوم (۱۱) بآحادها على البدل (۱۷) ؛ لأن من ضرورة (۱۸) صرفها إلى جهة صرفها عن (۱۹) باقي الجهات والمعتبر تقويم العين في كل حال.

* * *

هامش هذه المسألة (قعج):

إذا غصب شاة فشواها(١).

⁽١) في أ: يعرفان.

⁽٢) في ب: والطحن.

⁽٣) في ب: فبقى.

⁽٤) في ب : «ماليتها» بدون واو .

⁽٥) في ب: بهذا.

⁽٦) في ب وجـ: فاتقوم.

⁽٧) في ب وج: على البدن.

⁽٨) في ب : لأنه ضرورة، وفي ج: لازم ضرورة.

⁽٩) في ب: غير ، وفي ج: عبر.

^{* * *}

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ٣٢ـ٣٣، والحكم يغرم أرش نقص إن كان والعين للمالك.

المسألة الرابعة والسبعون بعد المائة: إذا غصب حنطة فبذرها (قعد):

المذهب: الزرع للمالك(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : ننا

لهم:...نا

الدليل من المعقول:

لنا:

ملك الغاصب لابد له من سبب ، وهذه الأفعال عدوانات ، ويلزمهم إذا

(١) الوجيز ١/ ٢١١.

(٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٣ ، وكشف الحقائق شرح كنز الدقائق ٢/ ١٩٤ .

(٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «إذا غير الغاصب المغصوب عن صفته بحيث يزول الاسم وأكثر المنافع المقصودة نحو الشاة فيذبحها أو حنطة فيطحنها، قال أبو حنيفة: ينقطع حق المغصوب منه بذلك ويجب على الغاصب أن يتصدق بها؛ لأنه مالكها ملكًا حرامًا»(١).

(٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «عنه سَلِي أنه قال: من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع شيء وله نفقته»، رواه الخمسة إلا النسائي(٢٠).

⁽١) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٣.

⁽۲) أبو داود في سننه في البيوع والإجارات: باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها ٣/ ١٩٢ - ١٩٣ ، والترمذي في جامعه في الأحكام: باب ما جاء فيمن زرع في أرض قوم بغير إذنهم ٣/ ١٩٨ ، وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من حديث أبي إسحاق إلا من هذا الوجه من حديث شريك بن عبد الله ، وقال: سألت محمد بن إسماعيل عنه فقال: هو حديث حسن لا أعرفه من حديث أبي إسحاق إلا من رواية شريك. وابن ماجه في سننه في الرهون: باب من زرع في أرض قوم بغير إذنهم ٢/ ٨٦٤ ، كلهم عن رافع بن خديج ، وأحمد في مسنده ٣/ ٤٦٥ ، عنه .

غزل القطن أو طبع النقرة (١) ، فإن هذه الأفعال لا تبطل ملك المالك والعين باقية إنما تغيرت صفتها ، ومن ملك الشيء ، فإنما ملكه ناميًا ؛ لأن قيام الملك بالجواهر سبب ملك ما يقوم بها .

لهم:

العين المغصوبة صارت هالكة وحدثت (٢) عين أخرى بدليل زوال الاسم والصورة والمعنى، ودليل اختلاف الجنس أنه لا يجوز أخذ أحدهما عن الآخر في السلم فحدثت العين بفعل الغاصب فتكون (٣) له، أما إذا ألقت الريح حبة في أرضه فنبتت فالزرع لمالك الحبة ؛ لأنه لم يحدث بفعل صاحب الأرض.

مالك(١):

أحمد: ق^(٥).

التكملة:

يدعون أن (١) مالية الحنطة غير مالية الدقيق، والجواب: هذه المالية وإن سلم أنها حادثة لكنها حدثت في ملكه فيختص بها ولا يقطع ملكه عنها، ومذهبنا على جادة الشرع، قالوا: نص الشافعي على أنه لو غصب حنطة

⁽١) النقرة: السبيكة كما في مختار الصحاح ص ٤٩٢، مادة (نقر)، وفي ب: البقرة وهو خطأ.

⁽۲) في ب: وحدث.

⁽٣) في ب : فيكون.

⁽٤) شرح منح الجليل ٢/ ٥١٨، ومفاده أنه ليس لرب الحب المغصوب المبذور إلا مثله، والشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣/ ٤٤٦.

⁽٥) المغني لابن قدامة ٥/ ٢٦٥.

⁽٦) «أن» سقطت من ب وج.

وبلها حتى تعفنت أنه يخير المالك بين القيمة وتكون الحنطة للغاصب والأرش، وتكون الحنطة للمغصوب منه، فهلا أجزتم ذلك في الحنطة المطحونة، قلنا(۱): حكم يبقى حقه وأزال ملكه بتمليكه (فلم تتناقض هذه القاعدة ولم يبق إلا التخيير، ولا يلزم التعرض له وقد خرج قول آخر أنه لا يخير، قالوا: وقد نص على أنه لو خلط)(۱) الغاصب الزيت بزيت نفسه فله أن يعطي المالك من موضع آخر وهذا تمليك بالغصب، قلنا: وفيه قول آخر أنه يشارك المالك فيه والمنع متعين هاهنا؛ لأن غاية المكن أن يقال: تعذر الرد وصار كالهالك وليس المالك في هذا التقدير بأولى من الغاصب، بقي أن يقال: هما شريكان والأوجه المنع(٥).

* * *

هوامش هذه المسألة (قعد):

مثله إذا غصب بيضة فحضنها(١).

الفرض في الغصن المغروس.

张 柒 柒

⁽١) في ب: فإذا.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من ب وج.

⁽٣) في ب: هذا ملك.

⁽٤) في ب : خلط.

⁽٥) في ب : والأَّ وُجه المنع .

⁽١) الوجيز ١/ ٢١١.

المسألة الخامسة والسبعون بعد المائة: إذا خرق الثوب خرقًا فاحشًا (قعه):

المذهب: ضمن الأرش لمالكه(١).

عندهم: المالك بالخيار إن شاء ضمنه قيمة الثوب وسلمه إليه وإن شاء أرش الجناية (٢).

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : ننا

لهم: . . . (١) .

الدليل من المعقول:

لنا:

أتلف جزءًا من جملة فلا يطالب ببدل الجميع، كما لو قطع إحدى يدي عبد، والفرق بين أرش الثوب وبين ما إذا قطع يدي عبد أن أرش اليدين قدره (٥) الشرع بقدر قيمة الجملة، وأرش الثوب غير مقدر.

⁽١) الوجيز ١/ ٢١٠.

⁽٢) كشف الحقائق ٢/ ١٩٤_ ١٩٥، والمختار مع الاختيار ٣/ ٦٢ ـ ٦٣.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «إذا غصب وتلف المغصوب في يده ضمن بمثله إذا وجد مثله»(١) والله سبحانه أعلم.

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «الغاصب يجب عليه رد المغصوب إن كانت عينه قائمة ولم يخف من نزعها إتلاف نفس»، والله سبحانه أعلم.

⁽٥) في أ: قده.

⁽١) كشف الحقائق ٢/ ٩٣، وروضة الطالبين ٥/ ٣٢_٣٥.

لهم:

كل عين لو أتلفها لوجب(١) عليه بدلها جاز أن يجب عليه قدر ذلك البدل بالجناية عليها مع بقاء عينها كما لو غصب طعامًا فبله.

مالك(٢):

أحمد(٣):

التكملة:

ليس إذا وجب البدل^(۱) بإتلاف الجميع وجب بإتلاف البعض، ألا ترى أن مالا^(۱) تذهب منفعته المقصودة بإتلاف بعضه كالحبوب والأدهان لو أتلفها جميعها لزمه كمال الضمان، ثم لا يلزمه كمال البدل بإتلاف بعضها، أما إذا بلَّ الطعام لا يسلم^(۱) في أحد القولين وإن سلمنا فالجناية^(۱) فيه لم تستقر^(۱) ولا تناهى النقصان، والظاهر أنه^(۱) إذا تناهى لم يبق منه ماله قيمة فيصير في معنى من أخذ الثوب رمى به إلى نار^(۱) فإنه يلزمه كمال قيمته، وفي مسألتنا

⁽١) في ب وجه: وجب.

⁽٢) حاشية الدسوقي مع الشرح الكبير ٣٠/ ٤٦٠، ٤٦١، والقوانين الفقهية. ص٢١٧.

⁽٣) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٢.

⁽٤) في ب وجه: المنع.

⁽٥) في بوج: إنه مالا يذهب.

⁽٦) في ب: نسلم.

⁽٧) في ب : فالخيانة .

⁽۸) في ب : يستقر .

⁽٩) «أنه» سقطت من أ.

⁽١٠) في أ: ثان.

قد أتلف جزءًا واستقر فيه الجناية فلم نجز (١) المطالبة بقيمة الجميع.

* * *

(١) في ب وج: فلم بحر له.

#

مسائل الغصب

-	

لوحة ٤٧ من المخطوطة «أ»:

قال أبو حنيفة بالاستحسان (۱) ، (قال الشافعي (۲) رحمهما الله) من استحسن فقد شرع (۱) ، والاستحسان ثلاث مراتب: ما يستحسنه المجتهد بعقله ولاشك أنه يجوز ورود التعبد به عقلاً ، فلو ورد الشرع بان ما سبق إلى أوهامكم (۳) فاستحسنتموه (۱) فهو حكم من الله لجاز ، لكن وقوع التعبد (۱) به لا يعرف من ضرورة العقل ونظره إلا أن يرد فيه مسموع ولو ورد (۱) لكان لا يثبت بخبر الواحد ، فإن جعل الاستحسان مدركًا من مدارك الأحكام ينزل منزلة الكتاب والسنة والإجماع ، فلا يثبت بخبر الواحد .

الثاني: ما يقطع به لهواه وهذا لا يجوز إجماعًا. الثالث: أن يقوله بدليل مثل أن يحكم على الحادثة بنظائرها (٧) لدليل حاصل من الكتاب (٨) مثل قوله: «مالي صدقة»، فالقياس لزوم التصدق بكل (٩) ما يسمى مالأ، استحسن (١٠) أبو حنيفة التخصيص بمال الزكاة لقوله تعالى: ﴿ خُلُمُ مِنْ أَمُوالِهِمْ ﴾ (١١)، ومثل هذا لا ينكر شبهه لهم قالوا (١٢): قال الله تعالى:

⁽۱) الوصول إلى الأصول لابن برهان ٢/ ٣١٩ـ ٣٢٠، وروضة الناظر ص ٨٥، والمحصول ٢/ ٣/ ١٦٦، والمستصفى ١/ ٢٧٤ ٢٥٣٠، وتيسير التحرير ٤/ ٧٨.

⁽٢) في ب: وقال الشافعي رضي الله عنه.

⁽٣) في أ: أفهامكم.

⁽٤) في ب وج: واستحسنتموه.

⁽٥) في أ: التعبدية.

⁽٦) في ب: ولو ورد فيه مسموع لكان.

⁽٧) في ب وجه: بنظيرها.

⁽٨) في ب: من الكتاب والسنة.

⁽٩) في كل النسخ: بكلما.

⁽١٠) في ب: لكن يستحسن، وفي ج لكن استحسن.

⁽١١) التوبة آية: ١٠٣.

⁽۱۲) سقطت من ب وج.

﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾ (١)

والجواب: أن اتباع أحسن ما أنزل إلينا هو اتباع الأدلة فبينوا أن هذا مما أنزل شبهه قالوا: قال عليه السلام: «ما رآه المسلمون (۲) حسناً فهو حسن عند الله تعالى» (۳) ، وهذا لا حجة فيه ؛ لأنه خبر واحد. جواب آخر: المراد به جميع المسلمين أو آحادهم إن أريد الجميع فهو صحيح ؛ لأنه (٤) لا يجتمع على الخطأ وإن أريد الآحاد لزم الاستحسان (٥) العوام ، قالوا: الأمة استحسنت دخول الحمام من غير تقدير أجرة ، وشرب المال من السقاء ، والجواب: من أين عرفتم أن الأمة فعلت ذلك من غير دليل ، ولعل الدليل جريان ذلك من عصر الرسول وقرر عليه لأجل المشقة وهي سبب (۱) الرخصة ، وجواب آخر تسليم السقاء (۷) الماء إباحة ، وإذا أتلفه (۸) متلف فعليه ثمن المثل ؛ لأن قرينة حاله تدل على العوض (۹) ، وكذلك الحمامي فليس

⁽١) الزمر آية: ١٨.

⁽٢) في ب: المسلمين وهو خطأ.

⁽٣) أحمد في مسنده ١/ ٣٧٩، عن ابن مسعود، ونصه: "إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد على خير قلوب العباد فاصطفاه لنفسه فابتعثه برسالته، ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه فما رأى المسلمون حسنًا فهو عند الله حسن، وما رأوا سيئًا فهو عند الله سيئ، وذكره في المقاصد الحسنة ص ٣٦٧، وقال: ذكره أحمد في كتاب السنة، وهو موقوف حسن ونسبه للبزار والطيالسي والطبراني وأبي نعيم في الحلية.

⁽٤) في ب: لأن الأمة لا يجتمع.

⁽٥) في ب: استحسان العوام.

⁽٦) في ب: بسبب.

⁽٧) في ب: الشقا والماء ساقطة.

⁽۸) في ب : تلفه.

⁽٩) في ب: المعوض.

هذا ببدع (۱) بل بقياس، فرع (۲) لابن الحداد (۳) إذا غصب عبداً فجنى جناية تزيد (۱) على قيمته ثم مات العبد كان على الغاصب قيمته فإذا أخذها السيد تعلق أرش (۱۰) الجناية بها؛ لأنها كانت متعلقة بالعبد (۱۱) فتعلقت ببدله (۱۷) كما أن الرهن إذا أتلفه متلف وجهت قيمته وتعلق الدين بها، فإذا أخذ ولي الجناية القيمة من المالك رجع المالك بقيمة أخرى؛ لأن القيمة التي أخذها استحقت بسبب (۱۸) كان في يد الغاصب ، فكانت من ضمانه ، قال : ولو كان العبد وديعة فجنى جناية استغرقت قيمته ، ثم إن المودع قتله (۱۹) وجبت عليه قيمته وتعلق بها أرش الجناية فإذا أخذها ولي الجناية لم يرجع على (۱۱) قيمته وتعلق بها أرش الجناية فإذا أخذها ولي الجناية لم يرجع على (۱۱)

(انظر: طبقات الأسنوي ١/ ٣٩٨- ٤٠٠، وطبقات الشافعية الكبرى ٣/ ٧٩، وما بعدها، وتهذيب الأسماء واللغات ٢/ ١٩٢، وطبقات الشيرازي ص ١١٤، واللباب ١/ ٣٤٦، والعبر ٢/ ٦٨، في وفيات (٣٤٤)، والبداية والنهاية والنهاية (٢٢٩)، وسير أعلام النبلاء ١٥/ ٤٤٥).

- (٤) في أ: يزيد.
- (٥) في أ: رأس.
- (٦) في ب: بالعقد.
- (٧) المحرر للرافعي ق ٦٥ خ، والوجيز ١/ ٢١٠، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٨٨.
 - (٨) في ب: نصيبًا.
 - (٩) في ب: قبله.
 - (١٠) في ب وج: عن المودع.

⁽١) في ب: ابتدع.

⁽٢) في ب: يشرع.

⁽٣) هو: محمد بن أحمد بن محمد بن جعفر الكناني المصري، الشهير بابن الحداد، أبو بكر، كان إمامًا في علوم كثيرة خصوصًا الفقه، كثير العبادة، ولد رحمه الله يوم موت المزني ومات سنة ٣٤٥ هـ، وعمره تسع وسبعون سنة وأشهر، له: الباهر في الفقه في مائة جزء، وجامع الفقه، وأدب القضاء في أربعين جزءًا، والفروع المولدات.

المودع؛ لأنه جنى وهو غير مضمون عليه، إذا أزال المسلم تأليف صليب لم يضمنه، وإن كسر منه ما يصلح لغير ذلك ضمن. من غصب صغيرًا حرًا ثم مات في يده (۱) لم يضمن بخلاف ما لو كان عبدًا، وكذا إذا (۲) كان كبيرًا قال ابن أبي هريرة: يضمن منفعته وهذا غير صحيح؛ لأن المنفعة تلفت في يد مالكها (۳)، وهو كما لو كان عليه ثياب فبليت في زمن الغصب.

* * *

* * *

⁽١) من ب: سقط في يده.

⁽٢) في ب : ان .

⁽٣) نهاية المحتاج ٥/ ١٦٩، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٨٦.

المسألة السادسة والسبعون بعد المائة: إذا فقاً عيني فرس (قعو):

المذهب: لزمه أرش ما نقص (١).

عندهم: عليه ربع القيمة استحسانًا (٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:ننا

لهم:

روي عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما قالا: في عين الدابة ربع القيمة(١).

(١) نهاية المحتاج ٥/ ١٥٩.

(٢) الفتاوي الخانية ٣/ ٢٣٦.

(٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «قول أبي (١) حنيفة: فيها ربع القيمة وفي العينين جميع القيمة ترد على الجاني معيبه إن اختار المالك القيمة، وقول مالك والشافعي ليس فيهما شيء مقدر بل ما نقص (١). وعن أحمد روايتان (٢) أحدهما ربع القيمة، وفي العينين ما نقص كمذهب مالك والشافعي».

(٤) ذكره سعيد بن منصور عن ابن علية عن أيوب عن أبي قلابة أن عمر قضى في عين الدابة ربع قيمتها، ورواه البيهقي وقال هذا منقطع كما في التلخيص الحبير ٣/ ٥٥، وذكره عن الطبراني في الكبير عن زيد بن ثابت وقال في إسناده أبو أمية بن يعلى ضعيف.

والبيهقي في سننه في الغصب: باب لا يملك أحد بالجناية شيئًا جنى عليه إلا أن يشاء هو والمالك 7/ ٩٨، عن عمر بلفظ: في عين الدابة ربع ثمنها.

⁽١) في أ: أبو وهو لحن.

⁽٢) شرح منح الجليل ٣/ ٥٥٤، والإشراف ٢/ ٤٤.

⁽٣) المغنى لابن قدامة ٥/ ٢٤٧.

الدليل من المعقول:

لنا:

ما لا يضمن سائر أطرافه، بمقدر (١) لا يضمن عينه بمقدر (١) كالشاة.

لهم:

حيوان يستحق لأجله سهم من الغنيمة فكان بدل عينه مقدرًا(٢)

مالك(٣):

أحمد(١):

التكملة:

أما^(٥) الأثر الذي رووه^(١) فيحتمل أن يكونا أوجبا أرش النقصان فوافق ذلك ربع القيمة كما روي عن أبي بكر وزيد^(٧) رضي الله عنهما أنهما أوجبا في العين القائمة ثلث الدية ، وكان ذلك على طريق الحكومة ووافق الثلث

⁽١) في ب وج: لمقدر.

⁽٢) في أ: مقدر وهو لحن.

⁽٣) مختصر خليل ص ٢٣٨، وشرح منح الجليل ٣/ ٥٥٤، وبداية المجتهد ٢/ ٢٤٣، والإشراف ٢/ ٤٤.

⁽٤) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٢، والمغني لابن قدامة ٥/ ٢٤٧. ٢٤٨، وقال: لزمه أرش النقص، وعنه أن عين الدابة تضمن بربع قيمتها، والمبدع ٥/ ١٦٥، وجعل ربع القيمة رواية.

⁽٥) في ب: إنما.

⁽٦) في ب وج: أوجبه.

⁽٧) المغنى ٥/ ٢٤٨.

والوصف الذي ذكروه (۱) في دليلهم لا تأثير له في تقرير البدل؛ لأن (۱) الصبي والكافر لا يستحق لأجلها سهم ويتقدر بدل (۱) عن كل واحد منهما، وعندهم يدل عن البقرة والبعير (۱) مقدر ولا يستحق لأجلهما سهم ثم المعنى في الأصل أن بدل سائر أطرافه مقدر؛ ولأن الآدمي لما تقدر (۱) بدل عينه وجب في إحداهما (۱) نصف الدية، فلو كان في مسألتنا (۱) مقدراً لوجب نصف قيمته.

* * *

⁽١) في ب وجه: ذكره.

⁽٢) في ب وج: إلا.

⁽٣) في ب وج: بدل كل عين واحد منهما.

⁽٤) في ب: البقر والعنز.

⁽٥) في ب وج: لا يقدر.

⁽٦) في ب وج: أحدهما.

⁽٧) في ب وج: «مثله مقدر» بدل: «مسألتنا مقدرًا».

المسألة السابعة والسبعون بعد المائة: المسلم إذا أراق خمر الذمي (قعز):

المذهب: لا ضمان عليه(١).

عندهم: يضمن المسلم بالقيمة والذمي بالمثل (٢) .

الدليل من المنقول:

لنا :

قول النبي (٣) عليه السلام: «حرمت الخمرة لعينها» (١) ، أي لمعنى فيها ، وهي الشدة المطربة والعلة موجودة في حق الكافر حسب وجودها في حق المسلم، ولعن فيها عشرة (٥) ، واللعن الشرعي لا يطلق إلا في الحرام.

لهم:

قوله تعالى: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ (١) . . . ﴾ (٧) الآية .

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٥ خ.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٥، وبدائع الصنائع ٧/ ١٤٨.

⁽٣) «النبي» سقطت من ب وجه، وفيهما: «قوله».

⁽٤) البيهقي في سننه في الأشربة: باب ما يحتج به من رخص في المسكر إذا لم يشرب منه ما يسكره، والجواب عنه ٨/ ٢٩٧، عن عبد الله بن شداد عن عبد الله ابن عباس قال: حرمت الخمر بعينها القليل منها والكثير والمسكر من كل شراب، وذكره في الجوهر النقى وقال: إن ابن حزم صححه.

⁽٥) البيهقي في سننه في البيوع: باب تحريم التجارة في الخمر ٦/ ١٢، ولفظه قال ابن عمر: أشهد لسمعت رسول الله على ، وهو يقول: «لعن الله الخمر وشاربها وساقيها وبائعها ومبتاعها وعاصرها ومعتصرها وحاملها والمحمولة إليه وآكل ثمنها».

⁽٦) المائدة آية: ٩٠.

⁽٧) في ب : والآية بزيادة واو وهو سهو .

وجه الدليل^(۱): هذا الخطاب مع المسلمين (وكانت الخمر قبل نزولها حلالاً)^(۲).

والخطاب خاص (٣) بالمسلمين فبقي في حق الكافر على الأصل، وفي الآية مواضع تدل على اختصاصها بالمسلمين.

الدليل من المعقول:

لنا:

الخمر نجسة فلا يجب ضمانها كالميتة وهو إتلاف ورد على محل غير متقوم فلا يوجب الضمان كالميتة والدم وكونه لا يضمن بالمثل الممكن دليل عدم الضمان؛ لأن ذوات الأمثال تضمن (١) بالمثل والخمر من ذوات المثل فعدم الضمان بالمثل مع الإمكان دليل سقوط الضمان.

لهم:

فات الضمان (1) في حق الكفار ، فلا يثبت كالقبلة لأهل قباء كيلا يكلف ما لا نطيق (٧) بيانه أنهم مقرون (١) على اعتقادهم وقد أمرنا بترك التعرض لهم وعقد الذمة إذا عصم عينًا قومها (٩) .

- (١) في ب وجه: أن هذا.
- (٢) في ب وج: فكانت الخمر قبل نزولها خلاً.
 - (٣) في ب وج: حاضر وهو خطأ.
 - (٤) في ب: يضمن.
 - (٥) في ب وجد: الأمثال.
 - (٦) في بوج: البلاغ.
 - (٧) في ب وجـ : يطيق.
 - (٨) في ب : أنه مقرورون.
 - (٩) في ب: قرمها.

مالك: يجب الضمان(١).

أحمد(٢):

التكملة:

مثار (") النظر البحث عن علة انتفاء الضمان في خمر المسلم فنقول (أ): الأصل في الخمر تحريم الشرب الثابت بالإجماع ثم يتبعه وجوب الإراقة إعدامًا للعين ثم الحد جزاء ثم التنجيس تنفيرًا ثم سقوط المغرم (أ) إهانة فصار (أ) كالحشرات، وهذا المعنى موجود في خمر الكافر، ويتأيد بانتفاء ضمان المثل مع أنه أقرب إلى جبر حقه وهو متيسر، ووجوب المثل المتيسر يمنع وجوب القيمة كما في سائر الضمانات فسقط (الالله المثل إجماعًا والقيمة استدلالاً، فإن اعتذروا بأن المسلم لا يملك الخمر ولا يتمكن من تمليكها لم يستقر على أصلهم لما جوزوا للمسلم أن يوكل ذميًا يتجر له في الخمر (١)، وتصح (أ) التجارة، وتكون الأثمان والأرباح للمسلم فليؤد مما اشترى وكيله فإن قالوا: فيه إذلال (١٠٠)، قلنا: الإذلال بأداء المال المتقوم (١١) أكثر، وأما الآية

⁽١) شرح منح الجليل ٣/ ١٩٥، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٧.

⁽٢) المغنى لابن قدامة ٥/ ٢٩٨.

⁽٣) في ب وج : بيان .

⁽٤) في ب : فيقول.

⁽٥) في أ: المقوم.

⁽٦) في ب وجه: فصارت.

⁽٧) في ب وج: يسقط.

⁽٨) في الخمر: سقطت من ب وج.

⁽٩) في أ: وصححوا.

⁽١٠) في ب وج: إذلالاً وهو لحن.

⁽۱۱) في ب وج : المتقدم.

فالتحريم (١) فيها عام والخطاب مع المسلمين لشرفهم، ثم إنها دلت على معنى ذاتي في الخمر لا تختلف باختلاف المخاطبين.

* * *

(١) في ب: بالتحريم.

* * *

المسألة الثامنة والسبعون بعد المائة :إذا غصب جارية فحملت في يده وولدت (قعح):

المذهب: نقصان الولادة في الأم لا يجبره الولد(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:نا

لهم: . . . : ها

الدليل من المعقول:

لنا:

النقصان فوات جزء والجزء(٥) مضمون على الغاصب والولد ملك المالك فلا يضمن ملكه علكه والضمان لا يسقط إلا بالأداء والإبراء ونمنع اتحاد(١)

⁽١) الوجيز ١/ ٢١٤، وروضة الطالبين ٥/ ٦٥.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٧.

⁽٣) بياض في ب وج، وفي أبخط مغاير ما نصه: «اتفقوا(١) على أن من غصب أمة فوطئها عليه الحد ويجب عليه ردها إلى مالكها وأرش ما نقصها الوطء، إلا أبا حنيفة، فإن قياس مذهبه أنه يجب عليه الحد ولا أرش وإن أولدها وجب عليه رد أولادها وكانوا رقيقًا للمغصوب وأرش ما نقصته الولادة».

⁽٤) بياض في ب وج، وفي أبخط مغاير ما نصه: «وقال أبو حنيفة (١) ومالك رضي الله عنهما إن جبر الولد ما نقصتها الولادة سد ذلك بذلك».

⁽٥) في أ: والجزؤ.

⁽٦) في ب : ويمنع اتخاذ.

⁽١) مغنى المحتاج ٢/ ٢٩٣ ـ ٢٩٤.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٧.

السبب ونسلمه (۱) ، ونقول (۲) : لا يصلح الولد أن يخلف (۳) لكونه ملك المغصوب منه .

لهم:

الولد قام مقام النقص فانعدم (١) كما لو هزلت ثم سمنت وذلك؛ لأن سبب الزيادة والنقص واحد وهو الوضع؛ لأن الولد لا يقوم بنفسه قبل الولادة والسبب الواحد إذا أخرج (٥) عن ملكه ما لا وأدخل (١) ما لا كان الداخل خلفًا عن الخارج (٧).

مالك(^):

أحمد(٩):

التكملة:

الجارية مغصوبة بجميع أجزائها وصفاتها التي قامت بها المالية وكل مغصوب عجز عن تسليمه وجب ضمانه، وهذا شأن ما فات من (١٠) الأم

⁽١) في بوج: وسيلة.

⁽٢) في ب : وقول.

⁽٣) في ب: يحلف.

⁽٤) في ب: فالعدم.

⁽٥) في أ: خرج.

⁽٦) في أ: أودخل.

⁽٧) في ب : الآخر.

⁽٨) القوانين الفقهية ص ٢٦٩.

⁽٩) المغني لابن قدامة ٥/ ٢٦٧.

⁽١٠) في بوج: في الأم.

والولد لا يصلح جابرًا(') ؛ لأنه (') لو ('') انتفى (') نقصان (') الأم كان الولد (') ملك الإنسان يملكه لا وجه (() له ، ويتأيد بما إذا ماتت الأم فإن الولد لا يجبرها (() إجماعًا ، وإن (() كان فيه وفاء بها (()) ثم لو كان الولد أقل من قيمة النقصان لزم الغاصب قدر التفاوت ، ثم قالوا لو أمسكها حتى زادت قيمة الولد وساوت قدر النقصان انتفى (('') الضمان ، وهذه زيادة حدثت (('') لا بالولادة ، ثم لو التزم (() الأرش وردهما (()) ثم صار الولد بقدر التفاوت ، قالوا: لا يعاد الأرش ، وكل هذا تناقض ((()) ، ثم نمنع اتحاد (()) السبب ؛ فإن سبب النقصان الولادة وسبب مالية الولد العلوق ، فإنه ((()) مال

⁽١) في ب وج: جائزًا.

⁽٢) في ب وجد: لآية.

⁽٣) من أ: سقطت «لو».

⁽٤) في أ: انتفا.

⁽٥) في أ: نفصال.

⁽٦) في ج: الوالد.

⁽٧) في ب وجـ: وجزء.

⁽٨) في ب وجه: ولا وجه له.

⁽٩) في ب وجه: نحرها وسقطت: «لا».

⁽۱۰) في جـ: فإن.

⁽۱۱) في ب: وفاة.

⁽۱۲) في أ: انتفا.

⁽۱۳) في ب : حدث.

⁽١٤) في ب وجه: الزم.

⁽١٥) في ب وج: ودرهما.

⁽١٦) في ب وج : ناقص .

⁽١٧) في ب وجه : يمنع إيجاد.

⁽۱۸) فی ب وجہ : بانه.

قبل الانفصال بدليل أن الجنين إذا كان بين مالكين وعتق أحدهما نصيبه ضمن نصيب الآخر، وإن ضرب بطنها فأجهضت(۱) ضمن نصيب الشريك.

* * *

(۱) في ب: فاحمضت، وهو خطأ، والإجهاض إلقاء الولد فهي مجهض وجهيض كما في مجمل اللغة ١/ ٢٠١.

المسألة التاسعة والسبعون بعد المائة: إذا قدم الغاصب الطعام المغصوب إلى المالك فأكله بحكم الضيافة (قعط):

المذهب: الضمان على الغاصب في القول المنصور(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...نا

لهم:...نا

الدليل من المعقول:

لنا :

لم يأت بالرد المستحق فلا يبرأ، بيانه: أنه لم يصل إليه ما أزيل فإنه أزيل

⁽١) الوجيز ١/ ٢٠٧، والمحرر للرافعي ق ٦٤ خ، وروضة الطالبين ٥/ ١١.

⁽۲) الفتاوي الخانية ۳/ ۲۶۶.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «إذا فتح القفص عن الطائر فطار أو حل عقال البعير فشرد عند أبي (1) حنيفة لا يضمن بحال، وعند مالك وأحمد يضمن بحال سواء طار على الفور أو بعد حين (1).

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «فإن باعها الغاصب من آخر فوطئها وهو لا يعلم أنها مغصوبة فأولدها ثم استحقت، فإنها ترد إلى مالكها، ومهر مثلها، ويفدي أولاده بمثلهم ويكونون (٣) أحرارًا (١٤) ويرجع بذلك كله على الغاصب»، وهذه غير مناسبة للمسألة (١٧٩).

⁽١) في أ: أبو وهو لحن.

⁽٢) المغني ٥/ ٣٠٣، وبداية المجتهد ٢/ ٢٣٧، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٦.

⁽٢) في أ: ويكونوا وهو لحن.

⁽٤) في أ: أجرار وهو لحن.

يد المالك من الملك وأعاد يد الإباحة بدليل أن يد المالك لها(۱) أحكام كالبيع والهبة، ثم قد غره، فإنه ربما لو علم أنه له لم يأكله وقد تتصور يد المالك ولا يكون(۲) بل كما لو اكترى دارًا قد أجرها.

لهم:

أتى بالرد المستحق عليه فبرئ من الضمان كما لو علم. بيان الدعوى: أن المستحق عليه عود يد المالك، وقد عادت ولا تكون (٢) يد المالك إلا يد ملك بدليل أنه لو شرط تعديل الرهن عند المالك لم يصح، وتقريره أن المالك عاد إلى المالك ولا (١) يضمن الغاصب.

مالك(٥):

(1) أحمد (1)

التكملة:

تخيلوا أن عوده إلى يد المالك يجبر (٧) اليد الفائتة ، وليس كذلك (٨) ؛ لأنه ما عادت يد المالك الفائتة . بيانه : أن اليد المعتبرة شرعًا هي القدرة لا الجارحة (٩) ، والقدرة تختلف فمن قدر على جميع التصرفات في عين كان له

⁽١) في ب وج: فيها.

⁽٢) في ب وج: «ولا تكون يد ملك»، وسقطت «بل».

⁽٣) في ب : يكون، وفي جـ: تكون.

⁽٤) في ب: فلا.

⁽٥) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٣/ ٤٥٢.

⁽٦) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٥، ونصه: «فإن أطعم المغصوب لمالكه نظرنا فإن علم المغصوب منه أنه طعامه برئ الغاصب، وإن لم يعلم لم يبرأ».

⁽٧) في ب وجـ: تحبي.

⁽٨) في ب وجه: ذلك.

⁽٩) في أ: الحارجة.

عليها يد ملك فإن قدر على مجرد الحفظ لنفسه كان مسترهنًا فإن كان ذلك للمالك كان مستودعًا فإن قدر على مجرد التصرف كان مباحًا، ونقول: قد يتصور من المالك فعل في المغصوب يوجب (۱) الضمان كالإتلاف والشراء والهبة والغصب والعارية (۱) ، هذه أسباب جهات الضمان، وكذلك (۱) لو صدرت من أجنبي ضمن للغاصب ، فلو صدرت من المالك وطالب الغاصب عاد الغاصب عليه، أما في مسألتنا هذا الفعل لا يعود به الغاصب على المالك إذ لو عاد المالك (۱) عليه لأنه غره (۱) فالصورة أن يطالب المالك الغاصب بالعين فيطالب المالك الغاصب بالغمان على المالك بضمان الغرر فيستقر الضمان على الغاصب فنحن نقدر الضمان عليه ابتداء لما كان يفضي إليه.

* * *

هامش هذه المسألة (قعط):

إذا كان الآكل غير المالك فعليه الضمان؛ لأنه قبض مالاً من يد ضامنه فأتلفه بغير حق، والمالك بالخيار إن شاء رجع على الغاصب بقيمته أكثر ما كانت من حين الغصب إلى حين الأكل وإن شاء رجع على الآكل بأكثر قيمته من حين تناوله إلى حين أكله، فإن كانت قيمته قبل ذلك أكثر رجع المالك بتفاوتها على الغاصب، وإن علم الآكل بالغصب لم يرجع الغاصب بما ضمن، وإن علم هل يرجع؟ قولان، ويرجع الغاصب على الآكل العالم (۱).

⁽١) في ب وجه: فوجب.

⁽٢) في أ: العادية وهو خطأ.

⁽٣) في أ: ولذلك.

⁽٤) في أ: الملك.

⁽٥) في ب وجـ : غيره وهو سهو .

⁽١) المجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٢٢٤.

المسألة الثمانون بعد المائة: إذا غصب شيئًا وتلف في يده (قف):

المذهب: يضمن بأكثر قيمته من حين الغصب إلى حين التلف(١).

عندهم: يضمن قيمته وقت الغصب(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:نا

لهم: . . . نا

الدليل من المعقول:

لنا:

كل حال ثبتت (٥) فيها يد الغاصب على المغصوب جاز أن تضمن قيمته فيه كابتداء الغصب.

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٤ خ، والوجيز ١/ ٢٠٩، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٨٤.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٩٦.

⁽٣) بياض في ب وج، وفي أبخط مغاير ونصه: "وعن الشافعي قولان في القديم لا ضمان عليه مطلقًا، وفي الجديد إن طار عقيب الفتح وجب الضمان وإن وقف ثم طار لم يضمن"، والله أعلم (١)، هذه تابعة لما فوقها في نفس العمود في مسألة (١٧٩)، وكلاهما غير مناسب في مكانه.

⁽٤) بياض في بوج، وبخط مغاير في أ، وغير مناسب في مكانه، ونصه: «إذا غصب أرضًا وزرعها فأدركها ربها قبل أن يأخذ الغاصب الزرع له إجباره على القلع»(٢).

⁽٥) في ب : يثبت .

⁽١) المنهاج مع المغني ٢/ ٢٧٨، وروضة الطالبين ٥/ ٥.

⁽٢) الهداية مع البناية ٨/ ٣٨٧.

لهم:

مضمون بالقبض فاعتبر فيه القيمة حال القبض كالمرأة إذا قبضت صداقها.

مالك(١):

أحمد: تعتبر القيمة حين التلف(٢).

التكملة:

قالوا في الابتداء نقل^(٣) المغصوب عن يد المالك فضمن^(١) في تلك الحال وهاهنا لم ينقل المغصوب فلم يطلب بقيمته كما بعد^(٥) التلف، والجواب: لا يمتنع أن ينقل^(٢) ويلزمه الضمان كالمودع إذا جحد الوديعة ويفارق ما بعد التلف، فإنه ليس بغاصب للعين، إذ روايته (١) أنه لا يطالب بردها، وأما المرأة، فالذي قبضته صداقها ومالها وما يحدث يحدث (١) على ملكها.

⁽١) بداية المجتهد ٢/ ٢٣٨، ونصه: «لا يقضى في العروض من الحيوان وغيره إلا بالقيمة يوم استهلك، أما ماله مثل فمثله».

⁽٢) المغنى لابن قدامة ٥/ ٢٧٩، والإنصاف ٦/ ١٩٤.١٩٣.

⁽٣) في ب وجد: فعل.

⁽٤) في ب وج : يضمن .

⁽٥) في ب : يعد.

⁽٦) في ب وج: أنه لا يمنع أن لا ينقل.

⁽٧) في أ: وآيته.

⁽A) «يحدث» ساقطة من ب وج.

لوحة ٤٨ من المخطوطة «أ»:

للمفلس الأخذ بالشفعة والعفو؛ لأنه يأخذ في ذمته وليس بمحجور عليه فيها، وكذلك المكاتب أما المأذون فله الأخذ وليس له العفو، والقول في ثمن الشقص قول المشتري مع عينه أو كذلك القول في البناء، قوله وإذا ورث اثنان دارًا أبينهما نصفين فمات أحدهما وورثه ابناه فباع أحدهما نصيبه، فإن الشفعة تثبت ألأخيه وعمه هذا القياس أله مالك: الأخ أولى به ؛ لأنه أخص بالشركة من العم وحق الشفعة يورث أله وبه قال مالك خلافًا للعراقي وأحمد يورث أله على قدر الحقوق، وما لا يحتمل مالك خلافًا للعراقي وأحمد يورث أله شفعة فيه أله أله وعهدة المشتري على البائع، وعهدة الشفيع على المشتري أله ويتوصل إلى إسقاط الشفعة بأن يقر البائع بسهم من الشقص لولد المشتري وهو صغير ثم يشتري له الأب الباقي، ومن ذلك أن يعقد البيع بثمن معلوم ويذكر أنه عوضًا أله فيه وفاء

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ٧٢ ، ١١١ .

⁽٢) روضة الطالبين ٥/ ٩٧، والتنبيه ص ١١٨.

⁽٣) دارا سقطت من أ.

⁽٤) في ب: ثبت.

⁽٥) روضة الطالبين ٥/ ١٠٠، والتنبيه ص ١١٨، ومختصر المزنى ص ١٢٠.

⁽٦) لأنه سقطت من أو (به) سقطت من ب.

⁽۷) المدونة ٤/ ٢١٦، وبداية المجتهد ٢/ ١٩٦ ـ ١٩٨، والتنبيه ص ١١٨، ومختصر المزنى ص ١٢٠.

⁽٨) المغنى ٥/ ٣٧٥.

⁽٩) في ب: القيمة.

⁽۱۰) الوجيز ۱/ ۲۱۵، والمحرر للرافعي ق ٦٦ خ، والتنبيه ص ١١٧، ومختصر المزني ص ١٢٧.

⁽١١) هكذا في أوب ، والصواب عوض ؛ لأنه خبر أن .

بالقيمة أحضراه مجلس العقد، وإذا أذن الشفيع في البيع أو أبرأ من الشفعة قبل العقد لم تسقط شفعته، والمطالبة على الفور ما لم يمنع من ذلك عذر، فإذا لقى المشتري بدأه بالسلام ثم بالمطالبة (۱) ، إذا أرادا في المساقاة أن يشتركا في الزرع على ما يشرطانه (۱) أعار صاحب الأرض الأكار نصف أرضه ويكون البذر بينهما (۱) ؛ أولاً يستحق رب الأرض على الأكار أجرة نصف الأرض ويعمل الأكار على (۱) الأرض ، فتكون الغلة بينهما ولا يستحق العامل أجرة (۱) نصف عمله؛ لأن كل واحد منهما متطوع بما بذل، قال المزني: يكون البذر بينهما ويكري صاحب الأرض الأكار نصف أرضه بألف المزني: يكون البذر بينهما ويكري صاحب الأرض الأكار نصف أرضه بألف ويتقاصان بذلك، وتكون الغلة بينهما، وعكن بأسهل من ذلك، وهو أن يكريه نصف بذلك، وتكون الغلة بينهما، وعكن بأسهل من ذلك، وهو أن يكريه نصف أرضه بنصف بنصف عالم وعمل عوامله على نصفه بنصف البذر ونصف الأرض، وإن كان البذر من الأكار استأجر منه نصف عمله وعمل عوامله ونصف البذر نصف الأرض وتفتقر (۱) هذه بنصف عمله ورؤية الأرض والعوامل (۱) ، إذا كان على النخل بنصف عمله المدة ورؤية الأرض والعوامل (۱) ، إذا كان على النخل النخل بنصف على النخل النخل بنصف عمله وعمل عوامله ورؤية الأرض والعوامل (۱) ، إذا كان على النخل النخل بنصف عمله المدة ورؤية الأرض والعوامل (۱) ، إذا كان على النخل النخل

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ١١٠.

⁽٢) في ب: يشترطانه.

⁽٣) في أ: بينهم أولاً.

⁽٤) في ب: الزرع.

⁽٥) «أجرة» سقطت من ب.

⁽٦) في ب: ويكرى.

⁽٧) في ب: في عمل.

⁽۸) في ب : ويفتقر .

⁽٩) التنبيه للشيرازي ص ١١٧.

تقويم النظر

المشتري ثمرة لم يثبت (1) في الثمرة الشفعة خلافًا له (1).

* * *

(١) في ب: لم تثبت الشفعة.

(٢) التنبيه للشيرازي ص ١١٧.

als als als

الشفعة والمساقاة

المسألة الحادية والثمانون بعد المائة: مستحق الشفعة (قفا):

المذهب: الشريك(١).

عندهم: الشريك والجار(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي (٣) عليه السلام: «إنما الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود، وصرفت الطرق فلا شفعة» والخبر صحيح (١) ، وذكر تصريف الطرق؛ لأنه الغالب وإلا الأصل وقوع الحدود، فلا يلزم كوننا لا نعتبر تصريف الطرق.

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٦ خ، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٩٧.

⁽٢) اللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٢/ ٥٣٩، وتحفة الفقهاء ٣/ ٤٩، والفتاوى الخانية ٣/ ٥٣٥.

⁽٣) «النبي» سقط من ب وج.

⁽٤) البخاري في صحيحه في الشفعة: باب الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود فلا شفعة ٣/ ٤٦-٤٧، بلفظ: «قضى رسول الله عَلَى بالشفعة في كل ما لم يقسم . . . » والترمذي في جامعه في الأحكام: باب ما جاء إذا حدت الحدود ووقعت السهام، فلا شفعة ٣/ ٢٥٢، بلفظ إذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة، وقال: هذا حديث حسن صحيح. قال وقد رواه بعضهم مرسلاً عن أبي سلمة عن النبي عَلَى ، والنسائي في سننه في الشفعة وأحكامها ٧/ ٢٢١، بلفظ: الشفعة في كل مال لم يقسم فإذا وقعت الحدود وعرفت الطرق فلا شفعة، وأبو داود في سننه في البيوع والإجارات: باب في الشفعة ٣/ ٤٨٤ ـ ٧٨٥،

لهم:

قال النبي عليه السلام: «جار الدار أحق بالدار»(۱) ، وروى جابر: «جار الدار أحق بشفعة الدار. ينتظر بها إن كان غائبًا إن كان طريقهما واحدًا»(۱) ، وقال عليه السلام: «الجار أحق بصقبه»(۱) (۱) ، والكلام لحقيقته (۱) ، ولا يحمل على المجاز إلا بدليل.

الدليل من المعقول:

لنا:

القياس يمنع الأخذ بالشفعة؛ لأنه يملك مال الغير بغير إذنه، لأن (١) الشرع ورد في الخليط (١) في الجار على مقتضى الأصل، والضرر لا

⁽١) أبو داود في سننه في البيوع والإجارات ٣/ ٧٨٧، والترمذي في جامعه في الأحكام: باب ما جاء إذا حدت الحدود ووقعت السهام فلا شفعة ٣/ ٦٥٣، وباب ما جاء في الشفعة ٣/ ٦٥٠، وقال: حديث سمرة حديث حسن صحيح.

⁽٢) الترمذي في جامعه في الأحكام: باب ما جاء في الشفعة للغائب ٣/ ٦٥١، عن جيابر رضي الله عنه وقال: حديث غريب، وأبو داود في سننه في البيوع والإجارات ٣/ ٧٨٨ - ٧٨٩، وابن ماجه في سننه في الشفعة: باب الشفعة بالجوار ٢/ ٨٣٣.

⁽٣) ابن ماجه في سننه في الشفعة: باب الشفعة بالجوار ٢/ ٨٣٤، بلفظ: الجار أحق بسقبه، وأبو داود في سننه في البيوع والإجارات: باب في الشفعة ٣/ ٧٨٦، بمثل لفظ ابن ماجه، والنسائي في سننه في ذكر الشفعة وأحكامها ٧/ ٣٢٠، والصقب: القرب، وكذلك: السقب: القرب، كما في مجمل اللغة ٢/ ٤٦٦، ٥٣٥.

⁽٤) في ب وجه : لصقبه.

⁽٥) في ب وجد : بحقيقته.

⁽٦) في أ: إلا أن الشرع.

⁽٧) في أ: الحائط.

⁽۸) في أ: فنفينا.

يدفع بالضرر ولو كان الجار يستحق الشركة بجواره فأقدم الشريك عليه.

لهم:

الشفعة وردت (١) بعلة الضرر لسوء المشاركة ، والضرر مدفوع بأخذ الشقص من الدخيل وهذا الضرر موجود في الجوار ؛ لأنه متصل الملك التصال قرار (٢) وتأبيد فاستحق الشفعة كالشريك .

مالك: وافق وقال أيضًا تثبت في السفن (٣).

أحمد: ق(٤).

التكملة:

بعض منقولهم مجمل مثل الصقب (٥) ، وبعضه في راويه (١) مطعن ، ومنقولنا ثبت (٧) السند ، وما يصح من منقولهم محمله (٨) على الشريك ، وقد يسمى جارًا ، وقد تسمى الزوجة جارًا :

⁽١) في ب: وجبت لعلة.

⁽٢) في أ: إقرار.

⁽٣) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٢/ ٤٧٣، ومختصر خليل ٢٣٠، وتحفة الفقهاء ٣/ ٥١، ونص على السفن ونسب الرأي لمالك.

⁽٤) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٦، والمغني ٥/ ٣٠٨.

⁽٥) في ب: القصب.

⁽٦) في ب : رواية .

⁽٧) في ب وج : يثبت .

⁽٨) في ب: محمله.

أيا جارتا(١) بيني (٢) فإنك طالقه (٣)

ونقول: إذا أثبت (1) الشرع الشفعة في الشركة فبأي طريق يقاس عليها الجوار (٥) والضرر على الشريك أكثر لما فيه من مؤونة القسمة (١) ثم لو تساويا ما قدم الشريك على الجار وما يقدر (٧) من الخصومة ففي الشركة (٨) مثله وذلك يندفع بالسلطان.

وحرف المسألة: أن الشفعة عندما معللة بدفع ضرر القسمة وعندهم برفع ضرر الدخيل(٩) .

(١) وفي البيت الرابع: «حتى لامني الناس كلهم» بدل: «لامني كل صاحب». وفي البيت الأول: «أجارتنا»، بدل: «أيا جارتا».

(٢) في ب: بيتي.

(٣) الشطر للأعشى وتتمته:

وموموقة ماكنت فينا ووامقة

أجارتنا بيني فإنك طالقة كذاك أمور الناس تغدو وطارقة وبيني فإن البين خير من العصا وأن لا تزالي فوق رأسك بارقة حبستك حتى لامني كل صاحب وخلت بأن تأتي لدي ببائقة الفر: حاشية الأم ٤/ ٦، ومجمل اللغة ١/ ٥٠٥، وعزاه للأعشى وأتى المعلق بالشطر الثاني، ومختصر المزني ص ١١٩، وأضاف بيتًا خامسًا، وهو:

وذوقي فيتى حي فيإني ذائق فيتاة لحي مثل ما أنت ذائقة

(٤) في ب: ثبت.

(٥) في بوج: الجواب.

(٦) في ب وجه : القيمة.

(٧) في ب وجد : تقدم .

(A) في ب وج: ففي الشرح مسألة.

(٩) في ب وج: أن الشفعة عندهم بدفع ضرر الدخيل، وعندنا مطلقة بدفع ضرر القسمة.

.........

* * *

= هوامش هذه المسألة (قفا):

الشفعة من الزيادة(١) ؛ لأن الشفيع يضم المبيع إلى ملكه.

الصقب: القرب وبالسين أيضًا شاهده:

كوفية نازح محلتها لا أم دارها ولا صقب (٢) الأصم: لا تثبت الشفعة بحال (٣).

أبو العباس: يوجب الشفعة في الدولاب والغراب(1) .

العنبري: يثبت الشفعة بالشركة والشركة في الطريق(٥).

الشعبي: لا يثبت للذمي شفعة على مسلم(١).

⁽١) المطلع ص ٢٧٨.

⁽٢) غريب الحديث للحربي ٣/ ١١١٥، وعزا البيت لابن قيس الرقيات، والمغني.

⁽٣) أيضًا ٥/ ٣٠٩ ـ ٣١٠، ولم يعزه.

⁽٤) المجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٣٥٧.

⁽٥) المجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٣٥٧، والغراب في ب: الراف.

⁽٦) المغني ٥/ ٣٨٧، وعزاه للشعبي، والمجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٣٥٨.

المسألة الثانية والثمانون بعد المائة: الشقص الممهور (قفب):

المذهب: تثبت (١) فيه الشفعة (٢).

عندهم: ف(٣).

الدليل من المنقول:

كا:...:كا

لهم:

قال النبي عليه السلام: «من كان له أرض أو نخل فلا يبيعها حتى يعرضها على شريكه، فإذا^(٥) باعها ولم يؤذنه فشريكه أحق بها^(١)، وجه الدليل قوله: «فإن باعها» جعل البيع شرطًا في الأخذ بالشفعة، وهذه العقود ليست بيعًا.

الدليل من المعقول:

لنا:

⁽١) في ب: يشت.

⁽٢) المحرر للرافعي ق ٦٦ خ، والمنهاج مع المغني ٢/ ٢٩٨، وروضة الطالبين ٥/ ٧٨.

 ⁽٣) تحفة الفقهاء ٣/ ٥٠، وشرح الوقاية ٢/ ١٩٩، مع كشف الحقائق.

⁽٤) بياض في ب وج ، وبخط مغاير في أ ، ونصه: «قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم، فإذا وقعت الحدود وصرفت الطريق فلا شفعة»(١) .

⁽٥) في ب وجد: فإن.

⁽⁷⁾ مسلم في صحيحه في المساقاة: باب الشفعة ٣/ ١٢٢٩، عن جابر بلفظ: «قضى رسول الله عَلَيْ بالشفعة في كل شركة لم تقسم: ربعة أو حائط، لا يحل له أن يبيع حتى يؤذن شريكه، فإن شاء أخذ، وإن شاء ترك، فإذا باع ولم يؤذنه فهو أحق به وابن ماجه في سننه في الشفعة: باب من باع رباعًا فليؤذن شريكه ٢/ ٨٣٣.

⁽١) سبق تخريج هذا الحديث في مسألة (قفا) الآنفة (١٨١).

شقص مملوك بعوض (۱) فثبتت (۲) فيه الشفعة كالبيع، والعلة دفع الضرر لا نفس البيع والمماثلة حاصلة بالمثل و (۱) بالقيمة، ولاشك أنه تقابله (۱) قيمة وهي متقومة (۱) بدليل العقد (۱) الصحيح والفاسد، فقد وجب السبب الداعي إلى إثبات (۱) الشفعة وتحقق شرطه فثبت.

لهم:

شقص مملوك لا في مقابلة مال فلم يؤخذ بالشفعة كالهبة.

تأثيره: أن الشفعة تملك بما ملك المشتري فيكون إذا ملكه بماله (^) مثل و لا مثل للمنافع فقد ملك الشقص بما ليس بمال و لا تثبت فيه الشفعة كما لو ملكه همة.

مالك: تثبت الشفعة بقيمة الشقص (٩).

أحمد(١٠٠):

التكملة:

الصورة المفروضة قد صار فيها بعض الدار مبيعًا ولا شفعة عندهم،

⁽١) في ب : العوض وفي جـ: تعوض.

⁽٢) في ب: فيثبت.

⁽٣) في ب وجـ : أو .

⁽٤) في ب وجه: مقابله.

⁽٥) في ب وجـ : مقومة .

⁽٦) في ب: القعد.

⁽٧) في ب : ثبات.

⁽A) في ب : بالة .

⁽٩) شرح منح الجليل مع المختصر ٣/ ٥٨٩، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٩.

⁽١٠) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٧. ١٩٨.

وهذا مال ملك (۱) بمال فأي عذر لهم عن سقوط الشفعة فيه ، وجواز (۲) منقولهم ظاهر ، ونحن نعمل به وليس فيه دليل نفي الشفعة فيما سوى البيع والعذر عن (۳) الهبة أنه لا عوض لها سوى المنة أو الثواب (۱) ، ولا (۱) يمكن الأخذ بها ، قالوا: ومثل ذلك في المهر ، فإن المرأة رغبت (۱) فيه مع أمور أخر من الزوج وذلك لا يمكن أن يؤخذ به ، والجواب : أنه لا أثر لذلك بل الأثر لما يظهر في العقد ، وذلك بمثابة ما لو باع الشقص (۱) من قريبه يريد به صلة رحمه ، فإنه لا يلتفت إلى هذا ويؤخذ بما ظهر في العقد ، والحرف أن ما قوبل به الشقص من البضع والمنافع هي أعيان مضمونة عندنا كسائر الأموال خلافًا لهم (۸) .

هوامش هذه المسألة (قفب):

ومثله عوض الخلع وعوض منافع الإجارة وما يصالح به عن دم(١) . نفرض فيما إذا أصدقها دارًا قيمتها ألفان على أن تدفع إليه ألفًا .

قال ابن أبي ليلى: إذا بيع شقص في شركة صغير لا شفعة فيه $(^{(1)})$.

الإمامية : الشفعة تجب إذا كانت الشركة بين اثنين، فإن زادت فلا، وللقاضي =

⁽١) في ب: يملك، وفي ج: يملك.

⁽٢) في أ: جواب.

⁽٣) في ب وج: على.

⁽٤) في ب: والثواب.

⁽٥) في ب وج: فلا.

⁽٦) في ب : غبت.

⁽٧) في ب وج : الشفعة.

⁽٨) تحفة الفقهاء ٣/ ٥٠.

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ٧٨، ومغني المحتاج ٢/ ٢٩٨.

⁽٢) المغنى لابن قدامة ٥/ ٣٣٩.

* * *

= والإمام المطالبة بشفعة ما يجرى في نظرهما وتستحق الشفعة في كل شيء عقارًا وحيوانًا وعروضًا(١).

⁽١) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ٣/ ٢٥٣_٢٥٤.

المسألة الثالثة والثمانون بعد المائة: كيف نقسم الشفعة بين الشركاء (قفج):

المذهب: على السهام في القول المنصور(١).

عندهم: على الرءوس وهو القول الثاني (٢) .

الدليل من المنقول:

لنا:...:نا

لهم: . . . في

الدليل من المعقول:

لنا

الشفعة حق الملك فتقسم (٥) على قدره كالغلة والربح، ذلك لأن الشفعة

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٧ خ، والوجيز ١/ ٢١٩، وروضة الطالبين ٥/ ١٠٠.

⁽٢) البناية مع الهداية ٨/ ٤٧٥، وشرح الوقاية ٢/ ١٩٩، وكشف الحقائق ٢/ ٢٠٠.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «متى يستحق الشفيع الشفعة؟ فقال أبو حنيفة: يثبت عند البيع للشفيع حق الطلب»(١).

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «قال عَلَيُهُ: الشفعة في شرك في أرض أو ربع أو حائط لا يصلح أن يبيع حتى يؤذن شريكه فيأخذه أو يدع، فإن باع فشريكه أحق به حتى يؤذنه "(١) .

⁽٥) في ب: فيقسم.

ا تحفة الفقهاء ٣/ ٥١.٥١.

⁽٢) مسلم في صحيحه في المساقاة: باب الشفعة ٣/ ١٢٢٩، وفيه: في كل شرك، وفيه يعرض على شريكه بدل يؤذن شريكه، وفيه فإن أبى بدل فإن باع، وأبو داود في سننه في البيوع: باب في الشفعة ٣/ ٧٨٣، والربع والربعة: المنزل الذي يربع فيه الإنسان ويتوطنه، يقال: هذا ربع وهذه ربعة، والنسائي في سننه في الشفعة وأحكامها الشركة في الرباع ٧/ ٣٢٠.

حق، وإنما استحق بملك نصيبه (۱) ، فمعناه أنه يستحق بملكه وحقوق الملك تتبع الملك فتقدر به، فأصل الملك لأصل الشفعة والقدر لقدر (۲) ما يأخذ إن زوحم.

لهم:

استووا في سبب⁽⁷⁾ الاستحقاق فاستووا في الأسباب⁽¹⁾ ، لأن الشفعة بأصل الملك لا بقدره بدليل تساوي من قل نصيبه ومن كثر في الأخذ بها ، ذلك ؛ لأن الشركة علة الاستحقاق ، ونقيس على الزيادة في عدة الشهود إقامة⁽⁰⁾ البينة باثنين والزيادة في الخراج⁽¹⁾ .

مالك: ق(٧).

أحمد: ق(١).

التكملة:

يلزمهم الفرسان والرجالة، فإن كل فريق منهم إذا انفرد انفرد (٩) بالغنيمة وإذا اجتمعوا تفاوتت القسمة (١١) بينهم، ويلزمهم إذا قطع يد (١١) إنسان، فإن

- (١) في ب وج: نفسه.
- (٢) في ب وج: الشفعة.
- (٣) في ب وجد: في سبيل.
- (٤) في ب وج: في الاستحقاق.
 - (٥) في ب وج : إذا قامت.
 - (٦) في ب وجه: الجراح.
- (٧) بداية المجتهد ٢/ ١٩٦، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٤٨.
- (٨) هداية أبي الخطاب ١/ ١٩٨، ونصه: ويؤخذ بالشفعة على قدر الأملاك، وعنه يؤخذ على عدد الرءوس.
 - (٩) في ب وج: إذا انفردوا بالغنيمة.
 - (١٠) الغنيمة في ب وج.
 - (۱۱) في ب: عبدين إنسان.

أرش الجناية يتعلق برقبته، فلو قتل آخر تعلقت أيضًا (١) الجناية برقبته (فإذا بيعت رقبته) (١) قسمت القيمة (٣) بينهما، ولو خلف رجل بنتا وأختا، فإن الفاضل عن البنت للأخت، فلو كان من الأخت أخ قسم بينهما الباقي.

عبارة: فائدة مالية سببها الملك فتتوزع (') على قدر الملك كالأرباح ونسلم لهم أن أصل الملك علة كاملة لإزعاج المشتري ودفع ضرره، لكن كل واحد مساو (۵) لصاحبه في ذلك لا جرم دفع كل ضرر (۲) عن كل واحد منهم بإزعاج المستري، فأما تحصيل الملك للشفيع وتوسعة ربعه ففائدة ملكه والكلام في تنازع الشفعاء (۷) عند القسمة (۸)، ولا كلام (۱) بين الشفعاء والمشتري ورد الملك عليهم من فوائد (۱۰) ملكهم، فإذا انفرد واحد فهو له وأقرب مثال لما نحن فيه الغنيمة سيما في الأراضي والمسألة محتملة.

⁽١) في ب وج: نفسه. أيضًا.

⁽٢) ما بين القوسين سقط من ب وج.

⁽٣) في ب: الغنيمة.

⁽٤) في ب وجه: فيتوزع.

⁽٥) «مسا» سقطت من ب.

⁽٦) في ب وجه : الضرر.

⁽٧) في بوجه: الشفعة.

⁽٨) في ب وج: القيمة.

⁽٩) في ب وجه: كالكلام.

⁽۱۰) في بوجه: فرايد.

المسألة الرابعة والثمانون بعد المائة: إذا بنى المشتري أو غرس (قفد): المذهب: لم ينقض ما بناه مجانًا(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:نا

لهم: . . . في ا

الدليل من المعقول:

لنا :

بناء بحق^(٥) ولا ينقض بناؤه مجانًا كما^(١) لو لم يكن شفيع ، ذلك لأنه بنى في ملكه ولا إثم عليه ولم يتعلق به حق الغير ، ثم لو باع أو وهب صح

⁽١) الوجيز ١/ ٢١٨.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٦٠، والفتاوي الخانية ٣/ ٥١، مع الفتاوي الهندية.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: "إذا بنى المشتري في الشقص المشفوع ثم استحق عليه بالشفعة فقال مالك والشافعي وأحمد: للشفيع أن يعطيه قيمة بنائه إلا إن شاء المشتري أن يأخذ بناءه فله ذلك وليس له إجبار المشتري على القلع»(١).

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «وقال أبو حنيفة: للشفيع إجبار المشترى على قلع بنائه من ذلك الموضع»(١).

⁽٥) في ب وجه: محق.

⁽٦) «كما» سقطت من ب وج.

⁽۱) بداية المجتهد ۲/ ۱۹۸ ـ ۱۹۹، وهداية أبي الخطاب ۱/ ۱۹۹، والوجيز ۱/ ۲۱۸، والإشراف على مسائل الخلاف ۲/ ۵۱.

⁽٢) الفتاوي الخانية ٣/ ٥٤١.

وهو محق في تصرفه، فالحق أن ينظر لهم (١) أو يأخذ الشفيع مع ثمن البناء ويتأيد بما أنه لا ينقض زرعه.

لهم:

تصرف من المشتري يؤدى إلى إبطال حق الشفيع، فجاز للشفيع نقضه كما لو باعه، وتحقيقه أن الشرع مكنه من الوصول إلى المبيع بدليل القدرة، والزيادة إبطال حقه والمشتري هو المسىء على حق نفسه.

مالك(٢):

أحمد(٣):

التكملة:

من لا يقلع زرعه قلع زرع الغاصب لا ينقض بناؤه نقض بناء الغاصب كالمستعير (1) إذا استعار مدة وبنى وغرس أو المشتري إذا رد عليه عوض الشقص بالعيب، فإن البائع وإن استحق استرداده لا ينقض عليه، واحترزنا بقولنا قلع زرع الغاصب عن منع لهم فإنهم (٥) يقولون بقلع زرعه إن لم يبذل الأجرة ولا يقلع إن بذل، وهذه تميزه (١) عن الغاصب واحترزنا بقولنا لا ينقض بنقض (٧) بناء الغاصب عما سلطناه (٨) عليه من النقض لكن بالأرش،

⁽١) في ب وج: لهما.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٥١.

⁽٣) المغنى لابن قدامة ٥/ ٤ ـ ٣٤٦.

⁽٤) في ب وجه: لا المستعير.

⁽٥) في ب وج: منع لهم فإنهم، وسقطت «لهم» من أ.

⁽٦) في ب وجـ: لميزه.

⁽٧) في ب وج: لا ينقص بعض.

⁽٨) في ب وج: عن ما سلطناه عليه من النقص.

والإنصاف أن للمشتري ملكًا(١) وللشفيع حقًا(١) والضرر متقابل لكن أهون الضررين أولى بالاحتمال، فكما(٣) أن الإهمال في الزرع أهون من الإبطال بالقلع، فكذلك الإبدال أهون من الإبطال بالنقض(١).

⁽١) في كل النسخ: «ملك» والصواب: ملكًا؛ لأنه اسم أن مؤخر. كما أثبته.

⁽٢) في كل النسخ: «حق»، والصواب: حقًا؛ لأنه اسم أن مؤخر. كما أثبته.

⁽٣) في ب : وكما.

⁽٤) في ب: بالنقص.

المسألة الخامسة والشمانون بعد المائة: المساقاة على النخل والكرم (قفه):

المذهب: معاملة صحيحة وفي سائر الشجر قولان(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

لما فتح عليه السلام خيبر (٣) عنوة أصاب صفراء وبيضاء وحدائق فقسمها على الغانمين (١) ، فاستغلوها فنقصت الثمار في أيديهم فقال الخيابرة: نحن أعلم بأمر النخيل فساقاهم النبي عليه السلام أن يكون (٥) شطر الثمار لهم (٢) ،

⁽١) المحرر للرافعي ق ٦٨ خ، والتنبيه ص ١٢١، وروضة الطالبين ٥/ ١٥٠.

⁽۲) تحفة الفقهاء ٣/ ٢٦٣، والنتف في الفتاوى ٢/ ٥٤٨، والهداية مع البناية ٨/ ٧٤١، والفتاوى الجانية ٣/ ١٧٠، والفتاوى البزازية ٦/ ٨٨.

⁽٣) ناحية على ثلاثة برد من المدينة لمن يريد الشام، يطلق هذا الاسم على الولاية، ولفظ خيبر بلسان اليهود الحصن، ولوجود سبعة حصون في هذه البقعة سميت خيابر، وقد فتحها النبي على كلها في سنة سبع، وقيل: ثمان للهجرة. (انظر: معجم البلدان لياقوت الحموى ٢/ ٤٠٩).

⁽٤) في ب وجه: العالمين.

⁽٥) في ب : تكون.

⁽٦) أبو داود في سننه في البيوع والإجارات: باب في المساقاة ٣/ ٦٩٧، ١٩٧٠ ، بنحوه عن ابن عباس، وابن ماجه في الرهون: باب معاملة النخيل والكرم ٢/ ٨٢٤، مختصرًا، وقال في الزوائد: في إسناده الحكم بن عتيبة، قال شعبة: لم يسمع من مقسم إلا أربعة أحاديث، وابن أبي ليلى هذا هو محمد بن عبد الرحمن: ضعيف.

والحديث نص ومساقه دفع كل تأويل، فإنه بعث عبد الله(١) بن رواحــة خرصها وقال: إن شئتم فلكم، وإن شئتم فلي.

لهم:

روي أن النبي عليه السلام نهى عن المخابرة (٢)، فإن كانت مشتقة من الخبير وهو الأكار فتطلق (٦) على المساقاة أيضًا ، وإن كانت من تصريف خيبر فهي نهي عن هذه المعاملة التي كانوا يرونها.

الدليل من المعقول:

لنا :

عين لا تزكو ثمارها(1) إلا بالعمل عليها، فإذا لم تجز(٥) إجارتها للمنفعة المقصودة جاز أن يعقد عليها ببعض نمائها كالدنانير والدراهم.

⁽۱) هو: عبد الله بن رواحة بن ثعلبة بن امرئ القيس الأكبر الأنصاري الخزرجي له كنى ، نزل دمشق وهو عقبي بدري نقيب أمير شهيد، انفرد له البخاري بحديث موقوف، روى عنه أبو هريرة وابن عباس، وأرسل عنه قيس بن أبي حازم وجماعة ، استشهد بمؤتة رضى الله عنه .

⁽انظر: أسد الغابة ٣/ ١٥٦، وما بعدها، خلاصة تذهيب التهذيب ص ١٩٧، وسير أعلام النبلاء ١/ ٢٣٠، والعبر ١/ ٩، وشذرات الذهب ١/ ١٢، والجرح والتعديل ٥/ ٥٠).

⁽٢) البخاري في صحيحه في المساقاة باب الرجل يكون له عمر أو شرب في حائط أو نخل ٣/ ٨١، ومسلم في صحيحه عن جابر في البيوع: باب النهي عن المحاقلة والمزابنة وعن المخابرة وهو بيع السنين ٣/ ١١٧٥، وأبو داود في سننه في البيوع: باب في المخابرة ٣/ ٦٩٣، والبيهقي في سننه في المزارعة ٦/ ١٢٨.

⁽٣) في ب وج : فيطلق.

⁽٤) في ب: يزكوا نماؤها.

⁽٥) في ب : يجز .

لهم:

نوع إجارة فلا يصح على هذا الوجه كالمزارعة ، الدليل(١) على أنها إجارة أنه لابد فيها من إعلام المدة والجهل بقدر العوض يبطل(٢) .

ودليل الجهل: أن النماء مجهول ومثله لا يجعل (٣) أجرة (ولو جعل أجرة) أجرة (ولو جعل أجرة) (٤) هذا العامل ما يخرج من نخيل آخر لم يجز ويخالف القراض (٥) ؛ لأنه ليس بأجرة ولا يشترط فيه علم المدة.

مالك: تجوز المساقاة على جميع الشجر(١).

أحمد: ق(٧).

التكملة:

لفظ المساقاة في الخبر يرد قولهم: إنها كانت مصالحة والمعاملة مع الذمة كهي مع المسلمين، فإن ادعوا أنهم كانوا أرقاء فباطل؛ لأنه لم ينقل ذلك وقد كانوا أربعين ألفًا ولم ينقل بيع واحد منهم، ويشهد لما(^) قلنا أثر جلي (٩) ذكره الشافعي رضي الله عنه وهو أن الصحابة رضي الله عنهم اتفقوا على صحة

⁽١) في ب: بدليل.

⁽٢) في ب: متبطل.

⁽٣) في ب وج: يحصل.

⁽٤) ما بين القوسين ساقط من ب.

⁽٥) في ب وجه: الفرايض.

⁽٦) فروع ابن الحاجب ق ١٨٢ خ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٦٢.

⁽٧) هداية أبي الخطاب ١/ ١٧٧، ونصه: «يصح عقد المساقاة على النخل والكرم وكل شجر له ثمر مأكول ببعض نمائه»، والمغنى لابن قدامة ٥/ ٣٩٢-٩٣.

⁽A) في ب وج: بما.

⁽٩) في ب وجه: حكى.

القراض ولا ينعقد الإجماع إلا عن توقيف أو قياس ولا توقيف فيه، فلم يكن (۱) مستند إلا فهم صحة المساقاة واعتقادهم أن القراض في معناها ولا يخفى (۲) تفاوت (۳) العقدين وابتناؤها (۱) على حاجة الأغنياء (۱۰) والعمال لاستنماء المال، فإن قالوا: استئجار ببعض النماء الحادث من الأصل المستأجر، فلم يجز كما لو استأجره لرعى غنمه ببعض أو لادها.

فالجواب: ليس، إذا لم يصح ببعض النماء في بعض الأعيان لا يصح في غيرها، ألا ترى أن البيع لا يصح في كثير من الأعيان ويصح في كثير، فكذلك الإجارة لا تصح في بعض المنافع وتصح في بعض.

هوامش هذه المسألة (قفه):

المخابرة: من الخبار وهي (١١): الأرض اللينة.

المساقاة: عقد لازم (٢)، ويحتاج أن تكون (٣) المدة معلومة ونصيب العامل معلومًا ويشبه الإجارة (١).

إذا ساقاه ثلاث سنين: الأولة بالنصف، والثانية بالنصف، والثالثة بالسدس صح (٥)، ولا تصح المساقاة إلا على ماله أصل ثابت (١)، وعلى العامل العمل، فلا =

⁽١) في أ: فلم يكن مسند إلا فهم.

⁽٢) في ب وجه: ولاخفي.

⁽٣) في ب : يقارب، وفي جـ: تقارب.

⁽٤) في ب وجه: وابناوها.

⁽٥) في ب وجه: الاعتنا.

⁽١) في أ: في .

⁽٢) روضة الطالبين ٥/ ١٦٠.

⁽٣) في ب : يكون.

⁽٤) المجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٤٥٩ ـ ٤٦٠.

⁽٥) المجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٤٦٠.

⁽٦) روضة الطالبين ٥/ ١٥٠_١٥١.

* * *

= يجوز أن يشرطه (۱) على صاحب النخيل ولا يجوز أن يشرط (۲) العامل مشاركة المالك في الأصل (۳).

قال داود: لا تجوز المساقاة إلا في النخل(١٠٠٠).

⁽١) في ب: يشترطه.

⁽٢) في ب : يشترط.

⁽٣) المجمّوع بتكملة المطيعي ١٣/ ٤٦٤.

⁽٤) المجموع بتكملة المطيعي ١٣/ ٤٦٧، ٤٦٥.

لوحة 89 من المخطوطة «أ»:

الإجارة لازمة (١٠٠٠). قال الخصم: يجوز للمكتري أن يفسخ الإجارة لعهذ (١٠٠٠)، واعلم أن المنفعة تحدث على ملك (١٠٠٠) المستأجر خلافًا لهم (١٠٠٠)، فعندهم تحدث على ملك المؤجر، إذا أكراه دارًا شهرًا وأراد أن يكريها شهرًا بعده من غير المكتري لم يجز، والإجارة نوع (١٠٠٠) من البيع يقع على المنافع، والإجارة تتناول العين حتى تستوفي (١٠٠٠) منافعها، وقال (١٠٠٠) أكثر الأصحاب تستناول (١٠٠٠) المنافع، وإذا اكترى دابة وجاوز بها المسافة المقررة، فإن كان صاحبها معها وتلفت بعد نزول المكتري فلا شيء عليه، وإن تلفت تحته فقد تلفت بفعلين: أحدهما مضمن، والآخر غير مضمن فماذا يجب؟ قيل: نصف قيمتها، وقيل: تقسط القيمة على المسافة وتؤخذ بالنسبة لما زاد على نصف قيمتها، وقيل: تقسط القيمة على المسافة وتؤخذ بالنسبة لما زاد على المقررة، فأما إن لم يكن صاحبها معها وتلفت في المسافة الزائدة ضمنها قولاً واحدًا؛ لأنها تلفت تحت يده (١٠٠٠)، إذا قال: أجرتك هذه الدار كل شهر بدرهم، ولم يعين عدد الشهور (١٠٠٠)، فالإجارة فاسدة في المشهور، وقال في بدرهم، ولم يعين عدد الشهور (١٠٠٠)، فالإجارة فاسدة في المشهور، وقال في

⁽١) المحرر للرافعي ق ٧١ خ.

⁽٢) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٧٦.

⁽٣) مغنى المحتاج ٢/ ٣٣٤.

⁽٤) كشف الحقائق ٢/ ١٥١، واللباب شرح الكتاب ٢/ ٣٦، والاختيار ٢/ ٥١.

⁽٥) «نوع» سقط من ب.

⁽٦) في ب : يستوفي.

⁽v) في ب : فقال .

⁽A) في أ: تناول.

⁽٩) روضة الطالبين ٥/ ٢٦١.

⁽١٠) التنبيه للشيرازي ص ١٢٣، وفي ب : الشهور وهو خطأ.

الإملاء: تصح (۱) في الشهر الأول وتبطل فيما عداه (۱) ، إذا اكترى (۱) دارًا وأراد أن يكريها قبل القبض لم يجز في المشهور، وأما بعد القبض فيجوز (۱) وأن يكريها أن يكريها قبل القبض لم يجز في المشهور، وأما بعد القبض فيجوز النه أن يكري الدار ولو بأكثر مما اكترى به (۱) ، قال أبو حنيفة: لا يجوز بأكثر مما اكترى (۱) وهل يثبت في الإجارة خيار المجلس وجهان (۱) ، وأما خيار الشرط فلا يدخل في الإجارة خلافًا لهم ؛ لأنه عقد يقصد به المنفعة فلا يثبت فيه خيار الشرط كالنكاح (۱) ، وإذا أجر منفعة بمنفعة جاز خلافًا لهم ووافقوا (۱۱) فيما إذا كانتا لا من جنس واحد، وحجتنا: أنهما منفعتان يجوز عقد الإجارة فيما إذا كانتا لا من جنس واحد، وحجتنا: أنهما منفعتان يجوز عقد الإجارة على (۱۱) كل واحد منهما فجاز إن يجعل إحداهما عوضًا عن الأخرى كما لو كانتا من جنسين، ولا يقال إن الجنس الواحد حرم النساء في الأعيان، فكذلك المنافع، لأنا نقول: الإجارة ليست نساء، لأن النساء أن يتأخر الحق إلى أجل ، والأجل في الإجارة يستوفى به الحق (۱) ، وإذا استأجر ظئر (۱۱) بكسوتها ونفقتها والأجل في الإجارة يستوفى به الحق (۱۱) ، وإذا استأجر ظئر ا(۱۱) بكسوتها ونفقتها

⁽١) في ب: يصح.

⁽٢) في ب: أكرى.

⁽٣) في ب : يجوز .

⁽٤) في أ: يكتريها.

⁽٥) الفتاوي الخانية ٢/ ٣٢٢.

⁽٦) التنبيه ص ١٢٤.

⁽٧) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٥٩.

⁽٨) المنهاج مع مغني المحتاج ٢/ ٤٤، والتنبيه ص ١٢٣.

⁽٩) المنهاج مع مغني المحتاج ٢/ ٤٦، واللباب شرح الكتاب ٢/ ٥٣، والاختيار ٢/ ٥١.

⁽۱۰) في ب : وافتوا.

⁽۱۱) في ب: في .

⁽١٢) روضة الطالبين ٥/ ١٧٦، والتنبيه ص ١٢٤، والاختيار ٢/ ٥١.

⁽۱۳) في ب: طيرا.

لم يجز خلافًا لهم، فإنهم قالوا يجوز استحسانًا(۱)، وحجتنا: أنه عقد معاوضة، فلا يجوز أن يجعل العوض فيه الطعمة(۲)، والكسوة كالبيع ويجوز بيع الدار المستأجرة في أحد القولين خلافًا لهم؛ لأنه عقد تقصد به المنفعة، فلا يمنع البيع كالنكاح(۲)، وإذا أعتق العبد المستأجر عتق.

وليس للعبد الخيار في فسخ الإجارة خلافًا لهم (ئ)، لأن هذا عقد لازم قبل أن يملك التصرف فلا يملك فسخه بملك التصرف، كما لو زوج الأب ابنته ثم بلغت، والعذر عن الأمة إذا عتقت تحت عبد ما عليها من ضرر. وإذا أجر الولي الصبي الذي في حجره ثم بلغ، فلا خيار له خلافًا لهم (٥). ويجوز استئجار المصاحف والدفاتر للنظر فيها خلافًا لهم (١)، والحجة: أنها منفعة مقصودة يجوز إعارتها فجاز إجارتها.

⁽۱) النتف ٢/ ٥٦٧، والكتاب مع اللباب ٢/ ٤٩، والتنبيه ص ١٢٣، وتحفة الفقهاء ٢/ ٣٦١.

⁽٢) في ب: الطعم.

⁽٣) روضة الطالبين ٥/ ٢٥٢ ـ ٢٥٥، والنتف ٢/ ٥٥٩.

⁽٤) روضة الطالبين ٥/ ٢٥١، والنتف ٢/ ٥٧٦، والدر مع حاشية الطحطاوي ٤/ ٤٥، والتنبيه ص ١٢٥، والوجيز ١/ ٢٣٩.

⁽٥) روضة الطالبين ٥/ ٢٥٠، والوجيز ١/ ٢٣٩.

⁽٦) النتف ٢/ ٥٧٤، وقال: ويجوز في قول الشيخ الإجارة في مصاحف القرآن والفقه ليقرأ فيها أو لينسخها إذا احتاج إلى ذلك، ولا أحب ذلك.

مسائل الإجارة''

المسألة السادسة والثمانون بعد المائة: الأجرة (قفو):

المذهب: تتعجل إلا أن يشترط التأجيل (٢) .

عندهم: تتأجل إلا أن يشترط التعجيل (٣) .

الدليل من المنقول:

لنا:

قوله تعالى: ﴿ أَن تَبْتُغُوا بِأَمْوَالِكُم ﴾ (١) ، وجه الدليل: أنه سمي ما يبذل في البضع مالاً فلا (٥) خلاف أن المنافع تبذل في الصداق، فدل على ماليتها.

لهم:

قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَ أُجُورَهُنَ ﴾ (١) ، وجه الدليل: أنه علق استحقاق الأجرة بفعل الإرضاع، وعندكم يستحق بمطلق العقد.

الدليل من المعقول:

لنا:

عوض في بيع فيملك بنفس العقد، وتحقيقه: أن المنافع جعلت بمنزلة

⁽۱) الإجارة: مشتقة من الأجر وهو العوض، ومنه سمي الثواب أجرًا لأن الله تعالى يعوض العبد على طاعته ويصبره على مصيبته، انظر: المطلع ص ٢٦٤، وقال في الإقناع ٢/ ٢٨٣: هي عقد على منفعة مباحة معلومة تؤخذ شيئًا فشيئًا مدة معلومة من عين معلومة أو موصوفة في الذمة، أو عمل معلوم بعوض معلوم.

⁽٢) متن الغاية والتقريب لأبي شجاع مع التذهيب ص ١٤٢.

⁽٣) تحفة الفقهاء ١/ ٣٤٨، والاختيار ٢/ ٥٥.

⁽٤) النساء آية: ٢٤.

⁽٥) في ب وج: ولا.

⁽٦) الطلاق آية: ٦.

الأعيان حكمًا بدليل صحة العقد عليها، والعقد لابد له من محل، وبذلك ملك بعد الإجارة ويملك ما يقابلها ولهذا يجعل صداقًا.

لهم:

عقد معاوضة مطلقة بمقتضى (۱) التساوي في الملك، ولم يملك المعوض بنفس (۲) العقد فلا (۳) يملك العوض، ذلك لأن المنفعة معدومة وليست مورد الملك وليست مالاً؛ لأنها تتجدد.

مالك: يجب يومًا ويومًا ويوافق القرافي (١٥)(٥).

أحمد(١):

التكملة:

قوله استأجرت بكذا كقوله: اشتريت بكذا $^{(\prime)}$ ، ومطلق $^{(\Lambda)}$ هذه الألفاظ الإلزام، والالتزام $^{(\Lambda)}$ المطلق منتجز $^{(\Lambda)}$ اللزوم، فللا $^{(\Lambda)}$ فرق بين أن يقول استأجرت الدار شهرًا وعلي كذا، وبين أن يقول لفلان علي كذا أو لله علي

- (١) في ب: فيقتضى.
 - (٢) في ب: ينقض.
- (٣) في ب وجه: ولا.
- (٤) في ب: العراقي.
- (٥) فروع ابن الحاجب ق ١٨٤ خ، والقوانين الفقهية ص ١٨١.
 - (٦) المبدع ٥/ ١١٥، قال: وتجب بنفس العقد.
 - (٧) في جـ: زيادة «أو تزوجت بكذا».
 - (٨) في ب وج: ويطابق.
 - (٩) في ب وجد: فالإلزام.
 - (۱۰) في ب وجه: متنجر.
 - (۱۱) في ب وج: ولا.

كذا، فاللفظ دال على تنجز (۱) اللزوم ولو أخر البدل (۲) إلى استيفاء جميع المبدل (۳) كان ذلك تأجيراً (۱) للبدل عن المبدل (۵) ، فإن قيل: يملك بكل جزء ما يستوفيه (۱) جزءاً فآحاد الأجزاء (۷) لا يتقوم ، فإنه لو أفر د بالعقد لم يصح ، فكيف ينزل العقد على تقدير لو صرح به لم يصح ولو لم يستحق الأجرة بمطلق العقد لما شرط التعجيل ، يدل عليه أنه لو ضمن الأجرة ضامن صح وهو توثقة (۱) لجانب الوجوب ويصح الرهن عليها وهو توثقة (۱۱) لجانب الاستيفاء ويصح الإبراء عن الأجرة والإبراء إما تملك (۱۱) ، أو إسقاط ويصح الشراء بهذه الأجرة ، ثم عقد الإجارة يتعدى إلى غير العاقد ، فلابد من محل والعقد الذي لا يتعدى النذر (۱۲) ، وأمثاله وبالجملة اعتبار حقيقة الوجود (۱۳) في المنافع يتعذر لكن يقدر (۱۱) ذلك ضرورة تصحيح العقد .

⁽١) في ب وجد: تنجر.

⁽٢) في ب : البدن، وفي جـ: ولو تأخر البدل.

⁽٣) في ب: المبذل.

⁽٤) في ب: تاجرا، وفي ج: تأخرا.

⁽٥) في ب وجه: المبدول.

⁽٦) في أ: ويستوفيه.

⁽٧) في ب: الأحير لا يقوم، فإنه لو أفرد العقد.

⁽A) في ب وج: كما.

⁽٩) في ب : يورثه كاسا.

⁽۱۰) في ب: بوتقه كاسا.

⁽١١) في ب وجه : لملك.

⁽١٢) في ب وجه : إليه.

⁽١٣) في ب وجه : الوجوب.

⁽١٤) في ب : يعذر، وفي جـ: تعذر.

وحرف (١) المسألة أن المنافع وإن كانت معدومة إلا أن الشارع قدرها موجودة، وعندهم هي معدومة (٢).

* * *

(١) في ب : حرف بدون واو .

(٢) الاختيار لتعليل المختار ٢/ ٥٠.

هوامش هذه المسألة (قفو):

الأصل في الإجارة آية الرضاع(١) وقصة موسى مع شعيب(١) وقصته مع الخضر(١) والجدار.

وقال النبي عليه السلام: «قال ربكم: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة ومن كنت خصمه خصمته، رجل أعطى في عهد ثم غدر، ورجل باع حرًا وأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيرًا فاستوفى (١) عمله ولم يؤته (٥) أجره (١). كان الأصم لا يجيز الإجارة بحال لما فيها من الغرر (٧).

⁽١) هي قوله تعالى: ﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾ الطلاق آية: ٦.

 ⁽٢) كما حكى الله عز وجل في سورة القصص إذ قال: ﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنتَيَ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن
 تَأْجُرني ثَمَاني حجَجٍ ﴾ القصص آية: ٢٧.

⁽٣) كما حكى الله عز وجل ذلك عنهما في سورة الكهف إذ قال: ﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَة اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا فَأَبَوْا أَن يُضَيِّفُوهُمَا فَوَجَدَا فِيهَا جِدارًا يُرِيدُ أَن يَنقَضَّ فَأَقَامَهُ قَالَ لَوْ شِئْتَ لاتُخَدْتَ عَلَيْهُ أَجْرًا ﴾ الكهف آية : ٧٧ .

⁽٤) في أ: فاستوفا.

⁽٥) في ب : ولم يوفه.

⁽٦) البخاري في صحيحه في البيوع: باب إثم من باع حراً ٣/ ٤١.

والإجارة: باب إثم من منع أجر الأجير ٣/ ٥٠، وفيه: أعطى بي... فأكل...، ولم يعطه، وابن ماجه في الرهون: باب أجر الأجراء ٢/ ٨١٦، وفيه: (ولم يوفه)، وأحمد في مسنده ٢/ ٣٥٨، وفيه: (ولم يوفه).

⁽٧) المبدع ٥/ ٦٢، وبداية المجتهد ٢/ ١٦٦، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٦٥.

المسألة السابعة والثمانون بعد المائة: موت أحد المستأجرين (قفز):

المذهب: لا يفسخ (١) الإجارة (٢).

عندهم: ف(٣).

الدليل من المنقول:

لنا:...نا

لهم: . . . في

الدليل من المعقول:

النا:

المنافع نزلت منزلة الأعيان حكمًا فجرى فيها الإرث كالأعيان، والحوادث تستند إلى أسبابها كمن نصب شبكة ثم مات أو حفر بئرًا في محل عدوان، فالصيد لناصب الشبكة والغرم على حافر البئر والإرث أوسع من العقد، فإنه يصح في المجهول.

⁽١) في ب: لا تفسخ.

⁽٢) الوجيز ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩، وروضة الطالبين ٥/ ٢٤٥، ومتن الغاية والتقريب ص١٤٢.

⁽٢) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٧٦.

⁽٢) بياض في ب وج ، وبخط مغاير في أ ، ونصه: «قال أبو حنيفة: تبطل الإجارة عوت أحد المتعاقدين ، وإن لم يتعذر استيفاء المنافع فضلاً عما إذا تعذر ذلك عليه»(١) .

⁽٢) بياض في ب وج: وبخط مغاير في أ ، ونصه: «وقال مالك والشافعي: لا تبطل مع الإمكان من استيفاء المنافع»(٢).

⁽١) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٧٦.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٦٦، والوجيز ١/ ٢٣٨ ـ ٢٣٩.

لهم:

الشفعة معدومة فلا(١) يتناولها العقد وإنما تنعقد(٢) عند وجودها شيئًا فشيئًا، وإن مات المؤجر لم ينعقد العقد فيما يحدث؛ لأن العين الآن مملوكة للوارث فتحدث المنفعة على ملكه.

مالك: ق^(٣).

أحمد: ق(١) .

التكملة:

نسلم جدلاً أن المنافع لم تقدر (٥) موجودة إلا أنه جرى سبب ملكها في حال الحياة ، فإذا وجدت استند الملك إلى السبب السابق في حال الحياة كناصب الحبالة (٢) ، وحافر البئر ، ولا يلزمنا كون العارية تبطل بالموت لأنها عقد إباحة (٧) لا عقد تمليك . ووزان مسألتنا إذا أجر عبده (٨) ثم أعتقه ، فإن العتق كالموت في كونه قاطعًا للملك ، ومع هذا الإجارة لا تبطل والمنافع

⁽١) في ب وجد : ولا.

⁽٢) في ب وج: ينعقد.

⁽٣) بداية المجتهد ٢/ ١٧٣ ، وفروع ابن الحاجب ق ١٨٧ خ ، والثمر الداني ص ٤٤ ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٦٦ .

⁽٤) هداية أبي الخطاب ١/ ١٨١، والكافي لابن قدامة ٢/ ٣٢٨، والمغني له ٥/ ٤٦٧ - ٤٦٨.

⁽٥) في ب : يقدر .

⁽٦) في ب وجه: الحالة.

⁽V) «إباحة» سقطت من ب وج.

⁽A) في ب : عنده .

عندنا تملك على حالها(۱) ، قالوا: لو أوصى(۲) برقبة لشخص($^{(7)}$ وبمنافعها V فرد صاحب المنفعة الوصية عادت المنفعة إلى الموصى($^{(6)}$ له بالرقبة ، V إلى الورثة ، فدل على أن المنفعة V تعود المنفعة إلى الورثة .

حرف المسألة: أن المنافع قدرت موجودة حكمًا فملكها المستأجر وورثت (٧) عنه.

⁽١) في أ: خيالها.

⁽٢) في ب: وصى برقبة شخص.

⁽٣) في ب وج: شخص.

⁽٤) «لآخر» سقطت من أ.

⁽٥) في ب: الوصي.

⁽٦) في ب وج: لم تعد المنفعة.

⁽V) «وورثت عنه» سقطت من ب وج.

المسألة الثامنة والثمانون بعد المائة: إجارة المشاع (قفح):

المذهب: صحيحة(١).

عندهم: باطلة من الشريك(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:...:ننا

لهم: . . . نا

الدليل من المعقول:

لنا:

الإجارة بيع المنافع وبيع المشاع(٥) جائز لأن المشاع له منفعة إذ هو جزء(١)

- (١) روضة الطالبين ٥/ ١٨٤.
- (٢) الفتاوي البزازية ٥/ ٢٧، والفتاوي الخانية ٢/ ٣٢٢.
- (٣) بياض في ب وج، وبخط معاير في أ، ونصه: «قال أبو حنيفة (١): لا تصح إجارة المشاع إلا من الشريك، وقال أحمد (٢) في ذلك روايتان (٣): أحدهما (١) يجوز، والأخرى: لا يجوز».
- (٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «وقال مالك والشافعي: تجوز الإجارة على الإطلاق سواء كان المؤجر شريكًا أو استأجر من شريك أو غيره»(٥).
 - (٥) في بب : المنافع.
 - (٦) في ب وج: جزء من جملة.
 - (۱) الفتاوي الخانية ۲/ ۳۲۲.
 - (٢) الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف ٦/ ٣٣.
 - (٣) في أ: روايتين وهو لحن.
 - (٤) الصواب إحداهما.
 - (٥) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٦٧ ، وروضة الطالبين ٥/ ١٨٤ . ملحوظة : جعل ما للحنفية في مكان الشافعية (لنا) وجعل ما للشافعية في مكان الحنفية (لهم).

جملة منتفع بها ولهذا تجب الأجرة إذا سكن دارًا استأجر فيها(١) جزءًا مشاعًا وتسليم الدار تسليم المنافع، وصار كما لو أجر من رجلين، فقوله أجرتكما كقوله أجرتك وأجرتك وأجرتك .

لهم:

أجر ما لا يقدر على تسليمه، فلا يصح كما لو أجر المغصوب؛ لأن تسليم المنافع باستيفائها بدليل أن الدار إذا سلمت إلى المستأجر فانهدمت قبل الانتفاع كانت في (٢) ضمان المؤجر والانتفاع بالمشاع لا يتصور كسكنى نصف الدار وركوب نص الدابة مشاعًا.

مالك: ق^(٣) .

أحمد(١):

التكملة:

إذا أجر من (٥) اثنين ثم مات أحدهما طرت الإشاعة ولم يمنع صحة العقد وكلما منع مقارنة الانعقاد منع (١) طاريه وهذا عندهم أولى لأن المنافع لا تملك إلا شيئًا ، فكان الطارى قد قارن (٧) ابتداءً ما .

⁽١) في ب وج : منها.

⁽٢) في ب وجه: من ضمان.

⁽٣) بداية المجتهد ٢/ ١٧١، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٦٧.

⁽٤) هداية أبي الخطاب ١/ ١٨٣، ونصه: ولا ينجوز إجارة المشاع نص عليه، وقال أبو حفص العكبري: تصح، وقد أوما إليه أحمد رحمه الله تعالى.

⁽٥) في ب وج: إذا أجرت اثنين.

⁽٦) في ب وج : ومنع .

⁽٧) في ب وج : قارب.

عبارة: وجد العقد من أهله وصادف(۱) محله واقترن(۲) بشرطه وهو القدرة على التسليم فصح، وتسليم كل شيء على حسب حاله، والإجارة عقد معاوضة وعقود المعاوضات تبتنى(۱) على العرف كما إذا(١) باع بنقد مطلق، فإن من اشترى دارًا مملوءة أقمشة كان عليه تفريغها لكن كما جرت العادة به(٥).

وبالجملة عندنا يمكن تسليم المشاع.

⁽١) في بوج: وخالف.

⁽٢) في ب وج: واقرن به شرطه.

⁽٣) في ب وجم : تنبني .

⁽٤) في ب : كما لو باع.

⁽٥) «به» سقطت من ب وج.

المسألة التاسعة والثمانون بعد المائة: الأجير المشترك (قفط):

المذهب: لا يضمن مهما اقتصد (١١) في عمله في المنصور (٢).

عندهم: خلافًا وهو القول الآخر (٣).

الدليل من المنقول:

كا:...:نا

لهم:.... (۵).

الدليل من المعقول:

لنا :

حصل الفساد بفعل مأذون فيه من جهة المالك، فلا يجب عليه الضمان كالأجير المنفرد؛ لأنه دق دق(١) مثله، وهذا هو المأذون فيه والمنفرد عليه

⁽١) في ب: اقتصر.

⁽٢) الوجيز ١/ ٢٣٧، وروضة الطالبين ٥/ ٢٣٨، والمحرر للرافعي ق ٧١ خ.

⁽٣) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٦١ - ٥٦٢ .

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ ، ونصه: «قال أبو حنيفة ومالك: الأجير المشترك يجب عليه الضمان فيما جنت يده، وعن الشافعي قولان: أحدهما لا يضمن، والآخر يضمن (١) .

⁽٥) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «واتفقوا على أن الراعي ما لم بتعد (٢) فلا ضمان عليه (٣).

⁽٦) «دق» سقطت من ب ، وفي ، دق دو مثله .

⁽١) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٦١ ـ ٥٦٢، وروضة الطالبين ٥/ ٢٨، والإشراف ٢/ ٧٥.

⁽٢) في أ: لم يتعدى وهو خطأ.

⁽٣) المغني ٥/ ٥٤٣، والمدونة ٣/ ٤٠٨.

المنفعة (١) لا العمل والضمان مؤاخذة فيقتضي عدوانًا ولا عدوان وصار كالفاصد وأمثاله حيث لا ضمان عليهم (١).

لهم:

حصل الفساد بفعل غير مأذون فيه فيجب الضمان كما إذا لم يقصد؛ لأنه أذن له في الدق المزين لا المخرق (٣)، والأجير بائع عمله والإطلاق يقتضي السلامة كالبياعات والمعيب لا يكون سليمًا ولا يدخل تحت العقد المطلق فهو عيب تولد من (١) عمل مضمون، فكان مضمونًا.

مالك: يضمن (٥).

أحمد: ق(١).

التكملة:

بالجملة الأجير المنفرد نقص ما في الدق (٧) من مثله قد يسلم وقد لا يسلم والعقد مطلق، فلم لا يختص بالتسليم وسلامة العاقبة غير مقدور له والعقود (٨) لا ترد على غير مقدور ويخالف التغرير (٩) ، فإنه عقد مأذون فيه

⁽١) في ب: بالمنفعة.

⁽٢) من ب وج: سقطت: «عليهم».

⁽٣) في أ: المرين لا المحرق.

⁽٤) «من» سقط من أ: وفي ب تولدين.

⁽٥) تبصرة الحكام لابن فرحون ٢/ ٣٣٠ ، ٣٣١، مع فتح العلي المالك، وفروع ابن الحاجب ق ١٨٧ خ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٧٥.

⁽٦) هداية أبي الخطاب ١/ ١٨٢.

⁽٧) في ب : نقص ما في الدق، وفي أ : نقض فإن .

⁽٨) في ب وجه: والعقد.

⁽٩) في ب: التعرنز فانه ضرب.

لكن بحيث لا يسري، فكان (۱) فيه نوع عسر وغرر لكنه (۲) يحتمل، والإجارة لا تحتمل العرف لكنها تكون فيما يوثق بتسليمه، ونناقضهم (۲) بالفصد والحجامة، فإنه يقصد السلامة والصلاح ثم إذا صار قتلاً (۱) لا ضمان، فإن قالوا: لا يكن أن يقال له: اجرح جرحًا لا يسري بطل عليهم بسراية القصاص، فإنها مضمونة عندهم، ولا يزال (۱) نلزمهم الأجير المنفرد ونناقضهم به ونجمع بينهما بالحجام (۲) والفاصد وعمل المنفرد أيضًا مضمون والأجرة تستقر بعمله (۷) ولكن أقيم التمكن (۸) مقام الاستيفاء في تقرير العوض على أن ضمان المقابلة بالمعاقدة لا يوجب ضمان الغرامة ولا بناسه.

والحرف أن أظهر القولين أن يده يد أمانة.

هوامش هذه المسألة (قفط):

الأجير المشترك هو الذي يتقبل العمل في ذمته فله أن يتقبل من جماعة، والمنفرد(١) أن يستأجر للعمل مدة معلومة، فليس له أن يؤاجر نفسه(٢).

كان عمر رضوان الله عليه يضمن الأجير ويقول: لا ينفع الناس إلا هذا(٣).

⁽١) في ب وج : مكان .

⁽٢) في ب وج: لكن يحتمل الإجارة يحتمل الغرر.

⁽٣) في ب: وبناقضهم.

⁽٤) في بوج: ثم إذا صار قبل الضمان.

⁽٥) في بوج: ولا يزال يلزمهم.

⁽٦) في ب: بالحجامة والفصد.

⁽٧) في ب : مستقرة بعمل، وفي ج، مستقرة بعمله.

⁽٨) في ب وج : التمكين.

⁽١) في ب: المفرد.

⁽٢) المغنى ٥/ ٢٤٥.

⁽٣) المغني ٥/ ٥٢٥، ونسبه لعلي رضي الله عنه.

المسألة التسعون بعد المائة: شرط الإجارة في ابتداء المدة (قص):

المذهب: أن تقارن العقد(١).

عندهم: يجوز أن تتأخر عنه(١) .

الدليل من المنقول:

. (۳) . . . : ننا

لهم: . . . في

الدليل من المعقول:

لنا:

(١) روضة الطالبين ٥/ ١٨٢.

(٢) تحفة الفقهاء ١/ ٣٤٨.

- (٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «فيما إذا استأجر دارًا كل شهر بشيء معلوم فيصح عند أبي (١) حنيفة ومالك وأحمد في أحد (١) الروايتين عن أحمد (٣) ، وعنه في الرواية الأخرى لا تصح (١) .
- (٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «هل تملك الأجرة بنفس العقد فقال أبو حنيفة (٥) لا تملك بالعقد ويجب في آخر كل يوم بقسطه من الأجرة.

وقال مالك: لا يملك المطالبة إلا في كل يوم يومًا بيوم، وقال الشافعي: وأحمد تملك الأجرة بنفس العقد وتستحق بالتسليم وتستقر المدة»(١).

⁽١) في أ: أبو وهو خطأ.

⁽٢) الصواب إحدى.

⁽٣) الصواب: «عنه» إذ أتى بالظاهر موضع المضمر ولا يسوغ في هذا الموضع.

⁽٤) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٧١، وهداية أبي الخطاب ١/ ١٨٠.

⁽٥) تحفة الفقهاء ١/ ٣٤٨.

⁽٦) روضة الطالبين ٥/ ١٧٤، والمغني لابن قدامة ٥/ ٤٤٣. ٤٤٥. ملحوظة: وضع ما للحنفية مكان الشافعية والعكس.

عقد معاوضة على معين (١) شرط تأخير تسليم المعقود عليه فلم يصح كما لو (٢) شرط تأخير التسليم في المبيع (٣) بشرط المعاوضة المحضة كون المعقود عليه (١) موجودًا معينًا مقدورًا على تسليمه وهذه الشرائط سقطت لا مطلقًا لكن بطريق إقامة ذي المنفعة مقامها فلم (٥) يجز تأخيره عن العقد.

لهم:

كل شيئين جاز العقد عليهما صفقة واحدة جاز العقد على كل واحد منهما منفردًا كالعبدين وقد عقد على منفعة تستوفى (١) حالاً فحالاً فجاز أن يقع على ما يتأخر فيه استيفاء المنفعة كالنكاح على الصغيرة.

مالك: إذا أطلق اقتضى أن يكون عقيب العقد(٧) .

أحمد(^):

التكملة:

لا قام ذو المنفعة مقام المنفعة كان من شرط عقود المعاوضات تعقب(٩) التسليم حتى لم يجز أن يتأخر في البيع أكثر من ثلاثة أيام بالشرط، وأما في

⁽١) في ب وج: معنى.

⁽۲) في ب وج: «تعين» مكان: «لو».

⁽٣) في ب: البيع.

⁽٤) في ب : لا موجودًا.

⁽٥) في ب: لم.

⁽٦) في ب: ليستوفي.

⁽٧) بداية المجتهد ٢/ ١٧٠ .

⁽A) الكافي لابن قدامة ٢/ ٣١٠، وفيه: وتجوز الإجارة مدة لا تلي العقد مثل أن يؤجره شهر رجب وهو في صفر.

⁽٩) في ب وج: لعقب.

الإجارة، فلا يجوز شرط أكثر من أربعة أيام (١) لم يجز تأخير التسليط وقد تسامحنا بإقامة ذي المنفعة مقامها فلا نتسامح (٢) بترك التسليط قالوا: هو في الحال ملك المنفعة في الشهر المقابل إلا أن ذلك تأجيل (٣) ، فالجواب: لو كان كذلك جاز تعجيل الأجرة، ثم نقول: تراخي الأجل (١) في المعقود عليه على خلاف القياس، وإنما جاز في السلم للحاجة، فإن قالوا: هذا كالوصية بثمرة واحدة (٥) وبالقراض يوجب استحقاقًا في ربح لم يوجد، فالجواب: بثمرة واحدة تفارق (٢) فتفارق (٨) الإجارة، والحرف أن عندنا أقيمت العين مقام المنافع فتحتاج أن يصادفها العقد، وعندهم العقد على المنافع.

⁽١) بعد: «أيام» بياض قليل في أ.

⁽٢) في ب: يتسامح.

⁽٣) في ب وج: بأصل الجواب.

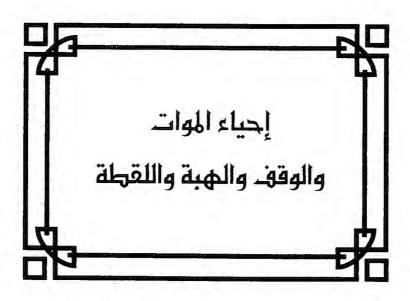
⁽٤) في ب وج: الأخذ والمعقود.

⁽٥) في ب وج: لم يوجد وكالقراض إلا أن في ج توجد.

⁽٦) في ب : يفارق.

⁽٧) في ب وج: زيادة: «ويحتمل فيها من الجهالات ففارق عقد الإجارة وكذلك القراض يفارق البيع».

⁽٨) في ب وجه: فيفارق.





لوحة • ٥ من المخطوطة «أ»:

حمى رسول (۱) الله على النقيع (۱) لله على السلمين ولا حمى إلا لله ورسوله (۱) ، ويجوز للإمام أن يحمى للمسلمين موضعًا ، حمى عمر رضوان الله عليه (۱) موضعًا ، وولى عليه مولى يقال (۱) له هني وقال : يا هني ضم جناحك للناس ، واتق دعوة المظلوم ، فإن دعوته مجابة ، وأدخل رب الصريمة (۱) ورب الغنيمة وإياك ونعم ابن عفان ونعم ابن عوف ، فإنهما إن تهلك ماشيتهما يرجعا إلى نخل وزرع ، وإن رب الصريمة والغنيمة يأتيني بعياله (۱) ويقول : يا أمير المؤمنين (۱) يا أمير المؤمنين أفتاركهم أنا لا أبا لك والكلأ

⁽۱) أحمد في مسنده ٤/ ٧١، والشوكاني في نيل الأوطار ٦/ ٥٢، ونسبه لأحمد، وأبو داود وقال: وللبخاري منه لا حمى إلا لله ولرسوله، والأموال لأبي عبيد ص٩٥٠.

⁽٢) في ب : البقيع، قال ياقوت في معجم البلدان ٥/ ٣٠١: النقيع في اللغة: القاع من الخطابي، والنقيع في قول غيره: الموضع الذي يستنقع فيه الماء وبه سمي هذا الموضع.

⁽٣) في ب وج: ولرسوله.

⁽٤) في ب: رضي الله عنه.

⁽٥) «يقال» سقطت من ب.

⁽٦) في ب وج: العنيمة، والمراد بالصريمة والغنيمة: أدخل في الحمى والمرعى صاحب الإبل القليلة والغنم القليلة، والصريمة تصغير الصرمة وهي القطيع من الإبل. والغنم قيل هي من العشرين إلى الثلاثين والأربعين. النهاية في غريب الحديث والأثر ٣٧٧، مادة (صرم).

⁽٧) في ب : بانيي .

⁽A) يا أمير المؤمنين في ب وج غير مكررة، وبعدها: «وترك والطهارة»، وهي زيادة في ب وج.

أهون علي من الدينار والدرهم(١١) والحقوق هي التي لابد للمحيا منها.

قال أبو حنيفة: حريم البئر أربعون (٢) ذراعًا، والعين خمسون (٣) ذراعًا، (وإذا (٤) خرب المسجد أو المحلة أو الدار الموقوفة على جهة لم يجز نقص ذلك ولا نقله إلى غيره وبه قال مالك (٥). قال أحمد: إذا خربت الدار جاز بيعها ويصرف (١) ثمنها إلى وقف (٧) آخر (٨) ، إذا شرط في الوقف أن يخرج من شاء من أهل الوقف ويدخل من شاء كان فاسدًا؛ لأنه شرط ما يباين

⁽۱) البخاري في صحيحه في الجهاد: باب إذا أسلم قوم في دار الحرب ولهم مال وأرضون فهي لهم ٤/ ٣٣، ونصه: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه استعمل مولى له يدعى هنيًا على الحمى فقال: يا هني اضمم جناحك عن المسلمين، واتق دعوة المظلوم، فإن دعوة المظلوم مستجابة، وأدخل رب الصريمة ورب الغنيمة وإياي ونعم ابن عوف ونعم ابن عفان فإنهما أن تهلك ماشيتهما يرجعان إلى نخل وزرع، وإن رب الصريمة ورب الغنيمة إن تهلك ماشيتهما يأتني ببينة فيقول: يا أمير المؤمنين، يا أمير المؤمنين، أفتاركهم أنا؟ لا أبالك! فالماء والكلأ أيسر علي من الذهب والورق، وايم الله إنهم ليرون أني قد ظلمتهم أنها لبلادهم فقاتلوا عليها في الجاهلية وأسلموا عليها في الإسلام، والذي نفسي بيده لولا المال الذي أحمل عليه في سبيل الله ما حميت عليهم من بلادهم شبرًا. ومالك في موطئه: في دعوة المظلوم: باب ما يتقى من دعوة المظلوم ٢/ ١٠٠٣.

⁽٢) في ب: مذراعا.

⁽٣) في ب: ت ذراعا، والصواب ث أي ٥٠٠ ذراع.

⁽٤) ما بين القوسين ليس في مكانه.

⁽٥) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي ٤/ ٩١، والمحرر للرافعي ق ٧٥ خ.

⁽٦) في ب: صرف.

⁽٧) في ب : وقت.

⁽٨) هداية أبي الخطاب ١/ ٢١٠.

مقتضى العقد(١).

واعلم أن الوقف في المرض وصية) (واعلم (۲) أن الحيوان الكبير الجثة لا يكون لقطة في الصحاري، فمن أخذه ضمنه، واختلف فيه في العمران، قيل: تكون لقطة؛ لأنه لا يهتدي للسقي والعلف وسواء في التعريف قليل اللقطة وكثيرها مما تبتغيه النفس وتطلبه، فأما غير ذلك فيجوز للملتقط الانتفاع به من غير تعريف (۲) النبي عليه السلام تمرة فقال: «لولا أني أخشى أن تكون من تمر الصدقة لأكلتها» (٤)، وقدرها مالك بربع دينار، وأبو حنيفة بعشرة دراهم (٥)، ومن أصحابنا من قدرها بدينار) (١).

ما خرب من بلاد المسلمين، وباد أهله لا يملك بالإحياء خلافًا (")، والحجة أنها أرض جرى (^) عليها ملك من له حرمة، فلا يملك بالإحياء كما لو عرف مالكها، والفقه فيه أنه لا يخلو (٩) أن يكون لمالكها وارث أم لا فإن كان فهي له وإلا (١٠) فهي لبيت المال (١١).

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ٣٢٩.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من ب وج.

⁽٣) روضة الطالبين ٥/ ٤٠٣ ـ ٤٠٣.

⁽٤) البخاري في كل صحيحه في اللقطة: باب إذا وجد تمرة في الطريق ٣/ ٩٤، وفي كلام المؤلف سقط ونص السخاري هكذا، عن أنس رضي الله عنه قال: مر النبى عَلِي بتمرة في الطريق قال: لولا أنى أخاف أن تكون من الصدقة لأكلتها.

⁽٥) النتف في الفتاوي ٢/ ٥٨٦.

⁽٦) الوجيز ١/ ٢٥٣.

⁽٧) في ب: خلافًا لهم.

⁽٨) في ب : يجرى.

⁽٩) في ب: يخلوا.

⁽۱۰) في ب : هي .

⁽١١) الوجيز ١/ ٢٤١.

واعلم أن الحشيش النابت في الأرض المملوكة لمالك الأرض، وقال أبو حنيفة غير مملوك ولا يجوز بيعه إلا بعد الحيازة (۱) ، لنا أنه نماء ملكه (۱) لم يلكه غيره فوجب أن يكون له كالحطب والقصب (إذا وقف على ولده وولد ولده دخل فيه ولد البنات خلافًا لهم، لنا أنه أضاف أولاد الأولاد إليهم فإذا دخل ولد البنين (۱) ، وجب أن يدخل ولد البنات ؛ لأنهما في الإضافة سواء (۱) ، وإذا استثنى الواقف أن ينفق على نفسه في حياته لم يجز خلافًا له (۱) ، لنا أنه أزال ملكه لا إلى مالك (۱) ، فهو كما لو أعتق عبده وشرط أن تكون غلته له ، ولا يقال (۱) : إن منفعة العبد لا تكون (۱) مستحقة للمعتق بحال ، وقد تكون منفعة الموقوف للواقف كما لو وقف بئرًا ، فإنه يشارك فيها المسلمين) ؛ (لأنه لو كان كما ذكر فالواجب أن يكون جزءًا من منفعة الموقوف بإطلاق الوقف كما كان له ذلك فيما اعتبر وا به) (۱) .

⁽١) تحفة الفقهاء ٣/ ٣٢٢.

⁽٢) في ب: بما يملكه.

⁽٣) في أ: البنتين.

⁽٤) روضة الطالبين ٥/ ٣٣٦، والفتاوي الخانية ٣/ ٣١٩، مع الفتاوي الهندية.

⁽٥) روضة الطالبين ٥/ ٣١٨، والفتاوي الخانية ٣/ ٣١٩، مع الفتاوي الهندية.

⁽٦) في ب: مملك.

⁽٧) في ب : فلا .

⁽۸) في ب : يكون.

⁽٩) ما بين القوسين من أ.

المسألة الحادية والتسعون بعد المائة: إذن الإمام في إحياء الموات (قصا):

المذهب: لا يفتقر إليه المسلم ولا يملك(١) به الكافر(٢).

عندهم: ف(٣) .

الدليل من المنقول:

لنا:

قول النبي عليه السلام: «من أحيا أرضًا ميتة فهي له»(١)، وقوله(٥): موتان(١) الأرض لله ولرسوله، ثم هي لكم مني أيها المسلمون خاصة جعل

- (١) في ب وج: يملكه.
- (٢) روضة الطالبين ٥/ ٢٧٨.
- (٣) الاختيار لتعليل المختار ٣/ ٦.
- (٤) ذكره البخاري في صحيحه معلقًا عن عمر في كتاب الحرث: باب من أحيا أرضًا مواتًا ٤/ ٧٠، وأبو داود في سننه في الإمارة ٣/ ٤٥٤ ـ ٤٥٤، باب في إحياء الموات، عن سعيد بن زيد، والترمذي في جامعه في الأحكام: باب ذكر في إحياء الموات ٣/ ٢٦٢، عنه وقال: حديث حسن غريب، ومالك في موطئه في الأقضية: باب القضاء في عمارة الموات ٢/ ٧٤٣، وتتمته في أبي داود والترمذي والموطأ «وليس لعرق ظالم حق»، والدارمي في سننه: باب من أحيا أرضًا ميتة فهي له ٢/ ٣٦٧، ولفظه: «من أحيا أرضًا ميتة فله فيها أجر وما أكلت العافية منها فله منها صدقة، والبيهقي في سننه في إحياء الموات ٢/ ١٤٢، وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير ٣/ ٢١، عن سعيد بن زيد، ونصب الراية ٤/ ٢٨٨.
 - (٥) في ب وج: عليه السلام.
- (٦) بدائع المن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسن للبناء ٢/ ٢٠٤، عن ابن طاووس مرسلاً ونسبه للشافعي وأورده ابن حجر في التلخيص الحبير وعزاه للشافعي ٣/ ٦٢، وقال: إن قوله: «أيها المسلمون» مدرج ليس هو في شيء من طرقه.

الأحياء سببًا للملك ولم يشرط إذن الإمام، ثم خصص المسلمين بذلك.

لهم:

قول النبي عليه السلام: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه»(۱)، وقوله(۲) «عادي الأرض لله ولرسوله»(۳).

الدليل من المعقول:

لنا:

مباح في عرصة (١) التمول ، فلا يفتقر إلى إذن الإمام كالصيود، دليل الإباحة كونه لم تثبت (٥) عليه يد، واليد تصلح للتملك (١) ، بدليل ما لو اتصل به إذن الإمام ، وأما الذمي فلو ملك بالإحياء صار أصلاً في دار الإسلام وهو ساكن بأجرة ولا ولاية للإمام على المباحات والإقطاع للترجيح .

لهم:

للإمام ولاية على ذلك ، فلا يملك بغير إذنه كمال بيت المال، دليل الدعوى الإقطاع، وتأثيره أن الافتيات عليه لا يجوز والذمي يملك بالسبب الذي يملك المسلم فصار كالبيع والاحتطاب والاحتشاش.

⁽١) ذكره الزيلعي في نصب الراية ٤/ ٢٩٠، وقال: رواه الطبراني وفيه ضعف من حديث معاذ.

⁽٢) في ب وج: عليه السلام.

⁽٣) البيهقي في سننه في إحياء الموات ٦/ ١٤٣، عن ابن طاووس، وذكره ابن حجر في تلخيص الحبير ٣/ ٦٢، ونسبه للشافعي.

⁽٤) في ب وجد : عرضه .

⁽٥) في ب وج : يثبت.

⁽٦) في بوج: لتمليك.

مالك: ما قرب من العمارة بحيث يتشاح فيه يحتاج إلى إذن، ويجوز للذمي (١).

أحمد(٢):

التكملة:

العلماء وإن اختلفوا في أن الأموال أصلها الحظر أو (") الإباحة فلم يختلفوا أن الصيد والحشيش والموات (خال من ملك) (ئ) ، وأنه متى تثبت (ف) عليه اليد ملك ، ثم الذي يحصل (۱) به الملك في موضع الوفاق الإحياء (۱) لا الإذن فإنه لو أذن له ولم يحي لم علك ، وولاية الإمام لا تخرجه (۱) عسن التمليك بالإحياء ، كما أن له ولاية التقديم في الصلوات ، ثم يتقدم بغير إذنه ويصح ، وكذلك الحاكم له تقديم من شاء من الخصوم ، ثم يسبق أحدهما بالدعوى ، فيصح سماعها .

فإن قالوا: الموات كان للكفار ثم ملكه (٩) المسلمون والإمام وليهم.

قلنا: فكان(١٠٠) ينبغي أنه لو خرب قوم من المسلمين الموات أن يضمنوه

⁽١) شرح منح الجليل ٤/ ١٧، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٧٧.

⁽٢) هداية أبي الخطاب ١/ ٢٠٠، ونصه: «ولا يفتقر الإحياء إلى إذن الإمام، ويملك الذمي بالإحياء».

⁽٣) في ب وج: والإباحة.

⁽٤) في ب: لمن ملك.

⁽٥) ثبتت عليها.

⁽٦) في ب وج: بحطر.

⁽٧) في ب وجه : للأحياء.

⁽٨) في ب: لا يخرجه.

⁽٩) في ب وج: «تملكه»، وسقطت «ثم».

⁽۱۰) في ب: «كان» بدون فاء.

ولا خلاف أنه يجوز لآحاد المسلمين حفر الأراضي، ونقل ترابها للتطيين (١) وشراء الكافر ابتني (٢) على ملك غيره فهو فيه تبع.

وقولهم (٣) حق الكافر من الدنيا أكثر من المسلم، فسنتكلم عليه في مسألة الاستبلاء.

والحرف أن الموات عندنا تجري مجرى المباحات وأن الذمي ليس من أهل الدار.

* * *

(١) في ب وجه: للنظر.

(٢) في ب وجم : ينبني.

(٣) في بوج: «قولهم» بدون واو.

هوامش هذه المسألة (قصا):

موتان الأرض، موتان: الموت الذريع، موتان القلب.

العفو: هي الأرض المتروكة: شاهده.

قبيلة كشراك النعل دارجة أن يهبطوا العفو لم يعرف لهم خبر(١١)

张米米

⁽۱) الزاهر ص ٢٥٦، ونسب المعلق البيت للأخطل، وآخره في الزاهر لا يوجد لهم أثر، ولسان العرب ٢/ ٨٢٩، ونسبه للأخطل أيضًا، والصحاح وهامشه ٦/ ٢٤٣١، والمجمل في اللغة ص ٨١٩، ونصه: الموتان للأرض نقول: اشتر من الموتان ولا نشتر من الحيوان، فأما الموتان خفيفة فالموت، يقال وقع في الإبل موتان شديد، ويقولون: رجل موتان الفؤاد وامرأة موتانة.

المسألة الثانية والتسعون بعد المائة: الوقف (قصب).

المذهب: يلزم بنفسه لا يفتقر إلى حكم حاكم (١) .

عندهم: لا يلزم إلا بحكم حاكم أو يخرج مخرج الوصايا ويتسع له الثلث(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

نقل عن جماعة من الصحابة رضي الله عنهم أنهم وقفوا أملاكهم، منهم: أبو بكر (٦) وعثمان (٦) ، وعائشة وطلحة (٤) وعبد الرحمن وابن مسعود والمسور (٥) والمقداد (١) ، ولم يرجع أحد منهم ولا من ذريتهم وهذا يورث

- (١) المهذب مع المجموع بتكملة المطيعي ٤/ ٢٤٤.
- (٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٣٧٦، والكتاب مع اللباب ٢/ ١٢٩، والهداية البناية ٦/ ١٣٩.
- (٣) البيهقي في سننه في الوقف ٦/ ١٦١، قال: حدثنا أبو بكر عبد الله بن الزبير الحميدي قال: وتصدق أبو بكر الصديق رضي الله عنه بداره بمكة على ولده فهي إلى اليوم...، وعثمان رضي الله عنه برومة فهي إلى اليوم.
- (٤) قال ابن حجر في التلخيص الحبير ٤/ ٦٨، وفي الصحيحين وقف أبي طلحة بيرحاء، وفي الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٨٠، أبو بكر وعمر وعثمان وعلى وطلحة والزبير...
- (٥) البيهقي في سننه في الوقف ٦/ ١٦٢، وفيه وولي المسور بن مخرمة صدقته حتى قضه الله.

والمسور بن مخرمة بن نوفل بن أهيب بن عبد مناف بن زهرة الزهري، أمه الشفاء أخت عبد الرحمن بن عوف، له اثنان وعشرون حديثًا، روى عنه علي بن الحسين وعروة وطائفة، أصابه حجر المنجنيق وهو يصلي في الحجر في محاصرة ابن الزبير فمكث خمسة أيام ومات.

(خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٣٧٧، وأسد الغابة ٤/ ٣٦٥، وتقريب التهذيب ٢/ ٢٤٩، وشذرات الذهب ١/ ٧٢).

(٦) إرواء الغليل ٦/ ٢٩، وفيه قال جابر: لم يكن أحد من أصحاب النبي ﷺ ذو مقدرة =

علمًا ضروريًا.

لهم:

قال عبد الله بن عباس: جاء محمد عليه السلام بإطلاق الوقف (۱۱) وقال النبي عليه السلام: لا حبس عن فرائض الله (۱۲) ، وقال: لا حبس بعد سورة النبي عليه السلام فقالا (۱۳) عبد الله بن (۱۱) زيد إلى النبي عليه السلام فقالا (۱۵): إنه قد تصدق بحائطه وهو قوام عيشنا فرده النبي عليه السلام عليهما (۱۱).

الدليل من المعقول:

لنا:

= إلا وقف. والمقداد هو ابن عمرو بن ثعلبة بن مالك بن ربيعة البهراني، ثم الكندي، ثم الزهري، حالف أبوه كندة، وتبناه الأسود بن عبد يغوث الزهري، فنسب إليه، صحابي مشهور، من السابقين، مات سنة ست وثلاثين، وهو ابن سبعين سنة.

(تقريب التهذيب ٢/ ٢٧٢، وأسد الغابة ٤/ ٤٠٩).

- (١) البيهقي في سننه في الوقف: باب من قال: لا حبس عن فرائض الله ٦/ ١٦٣، وفيه: فجاء أبواه.
- (٢) البيهقي في سننه في الوقف: باب من قال: لا حبس عن فرائض الله عز وجل ١٦٢/٦، وقال في الأول قال علي لم يسنده غير ابن لهيعة عن أخيه وهما ضعيفان.
 - (٣) في ب: أبو عبدالله، وفي ج: أبوا، وهو أصوب.
- (٤) هو: عبد الله بن زيد بن عبد ربه بن الحارث الأنصاري الخزرجي الذي أرى النداء، له حديث، وروى عنه ابن المسيب وغيره، قال يحيى بن بكير: مات سنة اثنتين وثلاثين وصلى عليه عثمان.

(انظر: خلاصة تهذيب تذهيب الكمال ص ٢٩٨، والعبر ١/ ٢٤، وسير أعلام النبلاء ٢/ ٣٠٥، والجرح والتعديل ٥/ ٥٧، والتاريخ لابن معين ٢/ ٣٠٩).

(٥) في ب وج: فقال.

إزالة ملك (۱) على وجه القربة ، فكان لازمًا بنفسه كالعتق . أو نقول : تحبيس أصل وتسبيل (۲) ثمرة فلزم بنفسه كما لو وقف أرضًا مسجدًا ، والعلة في لزوم الوقف مساس الحاجة إليه ، والحاجة إلى الفنادق والقناطر أعم (۳) من المساجد وكذلك الربط والمدارس .

لهم:

الوقف لا يزيل الملك بنفسه ، بدليل العمل بشرطه (١) ، ولو زال الملك لما بقي العمل بشرطه وصار كالمساجد التي لا يتبع فيها شرط الواقف فيمن يصلي فيها ، وليس في اللفظ ما يدل على زوال الملك لاسيما وهو تعطيل الأموال وتمليك المعدوم .

مالك: الوقف لا يزول ملكه عن الوقف(٥).

: (1) **1-20**

التكملة:

نقيس المدرسة على المسجد وننصر (٧) أن الملك في الوقف (٨) لله تعالى: ونقول: الصلاة قربة يفتقر في إقامتها إلى بقعة، وكذلك دراسة العلم وتعلم القرآن والجميع أوصاف بقعة مملوكة بجهة (٩) العبادة، فإن قالوا: والمسجد

⁽١) في ب: إزالة ملكه على وجه القربة إلى الله تعالى .

⁽٢) في أ: أو تسبيل.

⁽٣) في ب وجه : اعمر .

⁽٤) في ب وجـ: بشروط.

⁽٥) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٧٩.

⁽٦) المغني ٥/ ٢٠٠، ونصه: وعن أحمد: لا يزول ملكه وهو قول مالك.

⁽٧) في ب: ننصر .

⁽٨) في ب: الموقوف، وفي جه: الوقوف.

⁽٩) في ب: لجهة.

أيضًا لا يلزم بقوله (۱) بل إذا صلى فيه واحد، قلنا: فقولوا في المدرسة كذلك يلزم إذا درس فيها واحد ثم لو راعيتم في المساجد (۲) قياس الهبات (۳)، فالملك خارج إلى الله تعالى فقولوا: يحتاج أن يصلي فيه نائب الله تعالى وهو الإمام، وفي (۱) اتباع شرط الواقف في المسجد اختلاف بين الأصحاب، منهم من قال لو خصصه بأصحاب الحديث مثلاً في إقامة شعاره لم يجز لغيرهم والاعتماد في الوقف على الحديث.

(١) في ب: بقولنا.

(٢) في ب وجه : المدارس.

(٣) الهيئات من ب.

(٤) في أ: «في اتباع» بدون واو.

هوامش هذه المسألة (قصب):

نفرض الكلام في مدرسة

البحيرة: الناقة تلد خمسة بطون فتبحر أذنها: أي تشق، والبحر: الشق، والسائبة هي التي ولدت عشرة أبطن كلها إناث فسيبت إكرامًا لها، لا تركب، ولا تحلب إلا للضيف، ويسمي الفقهاء العبد إذا عتق على أن لا ولاء عليه سائبة، وعندنا عليه الولاء.

الحام: هو الفحل ينتج من ظهره عشرة أبطن فيحمي ظهر من الركوب(١).

الوصيلة من الغنم أن تلد سبعة أبطن، فإن كان السابع جديًا أكله الرجال دون النساء، وإن كانت عناقًا قيل وصلت أخاها(٢).

ويصح وقف المشاع (٣).

⁽۱) الزاهر ص ۲٦۱.

⁽٢) فتح القدير للشوكاني ٢/ ٧٧ ـ ٧٨.

⁽٣) المهذب مع المجموع بتكملة المطيعي ١٤/ ٢٢٢.

ale ale ale

= قال ابن سريج:

الواقف لا يزول ملكه عن الوقف(١) قال محمد: إذا خرب المسجد عاد ملكا(١)

⁽١) المهذب مع المجموع بتكملة المطيعي ١٤/ ٢٤٤، وقال : ومن أصحابنا من خرج فيه قولًا آخر أنه لا يزول ملكه من العين .

⁽٢) الهداية مع البناية ٦/ ١٨٢، وعزاه لمحمد.

المسألة الثالثة والتسعون بعد المائة: الهبة (قصج):

المذهب: لا رجوع بعد القبض إلا للأب، وفي الأم خلاف(١).

عندهم: لا يرجع القريب بل الغريب(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «لا يحل لأحد أن يهب هبة ويرجع فيها إلا الأب فيما وهبه لولده»("). وروي أن النعمان(!) بن بشير أنحله أبوه غلامًا وأخبر بذلك النبي عليه السلام فقال: «أكل (٥) ولدك نحلته» قال: لا. قال: فاسترده(٧).

- (٣) الترمذي في سننه في البيوع: باب ما جاء في الرجوع في الهبة ٣/ ٥٩٢ ، بلفظ: لا يحل لأحد أن يعطي عطية فيرجع فيها إلا الوالد فيما يعطي ولده، عن ابن عمر رضي الله عنه وصححه، وأبو داود في سننه في البيوع والإجارات: باب الرجوع في الهبة ٣/ ٨٠٨ ٨٠٨ ، عنه وعن ابن عباس، وابن ماجه في سننه في الهبات: باب من أعطى ولده ثم رجع فيه ٢/ ٧٩٥، وشرح معانى الآثار ٤/ ٧٩٠.
- (3) هو: النعمان بن بشير بن سعد بن ثعلبة ، الأنصاري ، الخزرجي ، له ولأبويه صحبة ، ثم سكن الشام ، ثم ولي إمرة الكوفة ، ثم قتل بحمص سنة خمس وستين ، وله أربع وستون سنة ، أول مولود أنصاري في الهجرة له مائة وأربعة وعشرون حديثًا . (الإصابة ٣/ ٥٥٩ ، والاستيعاب ٣/ ٥٥٠ ، وتقريب التهذيب ٢/ ٣٠٣ ، وخلاصة تذهيب التهذيب ٢ ٢٠٤ ، وسير أعلام النبلاء ٣/ ١٤٥ ، وشذرات الذهب ١/ ٧٢) .
 - (٥) في ب وج: لكل.
 - (٦) «قال» سقطت من س.
- (٧) مسلم في صحيحه في الهبات: باب كراهة تفضيل بعض الأولاد في الهبة =

⁽١) المحرر للرافعي ق ٧٦ خ، والوجيز ١/ ٢٤٩.

⁽٢) المختار مع الاختيار ٣/ ٥١.

لهم:

قال النبي عليه السلام: «الواهب أحق بهبته ما لم يثب منها $^{(1)}$.

وروي عن عمر وعلى رضي الله عنهما أنهما قالا: من وهب من ذوي محارمه فلا رجوع له (٢) ، ودليل اقتضائها العوض قوله تعالى: ﴿فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾ (٣) ، وقوله عليه السلام: «من اصطنع إليكم معروفًا فكافئوه» (٤).

- = 7/ ١٢٤٤، بنحوه: وابن ماجه في سننه في الهبات: باب الرجل ينحل ولده ٢/ ٧٩٥، بنحوه، والبيهقي في سننه في الهبات: باب السنة في التسوية بين الأولاد في العطية ٦/ ١٧٦، وأبو داود في سننه في البيوع: باب في الرجل يفضل بعض ولده في النحل ٣/ ١٨١، والترمذي في جامعه في الأحكام: باب ما جاء في النحل والتسوية بين الولد ٣/ ٦٤٩، وقال: حديث حسن صحيح، والتلخيص الحبير ٣/ ٧٢.
- (۱) ابن ماجه في سننه في الهبات: باب من وهب هبة رجاء ثوابها ٢/ ٧٩٨، بلفظ: «الرجل أحق بهبته ما لم يثب منها»، وقال في الزوائد: في إسناده إبراهيم بن إسماعيل بن مجمع وهو ضعيف، وذكره الطحاوي في شرح الآثار ٤/ ٨٢، عن علي بلفظ: «الواهب أحق ما لم يثب منها» وأخرجه الحاكم في مستدركه في البيوع ٢/ ٥٢، وقال: هذا صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه، ووافقه الذهبي عليه، والبيهقي في سننه في الهبات ٦/ ١٨١، والدارقطني في سننه هي الهبات ٥٤ (١٨١، والدارقطني في سننه هي الهبات ٥٤ (١٨١، وقال).
- (٢) الحاكم في مستدركه في البيوع ٢/ ٥٢، بلفظ: إذا كانت الهبة لذي رحم محرم لم يرجع فيها؛ عن سمرة وقال: حديث صحيح على شرط البخاري ولم يخرجاه، والدارقطني في سننه في البيوع ٣/ ٤٤، بهذا اللفظ وقال: انفرد به عبد الله بسن حعف .
 - (٣) النساء آية: ٨٦، وهي غير ظاهرة في ب وج.
- (٤) أبو داود في سننه في الزكاة باب عطية من سأل بالله ٢/ ٣١٠، عن ابن عمر، وهو جزء من حديث تمامه: «من استعاذ بالله فأعيذوه، ومن سأل بالله فأعطوه، ومن =

الدليل من المعقول:

لنا:

عقدتم بركنيه (۱) مفيد لحكمه فلا يكون للواهب الرجوع فيه بنفسه كالبيع.

بيان الحكم جواز الوطء ، ولم يوجد سبب الفسخ إلا العقد ، والشيء (٢) لا يصلح سببًا للنقيض ولا ولاية للواهب على رد ملكه من ملك الموهوب له (٣) والعوض ليس مقصود الهبة .

لهم:

عقد تخلف عنه مقصوده فثبت فيه حق الفسخ كالعيب، دليل ذلك أن المقصود العوض، وهو معلوم شرعًا وعرفًا، وذوو المحارم (١) قد حصل له من جانبهم الثواب وهو غرض (٥) صحيح.

مالك: يلزم بالإيجاب والقبول(٢) .

أحمد: ف(٧).

⁼ دعاكم فأجيبوه، ومن صنع إليكم معروفًا فكافئوه، فإن لم تجدوا ما تكافئوه، فادعوا له حتى تروا أنكم قد كافأتموه» والنسائي في الزكاة: من سأل بالله عز وجل ٥/ ٨٢، وفيه «ومن استجار بالله فأجيروه» بدل «ومن دعاكم فأجيبوه».

⁽١) فني ب : سركمته.

⁽٢) في ب: والذي لا يصلح للنقض.

⁽٣) «له» سقطت من ب وج.

⁽٤) في بوج: المكاره.

⁽٥) في ب وج: عوض.

⁽٦) فروع ابن الحاجب ق ١٩٣ خ، والقوانين الفقهية ص ٢٤١، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٨١.

⁽٧) هداية أبي الخطاب ١/ ٢١٢.

التكملة:

منقولهم ضعيف السند، والتحية رد السلام، وبنوا كلامهم على دعويين (۱): إحداهما: أن كل هبة تقتضي بحكم الحال عوضًا، والأخرى: أن العوض لم يسلم له، وهما ممنوعان، فإن الهبة لو اقتضت (۱) عوضًا لبطلت دون تفضيل (۱) العوض، كما لو ذكر عوضًا مجهولاً ثم لو كان كما زعموا كانت الهبة بيعًا، والبيع تمليك ببدل وهذا تمليك (۱) بغير بدل، وتنعقد الهبة بشرط الثواب بيعًا على رأي كما ينعقد البيع بغير ثمن هبة على رأي، وبالجملة (۱) لو كانت الهبة تبتني (۱) على العوض بقرينة الحال لكانت كلفظ البيع (۱) دون تعريف العوض مفسد (۱)، ومهما (۱) أكل المتهب من (۱۱) الموهوب فقد (۱۱) فات العوض فليطالب بقيمته (۱۱)، ثم العاقل لا يهب درهمًا طمعًا (۱۱)

- (١) في ب: دعوتين.
 - (٢) في أ: اقبضت.
- (٣) في ب وج: تفصل.
- (٤) في أ: تمليك بغير بدل.
 - (٥) في ب : «ولو».
 - (٦) في ب وجه: شيء.
- (V) في ب: زيادة: «والطلاق بلفظ البيع».
 - (٨) في ب : يفسد.
 - (٩) في ب : وبهما.
 - (۱۰) «من» سقطت من بوج.
 - (١١) في ب: قدر فات المعوض.
- (١٢) في ب: فيطالب بقيمة ثم العايل، وفي جه: القابل.
 - (١٣) في بوجه: جامعًا.

في درهم، وعندهم (١) أنه لو أخذ درهمًا بطل رجوعه مع أنه يحتمل أنه أخذه على رجاء غيره، وكان ينبغي على هذا أن يفسد في أموال الربا.

* * *

(١) في ب وج: عندهم.

هوامش هذه المسألة (قصج):

النحلة : العطية بضم النون وكسرها.

العمرى: أن تقول: أعمرتك الدار، جعلتها لك عمري وعمرك وما يعطي هذا المعنى وهو عقد جائز.

الرقبى: أن يقول: هذه الدار لك رقبى وارقبتكما، فإذا قال ذلك وقبل وتسلمها ملكها على القول الجديد، ويسقط الشرط وتكون لورثته بعده؛ لأن معنى ذلك أنها لك حياتك، فإذا مت رجعت إلي إن كنت حيًا، وإن كنت ميتًا فهي لورثتك لا ترجع إلي أن قال الزهري: لم يكن الخلفاء يقضون بالعمرى. قال محمد: لا يملك بالرقبى وتكون عارية.

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ٣٧٠. ٣٧١.

المسألة الرابعة والتسعون بعد المائة: هبة المشاع احتمل القسمة أو لم يحتمل (قصد):

المذهب: صحيحة توجب(١) الملك مع القبض(٢).

عندهم: توجب (٢) الملك المشاع غير المحتمل القسمة لا في المحتمل (١).

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : ننا

لهم:

قال الصديق لعائشة (١): كنت أنحلتك جذاذ عشرين (٧) وسقًا وإنك ما حزتيه (٨) ولا قبضتيه وإنما هو اليوم مال الوارث (٩)، وجه الدليل قوله:

⁽١) في أ: فوجب.

⁽٢) الوجيز ١/ ٢٤٩.

⁽٣) في ب : يوجب.

⁽٤) تحفة الفقهاء ٣/ ١٦١، والفتاوي الخانية ٣/ ٢٦٧.

⁽٥) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «قال أبو حنيفة: لا يجوز هبة المشاع فيما تتأتى منه القسمة ويجوز عنده فيما لا يقسم كالحيوان والحمام، وقال مالك، والشافعي: يجوز مطلقًا(١).

⁽٦) في ب وجه: لعائشة رضي الله عنها.

⁽٧) في ب وجه: حداد عرس.

⁽٨) في ب : جزتيه و لاقتضيته .

⁽٩) البيهقي في سننه في الهبات: باب ما يستدل به على أن أمره بالتسوية بينهم في العطية على الاختيار دون الإيجاب ٦/ ١٧٨، ومالك في موطئه في الأقضية: باب ما لا يجوز من النحل ٢/ ٧٥٢، والطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ٨٨.

⁽١) الفتاوي الخانية ٣/ ٢٦٧، مع الهندية.

«حزتيه»(۱) ، فدل أن القبض بالحيازة (۲) ، وروى جماعة من الصحابة أنهم قالوا: لا تتم الهبة إلا أن تكون محوزة (۳) .

الدليل من المعقول:

لنا:

عقد تمليك في المشاع فأثبت (١) حكمه كالبيع، وتأثيره أن ما هو محل الملك هو (٥) محل الهبة، ولهذا ينعقد العقد في المشاع، فقد (١) تحقق من الأهل في المحل والتسليم (٧) في المشاع حسب التسليم في المقرر، والدليل على قبض المشاع البيع ورأس المال في السلم.

لهم:

القبض ركن في باب الهبة، ولم يوجد بتمامه فصار كما لو لم يتم القبول، وبيانه: أن القبض إنما يتم بالقسمة فيما تحتمله (^) ؛ لأن القبض عبارة عن الحيازة.

مالك: ق^(٩).

⁽١) في ب: جزتيه و لاقتضيته.

⁽٢) في ب: القبض الحيازة.

⁽٣) في ب: مجوزة، وانظر: سنن البيهقي في كتاب الهبات: باب شرط القبض والهبة ٦/ ١٧٠.

⁽٤) في ب: فثبت.

⁽٥) في ب : وهو .

⁽٦) في ب وجه: وقد.

⁽٧) في ب وج: زيادة «في المشاع حسب التسليم».

⁽٨) في ب وجه: يحتمله.

⁽٩) القوانين الفقهية ص ٢٤١، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٨١.

أحمد(١):

التكملة:

القبض مع الشيوع (۱) تام ولا نزيدهم (۱) على القبض بالبيع ، فإنه يفيد نقل الضمان والتسليط على التصرف ، وكذلك القبض في البيع الفاسد مع الشيوع يفيد الملك ، وكذلك لو سلم إليه (١) ألفًا نصفا قرضًا ونصفًا قراضًا ملك النصف الذي هو قرض (٥) على الشيوع ، وكذلك لو وهب اثنان من واحد وقبض دفعة واحدة لزم عندهم ولم يصدر من كل واحد إلا التسليط على المشاع ، قالوا: الدليل على أن القسمة من تمام القبض أن من اشترى شقصًا مشفوعًا مشاعًا وقاسمه (١) البائع ، فإن الشفيع يأخذه (١) بالشفعة ولا تنقص القيمة (١) ، ولو لم تكن (٩) من تمام القبض لنقضها كسائر تصرفات المشتري (١) ، والجواب (١١) أن القيمة (٨) تقرير حق الشفيع فكيف ينقضها (١١) ،

⁽۱) هداية أبي الخطاب ۱/ ۲۱۱، ونصه: «وتصح هبة المشاع سواء كان مما يتأتى قسمته كالعراص أو لا يتأتى قسمته كالشقص في العبد والدابة».

⁽٢) في ب وج: الشرع.

⁽٣) في بوج: بزيدهم.

⁽٤) في ب: اليد.

⁽٥) في أ: قرضًا وهو لحن.

⁽٦) في ب: قاسم.

⁽٧) في ب : يأخذ.

⁽٨) في أ: القسمة.

⁽٩) في ب وج : يكن .

⁽١٠) في ب وج: الشراء.

⁽۱۱) في ب وجه: الجواب.

⁽١٢) في ب وج: ينقصها.

قالوا: فالمشتري يطالب بالقيمة (۱) قبل القبض ولو لا أنها من القبض لما جاز ذلك، والجواب: إن قلنا إن القسمة (۲) بيع فلا تصح (۱) قبل القبض؛ لأن التصرفات قبل القبض ممتنعة (۱) عندنا لضعف الملك، وإن (۱) قلنا: إنها تمييز وإقرار (۱) فهذا قبض حقيقة.

* * *

(١) في أ: القسمة.

(٢) في بوج: القيمة

(٣) في ب: يصح.

(٤) في ب وجه: يمنعه.

(٥) في ب وجد: فإن.

(٦) الأنسب أن تكون: «افراز».

هوامش هذه المسألة (قصد):

قال محمد: إذا وهب واحد من اثنين شيئًا مما ينقسم جاز (١) .

⁽١) الفتاوى الخانية ٣/ ٢٦٧، والوجيز ١/ ٢٤٩، والإشراف ٢/ ٨١.

المسألة الخامسة والتسعون بعد المائة: جهة اللقطة بعد تعريف سنة (قصه): المذهب: جهة التمليك بشرط الضمان للغني والفقير (١).

عندهم: جهة الصدقة فتجوز للفقير لا للغني ويتصدق بها على نفسه سشرط الضمان (٢).

الدليل من المنقول:

لنا :

روي أن سائلاً سأل النبي عليه السلام عن اللقطة ، فقال : «اعسرف عفاصها ووكاءها وعرفها سنة ، فإن جاء صاحبها وإلا فشأنك بها »(٦) والتقط أبى بن (١٠) كعب صرة فيها ثلثمائة دينار فقال له النبي عليه السلام :

⁽١) روضة الطالبين ٥/ ٤١٢.

⁽٢) تحفة الفقهاء ٣/ ٣٥٥.

⁽٣) البخاري في اللقطة: باب إذا لم يوجد صاحب اللقطة بعد سنة فهي لمن وجدها ٣/ ٣٣ ، عن زيد بن خالد الجهني ، ومسلم في صحيحه في اللقطة ٣/ ١٣٤٨ ، ومالك في موطئه في الأقضية: باب القضاء في اللقطة ٢/ ٧٥٧ ، وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير ٣/ ٧٧ ، ونسبه لمالك والشافعي ، وبدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي ، والسنن للساعاتي ٢/ ٢١٢ - ٢١٣ ، والبيهقي في سننه في اللقطة ٦/ ١٨٥ ، والعفاص: الوعاء الذي تكون فيه النفقة جلداً كان أو غيره ، والوكاء: الخيط الذي يشد به الوكاء ، والحكمة في معرفة العفاص والوكاء ليعلم صدق واصفها من كذبه ولئلا يختلط بماله ويثبته ، وذكره الطحاوي في شرح معاني الآثار ٤/ ١٣٤ .

⁽٤) أبي بن كعب بن قيس بن عبيد بن زيد بن معاوية بن عمرو بن مالك بن النجار، الأنصاري، الخزرجي، أبو المنذر، سيد القراء، ويكنى أبا الطفيل أيضًا، من فضلاء الصحابة، اختلف في موته اختلافًا كثيرًا، فقيل: سنة تسع عشرة، وقيل: سنة اثنتين وثلاثين، وقيل: غير ذلك.

⁽انظر: أسد الغابة ١/ ٤٩، والإصابة ١/ ١٩، والاستيعاب ١/ ٤٧-٥٢، وتقريب التهذيب ١/ ٤٧).

عرفها حولاً ثم قال: استمتع بها $^{(1)}$.

لهم:

قول النبي عليه السلام «من التقط لقطة فليعرفها حولاً كاملاً، فإن جاء (٢) صاحبها وإلا تصدق (٦) بها، فإن قدم ربها ورضى بالأجر وإلا ضمن له (٤) .

الدليل من المعقول:

لنا:

من جاز له الالتقاط جاز له الإنفاق بعد التعريف كالفقير (٥) ؛ لأن اللقطة مال الغائب في يده وحقه الحفظ، والحفظ إما بالإمساك أو يملك (١) بشرط (٧) ضمان فيصير محفوظًا في ذمته، والصدقة (تبطل (٨) بالضمان ولو وجب لتعين).

⁽۱) البخاري في صحيحه في اللقطة ٣/ ٩٢، وفيه أخذت صرة مائة دينار، ومسلم في صحيحه في اللقطة ٣/ ٣٥٠، وفيه مائة دينار أيضًا، والبيهقي في سننه في اللقطة ٦/ ١٩٢، ١٩٢.

⁽٢) من ب: سقط: «جاء».

⁽٣) من ب: سقط: «تصدق».

⁽٤) ذكره الطبراني في الأوسط والصغير بلفظ: «لا تحل اللقطة، من التقط شيئًا فليعرفه فإن جاء صاحبها فليردها إليه، فإن لم يأت فليتصدق بها، فإن جاء فليخيره بين الأجر وبين الذي له» كما في مجمع الزوائد ٤/ ١٦٨، وقال الهيثمي: فيه يوسف ابن خالد السمتي وهو كذاب.

⁽٥) في أ: كالفقيه. ُ

⁽٦) في ب وج: بتمليك.

⁽٧) في ب وج: شرط.

⁽٨) مابين القوسين سقط من ب.

لهم:

من لا تحل له الصدقة لا تحل له اللقطة، تأثيره: أن النظر للمالك واجد وجهة التصدق (١) أجمع للنظر من جهة التمليك، فالصدقة وصول المال إليه بالأجر.

مالك: يملكها الغني دون الفقير، ولا قط الحيوان الصغير إذا أكله لا غرم عليه (٢).

أحمد: إذا وجد بهيمة في ملكة ملكها^(٣).

التكملة:

المعتمد على حديث الجهني (1) الذي جمع أنواع الضوال وحديث أبي بن كعب قال الشافعي (۵): كان من مياسير الصحابة (۱) ، وأما القياس فلا مدخل (۷) له في مبادئ (۸) أحكام على أن القياس يقتضي أن ملك المالك لا يزول إلا بسبب من جهته (۹) ، وقياس الغني (۱۰) على الفقير لا يجوز إلا أنا لو

- (١) في بوج: الصدقة.
- (٢) بداية المجتهد ٢/ ٢٢٩ . ٢٣١ ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٨٥ .
 - (٣) الكافي لابن قدامة ٢/ ٣٦٢.
- (٤) هو زيد بن خالد الجهني المدني، من مشاهير الصحابة، له واحد وثمانون حديثًا، اتفقا على خمسة، وانفرد مسلم بثلاثة، روى عنه ابنه خالد وابن المسيب وسعيد ابن يسار، توفي بالمدينة سنة ٧٨ هـ عن خمس وثمانين سنة.
 - (خلاصة تذهيب التهذيب ص ١٢٨، والعبر ١/ ٦٥).
 - (٥) في بوج: زيادة: «رضي الله عنه».
 - (٦) الأم ٤/ ١٦.
 - (٧) في ب وجه: يدخل.
 - (٨) في ب: في مثال إلا حيًا.
 - (٩) في ب وجه: جهة.
 - (١٠) في ب: الغني على الفقر.

قدرنا توارد (۱) الأحاديث في الدلالة (۲) على زوال ملكه ونقتدي فيه الإزالة بالتصدق وبالتمليك (۱) وأردنا أن نرجح أحد المسلكين (۱) فجانبنا (۱۰) أقرب، فإن فيه إحياء حق المالك بترغيب (۱) النفوس في التقاطه (۷) و تملكه بشرط الضمان ولا ثواب في المعاوضة، وما ذكروه ينفر عن الالتقاط فلا يرغب فيه إلا أولو (۱) الطمع.

* * *

(١) في ب وج : نوادر .

(٢) في ب: والأدلة، وفي ج: والاله.

(٣) في ب : أو .

(٤) في ب وج: المساكين.

(٥) في ب: فحيايتنا، وفي ج: فحايينا.

(٦) في ب وج: ترغيب.

(٧) في ب: في التقاط ملكه.

(٨) في أوج: أولوا الطمع.

هوامش هذه المسألة (قصه):

الضالة: اسم للحيوان خاصة دون سائر اللقطة، وتسمى الهوامي والهوامل(١٠). قال داود: إذا أتلف الملتقط اللقطة بعد سنة وجاء صاحبها فلا ضمان(٢).

⁽١) الزاهر ص ٢٦٥ ، وزاد : ويقال لها: الهوافي.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٨٥ ، وعزاه لداود.

مسائل الفرائض



لوحة ٥١ من المخطوطة أ:

- (١) ابن عباس سقطت من أ.
- (٢) معاذ سقطت من أ، ومن ب: سقطت واو العطف.
- (٣) الترمذي في جامعه في المناقب ٥/ ٦٦٤، بلفظ: «أرحم أمتي بأمتي أبو بكر، وأشدهم في أمر الله عمر، وأصدقهم حياءً عثمان، وأعلمهم بالحلال والحرام معاذ ابن جبل، وأفرضهم زيد بن ثابت، وأقرؤهم أبي، ولكل أمة أمين، وأمين هذه الأمة أبو عبيدة بن الجراح» وقال: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه.
- (٤) في ب: الجابية بدون باء، والجابية: كما في البلدان لياقوت الحموي ٢/ ٩١، قرية من أعمال دمشق ثم من عمل الجيدور من ناحية الجولان قرب مرج الصفر في شمال حوران.
 - (٥) في أ: يسل.
 - (٦) في ب: فليأت.
- (٧) البيه قي في سننه في الفرائض: باب ترجيح قول زيد بن ثابت على غيره من الصحابة رضي الله عنهم أجمعين في علم الفرائض ٦/ ٢١٠، وتمامه: «ومن أراد أن يسأل عن المال فليأتني ، فإن الله تعالى جعلني له خازنًا وقاسمًا».
- (٨) هو : عبد الملك بن عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون، كنيته أبو مروان، والماجشون: المورد بالفارسية سمي بذلك لحمرة في وجهه، وحكى أن ماجش موضع بخراسان نسبوا إليه، كان عبد الملك فقيهًا فصيحًا دارت عليه الفتيا في أيامه إلى أن مات وعلى أبيه قبله فهو فقيه ابن فقيه، وكان مفتي أهل المدينة في زمانه، وكان ضرير البصر، ويقال: إنه عمي في آخر عمره، وبيته بيت علم وحديث =

عن ابن شهاب(١): لو هلك عشمان وزيد في بعض الزمان لهلك علم الفرائض (٢) ، وخلاف الصحابة رضي الله عنهم في الفرائض على ز أقسام (سىعة):

أ ـ (١) فرائض الصلب

جـ (٣) الرد.

هـ (٥) الحد.

د - (٤) الحدات.

ب ـ (٢) حكم العول.

و-(٦) الولاء.

ز ـ (٧) ذوو الأرحام.

ومتى اجتمع على وزيد على حكم، فإن تابعهما ابن عباس خالفهما ابن مسعود وبالعكس، وربما(٢) اجتمع علي وابن مسعود وابن عباس وخالفهم زيد، وإذا اجتمع ثلاثة منهم على أصل في الفرائض (٤) فهم (٥) على ضربين: أن يجتمعوا على أصل الباب وفروعه كاجتماع على وزيد وابن مسعود على

بالمدينة، تفقه بأبيه وبمالك وغيرهما، وقال يحيى بن أكثم: عبد الملك بحر لا تكدره الدلاء، وأثنى عليه سحنون وفضله ، توفي سنة ١٢، وقيل: ١٣، وقيل: ٢١٤، هـ، وهو ابن بضع وستين سنة.

⁽الديباج المذهب ص ١٥٣ ، والعبر ١/ ٣٨٥ ، وشذرات الذهب ٢/ ٢٨).

⁽١) هو: أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن عبد الله بن شهاب المدنى، الفقيه الحافظ، متفق على جلالته وإتقانه، أحد الأعلام، مات سنة خمس وعشرين ومائة، وقبل ١٢٤ هـ.

⁽تقريب التهذيب ٢/ ٢٠٧) وخلاصة تذهيب التهذيب ص ٣٥٩، والعبر ١/١٢١، وشذرات الذهب ١/ ١٦٢).

⁽٢) البيهقي في سننه في الفرائض ٦/ ٢١١.

⁽٣) في ب: «ربما» بدون واو.

⁽٤) في الفرائض سقطت من أ.

⁽٥) في ب : «باجتماعهم»، وفي ج : «فاجتماعهم»، وفي أ : «ما أثبته».

تعصيب الأخوات مع البنات وبنات الابن ولا خلاف بينهم في فروع هذا الباب، فأما ابن عباس فأسقطهن.

الضرب الثاني: أن يجتمعوا على أصل ويختلفوا في فروعه كاجتماع (علي وزيد)(۱) وابن مسعود على توريث الأخوة والأخوات مع الجد، ثم اختلفوا في كيفية توريثهم وخالفهم ابن (عباس في الأصل)(۱) فأسقطهم، وكذلك اجتمع(۱) علي وابن مسعود وابن عباس على القول بالرد مع اختلافهم في كيفيته وخالفهم زيد في الأصل، واجتماع هؤلاء الأربعة اجتماع الفقهاء، وكل مسألة انفرد فيها علي تابعه(۱) ابن أبي (۱) ليلى والحسن(۱) بن صالح، وتابع زيدًا مالك والشافعي والأوزاعي(۱) وأكثر

⁽١) ما بين القوسين سقط من أ.

⁽٢) «اجتمع» سقط من أ.

⁽٣) «تابعه» ساقطة من أ.

⁽٤) عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الأوسي، أبو عيسى الكوفي، روى عن عمر ومعاذ وبلال وأبي ذر وأدرك مائة وعشرين من الصحابة الأنصاريين، وروى عنه ابنه عيسى ومجاهد وعمرو بن ميمون أكبر منه، والمنهال بن عمرو وخلق، قال عبد الله بن الحارث ما ظننت أن النساء ولدن مثله، وثقه ابن معين، مات سنة ثلاث وثمانين، وقيل ست وثمانين بوقعة الجماجم، وقيل: غرق.

⁽خلاصة تذهيب التهذيب ص ٢٣٤، وتقريب التهذيب ١/ ٤٩٦، وتهذيب الأسماء واللغات ق ١ ص ٣٠٣ـ٤، وشذرات الذهب ١/ ٩٢، والعبر // ٧١).

⁽٥) هو: الحسن بن صالح بن صالح بن حي الهمداني ، ثقة فقيه ، رمي بالتشيع ، مات سنة ١٦٩ هـ ، وكانت و لادته سنة مائة .

⁽تقريب التهذيب ١/ ١٦٧) وخلاصة تذهيب التهذيب ص ٧٨، وتهذيب التهذيب ٢/ ٢٨٥).

⁽٦) هو: عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي، أبو عمرو الشامي الإمام العلم، روى عن عطاء وابن سيرين ومكحول وقتادة ونافع وخلق، وعنه يحيى بن أبي كثير وبقية =

المدنيين، وتابع ابن مسعود علقمة (١) والأسود (٢) ، وتابعه مسروق (٣) في باب الجد، وتابع أبو حنيفة في الجد أبا بكر وابن عباس، والمجمع (١) على توريثهم

= وهقل بن زياد ويحيى بن حمزة وأم، وكان ثقة مأمونًا فاضلاً خيرًا كثير الحديث والعلم والفقه، توفي سنة سبع وخمسين ومائة.

(خلاصة التذهيب ص ٢٣٢، وتهذيب الأسماء واللغات ق ١ ص ٢٩٨، وتقريب التهذيب ١/ ٤٩٣، والعبر ١/ ١٧٤، وسير أعلام النبلاء ٧/ ١٠٧، وشذرات الذهب ١/ ٢٤١).

(۱) علقمة بن قيس بن عبد الله بن علقمة بن سلامان بن كهيل بن بكر بن عوف بن النخع النخعي، أبو شبل الكوفي، أحد الأعلام، مخضرم، روى عن أبي بكر وعمر وعثمان وعلي وابن مسعود وحذيفة وطائفة وعنه إبراهيم النخعي والشعبي وسلمة بن كهيل وخلق، قال ابن المديني: أعلم الناس بابن مسعود علقمة والأسود، مات سنة اثنتين وستين، وقيل سنة إحدى وستين، قيل عن تسعين سنة.

(خلاصة التذهيب ص ٢٧١، وتقريب التهذيب ٢/ ٣١، وتهذيب الأسماء واللغات ق ١ ص ٣٤٢).

(۲) الأسود بن يزيد بن قيس النخعي، أبو عمرو، أو أبو عبد الرحمن الكوفي، مخضرم فقيه، روى عن ابن مسعود وعائشة وأبي موسى وطائفة، وروى عنه إبراهيم النخعي وابنه عبد الرحمن وأبو إسحاق وعمارة بن عمير وطائفة، وثقه ابن معين، روى أنه حج ثمانين حجة، توفى سنة أربع أو خمس وسبعين.

(خـلاصـة التـذهيب ص ٣٧، وتقـريب التـهـذيب ١/ ٧٧، وشـذرات الذهب ١/ ٨٢، والعبر ١/ ٦٣).

(٣) مسروق بن الأجدع الهمداني، أبو عائشة الكوفي الإمام القدوة، روى عن أبي بكر وعمر وعلي ومعاذ وابن مسعود وطائفة، وروت عنه زوجته قمير وأبو وائل والشعبي وخلق، ثقة لا يسأل عن مثله، توفي سنة ٦٣ هـ.

(انظر: تهذيب التهذيب ١٠١ / ١٠٩ . ١١١، وخلاصة التذهيب ص ٣٧٤، والعبر ١ / ٥٠، وشذرات الذهب ١/ ٧١).

(٤) في أ: والمجتمع.

الابن وابنه وإن(١) سفل، والأب وأبوه وإن علا، (والأخ من)(٢) كل جهة وابن الأخ إلا من الأم، والعم إلا من الأم والزوج ومولى النعمة، والبنت وبنت الابن وإن(٢) نزلت درجة أبيها(١)، والأم(٥) والجدة من الجهتين، والأخت من كل جهة والزوجة ومولاة النعمة، وتسقط بنت الابن بالابن، والأجداد بالأب، والجدات بالأم، ويسقط ولد الأم بأربعة ؟ بالولد وولد الابن "، والأب والجد.

ويسقط ولد الابن بثلاثة بالابن وابن الابن والأب، ويسقط ولد الأب بهؤلاء الثلاثة وبالأخ من الأبوين. إذا استكمل (البنات الثلثين سقط بنات الابن إلا أن يكون معهن أو أنزل منهن ابن ابن فيعصبهن، وإذا استكمل الأخوات من الأبوين الثلثين سقط الأخوات من الأب إلا أن) كون معهن أخ لهن فيعصبهن. والعصبة إذا انفرد (١٠ ورث المال (وإذا كان معهم) فرض يدلي به، وكان الباقي للعصبة، فإن استغرقت الفروض المال سقط.

⁽١) في أ: «إن» بدون واو.

⁽٢) ما بين القوسين مكرر في أ.

⁽٣) «وإن» سقطت من أ.

⁽٤) في ب: ابنها وهو خطأ.

⁽٥) في أ: والجدة والأم من الجهتين وهو خطأ.

⁽٦) في أ: ولد الابن، والصواب ما أثبتناه.

⁽٧) ما بين القوسين سقط من أ.

⁽۸) في ب : انفردت.

⁽٩) في ب : وإن كان معهم ذو فرض.

المسألة السادسة والتسعون بعد المائة: الصبي المميز الذي يعقل عقل مثله (قصو):

المذهب: لا يصح إسلامه، وقيل: يصح في حكم الآخرة(١).

عندهم: يصح إسلامه (٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «رفع القلم عن ثلاث: عن الصبي (٣) ... الحسديث (٤) ، وجه الدليل أنه لما رفع القلم رفع الخطاب فلا يخاطب بالإسلام، ولا يصح صدوره منه (٥) .

لهم:

روي أن عليًا كرم(١) الله وجهه وهو طفل قال:

⁽١) كفاية الأخيار ٢/ ١٢٩.

⁽٢) المختار مع الاختيار ٤/ ١٤٨.

⁽٣) البخاري في صحيحه في الحدود: باب لا يرحم المجنون والمجنونة ٨/ ٢١، ونصه وقال علي لعمر: أما علمت أن القلم رفع عن المجنون حتى يفيق، وعن الصبي حتى يدرك، وعن النائم حتى يستيقظ.

والطلاق: باب الطلاق في الإغلاق والمكره والسكران وأمرهما ٦/ ١٦٩، وأبو داود في سننه في الحدود: باب في المجنون يسرق أو يصيب حدًا ٤/ ٥٦٠، عن علي رضي الله عنه، عن النبي عَلَيْهُ قال: «رفع القلم عن ثلاثة: عن النائم حتى يستيقظ، وعن الصبي حتى يحتلم، وعن المجنون حتى يعقل»، وقال المعلق عليه ونسبه المنذري للنسائي، ومسند أحمد ٦/ ١٠١، ١٠١، وفي صفحة ونسبه المنذري للنسائي، ومسند أحمد تا ١٠٠، ١٠١، ١٢٤، وفي صفحة المناذري للنسائي، والمداود: باب رفع القلم عن ثلاثة ٢/ ١٧١.

⁽٤) قوله: الحديث سقط من أ.

⁽٥) في أ: صور منه.

⁽٦) في ب : رضي الله عنه بدلاً من : كرم الله وجهه ، وفي ج : عليه السلام .

صغيرًا ما بلغت أوان حلمي(١)

سبقتكموا إلى الإسلام طفلا

الدليل من المعقول:

لنا:

لم يعرف إسلامه فلا يحكم، لأن الاعتقاد ركن ولم يعرفه (٢) وخبره محتمل أن يكون قد عرف ولم يعتقد، ودليل الشرع اتصل (٣) بخبر البالغ دون الصبي، والدليل عدم خطابه بالإسلام وهذا اعتقاد كامل فيقتضي نظرًا كاملاً والإسلام لا يعقل إلا بعد تقدم الإلزام كما لا يعقل جواب إلا بعد سؤال.

لهم:

خبر عن اعتقاد صحيح فصح كالبالغ (١) ؛ لأنه يخبر عن التوحيد بشرائطه وهو أهل الاعتقاد بعقله وتمييزه وقد وجد منه الإسلام فصح، والإسلام فرض فلا يسقط بعذر الصبا.

مالك: لا يكون مسلمًا بإسلام الأم (٥).

أحمد(١):

سبقتكموا إلى الإسلام طرا صغيرًا ما بلغت أوان حلم والمبدع ٩/ ١٧٦.

- (٢) في ب وج: وما يعرفه.
 - (٣) في ب وجد: أفضل.
 - (٤) في أ: كالبايع.
- (٥) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٨٨.
- (٦) المبدع ٥/ ٥، ٨/ ١٧٥ ـ ١٧٦، ونصب الراية ٣/ ٤٦٠، وقال: والمنصوص عن أحمد صحة إسلام ابن سبع سنين، فقال إذا بلغ الغلام سبع سنين جاز إسلامه.

⁽١) البيت ذكره صاحب الاختيار ٤/ ١٤٨، هكذا:

التكملة:

الأحكام الدنيوية متعلقة بالإسلام، وهو الاستسلام الذي لا يعقل إلا بخطاب وفرق بين الإيمان والإسلام. قال الله تعالى: ﴿ قَالَتِ الأَعْرَابُ آمَنًا قُل لَمْ ('') تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا أَسْلُمْنًا ﴾ ('') ، ولهذا لم يعقل الإسلام قبل ورود الشرع، ولكن عقلت (" المعرفة والنظر؛ لأنه لا (') إلزام فإسلام الصبي كإسلام من أسلم قبل البعثة ، فإن الشريعة لم تلزم الصبي ، وإنما حلنا بينه وبين أبويه؛ لأنه قد بدت (ن) منه مخايل الإسلام، فربما (' رداه ودفن في مقابر المسلمين لكونه مسلمًا في أحكام الآخرة ، والله أعلم بسريرته ، فإن قالوا أوجب عليه الإسلام عقله ، فالجواب أن العقل لا يوجب شيئًا ولا نسلم عقاب صبيان الكفار .

ونقول: من صح إسلامه تبعًا لأبويه لم يصح إسلامه لنفسه (٧) كيلا يصير التابع أصلاً ونقف مع هذا الحرف وهو أن الإسلام بحقيقته لا يوجد من صبي ، ولا يمكن أن يقال: إن الإسلام واجب في ذمته ، لأن إيجاب العبادات والتكاليف في الذمة محال ، إذ ليس فيها إلا خطاب طلب الفعل ، وذلك لا يعقل في الذمة ، فإن ناقضونا بالذمي ، فإنه غير محمول على الإسلام ، ولو أسلم قلنا من قال إنه غير محمول على الإسلام ، وهل الجزية (٨) إلا حمل على الإسلام لكونها (١) عقوبة .

⁽١) في ب وج: لن تؤمنوا، وهو خطأ.

⁽٢) الحجرات آية: ١٤.

⁽٣) في ب : وإن علقت وج: وإن عقلت.

⁽٤) في ب وجه: لأنه الزام.

⁽٥) في ب وج: منذ بدت.

⁽٦) في ب وج: وربما.

⁽V) «لنفسه» سقط من أ.

⁽٨) في أ: قبل الحربة.

⁽٩) في أ: بكونها.

المسألة السابعة والتسعون بعد المائة: الفاضل عن سهام ذوي الفروض (قصز):

المذهب: لبيت المال إن(١) لم يكن ثم عصبة(٢).

عندهم: يرد(٣) على ذوي الفروض(١).

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «إن الله تعالى لم يكل مواريثكم إلى ملك مقرب، ولا نبي مرسل، وإنما قسمها بنفسه فقسمها أحسن قسم فأعطى كل ذي حق حقه ألا لا وصية لوارث»(٥).

لهم: (۲) .

الدليل من المعقول:

لنا:

لا رد على الزوجين فكذلك ذوو(٧) الفرض ؛ لأن(١٨) مقتضى فرضهم

⁽۱) «إن» سقطت من ب.

⁽٢) روضة الطالبين ٦/ ١٩، والتنبيه ص ١٥٤.

⁽٣) في ب وج: رد.

⁽٤) شرح متن الوقاية لصدر الشريعة ٢/ ١٤٣، والكتاب مع اللباب ٣/ ٣٢٤.

⁽⁰⁾

⁽٦) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «وأجمعوا على أنه يبدأ بذوي الفروض فيدفع إليهم فروضهم ثم يعطي العصبات ما بقي ويقدم في ذلك أقربهم فأقربهم، وأقربهم البنون ثم بنوهم وإن نزلوا ثم الأب ثم أبوه وإن علا ما لم يكن أخوة، ثم بنو الأب وهم الأخوة ثم بنوهم وإن نزلوا، ثم بنوا الجد وهم الأعمام ثم بنوهم وإن نزلوا».

⁽٧) في ب : ذووا.

⁽A) «لأن» سقطت من ب.

واحد، ولهذا استووا في العول، والنكاح قرابة كما أن الولاء يحدث قرابة (۱) والله تعالى قدر الفروض وحدها وذلك ينفي (۱) الزيادة، وجهة المسلم (۳) جهة وارثة فالفاضل مصروف إليهم؛ لأنهم يتحملون العقل كالورثة (۱).

لهم:

إذا ضاق المال عنهم قسم على قدر سهامهم فكذا إذا اتسع، وذلك لأن الله تعالى لما ذكر سهامهم ما أراد أعيانها، وإنما أراد نسب بعضهم إلى بعض وأما الزوجان (١) فبالموت انقطع ما بينهما وإنما توارثا بحرمة العقد.

مالك: ق(٧).

أحمد: ف^(۸).

التكملة:

قالوا: للبنت النصف ميراثًا بحق البنوة، والباقي لها بالرحم المرسلة التي شاركت بها سائر الأقارب، والجواب: أن هذه الرحم صارت مقتضية (٩) الحق بقضاء (١٠) حق البنوة؛ لأن البنوة تتضمن الرحمية المرسلة لا محالة،

⁽١) في ب: قرايد.

⁽٢) في ب: سقى .

⁽٣) في ب وج: المسلمين.

⁽٤) في ب وجه: كالعصبة.

⁽٥) في ب وج: «أن» بدون لام التعليل.

⁽٦) في ب: «الزوجات» وهو خطأ.

⁽٧) بداية المجتهد ٢/ ٢٥٤، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٣٤.

⁽٨) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٠.

⁽٩) في ب: سقضية.

⁽۱۰) في ب: بعضا.

فالرحمية من البنوة (١) بمنزلة السقف من البيت والخمسة من الستة ، فمن ملك بيتًا بعشرة دراهم لا يملك السقف بعشرة أخرى ، فإن من ملك البيت ملك السقف ، ولو كانت الرحمية العامة قضية شاملة للجميع لوجب أن يقسم الباقي بين ذوي الفروض بعدد رءوسهم ولا نفضل (٢) بنتًا على أم .

عبارة ذو سهم لا تعصيب (٣) له فلا يرد عليه كالزوج.

ومخرجهما من ج فرض كل اثنتين (١) فصاعدًا من البنات أو بنات الابن أو الأخوات من الأبوين أو الأخوات من الأب، والثلث ومخرجه مخرج

- (١) في ب: البنوتة.
- (٢) في ب: يفضل.
- (٣) في ب: لا يعصب فلا.

هوامش هذه المسألة (قصز):

أصل مسائل الرد من ستة فتحدث منها السهام بحفظ الباقي فتصير السهام المجموعة هي أصل المسألة.

مثاله: الأخت لأبوين وأم: الأصل من ستة؛ لأنها نصف وثلث فإذا جمعت النصف والثلث كان خمسة فتصير المسألة من خمسة، فإن كان في المسألة أحد الزوجين صححتها ثم زدت إن كانت الزوجة تستحق الثمن مثل سبع المسألة وإن كانت هي أو الزوج يستحق الربع فمثل ثلث المسألة، وإن كان الزوج يستحق النصف أضعفت المسألة.

عمر وابن مسعود قدما الرد على المولى، وابن مسعود لا يرد على أربع مع أربع: بنت ابن مع بنت، وأخت لأب مع أخت لأبوين، وولد أم مع أم، وجدة مع ذوي سهم من النسب.

النصف ومخرجه من ب فرض ٥ البنت إذا انفردت، بنت الابن مع عدم البنت الأخت من الأبوين الزوج الأخت من الأبوين إذا انفردت، الأخت من الأب مع عدم الأخت من الأبوين الزوج مع عدم الولد، والربع ومخرجه من د للزوج مع الولد، وللزوجة والزوجات مع عدم الولد، والثمن: ومخرج من ح للزوجة، أو الزوجات مع الولد، والثلثان.

(٤) في أ: أثنين.

الثلثين فرض كل اثنين فصاعدًا من ولد الأم ذكرهم وأنثاهم فيه سواء وهو للأم مع عدم الولد وعدم الاثنين فصاعدًا من الأخوة والأخوات، والسدس ومخرجه من و، فرض كل واحد من الأبوين مع الولد، وهو للأم مع كل اثنين فصاعدًا من الأخوة والأخوات، والجد مع الولد، والجدة أو الجدات، ولبنت الابن أو بنات الابن مع بنت الصلب تكملة الثلثين، وللأخت من الأب، أو الأخوات من الأب مع الأخت من الأبوين تكملة الثلثين وللواحد من ولد الأم.

شذ عن الأصول مسألتان: (زوج وأبوان، وزوجة وأبوان، للأم في كل واحدة منهما ثلث الباقي بعد فرض الزوجين هما العمريتان)(١١).

* * *

(١) الإشراف ٢/ ٣٣٠، والمهذب بتكملة المطيعي ١٤/ ٥١٤.

الشبعة

لا تورث مع البنت إلا الزوجين والأبوين، وتحــجب الأخــوة والأخــوات والعمومة (١٠). في هامش ب زيادة: معاذ لا يحجب الأم عن الثلث إلى السدس إلا بثلاثة من الأخوة والأخوات وثلاثة من الأخوة المنفردين، فهذا يؤدي إلى أن يقول أصل (و) إلى (يا) وربما عالت إلى (يه) وربما عالت إلى (كج).

ابن مسعود: لا يفضل أمَّا على جد.

الأصم من مذهبه أن أولاد الابن إذا اختلفت درجاتهم قال: الذكر في الدرجات (٢) يعصب من درجته لا من علا عنه.

⁽١) شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام ٤/ ١٧.

⁽٢) في ب : الزوجات.

المسألة الثامنة والتسعون بعد المائة: ذوو الأرحام (قصح):

المذهب: لا يرثون(١) .

عندهم: ف(٢) .

الدليل من المنقول:

لنا:

قال الله تعالى: ﴿ وَلَكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾ (٣)، والمولى يطلق على العصبة هاهنا؛ لأنه عمم الكل وجعل لكل إنسان عصبة، والجهل بها لا يقتضي صرف المال إلى غير مستحق، وروي أن النبي عليه السلام سأل عن ميراث العمة والخالة فركب (١) إلى قباء (٥) يستمطر (١) الوحى ويقول: اللهم عمة وخالة، وعاد فقال: لا ميراث لهن (٧).

⁽۱) روضة الطالبين ٦/ ١٩، والوجيز ١/ ٢٦٠، والمهذب مع تكملة المطيعي 18/١٤.

⁽٢) المختار مع الاختيار ٥/ ١٠٥، والفتاوي البزارية ٦/ ٤٥٣، والكتاب مع اللباب ٣/ ٣٢٧.

⁽٣) النساء آية: ٣٣.

⁽٤) «فركب» ساقطة من أ، وإلى «قباء» غير واضحة فيها.

⁽٥) قباء: قرية على ميلين من المدينة على يسار القاصد إلى مكة، بها أثر بنيان كثير، وهناك مسجد التقوى عامر. قدامه رصيف، وفضاء واسع، وآبار ومياه عذبة (انظر: معجم البلدان لياقوت ٤/ ٣٠٢-٣٠١).

⁽٦) في ب وج: يستمر. وفي مجمع الزوائد: يستخر، وفي تلخيص الحبير ٣/ ٨١، يستخير.

⁽٧) البيهقي في سننه في الفرائض: باب من لا يرث من ذوي الأرحام ٦/ ٢١٢ - ٢١٣ ، عن عطاء بن يسار، ورواه الطبراني في الصغير، وفيه يعقوب بن محمد الزهري وهو ضعيف كما في مجمع الزوائد / ٢٣٠، عن أبي سعيد الخدري، =

لهم:

قوله تعالى: ﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَام بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضِ ﴾ (١) ، وقوله (٢) : ﴿ لِلرِجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالدَانِ وِالْأَقْرَبُونَ وَللنسَاء نَصيبٌ ﴾ (٣) .

قال واسع (١) بن حبان (٥) : توفي ثابت (١) بن الدحداح ولم يدع وارثًا

- = ونصه: أن رسول الله عَلِيَّة ركب حمارًا إلى قباء يستخبر في العمة والخالة، فأنزل الله عز وجل لا ميراث لهما، وذكره أبو داود في المراسيل كما في تلخيص الحبير ٣/ ٨١، والدارقطني في سننه ٤/ ٩٨.
 - (١) الأنفال آية: ٧٥، والأحزاب آية: ٦.
 - (٢) في ب وج: قوله تعالى.
 - (٣) النساء آية: ٧.
- (٤) هو: واسع بن حبان بن منقذ بن عمرو الأنصاري، المازني، المدني، صحابي ابن صحابي، وقيل: بل ثقة، روى عن ابن عمر ورافع بن خديج، وروى عنه ابنه حبان وابن أخيه محمد بن يحيى، وثقه أبو زرعة .
 - (خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٤١٩ ، وتقريب التهذيب ٢/ ٣٢٨).
 - (٥) في أ: حيان.
- (٦) هو: ثابت بن الدحداح بن نعيم بن غنم بن إياس، حليف الأنصار، يقال: ابن الدحداحة، ويكنى بالدحداح. حدث عبدالله بن عمار الخطمي قال: أقبل ثابت ابن الدحداح يوم أحد والمسلمون أوزاع قد سقط في أيديهم فجعل يصيح: يا معشر الأنصار إلي إلي أنا ثابت بن الدحداحة إن كان محمد ﷺ قد قتل، فإن الله حي لا يموت، فقاتلوا عن دينكم، فإن الله مظهركم وناصركم، فنهض إليه نفر من الأنصار فجعل يحمل بمن معه من المسلمين وقد وقفت له كتيبة خشناء فيها رؤساهم: خالد بن الوليد وعمرو بن العاص وعكرمة بن أبي جهل وضرار بن الخطاب فجعلوا يناوشونهم، وحمل عليه خالد بالرمح فطعنه فأنفذه فوقع ميتًا، وقتل من كان معه من الأنصار، فيقال هؤلاء آخر من قتل من المسلمين يومئذ، وقيل برئ من جراحته، ومات على فراشه فرجع الرسول ﷺ من الحديبية.

(الاستيعاب ١/ ١٩٥_ ١٩٦، والإصابة ١/ ١٩١).

فدفع رسول الله عليه السلام ماله إلى ابن (۱) أخته أبي لبابة (۲) بن عبد المنذر (۳)، وقال عليه السلام: «الخال وارث من لا وارث له يرثه ويعقل عنه» (۱)، وأعطى عمر الخالة الثلث، والعمة الثلثين (۱).

الدليل من المعقول:

لنا:

(١) في ب : ابني وهو خطأ.

(۲) قيل: اسمه بشير، وقيل: رفاعة بن عبد المنذر الأنصاري، كان أحد النقباء ليلة العقبة، وكانت راية بني عمرو بن عوف يوم الفتح معه، روى عن النبي عَلَيْهُ، وروى عنه ولداه: السائب، وعبد الرحمن، وعبد الله بن عمر بن الخطاب وولده سالم بن عبد الله ونافع مولاه، وعبد الله بن كعب بن مالك وغيرهم، مات في خلافة علي، وقيل: عاش إلى الخمسين.

(الإصابة ٤/ ١٦٨ ، وتقريب التهذيب ٢/ ٢٦٧).

- (٣) البيهقي في سننه في الفرائض باب من قال بتوريث ذوي الأرحام ٦/ ٢١٥، وفيه أجاب عن الشافعي في القديم فقال: ثابت بن الدحداحة قتل يوم أحد قبل أن تنزل الفرائض، والدارمي في سننه في الفرائض: باب ميراث ذوي الأرحام ٢٨١/٢.
- (٤) الترمذي في سننه في الفرائض: باب ما جاء في ميراث الخال ٤/ ٤٢١، ٤٢٢، وقال: هذا حديث حسن صحيح، وابن ماجه في سننه في الديات: باب الدية على العاقلة، فإن لم يكن عاقلة ففي بيت المال ٢/ ٨٧٩. ٨٨٠، عن المقدام الشامي، والفرائض: باب ذوي الأرحام ٢/ ٤١٤ ـ ٩١٥، عن المقدام أيضًا، والبيهقي في سننه في الفرائض، باب من قال بتوريث ذوي الأرحام ٦/ ٢١٤، والدارمي في سننه في الفرائض ٢/ ٣٨٠.
- (٥) الدارمي في سننه في الفرائض: باب ميراث ذوي الأرحام ٢/ ٣٧٩، ولفظه: عن بكر بن عبد الله المزني أن رجلاً هلك وترك عمته وخالته فأعطى عمر العمة نصيب الأخ، وأعطى الخالة نصيب الأخت، وابن أبي شيبة في مصنفه ١١/ ٢٦١.

الإرث عرف توقيفًا لا قياسًا لكونها مقادير شرعية تحرم بنت البنت، وتورث (۱) ابن العم فيتبع النص ولا نص في ذوي الأرحام والمقدرات على أصله (۲) لا تثبت قياسًا، وانعقد الإجماع أن كل أنثى وارثة يعصبها أخوها، ونرى بنت الأخ لا يعصبها أخوها، فدل على أنها غير وارثة وبالجملة القياس لا يجرى في الميراث.

لهم:

الإرث يبنى (1) على الولاية وكلما قطعها قطعه كالرق واختلاف الدين، والميراث يقدم فيه الأقرب فالأقرب كالولاية، والوارث نائب عن الميت يبني ملكه (1) على ملكه، وحوله على حوله ويرد بالعيب، وذوو (١) الأرحام لهم الولاية؛ لأنهم يبذلون (١) التجهيز والتكفين والدفن.

مالك: ق(٧).

أحمد: ف(١).

التكملة:

الآية التي استدلوا بها مجملة ليس فيها تعرض للميراث(١) ، فيكفينا(١٠)

⁽١) في ب وجه: يورث.

⁽٢) في ب وج: أصلهم لا يثبت.

⁽٣) في ب وج: لعصبها.

⁽٤) في ب وجم : ينبني

⁽٥) في ب : ذووا.

⁽٦) في ب : يبذلون.

⁽٧) رسالة ابن أبي زيد القيرواني مع الشمر الداني ص ٥٤٣، ومختصر خليل ص٨٠٥، والمنتقى للباجي ٦/ ٢٥٠، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٢٨.

⁽٨) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٠.

⁽٩) في أ: للمرات، وفي ب: للوارث، وفي ج: للوراث.

⁽۱۰) في ب وجه : وتكفينا.

دعوى الإجمال، ونحملها (۱) على الحضانة والتربية (۲) والتجهيز والتكفين، ويحتمل أنه أراد بهم الأقارب المذكورين في آية الميراث، وقوله في كتاب الله يدل على ذلك؛ لأن ذوي (۳) الأرحام لم يذكروا في كتاب الله، وقوله عليه السلام في الخال معارض بأحاديثنا (۱)، ويحتمل أن يكون (۵) منهاجه كقوله: «الجوع زاد من لا زاد له».

ومع تعارض الأحاديث لا يستبعد⁽¹⁾ التأويل الغريب ثم^(۱) المسال يصرف^(۱) إلى جهة الإسلام^(۱) لا إلى جهة المسلمين، فلا^(۱) وجه لقولهم (ترجح)⁽¹⁾ ذوي الأرحام، فإنه يخرج أيضًا في عمارة قناطر ومصالح ويصرف إلى الرقيق⁽¹⁾ والكافر إذا تعلق به مصلحة (الإسلام وبالجملة نصيب الرحم للتوارث كالنسب حكم شرعي لابد له من مستند، وإما أن يثبت أصلاً أو فرعًا لا أصل له، ولم يرد في ذلك)⁽¹¹⁾ نص وموضع النص لا يقاس عليه هاهنا؛ لأنهم ليسوا⁽¹¹⁾ على قياس ذوي الفروض، حيث لم

⁽١) في ب وج: يحملها.

⁽٢) في ب وجد : الرننه

⁽٣) في أ: ذوو وهو لحن.

⁽٤) في ب وج: بأحاديث أو.

⁽٥) «يكون» ساقطة من : ب وج.

⁽٦) في أ: يستعد.

⁽٧) في ب : تم .

⁽A) في أ: يضرب.

⁽٩) في بوج: الإمام.

⁽١٠) في أ: بلا وجه.

⁽۱۱) «ترجح» سقطت من: بوج.

⁽١٢) في بُ وجه: الرقيق الكافر.

⁽١٣) ما بين القوسين ساقط من أ.

⁽١٤) في بوجه: نسبوا، وفي أ: ليسو.

يقدر لهم ولا على قياس العصبات؛ لأنهم لا يأخذون ما فضل عن الفروض (بل يرد على الفروض ويحرمون)(١) .

* * *

(١) ما بين القوسين ساقط من ب وج.

هامش هذه المسألة (قصح):

أولوا الأرحام عشرة: ولد البنات، ولد الأخوات، بنات الإخوة، بنات الأعمام، العم من الأم، العمات، الأخوال، الخالات، الجد أبو الأم، بنو الأخوة من الأم (١٠).

⁽١) الوجيز ١/ ٢٦٠.

المسألة التاسعة والتسعون بعد المائة: المشركة (قصط):

المذهب: يشارك ولد الأبوين والأم(١).

عندهم: يستأثر ولد الأم بسهمهم (٢) .

الدليل من المنقول:

لنا:

قال عمر رضي الله عنه: هبوا أن أباهم كان حمارًا، فما زادهم ذلك إلا قربًا(٢)، وقيل: بل ولد الأبوين قال ذلك لعمر(٢).

لهم: . . . فا

(١) الوجيز ١/ ٢٦٢، والمحرر للرافعي ق ٨٠خ.

(٢) الاختيار لتعليل المختار ٥/ ١٢٧.

(٣) عبد الرزاق في مصنفه ١٠/ ٢٥١، ونصه: «قال كان عمر وعبد الله وزيد يقولون في امرأة تركت زوجها وأمها وأخوتها لأمها وأبيها، قالوا: لم يزدهم أبوهم إلا قربًا».

وابن أبي شيبة في مصنفه ١/ ٢٥٥، والبيهقي في سننه في الفرائض ٦/ ٢٥٦، والبيهقي في سننه في الفرائض ٦/ ٢٥٦، ونصه: عن عمرو بن وهيب عن أبيه عن زيد بن ثابت في المشتركة قال: هبوا أباهم كان حمارًا ما زادهم الأب إلا قربًا وأشرك بينهم في الثلث.

- (٤) المغنى لابن قدامة ٦/ ١٨١.
- (٥) بياض في ب وج، وفي أ: بخط مغاير ونصه: المشتركة هي امرأة ماتت وخلفت زوجا وأما وأخوين لأم وأخًا لأب وأم فقال أبو حنيفة وأحمد للزوج النصف وللأم السدس وللأخوين من الأم الثلث ويسقط ولد الأبوين لاستغراق ذوي الفروض المال (١)، وقال مالك والشافعي: يشرك بين الأخوة كلهم في الثلث بالتسوية (١).

⁽١) المغنى ٦/ ١٨٠، والاختيار لتعليل المختار ٥/ ١٢٧.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٣٣ـ ٣٣٤، وبداية المجتهد ٢/ ٢٥٩، ورسالة ابن أبي زيد مع الثمر الداني ٢/ ٥٣٥ ـ ٥٣٦، والمحرر للرافعي ق ٨٠ خ.

الدليل من المعقول:

لنا:

شاركهم في قرابة الأم، وانفرد بقرابة الأب، فإذا لم يوجب التقديم لم يوجب التأخير، وإنما قدمت قرابة الأم (١) لقوتها فعمرت قرابة الأم ولما لم تظهر قرابة الأبوة ظهرت قرابة الأمومة، وفي هذه الصورة يرث بالفرض لا بالتعصيب (٢).

لهم:

عصبة لم تجد (فضلاً فسقط (٣) كالأخ من الأب، وهذا لأن قرابة الأم هاهنا للترجيح (فلا تكون للاستحقاق) (١) ولو كانت سببًا لاستحق الفرض والتعصيب (١) ، ودليل بقاء تعصيبه (٥) أنه في هذه الحالة تسقط الأخت من الأب ثم لو أن ولد (١) الأم واحد وولد الأب عشرة فلجميعهم السدس.

مالك: ق(٧).

أحمد: ف(١).

⁽١) في ب وج: الأب.

⁽٢) في ب: التعصب.

⁽٣) في ب وج: فصلاً يسقط.

⁽٤) في ب وجه: فلا يكون الاستحقاق.

⁽٥) في ب: تعصبه.

⁽٦) في ب: ولد والأم.

⁽۷) بدایة المجتهد ۲/ ۲۰۹، ومختصر خلیل ص ۳۰۸، وشرح منح الجلیل ۷۱۸/٤.

⁽۸) المغني ٦/ ١٨٠.

التكملة:

حرمانهم مع (۱) المساواة في الاستحقاق لا وجه له؛ لأنهم لم يتميزوا (۱) إلا بقرابة الأب وقرابة الأم تابعة لقرابة الأب ساقطة العبرة إذا أمكن العمل بقرابة الأب (۱)، وأما إذا لم يمكن فجعل قرابة الأم ساقطة مع وجودها خارج عن الإفادة، وبهذا نجيب عن الصورة التي فيها واحد من ولد الأم (۱)، وعدة من ولد الأبوين، فإن تم ظهر ابن (۱) قرابة الأم فهو إذًا عصبة، وقد وجد في حقه سبب آخر فصار كابن عم هو أخ لأم.

* * *

هامش هذه المسألة (قصط):

صورة المشركة زوج وأم أو جدة، واثنان من ولد الأم وعصبة من ولد الأبوين ولها اثنتا عشرة صورة، وتسمى الحمارية لقوله: هبوا أن أباهم كان حمارًا، فما زادهم ذلك إلا قربًا، والقياس ما قال على، والاستحسان ما قال عمر.

⁽١) في ب وجه: في.

⁽٢) في ب: فإنهم لم يميزوا، وفي ج: فإنهم لم يتميزوا.

⁽٣) الأب ساقطة من ب وج.

⁽٤) الأم ساقطة من ب وج.

⁽٥) في ب وجـ: أثر .

⁽١) المغنى لابن قدامة ٦/ ١٨٠ ـ ١٨١ .

المسألة المائتان: الجد مع الأخوة والأخوات (ر):

المذهب: لا يحجبهم بل يقاسمهم (١).

عندهم: يحجبهم (٢).

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : ننا

لهم:

قوله تعالى: ﴿ مُلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾ ('') ، وقوله تعالى إخباراً عن يوسف: ﴿ وَاتَّبَعْتُ مُلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴾ ('') ، وقال النبي عليه السلام: «ارموا(۱) بني إسماعيل ('') ، وقوله تعالى: ﴿ وَلا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ

⁽١) المحرر للرافعي ق ٨٠ خ، وروضة الطالبين ٦/ ٢٣.

⁽٢) النتف في الفتاوي ٢/ ٨٤٧.

⁽٣) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «رجل مات عن أخ وأخت لأب وأم أو لأب وجد، قال أبو حنيفة: المال كله للجد(١)، وقال مالك والشافعي وأحمد بينهم على خمسة أسهم للجد سهمان، وللأخ سهم»(١).

⁽٤) سورة الحج آية: ٧٨.

⁽٥) يوسف آية: ٣٨.

⁽٦) في ب : ارنو .

⁽٧) البخاري في صحيحه في الجهاد والسير: باب التحريض على الرمي ٣/ ٢٢٧، عن سلمة بن الأكوع، ونصه: «قال مر النبي عَلَيْهُ على نفر من أسلم ينتضلون، فقال النبي عَلَيْهُ: «ارموا بني إسماعيل، فإن أباكم كان راميًا، ارموا وأنا مع بني فلان» قال: فأمسك أحد الفريقين بأيديهم فقال رسول الله عَلَيْهُ: مالكم لا ترمون؟ قالوا: كيف نرمي وأنت معهم، قال النبي عَلِيهُ: ارموا وأنا معكم كلكم».

⁽١) النتف في الفتاوي ٢/ ٨٤٧.

⁽٢) بداية المجتهد ٢/ ٢٦٠. ٢٦١، وروضة الطالبين ٦/ ٢٣، والمغني ٦/ ٢١٨، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٣٢.

آبَاؤُكُم ﴾(١).

وجه الدليل: أن اسم الأب يطلق^(۲) على الجد فحجب^(۳) كالأب الأدنى.

الدليل من المعقول:

لنا:

الجد والأخ استويا في الإدلاء إلى الميت فاشتركا في الميراث كالأخوين لأن الجد أبو أبيه، والابن ابن ابنه (١٠) ، والإدلاء (٥) بالبنوة في التعصيب أقوى من الأبوة، بدليل تقديم الابن على الأب وإن سمي الجد أبًا فعلى طريق المجاز.

لهم:

كل حكم يثبت للأب يثبت للجد من الاستبداد بالولاية ورد الشهادة ودرء (1) القصاص والعتق عند الملك وملك المال عند الحاجة، وإذا استولد جاريته ملكها، فإذا كان كذلك ساواه في حجب الأخوة، ثم إن الأخ يسقط إذا بقى فرضه ولا يشاركه دائمًا.

مالك: ق^(۷).

⁽١) النساء آية: ٢٢، وسقطت من ب وج.

⁽٢) في أ: مطلق.

⁽٣) في أ: حجب.

⁽٤) في ب: ابن أبيه.

⁽٥) في ب: والأولاد.

⁽٦) في ب وجه: ورد.

⁽٧) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٣٢، وبداية المجتهد ٢/ ٢٦٠ ـ ٢٦١.

أحمد: ف(١).

التكملة:

جهة الأخوة مورثة (٢) بنص الكتاب فحجب المدلي بها إنما يستقيم بنص أو قياس على نص ولم يثبت حجب الأخ الجد (٢) نصًا (١) ، وإنما ححب الأب (٥) ، والابن وابن الابن ، وليس الجد في معنى واحد من هؤلاء ويرجح الأب على الأخ ، لا لأجل (١) أنه بنفس البعضية بل للبعضية المتأكدة بالقرب ، فإن كان الجد يدل (١) بالبعضية ، فليس له قرب ، وإن نزل الجد منزلة الأب في الأحكام التي ذكروها فقد نزل الأخ بمنزلة الابن عند عدم الابن في أنه عصب أخته (١) بخلاف العم وابن الأخ ، وأن الذكر (١) ليستغرق والأنثى النصف ، والانثين الثلثان والجد يفارق الأب في الميراث في العمريتين (١٠) ، وبالجملة الجد وارث ، والأخ وارث فلا يخلو (١١) إما أن يسقطا معًا (١٢) ، أو

⁽۱) رمز لهذا الحكم بعلامة الخلاف (ف)، والصواب أن تكتب علامة الوفاق (ق) كما في هداية أبي الخطاب ٢/ ١٦٧، والمغنى ٦/ ٢١٨.

⁽۲) في ب وج: تورثه.

⁽٣) في بوج: بالجد، وهو أصوب.

⁽٤) في بوج: فصار نصًا.

⁽٥) في بوج: بالأب.

⁽٦) في ب: لإدلائه بنفس العصبة، وفي ج: لا لإدلائه بنفس العصبية.

⁽٧) في ب وج: بدل البعضية.

⁽A) في بوج: أخيه.

⁽٩) في ب وج: وإن الذكر منهم يستغرق الأنثى النصف وللابنين.

⁽١٠) في ب: العرس.

⁽۱۱) في ب وج: يخلوا.

⁽١٢) في ب وج: معًا أو يرثا معًا أو يسقط.

يسقط أحدهما، ويرث الآخر، وإسقاطهما(۱) معًا لا يمكن، والترجيح يحكم فبقى أن يرثا معًا، فأما تفاصيل أحوالهم فبالتوقيف(٢) واتباع الصحابة رضوان الله عليهم حجة إذا اجتمع(٢) الجد مع الأم أخذ مثلي(١) ما يأخذ الأخوة لا ينقصون الأم من السدس، فلا ينقصون الجد من ضعف السدس.

* * *

هامش هذه المسألة (ر):

المشهور من مذهب علي رضوان الله عليه أنه قاسم به إلى السدس وفرض للأخوات المنفردات وجعل الباقي للجد، وإن كان معهم ذو فرض، فإنه يراعى إلى السدس، فإن نقصته المقاسمة منه فرضه له وأعال(١).

⁽١) في ب وج: إسقاطهما بلا واو.

⁽٢) في ب : فالتوفيق ، وفي جـ: فالتوقف.

⁽٣) «اجتمع» سقط من ب وج.

⁽٤) في ب وج: مثل ما أخذوه الأخوة.

⁽١) الوجيز ١/ ٢٦٤.

لوحة ٥٦ من المخطوطة أ:

إذا ورد نص بتعليق حكم على وصف وظهرت المناسبة لمعنى يتضمنه ذلك الوصف وانقطع أثر صورة الوصف كان (۱) اعتباره على مذاق التحكمات الجامدة التي لا نستشف (۲) منها مخايل (۱) المعنى وجب إحالة الحكم على متضمن الوصف ، وإن كان للوصف خصوص أثر فلا سبيل إلى الغاية ، وقد (۱) يفضي هذا إلى نفي الحكم مع وجود الوصف لانفكاكه عن المعنى المناسب، فبهذا قد يزاد على المنقوص وينقص ومنه قوله عليه السلام: «القاتل لا يرث» (۱) الصحيح أن القاتل قصاصًا وحدًا يرث لأنا فهمنا من القتل أمرًا ، ذلك الأمر مخصوص ببعض أنواع القتل فنقول: لا يخلو إما أن يناط الحرمان بالقتل لصورته أو لمعنى يتضمنه ، وذلك المعنى إذا كان مناسبًا لابد من اعتباره .

وقد اضطرب رأي المجتهدين في مناط الحكم من القتل، والقتل ينقسم إلى عمد وخطأ، والخطأ ينقسم إلى: مباشر وتسبب، فالشافعي (١) عمم الحرمان، وأبو حنيفة (٧) خصص بالمباشر وقال: من حفر بئرًا في محل

- (١) في ب وج: وكان.
 - (٢) في ب: يستشف.
 - (٣) في أ: فحايل.
- (٤) في أ: وقد نقضي هذا إلى أن بقي الحكم.
- (٥) الترمذي في سننه في الفرائض: باب ما جاء في إبطال ميراث القاتل ٤/ ٤٢٥، عن أبي هريرة وقال: هذا حديث لا يصح لا يعرف إلا من هذا الوجه، وإسحاق ابن عبد الله بن أبي فروة قد تركه بعض أهل الحديث منهم: أحمد بن حنبل، وابن ماجه في سننه في الفرائض باب ميراث القاتل ٢/ ٩١٣، عن أبي هريرة، وأخرجه النسائي في السنن الكبرى كما في تحفة الإشراف ٩/ ٣٣٣، وقال النسائي: إسحاق متروك، وأخرجه الدارقطني في سننه ٤/ ٩٦.
 - (٦) المحرر للرافعي ق ٨١ خ، وروضة الطالبين ٦/ ٣١.
 - (٧) الفتاوى البزازية مع الفتاوى الهندية ٦/ ٤٦٩، وكشف الحقائق ٢/ ٣٥٣.

عدوان فتردى فيها قريبه (۱) ورثه، وكأنه يقول قائلاً حقيقة، فإن الهلاك حصل بالحركة لا بالحفر، وعندنا هو قاتل بدليل الدية والكفارة، والقتل في حق القاتل ينقسم إلى ما يصدر عن مكلف، وإلى ما يصدر عن غير مكلف، وينبني على ذلك مسألة الصبي والمجنون، ثم القتل العمد ينقسم إلى محظور وغير محظور، والمحظور لا محالة يندرج تحت العموم، وغير المحظور ينقسم إلى مباح كالقتل قصاصاً وقتل الصائل والباغي، وإلى واجب كالقتل حداً فتردد الشافعي في هذه الصورة وقطع أن كل قتل مضمون بدية أو كفارة، أو قتل فهو يو جب الحرمان، وما لا يو جب شيئًا فهو هدر.

ثم ثار بعد هذا الاختلاف في الوصية للقاتل فمنع منها الشافعي (١) وأبو حنيفة، وهذا زيادة على المنصوص عملاً بالمعنى، إما تشوفًا إلى مقابلة المتعجل بضد قصده، أو نظرًا إلى أن المال المستعجل (١) باب واحد يستحق تارة (١) بقرابة وتارة بزوجيه وتارة بوصية، فما كان علة الإسقاط في أحدها كان علة في البواقي، وأحق (١) العصبات البنون ثم بنوهم، ثم الأب، ثم الجد، وقد ذكرنا حاله مع الأخوة، ثم بنو الأب، ثم بنوهم، ثم بنو (١) الجد، ثم بنوهم (١) أقرب منهم، وإن سفلوا وأولى (١) ولد كل أب أقربهم إليه فا استووا فأولاهم من منهم، وإن سفلوا وأولى (١) ولد كل أب أقربهم إليه فا استووا فأولاهم من

⁽١) في أ: فرسه، وهو خطأ.

⁽٢) روضة الطالبين ٦/ ١٠٧، والاختيار لتعليل المختار ٥/ ٦٣.

⁽٣) في ب وج: المستحق.

⁽٤) من أ: سقط: «تارة».

⁽٥) الوجيز ١/ ٢٦٣، والمهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/ ٥٢ ـ ٥٤٥.

⁽٦) في أ: ثم الجد بإسقاط: «بنو».

⁽٧) في ب : يتوهم.

⁽٨) ما بين القوسين سقط من أ.

⁽٩) في أ: وأولوا.

كان لأب وأم والبنون وبنوهم والأخوة من الأبوين والأخوة من الأب يعصبون أخواتهم ويمنعونهن (١) الفرض ويقتسمون ما ورثوا للذكر مثل حظ الأنثيين والأخوات مع البنات عصبة يرثن ويحجبن كالأخوة (٢) ، وقد يجتمع للأب (٣) والجد الفرض والتعصيب مع إناث الولد.

* * *

⁽١) في ب: ويمنعوا من الفرض.

⁽٢) في ب: بالأخوة.

⁽٣) في ب: الأب.

مسائل من الفرائض

المسألة الحادية بعد المائتين: المرتد إذا مات أو قتل مرتدًا (را): المذهب: كان ماله فئًا (١٠).

عندهم: ما اكتسبه قبل الردة لورثته المسلمين، ما اكتسبه بعد الردة في و(٢). الدليل من المنقول:

النا:

قال النبي عليه السلام: «لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم»(")، وقال عليه السلام: «لا توارث بين(1) أهل ملتين شتى»(٥) ، وهذا نص في

⁽۱) المحرر للرافعي ق ۸۱خ، وروضة الطالبين ٦/ ٣٠، والأم ٧/ ٣٦٣، والمنهاج ٣/ ٢٥.

 ⁽۲) الفتاوى البزازية ٦/ ٤٧٢، والنتف في الفتاوى ٢/ ٦٩١، والفتاوى الهندية
 ٦/ ٤٥٥، والمختار ٤/ ١٤٧.

⁽٣) البخاري في الفرائض باب لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم، وإذا أسلم قبل أن يقسم الميراث فلا ميراث له ١٨/ ١١ عن أسامة بن زيد، وأبو داود في الفرائض: باب هل يرث المسلم الكافر ٣/ ٣٢٦، عنه، والترمذي في الفرائض: باب ما جاء في إبطال الميراث بين المسلم والكافر ٤/ ٣٢٤، عنه، والدارمي في سننه في الفرائض: باب في ميراث أهل الشرك وأهل الإسلام ٢/ ٣٧١، وابن ماجه في سننه في الفرائض، باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ٢/ ٩١١، ومالك في الموطأ في الفرائض باب ميراث أهل الملل ٢/ ١٥٩، عنه، وأحمد في مسنده ٥/ ٢٠٠، ٢٠٠، عنه، والبيهقي في سننه ٦/ ٢٥٣ عنه.

⁽٤) في ب: من أهل ملتين شيئًا.

⁽٥) أبو داود في سننه في الفرائض: باب هل يرث المسلم الكافر ٣/ ٢٣٨ ـ ٣٢٩، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه عن جده بلفظ: لا يتوارث أهل ملتين ، وأخرجه النسائي كما في تحفة الإشراف ١/ ٥٥، والترمذي في سننه في الفرائض: باب لا =

الباب.

لهم:

قتل علي رضي الله(۱) عنه المستورد(۲) العجلي على ردته، وصرف ماله إلى ورثته المسلمين(۱) ، قال زيد بن ثابت أرسلني أبو بكر رضي الله عنه منصرفه(۱) من قتال المرتدين، وأمرني أن أجعل مال كل واحد منهم لورثته من المسلمين ، ولم يرد خلافه عن أحد.

- (١) في ب وج: عليه السلام.
 - (٢) لم أعثر عليه.

يتوارث أهل ملتين ٤/ ٤٢٤، وقال: هذا حديث لا نعرفه من حديث جابر إلا من حديث ابن أبي ليلى، وابن ماجه في سننه في الفرائض: باب ميراث أهل الإسلام من أهل الشرك ٢/ ٩١٢، عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، والدارقطني في سننه في الفرائض ٤/ ٧٥- ٧٦، عنه بلفظ: «لا يتوارث أهل ملتين شتى مختلفتين»، وأحمد في مسنده ٢/ ١٧٨ ـ ١٩٥، والكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ١/ ١٢٣، وذكره العقلي في كتاب الضعفاء ٣/ ١٥٨، عن أبي هريرة بلفظ: «قال قال رسول الله على «لا يرث ملة ملة ولا تجوز شهادة ملة أبي هريرة بلفظ: «قال قال رسول الله على من سواهم» أورده في ترجمة عمر بن راشد اليمامي، وذكر أنه ضعيف وليس بشيء، ورواه البزار والطبراني في الأوسط كما في مجمع الزوائد ٤/ ٢٢٥، بلفظ: «لا ترث ملة عن ملة»، وفيه عمر ابن راشد وهو ضعيف عن الجمهور، ووثقه العجلي.

⁽٣) البيهقي في سننه في الفرائض: باب ميراث المرتد ٦/ ٢٥٤، وعبد الرزاق في مصنفه: باب ميراث المرتد ١٠/ ٣٣٩. وفيه أتى علي بشيخ كان نصرانيًا فأسلم ثم ارتد عن الإسلام، والدارمي في سننه في الفرائض باب في ميراث المرتد ٢/ ٣٨٤، وابن أبي شيبة في الكتاب المصنف في الفرائض ١١/ ٣٥٥.

⁽٤) في ب : بعد منصرفه .

الدليل من المعقول:

لنا:

كافر فلا يرثه المسلمون كسائر الكفار، لأن الموالاة شرط (١) الإرث، لأن الوراثة خلافة في الملك، فإذا انقضت الموالاة انقطعت الخلافة، ولهذا قطعنا الميراث، ولا نسلم ثبوت حكم الإسلام له، وإنما لم يقسم ماله رجاء فيئته.

لهم:

المرتد له حكم الإسلام، بدليل أنه لا يكون ماله فيئًا في الحال، وأنه لا يقر على كفره ويؤمر بقضاء الصلوات وولده من الكتابية مسلم، والمال تبع النفس فورث كالمسلم.

مالك: ق(٢).

أحمد: ق(٣) .

التكملة:

الآثار التي نقلوها عن آحاد الصحابة فدعواهم فيها(1) الإجماع لا وجه له؛ لأن الخلاف تحقق من التابعين ولولا أن الخلاف عن الصحابة لما تحقق من التابعين، ولعل أبا بكر رضي الله تعالى عنه فعل ذلك لمصلحة رآها.

⁽١) في ب وج: بشرط.

⁽٢) القوانين الفقهية ص ٢٥٩، وقال: والمرتد في الميراث كالكافر الأصلي خلافًا لأبي حنيفة والمنتقى للباجي ٦/ ٢٥٠.

⁽٣) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٤ ، والمغني لابن قدامة ٦/ ٣٠٠.

⁽٤) «فيها» سقطت من أ.

قولهم: مسلم حكمًا كلام لا أصل له، فإنه متى تحقق الكفر انتفى الإسلام، وأما قضاؤه الصلوات فهذا الحكم عندنا يختص بالكافر أيضًا لكونهما مخاطبين بفروع الإسلام، وإنما سقط عن الكافر تخفيفًا(۱)، أما المرتد فلا يستحق التخفيف والولد يتبع أمه لأنها جزء (۱) منه دينًا، والذي يدل على أنه كافر حقيقة وحكمًا (۱) شرع القتل في حقه على كفره وكونه لا يرث المسلم ولا المرتد، والمرء يورث من حيث يرث، ثم في أي وقت يورث، أيورث وهو حي؟ هذا محال، لأن ميراث الأحياء لا يصح، وإذا مات فهو كافر حقيقة، ويلزمهم ما اكتسبه مرتدًا، فإنهم لم يورثوا(۱) به عنه، ثم نقول: الردة أبطلت عصمة النفس فأبطلت عصمة المال، لأن المال تابع

هوامش هذه المسألة (را):

نزلت آية الكلالة على النبي عليه السلام ورأس ناقة حذيفة على كفل ناقته ، ورأس ناقة عمر رضي الله عنهما على كفل ناقة حذيفة (فلقنها رسول الله عَنِي حذيفة) فلقنها ، ولم يلقنها عمر ، فلما أفضت الخلافة إلى عمر بعث إلى حذيفة فسأله عنها فقال: إنه لرهق بحالتي ، أهابه لامرأته ، فكان عمر بعد ذلك إذا سمع إنسانًا يقرأ: ﴿ يُبَيّنُ اللّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُوا ﴾ (٢) ، يقول: اللهم إنك بينت لنا آية الكلالة وكتمها حذيفة (٢).

⁽١) في أ: تحقيقًا.

⁽٢) في ب وج: خير منه دينًا.

⁽٣) في أ: «حكمًا» بدون واو.

⁽٤) هكذا في أ، وب والصواب لم يورثوه.

⁽١) ما بين القوسين زيادة في ب.

⁽٢) النساء آية: ١٧٦.

⁽٣) رواه ابن جرير كما في تفسير ابن كثير ١/ ٥٩٤.

* * *

واعلم أن الكلالة حالة الميت الذي لا ولد له ولا والد، لأن الكلالة ما بعد من النسب. شاهده:

ورثتم فناة الملك لا عن كـــلالة عن ابني مناف عبد شمس وهاشم (۱) خالفه ابن عباس، وقال: هي من لا ولد له فورث الأخوة مع الأب (۲).

⁽١) البيت للفرزدق كما في صحاح الجوهري ٥/ ١٨١١، مادة: «كلل» وفيه: «غير كلالة»، وانظر: المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/ ٥٣١، وانظر البيت ومعنى الكلالة في أحكام القرآن للجصاص ٢/ ٨٨. ٩٨.

⁽٢) المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ٤/ ٤١، وعزاه لابن عباس رضي الله عنهما، وقال في الكلالة: مأخوذة من تكلل النسب: أي أحاط لأن الرجل إذا لم يترك والدًا ولا ولدًا فقد انقطع طرفاه، وبقي أن يرثه من يتكلله نسبه: أي يحيط به من نواحيه كالإكليل، وكالنبات إذا أحاط بالشيء، ومنه روض مكلل بالزهر، والإكليل: منزل القمر يحيط به فيه كواكب، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ٨٨-٨٩.

المسألة الثانية بعد المائتين: القتل من الصبي والمجنون (رب):

المذهب: يقتضى حرمان الميراث(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «ليس للقاتل من الميراث شيء»(٣)، وهذا عام. لهم: (١) .

(١) المحرر للرافعي ق ٨١، ومختصر المزني ص ١٣٨.

(٢) الفتاوى البزازية ٦/ ٤٦٩ ، مع الهندية ، والفتاوى الهندية ٦/ ٤٥٤ .

(٣) البيهقي في سننه في الفرائض: باب لا يرث القاتل ٢/ ٢٢٠، عن عمرو ابن شعيب، عن أبيه، عن جده، وقال: رواه جماعة عن إسماعيل بن عياش، وابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال ١/ ٢٩٣، في ترجمة إسماعيل بن عياش أبي عتبة الحمصي قال فيه ابن حبان: كان من الحفاظ المتقنين كما في تهذيب التهذيب ١/ ٣٢١، وقال ابن عدي: قال الشيخ: وهذا الحديث عن يحيى بن سعيد، عن ابن جريج بهذا الإسناد لا يرويه غير ابن عياش: وابن ماجه في سننه: باب القاتل لا يرث ٢/ ٨٨٤، بلفظ: ليس لقاتل ميراث، قال في الزوائد: إسناده حسن.

(3) بياض في ب وج، وفي أبخط مغاير ونصه: "إذا كان القاتل صبيًا أو مجنونًا فقال مالك والشافعي وأحمد: يمنعان الإرث()، وقال أبو حنيفة: يرث كل منهما()، واختلفوا فيمن حفر بئرًا أو وضع حجرًا في الطريق فهلك بهذين السببين مورثهم أو بأحدهما فورثه أبو حنيفة()، ومنعه مالك الميراث في الدية دون المال()، وقال الشافعي وأحمد: لا يرث على الإطلاق»().

⁽١) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٩ ، والمحرر للرافعي ق ٨١ خ، وفروع ابن الحاجب ق ٢٤٦ خ.

⁽٢) الفتاوى البزازية مع الهندية / ٤٦٩.

⁽٣) فروع ابن الحاجب ق ٢٤٦ خ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٢٩.

⁽٤) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٩، والمحرر للرافعي ق ٨١ خ، وروضة الطالبين ٦/ ٣١.

الدليل من المعقول:

لنا:

قتل بغير حق فيوجب حرمان الإرث، لأن حرمان الميراث يتعلق بنفس القتل سواء كان عدوانًا أو مؤثمًا، بدليل الخطأ، وفقهه أن سبب الحرمان قطع الموالاة التي هي شرط الإرث.

لهم:

جزاء فعل محظور لا يتعلق بفعل الصبي والمجنون، دليله القود، وتأثيره: أن حرمان الميراث ليس فيه جبر (١) (المحل وقد جبر)(٢) بالدية وإنما يقابل جزاء الفعل، والجزاء يفتقر إلى حظرية وخطاب (٣).

مالك: القاتل عمدًا لا يرث(١).

أحمد: ق(٥).

التكملة:

بالقتل قطع الوصلة فلا(١) يشت في حقه ما هو وصلة كما في حق البالغ؟ لأنه بالقتل قطع الرحم التي هي سبب الميراث، ثم يلزمهم الخاطئ، فإن فعله(٧) غير مؤتم، ومع هذا حرمه(٨) الميراث، وبالجملة العلة في

⁽١) في ب وجه: خبر.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من ب .

⁽٣) في ب : ولا خطاب.

⁽٤) فروع ابن الحاجب ق ٢٤٦ خ، ورسالة ابن أبي زيد القيرواني مع الشمر الداني ص٥٣٨.

⁽٥) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٩.

⁽٦) في ب وج: ولا.

⁽٧) في ب وج: بأن فعله غير موتهم.

⁽٨) في ب وج : حرم.

قطع (۱) الميراث قطع الموالاة، قولهم في الموضع المتفق عليه قد استعجل ما أخره الله تعالى، قلنا: يبطل بأم الولد، والمدبر وصاحب الدين المؤجل، فإن المدبر وأم الولد يعتقان، والغريم يستحق الدين، أما القتل (۱) الواجب، والقتل (۱) المباح، قلنا فيهما (۱) منع، فنقول (۱): يحرم الميراث، وإن شئنا خرجناه على طريقتنا؛ لأنا قلنا بغير حق، وهذا قاتل بحق (۱).

* * *

(١) في أ: القطع الميراث.

(٢) في ب: أهل.

(٣) في ب : أو القتل.

(٤) في ب وج: هما.

(٥) في ب: فيقول.

(٦) في ب: لحق.

المسألة الشالشة بعد المائتين: القرابات بنكاح المجوس ووطء شبهة (رج):

المذهب: يرث بأقوى قرابتيه (١) (٢).

عندهم: يرث بهما(٢) (١) .

الدليل من المنقول:

لنا: . . . (٥)

لهم: . . . (۲) .

(١) في أ: قرابته.

(٢) المحرر للرافعي ق ٨١ خ، ومختصر المزني ص ١٤١، ونهاية المحتاج ٦/ ٢٧.

(٣) في ب: بيها، وفي أ: غير واضحة.

- (٤) الفتاوى البزازية ٦/ ٣٧٢-٤٧٣، والمختار مع الاختيار ٥/ ١١٣، وكشف الحقائق ٢/ ٣٥٤.
- (٥) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: "اتفقوا(١) على أن المسلم لا يرث الكافر، وكذلك الكافر لا يرث المسلم، وإنما الخلاف على توريث أهل المل المختلفة مع المشركين بناءً على أن الكفر هل هو ملة واحدة أو لا».
- (٦) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أن رسول الله عليه قال: من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه يوم القيامة صرفًا ولا عدلاً "(٢).

 ⁽۱) المغني ٦/ ٢٩٤، والمحرر للرافعي ق ٨١خ، وفروع ابن الحاجب ق ٢٤٦ خ، والفتاوى البزازية
 ٦/ ٤٧١.

⁽٢) مسلم في صحيحه في الحج: باب جواز دخول مكة بغير إحرام ٢/ ٩٩٨، وأبو داود في سننه في الأدب باب في الرجل ينتمي إلى غير مواليه ٥/ ٣٧٩، والترمذي في سننه في الوصايا: باب ما جاء لا وصية لوارث ٢/ ٤٣٣، والدارمي في سننه في السير: باب في الذي ينتمي إلى غير مواليه ٢/ ٢٤٤، وأحمد في مسنده ٥/ ٢٦٧.

الدليل من المعقول:

لنا:

شخص واحد فلا يجمع (۱) بين فرضين كما لو كانت زوجته هي بنت (۱) أو هي أم، وذلك لأن الفروض مقدرة لا يجوز المزيد عليها كالحدود والعبادات (۳)، قال الشافعي (۱): لو قضينا بذلك لزم منه أن تحجب (۱) نفسها وذلك مستعد (۱).

لهم:

قرابتان لهما اسمان فورث بهما كابن العم إذا كان أخًا لأم، والأسباب إذا تعددت تعددت مسبباتها، ثم الأب والجد يجتمع لكل منهما الفرض والتعصيب بجهة واحدة، فلأن يجتمع لشخص فرضان بجهتين كان أولى.

مالك: ق(^) .

أحمد: ف^(٩).

التكملة:

الجمع في التوارث(١٠) بقرابتين حكم شرعي لا يعرف إلا بدليل شرعي

- (١) في ب: لا يجمع له.
 - (٢) في ب: ينت.
- (٣) «والعبادات» سقط من ب وج.
 - (٤) في ب وج: رضي الله عنه.
 - (٥) في ب: يحجب.
 - (٦) في ب : مستعد.
 - (V) «تعددت» ساقطة من ب.
- (٨) فروع ابن الحاجب ق ٢٤٣ خ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٢٩ ـ ٣٣٠.
 - (٩) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٣.
 - (١٠) في ب وج: التوريث.

وهو النص، أو القياس على منصوص ولا نص ولا أصل يقاس عليه، فإن قستموه (١) على ابن العم الأخ من الأم لم يصح أولاً؛ لأن هذه قرابات أذن الشارع (٢) فيها، وثانيًا؛ لأنها فرض (٣) وتعصيب.

قالوا: إذا ورثنا(1) بالأمومة مفردة وبالأخوة مفردة ، فالجمع بينهما لا يزيد عليهما، والجواب: أنه شرع كل واحد منهما يدل على الأخرى ولم(0) يشرع الجمع، قولهم: الجمع لا يزيد على الإفراد مناكرة للمعقول(11) وينتقص عليهم بالأخت من(٧) الأبوين.

⁽۱) في ب: قسموه.

⁽٢) في ب وجه: الشرع.

⁽٣) في ب: فرضت وتعصبت، وفي جه: فرضت وتعصيب.

⁽٤) في ب وجه: ورثه.

⁽٥) في بوج: فلا شرع بالجمع.

⁽٦) في ب: العقول.

⁽٧) في ب وجه: بالأخف من الأقوى.

المسألة الرابعة بعد المائتين: إذا قتل العادل الباغي (رد):

المذهب: لا يرث(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

عموم قوله عليه السلام: «ليس للقاتل من مال مقتوله شيء»(٣) ، وقال تعالى: ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾(١) أمر بالقتال لا بالقتل.

لهم: . . . (۱۰) .

⁽١) روضة الطالبين ٦/ ٣٢ ، والمنهاج مع مغني المحتاج ٣/ ٢٥.

⁽٢) الفتاوي البزازية ٦/ ٤٧٠، مع الهندية، والمختار مع الاختيار ٤/ ١٥٣.

⁽٣) الدارمي في سننه في الفرائض: باب ميراث القاتل ٢/ ٣٨٥، ولفظه: عن ابن عباس قال: «لا يرث القاتل من المقتول شيئًا»، ورواه أبو داود في مراسيله كما في جمع الجوامع للسيوطي ١/ ٩٢٨ خ بلفظ: «لا يرث قاتل من دية من قتل»، وأخرجه عبد الرزاق في مصنفه ٩/ ٤٠، ونصه: «لا يرث القاتل من المقتول شيئًا».

⁽٤) سورة الحجرات آية: ٩.

⁽٥) بياض في ب وج، وفي أبخط مغاير ونصه: "إذا قتل الباغي العادل. قال أبو حنيفة إن قتله وهو مصمم أنه على الحق في قتلته قبل وبعد ورث منه، وإن اعترف أنه على الباطل حين القتل لم يرث منه، وقال مالك والشافعي: لا يرث على الإطلاق، وإن قتل العادل الباغي، فإنه يرثه عند أبي حنيفة وأحمد وكذلك كل قتل في (١) كالحاكم في القصاص والدافع عن نفسه (٢).

⁽١) هكذا في أ.

 ⁽۲) القوانين الفقهية ص ۲۰۹، وروضة الطالبين ٦/ ٣٢، وهداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٩، وقال:
 فإنه يرثه في أصح الروايتين والمختار مع الاختيار ٤/ ١٥٣.

الدليل من المعقول:

لنا:

المأمور به القتال لا القتل، فوجود القتل فيه تعد (۱) من وجه فأوجب حرمان الإرث كالمؤدب والإجماع واقع على أنا لا نذفف (۲) على جريحهم ولا نقتل أسيرهم، ولا نبدأهم بقتال، فالقصد كف شرهم لا إعدامهم فصار كالروح (۲).

لهم:

مأمور بالقتال وهو سبب القتل فسقط عنه موجب حكم القتل كالقصاص والكفارة؛ لأنه لما أذن فيه استحال أن يؤاخذ به كما في الجلاد بل أولى، فإن الجلد لا يفضي إلى القتل غالبًا، والقتال يفضي إلى القتل غالبًا.

مالك(٥):

أحمد(١):

التكملة:

قالوا: فعل المؤدب والزوج متعد(٧)، فلهذا أوجب الضمان والكفارة

⁽١) في ب: يعد.

⁽٢) في ب: ندفف، والذف: الإجهاز على الجريح، وكذلك الذفاف كما في المهذب مع تكملة المطيعي ١٨/ ٢٠.

⁽٣) في ب : كالزوج.

⁽٤) "إلى القتل" ساقط من أ.

⁽٥) الثمر الداني ص ٥٣٨.

⁽٦) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٧٩، في رواية نقلها صالح وعبد الله عن أحمد.

⁽٧) في ب وج: مستعد.

وهذا الفعل لا يوجب ضمانًا ولا كفارة ، فلا يحرم الإرث(١) .

الجواب (۲): قد بينا وجه التعدي فيه ، فإنه أمر بالقتال لا بالقتل لكن لما كان التعدي فيه أقل لم (۳) يوجب الضمان ولا الكفارة ، والفرق في هذا يوجب الفرق في الميراث ، ألا ترى أن العامد يلزمه القصاص والخاطئ لا يلزمه ، ومع هذا اتفقا في حرمان الإرث ، ثم (۱) إن المصول عليه إذا قتل الصائل $\mathbb{K}^{(0)}$ ضمان ولا كفارة ومع هذا لا يرث ، ويدل على جميع ما ذكرناه (۱) أن الختان يحرم الميراث إذا قتل ، وقد فعل فعلاً مأموراً به ، ثم هو عندكم شبه عمد ، وبالجملة المسألة مشكلة لعدم الضمان والكفارة .

* * *

هوامش هذه المسألة (رد):

الأصم لا يورث القاتل مطلقًا.

ذهب البتي إلى أن الخاطئ لا يحرم الإرث(١).

ذهب بعض الأصحاب إلى أن كل قتل فيه تهمة بوجه يمنع.

⁽١) في بوج: الأرش.

⁽٢) في ب وجه: والجواب.

⁽٣) في ب: ثم.

⁽٤) في ب وجد : بميزان .

⁽٥) في ب : ولا.

⁽٦) في ب وجد: ذكره.

⁽١) مثله في روضة الطالبين ٦/ ٣١، عن الحناطي.

المسألة الخامسة بعد المائتين: الموالاة (ره):

المذهب: لا يورث بها(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا: . . . : ننا

لهم: . . . نان .

الدليل من المعقول:

لنا:

سبب لا يورث به مع وجود السبب (٥) بحال، ولا يورث به مع فقده كالرضاع.

(١) المهذب مع تكملة المطيعي للمجموع ١٤/ ٤٩٤.

- (٣) بياض في ب وجه، وبخط مغاير في أ، ونصه: «إذا أسلم رجل على يد رجل فوالاه وعاقده ثم مات، ولا وارث له، فذهب مالك والشافعي وأحمد إلى أنه لا يستحق ميراثه، وميراثه لبيت المال(١)، وقال أبو حنيفة: يستحق ميراثه،
- (٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «اتفقوا^(٣) على أن المولى المنعم مقدم على ذوي الأرحام إلا في إحدى الروايتين عن أحمد أن ذوي الأرحام مقدمون على المولى المنعم».
 - (٥) في ب: النسب.

⁽٢) النتف في الفتاوى ٢/ ٨٣١، والاختيار لتعليل المختار ٥/ ١١١، واللباب في الجمع بين السنة والكتاب ٢/ ٨١٦، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ١٨٦.

⁽۱) بداية المجتهد ٢/ ٢٧١ ـ ٢٧٢، وتكملة المجموع مع المهذب ١٤/ ٤٩٤، ومغني ابن قدامة آ ٢٢٩/٦ ـ ٢٣٠.

⁽٢) النتف في الفتاوى ٢/ ٨٤٢، وأحكام القرآن للجصاص ٢/ ١٨٦.

⁽٣) هداية أبي الخطاب ٢/ ١٨٢، والوجيز ١/ ٢٦٣، والنتف في الفتاوي ٢/ ٨٣١، ١٤١، ومختصر خليل ص ٣٠٨.

لهم:

الإرث مرة بالفرض ومرة بالتعصيب ثم الإرث بالفرض يستحق بعنيين (۱) أحدهما يلحقه الفسخ وهو النكاح، والآخر لا يلحقه الفسخ وهو النكاح، والآخر لا يلحقه الفسخ وهو النسب (فيجب أن يكون في التعصيب كذلك، فالذي يلحقه الفسخ الموالاة والذي لا يلحقه الفسخ النسب) (۲).

مالك(٤):

أحمد(٥):

التكملة:

قالوا: الرضاع لم يستحق به الإرث في ابتداء الإسلام والموالاة استحق بها. الجواب: ليس إذا ورث (٢) في ابتداء الإسلام ورث (٢) به الآن كالهجرة، قالوا: الإرث ثبت (٨) بين الرجل والمرأة بثلاثة أوجه: العتق، والنسب (٤) وعقد النكاح فيجب أن يثبت بين الرجلين والمرأتين من ثلاثة أوجه، وهذا ينقلب عليهم، فإن الإرث لا يثبت (والمرأتين من ثلاثة أوجه وهذا ينقلب عليهم، فإن الإرث لا يثبت من الرجل (٣) بين الرجلين من أربعة أوجه عليهم، فإن الإرث لا يثبت من الرجل (٣)

⁽١) في ب : لمعنيين .

⁽٢) في ب: بالفسخ.

⁽٣) ما بين القوسين ساقط من أ.

⁽٤) أحكام القرآن لابن العربي ١/ ٤١٤ ـ ٤١٥.

⁽٥) المغني لابن قدامة ٦/ ٣٢٩. ٢٣٠.

⁽٦) في أ: وردت.

⁽٧) في ب وجم : ورثه .

⁽٨) في ب وج : يثبت.

⁽٩) في ج: والسبب.

فيجب أن(١) يثبت بين الرجل والمرأة من أربعة أوجه.

من هوامش لوحة ٢٥ أ :

اعلم أن مخرج كل كسر عدد ما في الواحد من أمثاله، فمخرج النصف من اثنين، والثلث من ثلاثة، فإذا أردت مخرج كسرين فما زاد، عملت مخرج كسرين منهما بأن تنظر إن كان سمى أحد المخرجين بعد سمى المخرج الآخر فالمعدود، وهو مخرج الكسرين، وإن باينه (٢) ضربت أحدهما في الآخر، وإن وافقه ضربت وفق أحدهما في الآخر، فإذا عملت مخرج الكسرين عملت به، وبمخرج الكسر الثالث كذلك، فعلى هذا مخرج ثلث لكسرين عملت به، وبمخرج الكسر الثالث كذلك، فعلى هذا مخرج ثلث وربع وسدس من أثبي وعشرين، والعددان المتوافقان هما اللذان بعدهما عدد (١) ثالث، وهما متفقان بأكثر ما بعدهما، والعول هو أن تزيد السهام على المخرج، وأنت إذا جمعت السهام فمهما بلغت فهو أصل المسألة.

مشاله: زوج وأخت وأم، أصلها من ستة: للزوج ثلاثة، وللأخت ثلاثة، وللأثة، وللأثة، وللأثة، وللأثة، وللأثة، فقد كان ثلاثة، وللأم اثنان تعول إلى ثمانية، فصار ذلك أصل المسألة، فقد كان للزوج نصف يصير له ربع وثمن، وكذلك للأخت، وكان للأم الثلث فيصير لها الربع.

قال بعض الأصحاب: كل قتل مضمون لا إرث معه، وقيل متى لحقته التهمة بوجه لا يرث (٥).

⁽١) في ب: أن لا يثبت.

⁽٢) في أ: نابته.

⁽٣) في أ: اثنا عشر.

⁽٤) في ب: عددًا ثالثًا.

⁽٥) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/ ٥٠١ .

مذهب على رضوان الله عليه أن دية المقتول للعاقلة.

الولاء المرتب على العستق يورث به، ولا يورث وهو للكبسر من العصبات، مثاله: معتق مات وخلف ابنين فمات أحدهما وخلف ابنا ثم مات المعتق فماله لابن معتقه، ولا شيء لابن الابن الدارج، والنساء لا يرثن إلا من أعتقن أو أعتق من أعتقن (1).

اختصم على والزبير في موالي صفية بنت عبد المطلب فقال على: أنا أحق (٢)؛ لأني أعقل عنهم، وقال الزبير: أنا أحق لأنهم موالي أمي قضى عمر بأن يعقل عنهم على ويرثهم الزبير(٢).

⁽١) التنبيه للشيرازي ص ١٤٩ ـ ١٥٠ .

⁽٢) في أ: حق.

⁽٣) المغني لابن قدامة ٦/ ٣٧٩، وعزاه للإمام أحمد وسعيد في السنن.

مسائل الوصايا



لوحة ٥٣ من المخطوطة أ:

إذا أوصى لواحد بنصف ، ولآخر (۱) بثلث ، ولآخر بربع فالمال والثلث (۲) بينهم على يج (۳) . قال أبو حنيفة : يعطى صاحب النصف (۵) مة ، وصاحب الثلث (۵) مج ، وصاحب الربع (۲) مب ؛ لأن صاحب النصف فضل صاحب الثلث بسهمين من يب فيدفعان إليه وهما يفضلان صاحب الربع كل واحد بسهم فبقى ح (۷) بينهم أثلاثًا ، فإن لم تجز الورثة فعند أبي حنيفة أن من أوصى له بأكثر من الثلث إنما تضرب (۸) بالثلث (۵) .

واعلم أنه إذا قال: إن كان في بطنك ذكر فله ديناران، وإن كان أنثى فدينار، فإن كان ذكرًا وأنثى (١١) فلهما فدينار، فإن كان ذكرًا أو أنثى فله (١٠) ما قاله، وإن كان ذكرًا وأنثى (١٢) فلهما ثلاثة (١٢) دنانير (١٣)، فأما إن قال: إن كان ما في بطنك أو حملك ذكرًا فله

⁽١) في ب: وللآخر.

⁽٢) في ب: أو الثلث.

⁽٣) الأم ٤/ ١٠٦، وتكملة المطيعي للمجموع ١٤/ ٣٩٤.

⁽٤) في أ: ٥ على أي ٤٠.

⁽٥) في أ: ما يشبه ٣٠.

⁽٦) في أ: ما يشبه ٢٠.

⁽٧) في أ: ٨.

⁽۸) في ب : يضرب.

⁽٩) البناية في شرح الهداية ١٠/ ٤٣٩.

⁽۱۰) في ب: فله درهمًا قال.

⁽۱۱) في ب: أو أنثي.

⁽۱۲) في ب: ثلاث.

⁽١٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/ ٣٨٣.

ديناران (وإن كان أنثى فله دينار) (۱) ، فكان تؤما (۲) ذكراً وأنثى فلا شيء له (۳) ، وإذا أوصى لما تحمل فلانة صح (۱) ، وإذا أوصى بمنفعة أمة على التأييد أو مدة معلومة صح (۱) ، وفي النفقة ثلاثة أوجه على الوصي له أو في كسب الموصى به (۱) ، أو بيت المال ، ووجه هذا الوجه: أنه حيوان محترم ، وإن وطئها الموصى له فلا حد عليه ، ولا يملك (وطئها ، وإن) (۱) وطئها الوارث لا حد عليه ، وعليه المهر للموصى له (۱) ، وإذا أعتق (۱) أمته في مرضه المخوف وتزوجها ثم مات لم ترثه ؛ لأنها لو ورثته كان عتقها وصية للوارث (۱۱) ، وإن (۱۱) أبطل العتق بطل النكاح والميراث جميعاً ، فصححنا العتق والنكاح وأبطلنا الميراث .

وفي ملك الموصى له ثلاثة أقوال: أحدها: أنها تدخل في ملكه بغير اختياره وليس هذا مشهوراً (۱۲) ووجه: أنه يستحق بالموت فهو كالميراث؛ ولأنه لا يجوز أن يبقى على الميت؛ لأنه صار جماداً ولا يجوز أن ينتقل إلى الوارث لقوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ ﴾ (۱۳) فبقي أن ينتقل إلى الموصى له،

- (٤) الأم ٤/ ١١٢.
- (٥) الوجيز ١/ ٢٧٠.
- (٦) الوجيز ١/ ٢٧٨.
- (V) ما بين القوسين سقط من س.
 - (A) مغنى المحتاج ٣/ ٦٤. ٦٥.
 - (٩) في أ: عتق.
- (١٠) في ب: الوارث، وفي ج: لوارث.
 - (۱۱) في بوج: وإذا.
 - (١٢) في أ: مشهور وهو لحن.
 - (١٣) النساء آية: ١١.

⁽١) ما بين القوسين مكرر في ب.

⁽٢) في ب: توم.

⁽٣) المهذب مع تكملة المجموع للمطيعي ١٤/ ٣٨٣.

والثاني: أن يملك بالقبول، وينتقل بالموت إلى الورثة وهو مذهبهم؛ لأنه عليك لغير معين فلم يسبق الملك القبول كسائر العقود، والقول الثالث: أنا نتبين ألقبول أنه انتقل إليه من حين الموت اختيار المزني، فإن رد أو قبل الموت لم يؤثر، وإن أرد بعد الموت وقبل القبول نفذ ألم وإن رد بعد الموت والقبول والقبض لم يصح وإن كان قبل القبض ففيه خلاف أن، وإذا مات الموصى له قام وارثه مقامه في القبول والرد أن قال أبو حنيفة: يملك عبوته أن لنا أنه تمليك أن يفتقر إلى القبول، فإذا مات قبل القبول لم يتم كالبيع إذا أوصى لأقارب فلان دخل في عكل أقاربه والوالدون أو المؤلودون أن والجواب: أولاً نقول من دخل في عقد الأمان باسم القرابة وألولودين أو المولودين بالذكر عن اللائكة لا يخرجهم عن القرابة، كما أن إفراد جبريل وميكائيل بالذكر عن الملائكة لا يخرجهم من الملائكة.

⁽١) في ب: نبين.

⁽٢) في ب: فإن.

⁽٣) في ب: نفد.

⁽٤) روضة الطالبين ٦/ ١٤٣، والتنبيه ص ١٤٠.

⁽٥) تحفة الفقهاء ٣/ ٢٠٦.

⁽٦) «تمليك» ساقطة من أ.

⁽V) في ب: والوالدين والمولودين وهو لحن.

⁽٨) روضة الطالبين ٦/ ١٧٢.

⁽٩) الكتاب مع اللباب ٦/ ٣٠٧، وتحفة الفقهاء ٣/ ٢١٢.

⁽١٠) البقرة آية: ١٨٠.

⁽۱۱) في ب: ودخل.

⁽۱۲) في أ: كذا.

⁽۱۳) في ب: عن.

المسألة السادسة بعد المائتين: إذا أوصى بثلث ماله أو بنصفه (١) (رو): المذهب: يقسم الثلث أو ما أجاز الورثة على خمسة (٢).

عندهم: يقسم على سهمين (٣).

الدليل من المنقول:

لنا:...نا

لهم:

قال النبي عليه السلام لسعد: «تصدق بالثلث والثلث كثير »(°)، وقــوله: «إِن الله جعل لكم في آخر أعماركم ثلث أموالكم زيادة في حسناتكم »(۱).

⁽١) في ب وج: وبنصفه.

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣١٩، بداية المجتهد ٢/ ٢٥٣، والمنتقي للباجي ٦/ ١٦٠، وعزى في البداية للشافعي ومالك.

⁽٣) المختار ٥/ ٧٣ ، والبناية على شرح الهداية ١٠/ ٤٣٨ .

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «الوصية مستحبة مندوب إليها لمن لا يرث الموصي من أقاربه وذوي أرحامه، والوصية بالثلث لغير وارث جائزة، ولا نفتقر إلى إجازة الورثة، وإما زاد على الثلث إذا أوصى به من يترك وارثًا فإن ذلك موقوف على إجازة الورثة فإن أجازوه جاز وإلا فلا».

⁽٥) البخاري في الوصايا: باب أن يترك ورثته أغنياء خير من أن يتكففوا الناس ١٨٦/٣ .

ومسلم في صحيحه في الوصية: باب الوصية بالثلث ٣/ ١٢٥٠ ـ ١٢٥١.

⁽٦) الدارقطني في سننه في الوصايا بنحوه عن معاذ ٤/ ١٥٠، والبيهقي في سننه في الوصايا: باب الوصية بالثلث ٦/ ٢٩٩، عن أبي هريرة بنحوه، وقال في التعليق المغني على الدارقطني وفي إسناده إسماعيل بن عياش وشيخه عتبة بن حميد وهما ضعيفان ٤/ ١٥٠، وكذلك في التلخيص الحبير ٣/ ٩١، وأحمد في مسنده =

وجه الدليل: أنه عليه السلام عين الثلث (١) للوصية فما زاد عليها ليس مال الموصى فتبطل الوصية به.

الدليل من المعقول:

لنا:

صادفت الوصية ملك الموصي، فانعقدت بدليل أن الورثة لو أجازوها كان التمليك مضافًا إلى الموصي مذهبهم، وقولنا: والوصية (٢) صحيحة وللورثة حق الاعتراض لرفع (٣) ضرر فأبطلت الوصية فيما يتضررون (١) به، ونفي (٥) التفاوت الذي قصده الموصي (١) ، والوصية يتشوف الشرع إلى

⁼ ٢/١٤، بنحوه عن أبي الدرداء، وابن ماجه في سننه بنحوه في الوصايا: باب الوصية بالثلث ٢/ ٩٠٤، عن أبي هريرة وقال في الزوائد في إسناده طلحة بن عمرو الحضرمي ضعفه غير واحد، وكشف الأستار عن زوائد البزار على الكتب الستة للهيثمي في الوصايا: باب الوصية في الثلث ٢/ ١٣٩، والهيثمي في مجمع الزوائد ٤/ ٢١٢، عن أبي الدرداء، وقال: رواه أحمد والبزار والطبراني وفيه أبو بكر بن أبي مريم وقد اختلط، وذكره أيضًا عن معاذ بن جبل وقال: رواه وفيه الطبراني وفيه عقبة بن حميد الضبي، وثقه ابن حبان وغيره وضعفه أحمد، وذكره عن خالد بن عبيد السلمي بنحوه وقال: رواه الطبراني وإسناده حسن (مجمع الزوائد ٤/ ٢١٢، وذكره العقيل في كتاب الضعفاء الكبير ١/ ٢٧٥، في ترجمة حفص بن عمر بن ميمون، وقال فيه ابن حجر العسقلاني في التلخيص الحبير متروك ٣/ ٢١٥).

⁽۱) «الثلث» سقطت من ب.

⁽٢) في ب: الوصية بدون واو.

⁽٣) في ب: لدفع.

⁽٤) في ب : يتضرون.

⁽٥) في ب : وبقى .

⁽٦) في ب: الوصى.

صحتها بدليل نفوذها في المجهول.

لهم:

ما زاد على الثلث يصادم (۱) حق الورثة بيقين، فإذا ردوه بطل، كما لو أوصى بثلث ماله ونصف مال جاره، ودليل مصادمته حق الوارث ارتداده برده (۲).

مالك: ق(٣).

أحمد: (١).

التكملة:

يلزمهم إذا أوصى بستمائة، ولآخر بسبعمائة (٥) وماله ألف ورد الورثة فإنهما يقتسمان (١) على نسبة (٧) الوصيين، وكذلك لو عتق (٨) عبدين بهذه النسبة أو حابى (٩) ويلزمهم إذا أوصى بالثلث والربع والسدس وبالجملة بكسور هي فيما (١٠) دون الثلث ورد الورثة، فإن الثلث يقسم بين هؤلاء على

⁽١) في ب: تصادم.

⁽٢) في أ: يرده.

⁽٣) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣١٩، بداية المجتهد ٢/ ٣٥٣، والمنتقى للباجي ٦/ ١٦٠.

⁽٤) المغني ٦/ ٤٧، ونصه: «وإذا أوصى لزيد بنصف ماله، ولعمرو بربع ماله ولم يجز ذلك الورثة، فالثلث بينهما على ثلاثة أسهم: لعمرو سهم ولزيد سهمان».

⁽٥) في ب وج: بتسعمائة.

⁽٦) في ب: يقسمان.

⁽٧) في ب: على أشبه الوصيتين.

⁽٨) في ب وجـ: أعتق.

⁽٩) في ب وج: أو حابا.

⁽۱۰) في بوج: مما.

قدر وصاياهم.

والوصية تحتمل (۱) ما لا تحتمله عقود المعاوضات من الجهل والعدم (۲) وتراخي (۳) القبول مرحمة للعباد، وينبغي أن يفرض الكلام فيما إذا وصى لعالم بنصف ماله، ولجاهل بالثلث ليظهر غرض الموصي في التفاوت ويكون (۱) للموصي قصدان: أحدهما زحمة (۱) الورثة بالوصايا، والآخر التفاوت بتفضيل العالم على الجاهل فالوارث يدفع ما يتعلق به وله ذلك فيبقى قصد التفاوت، أما لو أوصى بالزيادة على ماله فهو غير صحيح.

هوامش هذه المسألة (رو):

الأصل في الوصية قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (١).

قال الشافعي: الصدقة في حال الحياة أفضل (٢)، قال الله تعالى: ﴿ وَآتَى الْمَالُ عَلَىٰ حُبِّه ﴾ (٣).

الوصية : من وصيت الشيء إذا وصلته ، فكأن الميت لما أوصى وصل إلى ما كان في حياته .

وصى وأوصى بمعنى واحد(١).

إذا أوصى بسهم أو حظ أو نصيب، وبالجملة بغير مقدر فللوارث التقدير (٥٠).

⁽١) في ب: يحتمل ما لا يحتمله.

⁽٢) في ب وجه: والعدمه.

⁽٣) في ب : يتراخى.

⁽٤) في ب وجه: فيكون.

⁽٥) في أ: رحمة.

⁽١) النساء آية: ١١.

⁽٢) المهذب مع المجموع بتكملته ١٤/ ٣١٣، ١٤/ ٩٧.

⁽٣) البقرة آية: ١٧٧.

⁽٤) الزاهر ص ٢٧١.

⁽٥) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣١٨.

* * *

= قال داود: الوصية للأقارب واجبة (١)، وحجته قوله تعالى: ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ الْحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ... ﴾ (١) الآية، وهذا فرض تام قام الدليل على نسخه في حق الوالدين، بقي الباقي على ظاهره، وعندنا أنها منسوخة بآية المواريث (١).

قال بعضهم: إذا أوصى بجزء فهو العشر؛ لأن إبراهيم عليه السلام وضع أجزاء الطير على عشرة جبال.

قال محمد: إذا أوصى بسهم فله أقل الأمرين من الثلث، أو مثل أقلهم نصيبًا(؛) . قال ابن أبي ليلى: الوصية بالمنفعة لا تصح(٥) .

قال الحسن البصري: إذا أجاز الورثة الوصية والوارث حي جازت(١٠).

إذا أوصى بضعف نصيب أحد ورثته، قال أبو عبيد: يعطى مثل نصيب أقلهم، لأن الضعف في اللغة المثل. قال الله تعالى: ﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِي مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبِينَةً يُضَاعَفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنٍ ﴾ (٧) أي مثلين وعندنا يعطى مثل نصيب أقلهم، لأن الضعف مثلا الشيء، وهو الأغلب في اللغة.

⁽١) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣١٦.

⁽٢) البقرة آية: ١٨٠.

⁽٣) أحكام القرآن للجصاص ١/ ١٦٥، وتكملة المجموع للمطيعي ٦/ ٣٠٥.

⁽٤) الجامع الصغير لمحمد ص ٤٢٨.

⁽٥) الإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٢١.

⁽٦) المغني لابن قدامة ٦/ ١٤.

⁽٧) الأحزاب آية: ٣٠.

المسألة السابعة بعد المائتين: إذا أوصى بجميع ماله ولا وارث له (رز):

المذهب: نفذ في الثلث وبطل في الباقي(١).

عندهم: تنفذ في الجميع (٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «إن الله جعل لكم في آخر أعماركم ثلث أموالكم» (٣) ، وجه الدليل: أنه جعل له (١) الثلث، فما زاد ليس له (إذا أوصى بجميع ماله ولا وارث له قال أبو حنيفة وأحمد في أحد روايتيه (٥) الوصية صحيحة) (٧) .

لهم: . . . في

⁽١) التنبيه للشيرازي ص ١٤٠، والمهذب مع تكملة المطيعي للمجموع ١٤/ ٣١٩.

⁽٢) خزانة الفقه للسمر قندي ق ٦٦ خ، والنتف في الفتاوي للسفدي ٢/ ٨٢٩.

⁽٣) سبق تخريجه في مسألة (رو) (٢٠٦).

⁽٤) «له» سقطت من ب.

⁽٥) بداية المجتهد ٢/ ٢٥٢، والنتف في الفتاوى ٢/ ٨٢٩، وهداية أبي الخطاب ١/٣١٠، والمنتقى للباجي ٦/ ١٥٦.

⁽٦) ما بين القوسين ليس في ب وج، وفي أ بخط مغاير .

⁽٧) بياض في ب وج ، وبخط مغاير في أونصه: «عن أبي أمامة رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله عَلَى يقول في خطبته عام حجة الوداع: «إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه فلا وصية لوارث» (١) وقال مالك والشافعي وأحمد في أحد روايتيه لا يصح منها إلا الثلث» (٢).

⁽١) ابن ماجه في سننه في الوصايا: باب لا وصية لوارث ٢/ ٩٠٥، وأبو داود في سننه في الوصايا: باب ما جاء في الوصية للوارث ٣/ ٢٩٠.

⁽٢) بداية المجتهد ٢/ ٢٠٥٢، والنتف في الفتاوي ٢/ ٨٢٩، وهداية أبي الخطاب ١/ ٢٩٣.

الدليل من المنقول:

لنا:

المسلمون ورثة؛ لأنهم يعقلون عنه، وإن كان ذميًا حموه فلهم الولاية التي يستحق (١) الميراث بها ويجب القصاص لهم (٢) ، فلهذا قلنا: ماله لهم (بوصيته (٣) وقد صادمت) حقوقهم فارتدت كما لو كان له ورثة من النسب.

لهم:

لا وارث له فنفذت وصيته في الجميع والمسلمون ليسوا⁽¹⁾ ورثة بدليل أنه يجوز تفضيل الأنثى على الذكر، ولو أوصى لآحاد المسلمين صح ولا تصح الوصية لوارث وبيت⁽⁰⁾ المال للأموال الضائعة لا بحكم الإرث.

مالك: ق(١).

أحمد: ف(١).

التكملة:

تصرف (٧) فيما لم يعط فلم ينفذ، فإن قالوا: خوطب من له ورثة

⁽١) في ب: تستحق.

⁽٢) في ب: منهم.

⁽٣) في ب : فوصيته قد صارت.

⁽٤) في ب: ايسو.

⁽٥) في ب: وبيوت الأموال الضائعة.

⁽٦) بداية المجتهد ٢/ ٢٥٢، والنتف في الفتاوى ٢/ ٨٢٩، وهداية أبي الخطاب ١/٣١، والمنتقى للباجى ٦/ ١٥٦.

⁽٧) في ب: يصرف.

لئلا(۱) يدعهم عالة يتكففون الناس، فالجواب بل هو خطاب عام، ولهذا لا فسرق (۲) بين أن يكون الورثة أغنياء أو فقراء والنبي عليه السلام أعرب عن صورة حال المخاطب وربما منعوا أن من لا وارث له يقتل قاتله، وهذا لعمري مذهب محمد (۲)، ونقول: جهة الإسلام هي الوارثة (۱) لا آحاد المسلمين ولهذا تصرف في مصالح الدار ويمكن أن يرتكب أن المسلمين هم الوارث (۵) يمتنع (۱) أن يعطي الإمام من أوصى له غير الوصية وما يجري هذا المجرى.

⁽١) في ب: لا نالا.

⁽٢) في بوج: ولهذا الإرث بني.

⁽٣) في ب وج: مجمل.

⁽٤) في بوج: الوراثة.

⁽٥) في ب: الوارثون.

⁽٦) في ب : ونمنع.

المسألة الثامنة بعد المائتين: الموصي إليه بالتصرف في نوع (رح):

المذهب: لا يملك التصرف في سواه ويوصي(١) (٢).

عندهم: له التصرف في سائر الأنواع ويوصي (٣) .

الدليل من المنقول:

كا:...نا

لهم: . . . : ها

الدليل من المعقول:

لنا:

تصرف بالتفويض فهو كالوكيل والمضارب، تحقيقه إن قبل التفويض ما

(١) في ب وج: ولا يوصي.

(٢) الوجيز ١/ ٢٨٣ ـ ٢٨٤، وروضة الطالبين ٦/ ٣١٧.

(٣) النتف في الفتاوى ٢/ ٧٤٥، قياسًا على المأذون.

- (٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: إذا أوصى إلى رجل بشيء مخصوص فقال أبو حنيفة: يتعدى إلى جميع أموره ليكون وصيًا فيها(١)، وقال مالك إن قال أنت وصيي في كذا دون غيره فهو كما قال(٢)، وأما إن عين نوعًا أو نوعين(٣)، ولم يذكر قصره عليه فاختلف أصحابه منهم من قال: يكون وصيًا في الكل، ومنهم من قال: يكون وصيًا فيما نص عليه.
- (٥) بياض في ب وج: وبخط مغاير في أ، ونصه: «والصبي المميز إذا أوصى هل تصح وصيته؟ قال أبو حنيفة والشافعي في أحد قوليه: لا تصح، وقال مالك والشافعي في القول الآخر وأحمد تصح إذا وافق الحق»(١٠).

⁽١) النتف في الفتاوي ٢/ ٧٤٥، قياسًا على المأذون.

⁽٢) شرح منح الجليل ٤/ ٥٦٨٧.

⁽٣) في أ: نوعان وهو لحن.

⁽٤) المبدع ٥/٥، والموطأ ٢/ ٧٦٢، والمنتقي للباجي٦/ ١٥٤ ـ ١٥٥، والتنبيه للشيرازي ص ١٣٩.

كان له التصرف فقد نهاه عن الباقي أو سكت عنه فبقي ما لم يأمره به بالنسبة إلى التفويض كما قبل التفويض.

لهم:

تصرف بحكم الولاية فلا يختص تصرفه بنوع كولي عهد الإمام والحاكم عند عدم الأب، الدليل على أنها ولاية أنها لا تصح من (۱) الفاسق والوكيل يجوز أن يكون فاسقًا، ثم إنها تضاف إلى ما بعد الموت وبعد الموت نزول أملاك الموصي (۱) ، فكيف يملكها غيره، والولاية لا (۱) تتجزأ فصار كما لوقال طلقت بعضك، فإنه يطلق الكل.

مالك(١):

أحمد: ق(٥).

التكملة:

قالوا: الوصية ولاية ، والولاية لا تتجزأ (١) وما لا يتجزأ (١) فإثبات بعضه إثبات كله، وهذه غير مسلمة ، أما الدليل على أنها ليست ولاية فكونها (١) تصح لعبد (١) الأطفال الموصى إليهم، وعبد (١٠) الطفل ليس له ولاية عليه ،

⁽١) في ب: في.

⁽٢) في ب: الوصي.

⁽٣) في ب: لا تجرى.

⁽٤) شرح منح الجليل ٤/ ٦٨٧، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٢٤.

⁽٥) هداية أبى الخطاب ١/ ٢٦٧.

⁽٦) في ب: لا ينجري.

⁽٧) في ب: ينجري.

⁽٨) في بوج: بكونها.

⁽٩) في بوج: لغير.

⁽١٠) في ب وجه: وكون.

فإن قالوا: شرط الوكالة أن تبقى (١) و لاية الموكل، قلنا: فشرط الو لاية أن تنقل ماله وليس له و لاية بعد الموت، ولو أراد الأب (١) أن ينصب وصيًا على أطفاله بعد البلوغ تنقل القوة له هل البلوغ ما كان له ذلك، بل (١) يقدر بقاء ولاية الأب بعد الموت لحاجة الطفل، وإنما انعزل الوكيل بالموت؛ لأن (١) تصرفه كان في حالة الحياة، والإطلاق يفهم منه ذلك، وهب أنا سلمنا كونها و لاية لكن سببها التفويض فتقدرت به، ثم (٥) و لاية الوصي تخالف ولاية الأب، فإنها يجوز أن تقدر بزمان وبحادثة كقدوم (١) غائب، ويجوز (١) أن يوصي إلى اثنين (١) ، وو لاية الأب عامة، وبالجملة لكل عقد حكم وقتمل بعض العقود ما لا يحتمل بعض ، ولكل و لاية قوة ، فو لاية الأب فوق (٩) و لاية الوصي .

⁽١) في أ: تنفى.

⁽٢) في ب وج: الآن.

⁽٣) «بل» سقطت من أوفي جبل نقدر.

⁽٤) في ب وج: إن تصرفه.

⁽٥) «ثم» سقطت من ب.

⁽٦) في أ: كعدم.

⁽٧) في ب وج: ويحق.

⁽۸) في ب وج: أبيض.

⁽٩) في بوج: قوة.

المسألة التاسعة بعد المائتين: الوصية للقاتل (رط):

المذهب: صحيحة في أحد القولين(١).

عندهم: لا تصح (٢) .

الدليل من المنقول:

لنا:

قوله تعالى: ﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةً يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (٣) .

لهم: . . . (١)

الدليل من المنقول:

لنا:

عقد تمليك فصح للقاتل كسائر التمليكات ، دليل ذلك افتقاره إلى

⁽١) روضة الطالبين ٦/ ١٠٧، ومغني المحتاج ٣/ ٤٣، والتنبيه ص ١٤٠.

⁽٢) أحكام القرآن للجصاص ٢/ ١٠١، وقال: واتفقوا على أن قاتل العمد لا يرث، والنتف ٢/ ٨١٥، وفيه: والخطأ والعمد في ذلك سواء، والاختيار لتعليل المختار ٥/ ٦٣، وقال: إلا بإجازة الورثة، وكشف الحقائق ٢/ ٣١١، وشرح الوقاية ٢/ ٣١١، وتحفة الفقهاء ٣/ ٢١٢.

⁽٣) النساء آية: ١١ و «أو دين» في أ: فقط.

⁽³⁾ بياض في ب وج: وبخط مغاير في أ ونصه: "إذا أوصى لفاسق، قال أبو حنيفة يخرجه القاضي من الوصية، فإن لم يخرجه نفذ تصرفه وصحت وصيته" وقال مالك: لا تصح الوصية إلى فاسق؛ لأنه لا يؤمن عليها، ولا تقريده بحال، وقال الشافعي وأحمد (۱) ، في أحد روايتيه لا تصح، وفي الرواية الأخرى تصح ويضم الحاكم إليه أمينًا.

⁽١) تحفة الفقهاء ٣/ ٢١٢، والفقه الإسلامي وأدلته ٨/ ٢٩-٣٠.

⁽٢) هداية أبي الخطاب ١/ ٢١٧، والفقه الإسلامي وأدلته ٨/ ٢٩-٣٠.

الإيجاب والقبول والملك يحصل فيها بالعقد، ولهذا اعتبر أهلية العاقد فصار محسنًا(١) قدر إساءة الموصى(٢) له ومقابلة المسيء بالإحسان حسن.

لهم:

الموصى له خليفة الموصي، والخلافة إنما تتحقق (٣) بعد الموت فصارت الوصية بمثابة القرابة، فالوصية والقرابة سببان، إلا أن أحدهما استخلاف شرعي والآخر بفعل العبد، ثم الوارث يحرم بالقتل فكذا الموصى له وليست عقد تمليك بدليل تعليقها على ما بعد الموت، وعلى المجهول والمعدوم.

مالك: ق(١).

أحمد: ف(٥).

التكملة:

إذا فرضنا الكلام فيما إذا تقدم الجرح كان أظهر؛ لأن الموصي قد رضي بفعل الموصى له وقابل إساءته (١) بإحسان، والشرع لا ينهى عن ذلك، بل يحث عليه، ومن الأدب النبوي: «أحسن إلى من أساء إليك» (١) ثم هذا عقد تمليك صدقة أو هبة كيف قدر إلا أنه أوسع بابًا من التمليكات والقتل

⁽١) في ب : وقصارًا ما تصل بقدر .

⁽٢) في ب: الوصي.

⁽٣) في ب: يتحقق.

⁽٤) حاشية الدسوقي على الشرح الكبير ٤/ ٤٣٦، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٣٢٦.

⁽٥) الهادي لابن قدامة ص ١٤٨، ونصه: وتصح الوصية للحربي والمرتد والقاتل، وعنه لا تصح للقاتل.

⁽٦) في بوج: اساه.

⁽٧) لم أعثر عليه.

⁽A) «ثم» سقط من ب.

إنما ينافي الإرث فلم يكن في معنى المنصوص، وما يوردونه (۱۱ مسن الاستعجال ومؤاخذة المسيء (۲۱ باطل بالمستولدة إذا قتلت مولاها، فإنها تنعتق كما تقدم، ثم ليس الموت سببًا للاستحقاق، بل عقد الوصية ثم القتل يناسب منع الميراث لما فيه من قطع الموالاة التي عليها مدار الإرث، ولهذا لا نورث (۱۳ الرقيق والكافر لانقطاع الموالاة، والقتل ضد (۱۱ الموالاة، لأن الموالاة عبارة عن التعاون على أسباب البقاء وعذقها (۱۰ الشرع بالقرابة فلم يلتفت إلى آحاد الصور من الكاشح (۱۱ والمحب، وبالجملة متى أثبت الشرع، حكمًا مقرونًا بسبب فإلحاق غيره به عاريًا عن تلك المناسبة تجاسر (۱۷ على الشرع.

* * *

⁽۱) في ب وج: يورده.

⁽٢) في ب: المشي.

⁽٣) في ب : يورث.

⁽٤) في ب وج: والعتق فهو الموالاة.

⁽٥) في ب : وعقدها، ومعنى عذقها: ربطها بعلامة وأعلمها كما في اللسان ٢/ ٧٢١.

⁽٦) الكاشح: العدو الذي أعرض وولاك كشحه كما في المغرب ٢/ ٢٢١.

⁽٧) في أ: تجاسرا وهو خطأ.

المسألة العاشرة بعد المائتين: إذا اشترى الوصي شيئًا من مال اليتيم (رى): المذهب: لم يصح (١).

عندهم: يجوز بأكثر من ثمن المثل(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «لا يشتري الوصي من مال اليتيم شيئًا ولا الإمام من المغنم شيئًا» (٣) ولم يفصل.

لهم:...ا

⁽١) الوجيز ١/ ٢٨٤.

⁽٢) فتاوي قاضيخان ٣/ ٥٢٣ ، والفتاوي الهندية ٦/ ١٤٨ ـ ١٤٩ .

⁽٣) في المهذب مع المجموع بتكملة المطيعي ١١/ ٣٦٣، بلفظ: «لا يشتري الوصي من مال اليتيم، وهو عند الدارمي في سننه»: باب ما يجوز للوصي وما لا يجوز ٢/ ٤٠٨، بلفظ: «عن مكحول قال: أمر الوصي جائز في كل شيء إلا في الابتياع، وإذا باع بيعًا لم يقبل» قال: وهو رأي يحيى بن حمزة، وفي التلخيص الحبير ٣/ ٤٣، وقال ابن حجر العسقلاني قوله: روي أنه على قال: «لا يشتري الوصي من مال اليتيم» لم أجده، وقال: أخرج البيهقي من طريق زهير بن أبي إسحاق عن صلة بن زفر قال: كنت جالسًا عند ابن مسعود فجاء رجل من همدان على فرس أبلق فقال: يا أبا عبد الرحمن أشتري هذا؟ قال: ماله؟ قال: إن صاحبه أوصى إلي، قال: لا تشتره ولا تستقرض من ماله.

⁽٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في «أ» ، ونصه: «هل يجوز للوصي أن يشتري لنفسه شيئًا من مال اليتيم فقال أبو حنيفة (١) : يجوز بزيادة على القيمة استحسانًا =

⁽۱) فتاوی قاضیخان ۳/ ۵۲۳.

الدليل من المعقول:

لنا:

من لا يجوز له أن يشتري بثمن المثل لا يجوز له أن يشتري بأكثر كالوكيل.

لهم:

تصرف بولاية (١) مستحقة فجاز أن يشتري قياسًا على الجد، ويخالف الوكيل، فإنه يتصرف بالإذن.

مالك(٢):

: (T)

التكملة:

دعواهم أنه تصرف بحكم الولاية قد تقدم(١) جوابه، وعندنا يتصرف

⁼ وإن اشترى بمثل قيمته لم يجز، وقال مالك (۱) ، يشتريه بالقيمة، وقال الشافعي : لا يجوز على الإطلاق (۲) ، وعن أحمد روايتان (۳) : أحدهما لا يجوز، والأخرى إذا وكل رجلاً» (٤) .

⁽١) في أ: الولاية.

⁽٢) المدونة ٤/ ٢٨٨.

⁽٣) هداية أبي الخطاب ١/ ٢١٧.

⁽٤) في ب : يقدم .

⁽١) المدونة ٤/ ٢٨٨.

⁽٢) الوجيز ١/ ٢٨٤.

⁽٣) في أ: روايتين.

⁽٤) هداية أبي الخطاب.

بالتفويض ويتوجه عليهم كونه لا يشترى (١) بثمن المثل نقصًا (٢) أبدًا، وقد (٣) تفرق بينه وبين الجد، لأن (١) الجد يجوز أن يشتري بثمن المثل.

* * *

(١) في ب: لا يستوي.

(۲) في ب : نقضا.

(٣) في ب : وبذلك .

(٤) في ب : فإن .

* * *





لوحة ٤٥ من المخطوطة أ:

إذا أراد المودع سفرًا كان له رد الوديعة إلى صاحبها أو وكيله، فإن دفعها إلى الحاكم مع وجود أحدهما ضمن ، فإن لم يحضر أحدهما واحتاج إلى (۱) السفر دفعها إلى الحاكم ولا ضمان عليه ، فلو دفنها ولم يُعلم بها أحدًا ضمن ، وكذا إذا أعلم (۲) بها غير ثقة (۲) ، فإذا (۱) حضرته الوفاة جرى مجرى السفر (۳) ، وإن أو دعها عند ثقة جاز مع عدم الحاكم ، وإذا جن المودع أو حجر عليه لسفه كان على المودع رد الوديعة إلى الحاكم ؛ لأن إذنه في الإيداع بطل والناظر عليه الحاكم (۵) ، إذا (۲) أو دع دراهم في كيس فكسر الختم أو حل الشد ضمن ؛ لأنه خرق حرز الوديعة وهتك حرمتها ، وإن خرق فوق الشد ضمن ما خرق (۷).

واعلم (۱) أن الغنيمة ما أخذ من المشركين بالقهر والغلبة (۱) والفيء ما انجلوا عنه ، والجزية والعشور وأموال الخراج مقسوم على خمسة: للنبي عليه السلام ، لذوي القربى وهم بنو هاشم وبنو المطلب ابنا عبد مناف ، لليتامى ، للمساكين ، لابن السبيل ، فأما الفيء فأربعة أخماسه كان لرسول الله على وخمسه يقسم على خمسة كخمس (۱) الغنيمة خمسه لرسول الله مقسوم على

⁽١) «إلى» مكررة في أ.

⁽٢) في ب: علم.

⁽٣) المحرر للرافعي ق ٨٦ خ.

⁽٤) في أ: وإذا حضر الوفاة.

⁽٥) في أ: والحاكم بزيادة واو، وانظر المسألة في التنبيه ص ١١١.

⁽٦) في ب: وإذا.

⁽٧) في أ: حرق.

⁽٨) هذا المعنى في الوجيز ١/ ٢٩٠.

⁽٩) في ب: بخمس.

أربعة أخماس فيكون (١) من عشرين سهمًا ، فلما توفي (النبي عليه السلام) (٢) انتقل السهم الذي كان له من الخمس إلى المصالح ، وأما أربعة أخماس الفيء ففيها قولان: أحدها أنها انتقلت إلى المرابطين ؛ لأن بهم ينتصر الإسلام كما كان ينتصر بالنبي (٣) عليه السلام (١) ، والقول الثاني أنها لمصالح المسلمين .

مسألة : إذا قال الإمام من أخذ شيئًا فهو له فهو شرط باطل خلافًا لهم، لنا آية (٥) الغنيمة وعندهم لا يخمس (٦) .

مسألة: إذا (٧) فتح بلدًا وملكت أرض وجب قسمتها بين الغاغين، قال أبو حنيفة الإمام بالخيار إن شاء أجلاهم منها وأقر غيرهم من الكفار فيها، وإن شاء قسمها بين الغاغين، وإن شاء أقر أهلها فيها بالخراج (٨). لنا آية الغنيم منه ولأنه نوع مال فلم تكن قسمته موكولة إلى اختيار الإمام كالمنقو لات.

ولا يقال: إن المنقولات لا(٩) يصح وضع الخراج عليها وليس كذلك

⁽١) في ب: فيكون سهم واحد من عشرين سهمًا.

⁽٢) ما بين القوسين ساقط من ب.

⁽٣) في ب: النبي.

⁽٤) الوجيز ١/ ٢٨٨ ـ ٢٨٩.

⁽٥) هي قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنَمْتُم مِن شَيْء فَأَنَّ لِلَّه خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلذي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ إِن كُنتُمْ آمَنتُم بِاللَّه وَمَا أَنزَلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا يَوْمَ الْفَرْقَانِ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ وَلَا لَهُ اللَّهُ الْمَالَ لَهُ عَنْمُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ لَهُ اللَّهُ مَا لَلْهُ اللَّهُ لَذِي اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ الْمَالُ لَوْلَالُ اللَّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ ا

⁽٦) تحفة الفقهاء ٣/ ٣٠٣.

⁽V) «إذا» غير واضحة في أ.

⁽٨) المختار ٤/ ١٢٤ ـ ١٢٥، مع الاختيار.

⁽٩) «لا» غير واضحة في أ.

العقار؛ لأنا لا نسلم أنه يجوز ضرب الخراج عليها وما فعله عمر في أرض السواد(١) إنما هو أجرة أو ثمن.

مسألة: الإمام بالخيار في أسارى المشركين بين (٢) القتل والاسترقاق والمن والفداء (٢). قال أبو حنيفة: لا يجوز المن والفداء (١٤).

لنا ما روي أن النبي عليه السلام من على ثمامة (٥) بن أثال، وإغا(١) يفعل الإمام ذلك إذا علم أن فيه مصلحة، وأما سلاحهم فإغا لم يدفع إليهم؛ لأنه صار مملوكًا.

- (۱) قال في المغرب ۱/ ٤٢٠، وسمي سواد العراق لخضرة أشجاره وزروعه، وحده طولاً: من حديثة الموصل إلى عبادان، وعرضًا: من العذيب إلى حلوان، وهو الذي فتح على عهد عمر رضى الله عنه.
 - (٢) في ب: من.
 - (٣) مختصر المزنى ص ١٤٩.
 - (٤) المختار ٤/ ١٢٤ ـ ١٢٥ ، مع الاختيار .
- (٥) ثمامة بن أثال بن النعمان بن مسلمة بن عبيد بن ثعلبة بن الدؤل، ابن حنيفة بن لجيم، أبو أمامة، صحابي، كان سيد أهل اليمامة، له شعر، ولما ارتد أهل اليمامة في فتنة مسيلمة ثبت على إسلامه ولحق بالعلاء بن الحضرمي في جمع ممن ثبت معه، فقاتل المرتدين من أهل البحرين، وقتل بعد ذلك.
- (انظر: الأعلام ٢/ ١٠٠، أسد الغابة ١/ ٢٤٦، والاستيعاب ١/ ٢٠٣، مع الإصابة).
 - (٦) "إنما" غير واضحة في أ.
 - (٧) المحرر للرافعي ق ٨٨ خ.
 - (٨) ما بين القوسين ساقط من أ.
 - (٩) الجامع الصغير لمحمد بن الحسن ص ٩٧.

المسألة الحادية عشرة بعد المائتين: إذا تعدى المودع في الوديعة (ريا):

المذهب: يضمن، فإن عاد إلى الوثاق(١) لم يبرأ من الضمان(٢) .

عندهم: يبرأ من الضمان بعوده (٣) .

الدليل من المنقول:

لنا:

قال النبي عليه السلام: «على اليد ما أخذت حتى تؤديه» (١٠) ، وجه الدليل أن يده قد صارت عادية آخذة ، فالضمان عليه إلى أن يرد ، فمن ادعى الرد أو طريان (٥) قاطع للضمان فعليه الدليل .

لهم: . . . (۱)

الدليل من المعقول:

لنا :

زالت يد الوديعة فارتفع العقد؛ لأنها دخلت في ضمان المودع وصارت

⁽١) في أ: الوفاق.

⁽٢) روضة الطالبين ٦/ ٣٣٥، والمحرر للرافعي ق ٨٦ خ، والمنهاج مع المغني ٣/ ٩٠.

⁽٣) تحفة الفقهاء ٣/ ١٧٢، والبناية شرح الهداية ٧/ ٧٤٣.

⁽٤) سبق تخريجه في مسألة (قبح).

⁽٥) هكذا في أ، ب، والصواب طريانًا قاطعًا.

⁽٦) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ ونصه: «الوديعة أمانة محضة وهي من القرب المندوب إليها، وإن في حفظها ثوابًا(١)، وإن الضمان لا يجب على المودع إلا بالتعدي(٢)، وإن القول قول المودع في التلف والرد على الإطلاق مع يمينه، ومتى طلبها صاحبها وجب على المودع الرد، فإن لم يفعل فهو ضامن».

⁽١) في أ: «ثواب» وهو لحن.

⁽٢) روضة الطالبين ٦/ ٣٢٧.

يده عادية؛ لأن يده عادية في الحفظ، فإذا خان فقد استردها، ثم لو أودع الغاصب صار أمينًا فإذا خان الأمين صار غاصبًا والأشياء تعرف بنظائرها.

لهم:

مودع موافق^(۱) فبرئ من الضمان؛ لأن العقد لم يرتفع كالإيمان لا يرتفع بترك الصلاة؛ ولأنه أمر^(۱) بالحفظ والخلاف لا يلاقي الأمر حتى يرفعه إنما يلاقي المأمور والوديعة عقد حفظ على العموم فأي وقت يحفظ فقد جاء بمقتضى العقد ثم لو خان في بعض الوديعة بقي أمينًا، فكذلك في بعض الزمان.

مالك(٢):

أحمد^(٤):

التكملة:

قالوا: لو رد إلى يد وكيل المالك أو نائبه خرج عن العهدة والآن مهما عاد إلى الحفظ فقد رد إلى اليد الثابتة المسكة (٥) لأمره في الحفظ فخرج عن العهدة . الجواب: ذلك صحيح إن ثبت أن المالك راض بائتمانه بعد الخيانة ، فإن الخيانة هدمت (١) الأمانة ، وإذا انهدم (٧) الحرز لم يرض المالك بإيداع ماله

⁽١) في أ: مواثق.

⁽٢) في ب: ولاية أمر بالحفظ.

⁽٣) رسالة ابن أبي زيد القيرواني ص ٤٧٣ ، مع الثمر الداني.

⁽٤) مختصر الخرقي ص ٧٩.

⁽٥) في ب: المتمسكة.

⁽٦) في ب : عدمت.

⁽٧) في ب : أو انهدم.

فيه، قالوا: حال المال قاطعة بطلب الحفظ وإرادته (۱) في كل وقت (ونعد الخيانة بعض الأحوال) (۲) ، الجواب: نعم يؤثر الحفظ لكن على كراهية (۳) كما يؤثر حفظ ماله الذي في يد الغاصب ولايدل على أن يد الغاصب يد أمانة. قالوا: إن نظرتم إلى شوب (۱) قلبه بالخيانة فهو كما لو سمع بفسقه أو رآه قد أخذ مال غيره وخان (۵) في وديعة أخرى. الجواب: هذه احتمالات يجوز أن يطيب القلب معها ، أما إذا خان (۵) في هذه الوديعة لم يبق احتمال ، قالوا: ما (۱) ذكرتموه باطل بالمستأجر على الحفظ إذا خان ثم عاد أمينًا فإنه يستحق الأجرة.

الجــواب: إنه إن (٧) استؤجر على حفظ مال وخان فيه لا يبرأ عن الضمان؛ لأن العقد اقتضى جعل يده حرزًا أو مقابلة منفعة (٨) في الحفظ (بأجرة)(٩).

هوامش هذه المسألة (ريا):

الأصل في الوديعة قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤُدُّوا الْأَمَانَات إِلَىٰ أَهْلَهَا ﴾(١١)، =

⁽١) في ب: فإن اردته.

⁽٢) وبعض الخيانة بعض الإخوان.

⁽٣) في ب : كراهة.

⁽٤) في ب: سرب.

⁽٥) في ب : وجاز .

⁽٦) في ب: إنما.

⁽٧) في ب : أن يستؤجر .

⁽٨) في ب : منفعته .

⁽٩) ما بين القوسين سقط من ب.

⁽١) النساء آية: ٥٨.

* * *

= وقول النبي عليه السلام: «أد الأمانة إلى من ائتمنك، ولا تخن من خانك»(١)، والحاجة إليها ماسة، وهي مستحقة بمن يثق بنفسه(١). الوديعة: مشتقة من السكون والخفض والدعة(١).

* * *

⁽١) أبو داود في سننه في البيوع: باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده ٣/ ٨٠٥، والترمذي في جامعه في البيوع: باب حدثنا أبو كريب ٣/ ٥٦٤، والدارمي في سننه في البيوع: باب في أداء الأمانة واجتناب الخيانة ٢/ ٢٦، وأحمد في مسنده ٣/ ٤١٤.

⁽٢) في ب: مستحبة ممن يثق، وهو أنسب.

⁽٣) الزاهر ص ٢٧٩.

المسألة الثانية عشرة بعد المائتين: إذا أودع صبيًا(١) فأتلف الوديعة (ريب):

المذهب: يجب الضمان في مال الصبي ويتعلق برقبة العبد (٢) .

عندهم: لا ضمان على الصبي ويتعلق بذمة العبد يتبع به إذا عتق (٣) .

الدليل من المنقول:

كا:...نا

لهم: . . . ف

(١) في ب: صببة.

(٢) المحرر للرافعي ق ٨٦خ، والوجيز ١/ ٢٨٤.

(٣) الجامع الكبير لمحمد بن الحسن ص ٣٦٤.

- (٤) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «عن عمرو بن شعيب عن أبيه، عن جده قال: قال رسول الله عليه : «من أودع فلا ضمان عليه»، رواه ابن ماجه (١) من رواية أيوب (٢) بن سويد».
- (٥) بياض في ب وج، وبخط مغاير في أ، ونصه: «عن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله عَلَيْ قال: «آية المنافق ثلاث إذا حدث كذب وإذا وعد أخلف، وإذا ائتمن خان» (٣).

⁽۱) ابن ماجه في سننه في الصدقات باب الوديعة ٣/ ٨٠٢، ورقم الحديث ٢٤٠١، وقال: هذا إسناده ضعيف لضعف المثنى والراوى عنه.

⁽۲) هو: أيوب بن سويد الرملي أبو مسعود السيباني: نسبة إلى سيبان بطن من حمير، روى عن الأوزاعي ومالك والثوري وابن جريج ويحيى بن عمرو السيباني والمثنى بن الصباح وأسامة بن زيد ويونس بن زيد وغيرهم، وعنه بقية ودحيم والشافعي وابن السرح... وغيرهم. قال أحمد: ضعيف، وقال ابن معين: ليس بشيء يسرق الأحاديث، وقال ابن حبان في الثقات كان رديء الحفظ يخطئ يتقى حديثه وغرق سنة ١٩٣هم، وقال ابن أبي عاصم: مات ٢٠٢هم. (انظر: تهذيب التهذيب ٢/ ٤٠٥ ـ ٢٠٠٥).

⁽٣) البخاري في صحيحه في الإيمان: باب علامات المنافق ١/ ١٤، ومسلم في صحيحه في الإيمان باب بيان خصال المنافق ١/ ٧٨.

الدليل من المعقول:

لنا:

الواجب ضمان استهلاك فيؤاخذ به الصبي كالبالغ (۱) ؛ لأن الصبيان يؤاخذون بضمان الأفعال ومن ضمن المال بالإتلاف قبل الإيداع ضمنه بعد الإيداع بذلك كالبالغ، ومن شيمة المراهق أن يحفظ ولو أودع عبدًا فأتلفه وجب الضمان، وضمان الإتلاف حكمه يدور مع الإتلاف فمتى وجد وجد.

لهم:

هو بالإيداع للصبي مسلط على الاستهلاك ولا ضمان؛ لأنه أثبت للصبي يدا على المال فهو راض بالإتلاف وصار كتقديم (٢) الطعام، وللإنسان (٣) ملكان ملك عين (١) وملك يد (٥) ، وقد أثبت للصبي (١) ملك اليد، وقد تملك باليد مفردة عن العين كالمكاتب والمأذون (٧) والوكيل.

مالك(^):

- (١) في ب: كالقاطع.
 - (٢) في ب : كذلك.
- (٣) في ب: والإنسان.
 - (٤) في ب : غني .
 - (٥) في أ: عين.
 - (٦) في ب: الصبي.
- (٧) في ب: في المأذون.
- (A) قال خليل في مختصره ص ٢٢٤، وإن أودع صبيًا أو سفيهًا أو أقرضه أو باعه فأتلف لمن يضمن، وإن بإذن أهله وتعلقت بذمة المأذون عاجلاً وبذمة غيره إذا أعتق.

أحمد(١):

التكملة:

غنع من (۱) أنه مكنه من الإتلاف بل استحفظه ، وإن سلمناه (۱) ، فالتمكن لا يسقط الضمان كمن ترك (۱) متاعه في مفازة ، أو شمر فرسه ، فقد رفع يده عن المتاع والفرس والضمان على متلفهما (۱) ذلك لأن المسلط (۱) على التصرفات ليس هو ملك اليد بل ملك العين ، وإنما تراد اليد (۱) لنقل الضمان والقبض ، وأسعد الناس بذلك أبو حنيفة ، فإنه قال : بيع العقار قبل القبض صحيح فنقول (۱) المكاتب ما تصرف (۱) بملك اليد ، بل له ملك العين من وجه ، وكذلك (۱) المأذون يتصرف بملك العين ؛ لأنه نائب عن سيده ، ثم اليد تقسم (۱۱) إلى يد ملك ويد أمانة ولم يثبت للصبي يد الملك إنما ثبتت له يد الوديعة ، ومعناها جعل يده نائبة عن يد المالك في الحفظ ، فكأنه ضم يداً

⁽۱) قال أبو الخطاب الكلوذاني في هدايته: «فإن أودع صبيًا وديعة فتلفت لم يضمن، وإن أتلفها الصبي فقال شيخنا: يضمن، وقال غيره من أصحابنا: لا يضمن، فإن أودع عبدًا وديعة فأتلفها ضمن وتكون في رقبته. الهداية ١/ ١٨٨.

⁽٢) في ب: غنع أن يمكنه.

⁽٣) في ب : وإن سلمنا.

⁽٤) في ب : كمن بدل متاعه في مغارة وشمر .

⁽٥) في ب: ملكهما.

⁽٦) في ب: التسليط.

⁽٧) في ب : يراد لنقل.

⁽٨) في ب : ويقول.

⁽٩) في ب : يفرق.

⁽١٠) في ب : وكالمأذون.

⁽١١) في ب: تنقسم إلى ملك.

أخرى حافظة لهذا(١) الملك إلى يده ويلزمهم إذا أودعه عبداً، فإنه يضمن، فإن قالوا ما مكنه من الإتلاف؛ لأن السيد لا يملك دم العبد بطل بما لو صرح بالإذن في قتله، فإنه يسقط الضمان.

* * *

(١) في ب: فهذا.

هوامش هذه المسألة (ريب):

قال أبو العباس: لو نوى المودع الخيانة بالجحود أو الاستعمال ولم يجحد ولم يستعمل ضمن. قال الأصطخري: إذا أودعه حيوانًا ونهاه عن علفه وسقيه فامتثل فتلف ضمن (١).

* * 1

⁽١) المنهاج مع مغني المحتاج ٣/ ٨٤ ـ ٨٥ مثله ، وروضة الطالبين ٦/ ٣٣٢، وعزاه للأصطخري.

المسألة الثالثة عشرة بعد المائتين: السلب (ريج):

المذهب: يستحقه القاتل(١).

عندهم: لا يستحق إلا أن ينادي الإمام بذلك(٢) .

الدليل من المنقول:

لنا :

قال النبي عليه السلام: «أيما مسلم قتل مشركًا فله سلبه»(٣) ، وقال: «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه»(٣) ، وقول الشارع محمول أبدًا على تقرير القواعد(١) .

لهم:

قال النبي عليه السلام: «ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه»(٥).

⁽١) المحرر للرافعي ق ٨٧ خ، وروضة الطالبين ٦/ ٣٧٢.

⁽٢) النتف في الفتاوي ٢/ ٧٢٠ ـ ٧٢١.

⁽۲) البخاري في صحيحه في المغازي: باب قول الله تعالى: ﴿ ويوم حنين إذ أعجبتكم كشرتكم ﴾ ٥/ ١٠٠، بلفظ «من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه»، ومسلم في الجهاد: باب استحقاق القاتل سلب القتيل ٣/ ١٣٧١، وأبو داود في سننه في الجهاد باب في السلب يعطي القاتل ٣/ ١٦١، كلاهما بلفظ البخاري، والسلب: ما على القتيل من سلاحه وأداته، وإنما سمي سلبًا؛ لأن قاتله يسلبه، فهو مسلوب وسلب كما يقال: نفضت ورق الشجر وخبطته، والورق المخبوط: خبط ونفض (انظر: الزاهر ص ٢٨٣).

⁽٤) في ب: محمول على تقرير القواعد أبدًا.

⁽٥) الطبراني في الكبير والأوسط وفيه عمرو بن واقد وهو متروك كما في مجمع الزوائد ٥/ ٣٣١، ولفظه: إنما للمرء ما طابت به نفس إمامه، وانظر: المعجم الكبير للطبراني ٤/ ٢٤ ـ ٢٥، في أحاديث حبيب بن مسلمة الفهري.

وخبر (۱) اللذين قتلا أبا جهل، وأن النبي عليه السلام أعطى سلبه أحدهما (۲).

الدليل من المعقول:

لنا:

مال تفرد القاتل باستيلائه عليه، فتفرد (٣) بملكه كالصيد، ونزل (١) هذا الأصل في الغنائم خوف الفساد بالاشتغال (٥) عن القتال بالغنائم، أما هاهنا فقد كفي (١) شره وانفرد بقتله فانفرد بسلبه.

لهم:

مأخوذ بشوكة المسلمين فكان مقسومًا بينهم كسائر الغنائم، بيانه: أنه لولا قوتهم لم يقف ويقتل وصار كالواحد ينفرد بفتح حصن.

مالك: ف(٧).

أحمد^(٨) :

- (١) في ب: خير.
- (٢) البيهقي في سننه في قسم الفيء والغنيمة: باب السلب للقاتل ٦/ ٣٠٥-٣٠٦.
 - (٣) في ب: فنفر.
 - (٤) في ب : وترك.
 - (٥) في ب: بالاشغال.
 - (٦) في أ: كفا.
- (٧) بداية المجتهد ١/ ٢٩٠ ، ومالك في موطئه في الجهاد باب ما جاء في السلب في النفل ٢/ ٤٥٥ ، والإشراف على مسائل الخلاف ٢/ ٢٦٦ .
- (٨) قال أبو الخطاب الكلوذاني في هدايته ١/ ١٥٥: وسلب المقتول لقاتله غير مخموس إذا شرطه الإمام له، فإن لم يشرط لم يستحقه في إحدى الروايتين، والأخرى يستحقه بأربع شرائط: أن يكون الكافر منهمكًا على القتال غير مثخن بالجراح، ويغرر المسلم بنفسه في قتله، والحرب قائمة وهي اختيار الخرقي، والمبدع ٣٦٢ ٣٦٢.

التكملة:

لزيادة العناء تأثير في زيادة الاستحقاق، بدليل فضل الفارس على الراجل فليعلل (۱) ذلك بالترغيب، فإن اعترضوا (۲) بتفاصيل المذهب من حرمان قاتل المنهزم، وقاتل من أثخنه غيره قلب (۲) عليهم بما لو نادى الإمام (۱) وظهر الجواب، يفهم معنى التخصيص بالترغيب من قبل (۱) المقاتل لا المنهزم ونقول: هذا مال مباح وطريق استحقاقه حيازته، والأموال وإن كانت للكفار إلا أنها قدرت مباحة حتى ملكت بالاستيلاء، وهذا القياس كان يقتضي أن يملك الغنائم كل من حازها لكن ترك ذلك لمصلحة (۱) وسياسة حرب.

هوامش هذه المسألة (ريج):

الأصل قوله تعالى: ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ ﴾ (١).

السلب: ما اتصل بالمسلوب مما يحتاج إليه في القتال، وفي فرسه وما لا يحتاج إليه قولان، وفي الجنيبة على يده قولان (٢٠) .

الفيء: من الرجوع، يقال: فاء الظل.

شرطه أن يقتله مقاتلاً مقبلاً يغرر بنفسه في طلبه.

ابن عباس: خمس السلب.

داود: يستحق السلب على أي وجه سلبه.

⁽١) في ب: فلنعلل ذلك وبالترغيب.

⁽٢) في ب: فإن أعرضوا بتفاضل المذهب من حركات.

⁽٣) في ب: قلت.

⁽٤) في أ: الأمان.

⁽٥) في ب: في قتل القاتل.

⁽٦) في ب: مصلحة.

⁽١) الأنفال آية: ٤١.

⁽٢) روضة الطالبين ٦/ ٣٧٤. ٣٧٥.

* * *

= قال الحسن البصري: تنفرد السرية بما غنمت، وإن كانت طليعة. الداركي: يشارك بين الجاسوس وبين الغانمين (١)، وإن لم يشهد وقت القسمة، ويجعل لأهل الكتاب المأذون لهم في قتال المشركين ما غنموه.

* * *

⁽١) روضة الطالبين ٦/ ٣٨٠.

المسألة الرابعة عشرة بعد المائتين: إذا جاوز الدرب فارسًا فنفق (١) فرسه (ريد):

المذهب: لم يستحق سهم الفارس(٢).

عندهم: يستحق (٣).

الدليل من المنقول:

لنا :

قال النبي عليه السلام: «الغنيمة لمن شهد الوقعة»(١) علق الغنيمة بالشهود، وهو يوافق القياس، فكيف يلحق به دخول الدرب ولم يساوه؟

لهم:

قَالَ الله تعالى: ﴿ وَلا يَطُنُونَ (٥) مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو َ قَالَ الله تعالى: ﴿ وَلا يَطُنُ وَنَ (٥) مَوْطِئًا يَغِيظُ الْكُفَّارَ وَلا يَنَالُونَ مِنْ عَدُو اللهُ اللهُ اللهُ عَمَلٌ صَالِحٌ ﴾ (١) فجعل مجرد وطء (٧) ديارهم جهادًا (٨) فَيْ

⁽١) قال المطرزي في المغرب ٢/ ٣١٩، نفوق الدابة موتها وخروج الروح منها.

 ⁽۲) حاشية البجيرمي على شرح منهج الطلاب ۳/ ۳۰۷، ومختصر المزني ص ١٥٠، وروضة الطالبين ٦/ ٣٧٨.

⁽٣) النتف في الفتاوي ٢/ ٧٢٦-٧٢٧، والمختار ٤/ ١٢٩، مع الاختيار.

⁽٤) هذا أثر عن ابن عمر كما في مصنف عبد الرزاق في الجهاد: باب لمن الغنيمة ٥/ ٣٠٣- ٣٠٣، ولفظه عن طارق بن شهاب أن عمر كتب إلى عمار أن الغنيمة لمن شهد الوقعة، والبيهقي في سننه في السير: باب الغنيمة لمن شهد الوقعة ٩/ ٥٠، وروى أيضًا أن أبا بكر رضي الله عنه قال: إنما الغنيمة لمن شهد الوقعة ٩/ ٥٠، وروى عن على رضي الله عنه الغنيمة لمن شهد الوقعة ٩/ ٥٠.

⁽٥) في أ: يطاون.

⁽٦) في ب : زيادة الآية ، وهي رقم ١٢٠ من سورة التوبة .

⁽٧) في أ، ب: وطئ.

⁽A) في أ: جهاد وهو لحن.

وقال تعالى: ﴿ وَمِن (١) رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ ﴾ وقد حصل (٢) الإرهاب بدخول الدار.

الدليل من المعقول:

لنا :

لا يوجد (٣) سبب استحقاق الفارس فلا يستحق سهم الفارس، كما لو هلك قبل الدرب؛ لأن السبب قتالهم فارسًا، فالجهاد (١) فعل فهو كضرب زيد لا يوجد (٥) بدون ضربه.

لهم:

مجاهد فارس فاستحق سهم فارس؛ لأن دخول دار الحرب جهاد؛ ولأنه يؤدي إلى الجهاد، ولو شهد الوقعة فارسًا ولم يقاتل استحق، وأول(١) السبب يفضى(٧) إلى نهايته ولهذا أقيم الأجل مقام حقيقة القدرة في السلم.

مالك(٨):

أحمد(٩):

- (١) في ب : «ورباط» بدون من وهو خطأ، والآية رقم ٦٠ من سورة الأنفال.
 - (٢) في ب: خص.
 - (٣) في ب : لم يوجد.
 - (٤) في ب: بالجهاد.
 - (٥) في أ: يؤخذ.
 - (٦) في ب : فأول.
 - (٧) في ب: يقضي.
- (A) المدونة ١/ ٣٩٢، ومفهومه أن لا يسهم للغازي إذا مات قبل الغنيمة، فكذلك الفارس إذا نفق فرسه في الدرب.
- (٩) الهداية ١/ ١١٨، ونصه: «فإن دخل فارسًا فنفق فرسه أو شرد فلم يجده حتى انقضت الحرب فله سهم راجل».

التكملة:

عبارة: شهد (۱) الحرب راجلاً فلا يستحق سهم فارس (۲) كما لو كان مستعاراً، أو باع الفرس. قالوا: لا خلاف أن حياة الفرس إلى (حين (۲) تمام الاستيلاء غير معتبر)، وسبب ملك الغنيمة الاستيلاء، وأول أسباب الاستيلاء دخول الدار لما فيه من القهر والغلبة، ولهذا يتعين (۱) على المسلم الجهاد إذا دخل الكفار أطراف بلادهم فاعتبرنا دخول الدار. الجواب: السبب ما نصبه الشرع سبباً، وهو شهود الحرب، وفيه مناسبة، والقتال هو المؤثر في القهر ثم (۵) مباشرة عينه لم تشترط (۱) بل الاستعداد (۱۷) له؛ لأنه ليس من الحزم اشتغال الجميع بالقتال، وكل ما يذكرونه منقوض بما لو باع الفرس أو مات (۱) الفارس أو كان الفرس مستعاراً.

* * *

⁽١) في ب وج: يشهد.

⁽٢) في ب وج: الفارس.

⁽٣) في ب وج: حي بأنه الاستيلاء غير متعديه.

⁽٤) في ب وجه: تعين.

⁽٥) في ب : هو .

⁽٦) في ب : لم يشترط.

⁽V) في ب وج: الاستعداد لأنه.

⁽٨) في ب وج: أو ثياب الفارس.

المسألة الخامسة عشرة بعد المائتين: استيعاب الأصناف الثمانية في الصدقات (ريه):

المذهب: واجب(١).

عندهم: ف(٢).

الدليل من المنقول:

لنا:

قوله تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ... ﴾ (٣) الآية. أضاف الصدقات إليهم بلام التمليك وعطف البعض على البعض فاقتضى الاشتراك(١٠).

لهم:

ظاهر قوله تعالى: ﴿إِن تُبدُوا الصَّدَقَاتِ فَنعِمًا هِيَ... ﴾ (٥) الآية، وجه الدليل: أنه جعل عطاء الفقراء خيرًا (١) ، والصَدقات إذا أطلقت (٧) شرعًا أريد بها الفرض. قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً ﴾ (٨) ، وقال تعالى: ﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ للْفُقَرَاء ﴾ (٢) .

⁽١) المحرر للرافعي ق ٨٨ خ.

⁽٢) كشف الحقائق شرح كنز الدقائق ١/ ١١٠، وشرح الوقاية بهامشه ١/ ١١٠.

⁽٣) التوبة آية: ٦٠.

⁽٤) في ب: الإشراك.

⁽٥) البقرة آية: ٢٧١، وفي أ: فنعم ما.

⁽٦) في أ: جزا، وفي ب: خير.

⁽٧) في ب : طلعت .

⁽٨) التوبة آية: ١٠٣.

الدليل من المعقول:

لنا:

ملك مضاف إلى أصناف بأوصاف فوجب أن يستووا استحقاقًا قياسًا على ما لو أوصى لهم.

لهم:

الزكوات لله تعالى؛ لأنها عبادة محضة (۱) فهي كالصوم والصلاة (۲) غير أن الفقراء لهم رزق على الله تعالى (۲) بوعده، فأحيلوا على الأغنياء والجهات إلى عددها جهات حاجات؛ فأيها وقع جاز وصار بمثابة إضافة الصلاة إلى الكعبة ولا يجب استيعابها.

مالك: يدفع إلى أمسهم حاجة(١).

أحمد: من ملك خمسين درهمًا لم يجز له الأخذ (٥) .

التكملة:

المعتمد الآية المسوقة (١) لا بأنه صرف الصدقات إلى المذكورين إما حقًا لهم أو نفقة (٧) داره برابطة قرابة الإسلام، أو حقًا لله تعالى صرف إليه

⁽١) في ب: مختصة.

⁽۲) «والصلاة» ساقطة من ب.

⁽٣) «تعالى» ساقطة من ب.

⁽٤) الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي عليه ١/ ٤٩٨، ومختصر خليل ص ٦٥، والإشراف على مسائل الخلاف ١/ ١٩٠.

⁽٥) هداية أبي الخطاب ١/ ٨١.

⁽٦) في ب وج: المسبوقة إلا.

⁽V) في ب: نفقة داره بواسطة.

بواسطة أيديهم وكيفما ما قدر ، فالظاهر (مستغن (۱) باستيفائهم) وإيجاب الصرف إلى جميعهم بلا (۲) حاجة إلى الخوض في أن الحق لله أو للفقراء (۱) فالقراءة تقتضي (۱) الصرف إليهم على الاستيعاب ، فإن قالوا صيغة الآية إخبار (۱) فلم يؤخذ (۱) منه الوجوب، إنما الوجوب مأخوذ من قوله تعالى: ﴿ وآتوا الزكاة ﴾ والمأخوذ من (۷) هذه الآية جواز صرفها إليهم .

الجواب: لو كان المقصود ما ذكروه قال: إنما الصدقات للفقراء أو المساكين فلما عدل عن صيغة التخيير (١٠) إلى صيغة التشريك (٩) دل على ما قلناه، فإن قالوا: الواو بمعنى أو. قلنا: الظاهر ما قلناه فعلى (١٠) مدعي غيره

هوامش هذه المسألة (ريه):

⁽١) في ب وج: مشعوبًا بشعابهم.

⁽٢) في بوج: فلا.

⁽٣) في ب وج: وللفقير.

⁽٤) في ب: يقتضي.

⁽٥) في ب : الأخبار .

⁽٦) في ب وجـ: يوجد.

⁽٧) في أ: وإنما جوزت هذه الآية.

⁽٨) في ب وجه: الخبر.

⁽٩) في ب وجه: السريد.

⁽١٠) في ب وجه: فعل.

سهم ذوي القربي يصرف إليهم مع الغني والفقير(١).

الصدقة المحرمة على بني هاشم هي الصدقة المفروضة لا ما تطوع به(٢) .

الأصناف : الفقراء، المساكين، الغارمون، ابن السبيل، هذه توجد غالبًا في كل مكان. الغزاة والمكاتبون يوجدون في بعض المواضع، المؤلفة والعاملون.

⁽١) روضة الطالبين ٦/ ٣٥٥.

⁽٢) روضة الطالبين ٢/ ٣٢٢.

الدليل.

= لا يوجدون، ويجب أن يقسم في كل صنف على جزء منه (١).

الفقير أشد حالاً من المسكين، قال الخصم: المسكين أشد (٢)، لنا أن الله بدأ بذكره وبيت الراعى:

أما الفقير الذي كانت حلوبته وفق العيال فلم يترك لها سند^(٣) يعارضه هل لك في أجر كبير موجره بعين مسكينًا قلي لاً عسكره

خمس شياه سمعه وبصره (٣)

ابن السبيل: المسافر في طاعة مع الحاجة.

الرقاب : المكاتبون عند الحلول، الغارمون في إصلاح ذات البين.

الزهري وابن شبرمة: يجوز أن صرف الزكاة إلى المشركين (٥).

قال النخعي: إن كانت كثيرة دفعها إلى الأصناف وإن كانت قليلة دفعها إلى صنف.

* * *

(١) روضة الطالبين ٢/ ٣٠٨ـ ٣٢١.

هل لك في أجر عظيم تؤجره تغيث مسكينًا قلي لاً عسكره عشر شياه سمعه وبصره قد حدث الناس بمصر يحضره

يخاف أن يلقاه نسر ينسره

(٥) الإشراف على مسائل الخلاف ١/ ١٨٩ ، ونصه: لا يجوز صرف زكاة الفطر ولا غيرها إلى ذمي خلافًا لمن أجازه في الجميع .

⁽٢) الإشراف على مسائل الخلاف ١/ ١٩٢، وعزا البيت لابن الأعرابي.

⁽٢) الزاهر ص ٢٩٠، وقال: وأنشد للراعي، والمجمل ٣/ ١٠٣، وعزاه المعلق للراعي.

⁽٤) الزاهر ص ٢٩٢، وقال: وأنشدني ابن الأعرابي ، ونصه:

ملحق بالأعلام الواردة في الهوامش ولم يترجم لها

١ - أبو ثور:

هو: إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي، أخذ الفقه عن الشافعي، مات سنة أربعين ومائتين، وقال أحمد بن حنبل: وقد سئل عن مسألة: سل الفقهاء سل أبا ثور، وقال أحمد: أعرفه بالسنة منذ خمسين سنة هو عندي في صلاح سفيان الثوري(١١).

٢ ـ النسائى:

أحمد بن شعيب بن علي الخراساني النسائي، أبو عبد الرحمن القاضي الإمام الحافظ شيخ الإسلام، أحد الأئمة المبرزين والأعلام المشهورين، طاف البلاد وسمع من خلائق، وله من الكتب: السنن الكبرى، والصغرى، وخصائص علي، ومسند علي، ومسند مالك، مات شهيدًا سنة ثلاث أو أربع و ثلثمائة عن ثمان وثمانين سنة (٢).

٣ - أحمد الطحاوي:

أبو جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الحجري المصري، شيخ الحنفية سمع هارون بن سعيد الأيلي وطائفة من أصحاب ابن عيينة وابن وهب، وصنف التصانيف وبرع في الفقه والحديث، توفي في ذي القعدة

⁽١) طبقات الفقهاء ص ٩٢، والعبر ١/ ٣٣٩.

⁽٢) العبر ١/ ٤٤٤، في وفيات ٣٠٣ هـ، وشذرات الذهب ٢/ ٢٣٩، والبداية والنهاية ١١/ ١٢٣.

٣٢١ هـ، وله اثنتان وثمانون سنة، قال ابن يونس: وكان ثقة ثبتًا لم يخلف مثله، انتهت إليه رآسة الحنفية بمصر كما قال الشيخ أبو إسحاق(١).

٤ ـ بشار بن برد:

هو بشار بن برد العقيلي، بالولاء، أبو معاذ، أشعر المولدين على الإطلاق، أصله من طخارستان (غربي نهر جيحون) ونسبته إلى امرأة عقيلية، قيل: إنها أعتقته من الرق وكان ضريرًا، نشأ بالبصرة وقدم بغداد، وأدرك الدولتين الأموية والعباسية، وشعره كثير متفرق، كان شاعرًا راجزًا، سجّاعًا خطيبًا، صاحب منثور ومزدوج، وله رسائل معروفة، اتهم بالزندقة فمات ضربًا بالسياط سنة ١٦٧ هـ(٢).

٥ ـ جابر بن زيد:

أبو الشعثاء: جابر بن زيد الأزدي ، مات سنة ١٠٣ هـ، وقيل سنة ٩٣ هـ، وروى عمرو بن دينار عن ابن عباس أنه قال: لو أن أهل البصرة سألوا جابر بن زيد عما في كتاب الله ثم نزلوا عند قوله وسعهم، أو قال: كفاهم، وقال عمرو بن دينار: ما رأيت أحدًا أعلم من أبي الشعثاء (٣).

٦ ـ حذيفة:

هو: حذيفة بن اليمان العبسي، صاحب السر المكنون في تمييز المنافقين ولذلك كان عمر لا يصلي على ميت حتى يصلي عليه حذيفة يخشى أن يكون من المنافقين، وسمي ابن اليمان؛ لأن جده حالف بني عبد الأشهل وهم من اليمن، توفى سنة ٣٦هد(١).

⁽١) العبر ٢/ ١١، والبداية والنهاية ١١/ ١٧٤، وطبقات الفقهاء ص ١٤٢.

⁽٢) الأعلام ٢/ ٥٢، وفيات الأعيان ١/ ٢٧١. ٢٧٤، وتاريخ بغداد ٧/ ١١٢.

⁽٣) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٨، والعبر ١/ ٨٠، وشذرات الذهب ١/ ١٠١.

⁽٤) شذرات الذهب ١/ ٤٤، والعبر ١/ ٢٧، وكتاب مشاهير علماء الأمصار للبستي ص ٤٣.

٧ ـ الاصطخري:

أبو سعيد الاصطخري الحسن بن أحمد بن يزيد، ولد سنة ٢٤٤ هـ، ومات سنة ٣٢٨ هـ، وقد ولي القضاء والحسبة ببغداد، وكان ورعًا، وصنف كتابًا حسنًا في أدب القضاء، وآراؤه في الفقه جيدة، وكان رأسًا في فقه الشافعي وحدث، وكان ثقة مستورًا وفقيهًا مقدمًا، له: كتاب الفرائض الكبير، وكتاب الشروط والوثائق والمحاضر والسجلات(١).

٨ ـ الكرابيسي:

هو الحسين بن علي بن يزيد أبو علي الكرابيسي، كان إمامًا جليلاً جامعًا بين الفقه والحديث، تفقه أولاً على مذهب أهل الرأي ثم تفقه للشافعي وسمع منه الحديث وعن يزيد بن هارون وإسحاق الأزرق ويعقوب بن إبراهيم وغيرهم، وروى عن جماعة، وله مصنفات كثيرة، وقد أجازه الشافعي كتب الزعفراني، وكان الكرابيسي من متكلمي أهل السنة، أستاذًا في علم الكلام كما هو أستاذ في الحديث والفقه، وله كتاب في علم المقالات، مات سنة ٢٥٤هه، أو ٢٤٨هد (٢).

٩ ـ حميد بن ثور:

هو: حميدبن ثور بن حزن الهلالي العامري، أبو المثنى، شاعر مخضرم عاش زمنًا في الجاهلية، وشهد حنينًا مع المشركين، وأسلم ووفد على النبي على النبي على مروان عبد الملك بن مروان (٢).

⁽١) الفهرست لابن النديم ص ٣٠٠ ، والعبر ٢/ ٢٩ ، والبداية والنهاية ١١/ ١٩٣ .

⁽٢) العبر ١/ ٣٥٤ ـ ٣٥٥، والبداية والنهاية ١١/٢.

⁽٣) الأعلام ٢/ ٢٨٣، والإصابة ١/ ٢٥٦.

١٠ ـ داود الظاهري:

داود بن علي أبو سليمان الأصبهاني ثم البغدادي، الفقيه الظاهري صاحب التصانيف، تفقه على أبي ثور وابن راهويه، وسمع القعنبي وسليمان بن حرب وطبقتهما، وكان ناسكًا زاهدًا.

تكلم أبو الفتح الأزدي وغيره فيه ومنعه أحمد بن حنبل من الدخول عليه لقوله المعروف في القرآن بلغه الذهلي لأحمد وكتب به إليه، وكان داود مجتهداً حافظًا إمام أهل الظاهر(١)، توفى سنة ٢٧٠هـ.

١١ - ربيعة:

هو: أبو عثمان بن أبي عبد الرحمن، وأبو عبد الرحمن اسمه فروخ، وهو مولى تيم بن مرة، ويعرف بربيعة الرأي، أدرك من الصحابة: أنس بن مالك والسائب بن يزيد وعامة التابعين، قال يحيى بن سعيد الأنصاري ما رأيت أحدًا أفطن من ربيعة، وقال أسوار بن عبد الله العنبري: ما رأيت أحدًا أعلم من ربيعة الرأي فقيل له ولا الحسن وابن سيرين؟ فقال: ولا الحسن وابن سيرين، مات سنة ١٣٦ هـ(٢).

١٢ - أم حبيبة بنت أبي سفيان:

هي أم المؤمنين رملة بنت أبي سفيان الأموية هاجرت إلى الحبشة مع زوجها عبد الله بن جحش فتنصر هناك ومات فأرسل رسول الله عَلَيْ عمرو ابن أمية الضمري وكيلاً في زواجها فلما بشرت بذلك نثرت سوارين كانا في يدها وأصدقها النجاشي عن النبي عَلَيْ أربعمائة دينار أو أربعة آلاف درهم وحضر عقدها جعفر وأصحابه، وتوفيت سنة ٤٤ هـ(٣).

⁽١) شذرات الذهب ٣/ ١٥٨ ـ ١٥٩، ووفيات الأعيان ٢/ ٢٥٥ ـ ٢٥٧.

⁽٢) طبقات الفقهاء ص ٦٥، وشذرات الذهب ١/ ١٩٤، والعبر ١/ ١٤١.

⁽٣) شذرات الذهب ١/ ٥٤، والعبر ١/ ٣٧.

١٣ ـ زفر بن الهذيل:

هو: أبو الهذيل زفر بن الهذيل العنبري الفقيه، ولد سنة عشر ومائة ومات سنة ثمان وخمسين ومائة وله ثمان وأربعون سنة، وكان قد جمع بين العلم والعبادة، وكان من أصحاب الحديث ثم غلب عليه الرأي وهو قياس أصحاب أبى حنيفة (١).

١٤ ـ النابغة الذبياني:

هو: زياد بن معاوية بن ضباب بن جابر بن يربوع بن غيظ بن مرة بن عوف بن سعد بن ذبيان بن بغيض، أحد الشعراء الجاهلين البارزين المشهورين (٢).

١٥ ـ سعيد بن جبير:

أبو عبد الله سعيد بن جبير بن هشام، مولى والبة بن الحارث من بني أسد، توفي سنة ٩٥ هـ، قال: سعيد: سأل رجل ابن عمر عن فريضة فقال: سل سعيد بن جبير، فإنه يعلم منها ما أعلم ولكنه أحسب مني، وكان ابن عباس إذا أتاه أهل الكوفة يسألونه يقول: يسألوني وفيهم ابن أم دهماء؟ يعني سعيدًا.

وقال خصيف: كان أعلمهم بالطلاق سعيد بن المسيب وأعلمهم بالحج عطاء، وأعلمهم بالحلال والحرام طاوس، وأعلمهم بالتفسير مجاهد وأجمعهم لذلك كله سعيد بن جبير (٣).

⁽۱) طبقات الفقهاء ص ۱۳۵، والعبر ۱/ ۱۷۱، وكتاب مشاهير علماء الأمصار ص ۱۷۰، وشذرات الذهب ۱/ ۲۶۳.

⁽٢) الأعلام للزركلي ٣/ ٥٥.٥٥.

⁽٣) طبقات الفقهاء ص ٨٢، وكتاب مشاهير علماء الأمصار ص ٨٢، وشذرات الذهب ١/ ١٠٨. ١١٠، والعبر ١/ ٨٤.

١٦ - الثوري:

أبو عبد الله سفيان بن سعيد بن مسروق بن حبيب رافع الثوري الكوفي، قال سفيان بن عيينة: ما رأيت رجلاً أعلم بالحلال والحرام من سفيان الثوري، امتنع من قضاء الكوفة فتولاه شريك بن عبد الله النخعي، مولده في سنة ٩٥ هـ، وتوفي بالبصرة سنة ١٦١ هـ متواريًا من السلطان، ودفن عشاء ولم يعقب(١٠).

١٧ - أبو سلمة بن عبد الرحمن:

أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف الزهري، مات سنة ٩٤ هـ، كما يقول: يحيى بن معين، قال الشعبي: قدم أبو سلمة الكوفة وكان يمشي بيني وبين رجل فسئل من أعلم من بقي فتمنع وتزجر ساعة ثم قال: رجل بينكما، وقال الزهري: أربعة وجدتهم بحوراً سعيد بن المسيب، وعروة بن الزبير، وأبو سلمة بن عبدالرحمن، وعبيد الله بن عتبة بن مسعود (٢).

١٨ ـ أبو داود :

هو: سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد الأزدي السجستاني أبو داود، ثقة، حافظ، مصنف السنن، والناسخ والمنسوخ، والقدر والمراسيل، أثنى عليه كثير من الثقات، ولد سنة اثنتين ومائتين ومات سنة خمس وسبعين ومائتين ومائتين.

١٩ _ الأعمش:

هو: أبو محمد سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي مولاهم الأعمش،

⁽۱) شذرات الذهب ۱/ ۲۵۰، والعبر ۱/ ۱۸۱، وكتاب مشاهير علماء الأمصار ص١٦٩، وطبقات الفقهاء ص ٨٤- ٨٥.

⁽٢) طبقات الفقهاء ص ٦٦، وشذرات الذهب ١/ ١٠٥، والعبر ١/ ٨٣.

⁽٣) خلاصة التذهيب ص ١٥٠، والعبر ١/ ٣٩٦، والبداية والنهاية ١١/ ٥٤، وشذرات الذهب ٢/ ١٦٧.

روى عن ابن أبي أوفى ، وأبو وائل ، والكبار ، وكان محدث الكوفة وعالمها ، قال ابن المديني : فللأعمش نحو ألف حديث ، وقال ابن عيينة : كان أقرأهم لكتاب الله وأعلمهم بالفرائض ، وأحفظهم للحديث ، وقال يحيى القطان : هو علامة الإسلام ، وقال وكيع : بقي الأعمش قريبًا من سبعين سنة لم تفته التكبيرة الأولى . توفى سنة ١٤٨ هـ(١) .

٠ ٢ - صالح بن صالح بن حي:

صدوق موثق من أصحاب الشعبي، وثقه النسائي وغيره، وحديثه في الكتب الستة، مات قبل الأعمش، وقد قال فيه أحمد بن عبد الله العجلي: ليس بقوي (٢).

٢١ ـ صفية بنت عبد المطلب:

هي أم المؤمنين صفية بنت حيى بن أخطب، كانت جميلة فاضلة كفاها فضلاً ونبلاً زواج النبي عَلَيْهُ، وأوتيت أجرها مرتين، جاءت جاريتها عمر فقالت: إن صفية تحب السبت وتصل اليهود فبعث إليها عمر يسألها عن ذلك فقالت: أما السبت فلم أحبه وقد أبدلني الله يوم الجمعة، وأما اليهود فإن لي فيهم رحماً وقالت للجارية: ما حملك على هذا؟ قالت: الشيطان، قالت: اذهبي فأنت حرة (٢).

۲۲ - طاووس:

طاووس بن كيسان اليماني، ويقال: إنه مولى أبناء الفرس، ومات بمكة حاجًا سنة ١٠٦هـ، وكان فقيهًا جليلاً، وقال خصيف: أعلمهم بالحلال

⁽١) العبر ١/ ١٦٠ ـ ١٦١، وشذرات الذهب ١/ ٢٠٠ ـ ٢٢١، والبداية والنهاية ١٠ ٥ ١٠٥.

⁽٢) سير أعلام النبلاء ٧/ ٣٧٣، والجرح والتعديل ٤/ ٤٠٦، وتهذيب الكمال ٢/ ٥٩٧ خ.

⁽٣) شذرات الذهب ١/ ٥٦ ـ ٥٧، والعبر ١/ ٤٠.

والحرام طاووس^(۱).

۲۳ - الشعبي:

هو الإمام الحبر العلامة أبو عمرو عامر بن شراحيل بن معبد الشعبي وهو من حمير وعداده في همدان ونسب إلى جبل باليمن، كان نحيفًا ضئيلاً وقيل له: ما لنا نراك ضئيلاً؟ قال: إني زوحمت في الرحم وكان ولد هو وأخ له في بطن واحد، ولد لست سنين مضت من خلافة عثمان، ومات وله بضع وثمانون سنة، وذلك سنة ١٠٤هـ(٢).

٤ ٢ - الداركي:

أبو القاسم عبد العزيز بن عبد الله الشافعي، نزيل نيسابور ثم بغداد. انتهى إليه معرفة المذهب، قال أبو حامد الإسفراييني: ما رأيت أفقه منه، وقال ابن أبي الفوارس كان يتهم بالاعتزال، توفي سنة ٣٧٥ هـ(٣).

٢٥ ـ ابن الصباغ:

عبد السيد بن محمد بن عبد الواحد بن أحمد بن جعفر ، الإمام أبو نصر ابن الصباغ ، ولد سنة • • ٤ هـ ، وتفقه ببغداد على أبي الطيب الطبري حتى فاق الشافعية بالعراق ، وصنف المصنفات المفيدة منها : الشامل في المذهب وهو أول من درس بالنظامية ، توفي سنة ٤٧٧ هـ كان فقيه العراقين ، وكان يضاهي أبا إسحاق وكان ابن الصباغ أعلم منه بالمذهب وإليه الرحلة فيه (٤) .

⁽۱) طبقات الفقهاء ص ۷۳، والعبر ۱/ ۹۹، وشذرات الذهب ۱/ ۱۳۳، وكتاب مشاهير علماء الأمصار ص ۱۲۲.

⁽۲) شذرات الذهب ۱/ ۱۲٦، والعبر ۱/ ۹٦.

⁽٣) العبر ٢/ ١٤٥، وفيات الأعيان ٣/ ١٨٨ - ١٨٩، والبداية والنهاية ١١/ ٣٠٤، واللباب ١/ ١٨٠ - ٤٨٥، وشدرات الذهب ٣/ ٨٥.

⁽٤) البداية والنهاية ١٢/ ١٢٦ ـ ١٢٧، وطبقات الأسنوي ٢/ ١٣٠، والعبر ١/ ٣٣٧.

٢٦ ـ القفال الصغير المروزي:

هو: عبد الله بن أحمد بن عبد الله، الإمام الزاهد الجليل، أحد أئمة الدنيا، وهو أكثر ذكرًا في كتب الفقه بينما القفال الكبير (الشاشي) أكثر ذكرًا في كتب الأصول والتفسير، كبير الشأن، عميقًا في علومه، غواصًا على المعاني، دقيق النظر، عديم النظير، بطلاً لا يصطلى له بنار، تفقه على أبي زيد المروزي، قيل: إنه كان قفالاً، وابتدأ التعلم وهو ابن ثلاثين سنة، مات سنة ٤١٧ هـ، وهو ابن تسعين سنة (١).

٧٧ ـ العنبري:

عبد الله بن الحسن بن الحصين العنبري البصري الفقيه، كان قاضي البصرة ومن غرائبه أنه يجوز التقليد في العقائد والعقليات، وخالف في ذلك العلماء كافة، مات سنة ١٦٨ هـ(٢).

۲۸ - ابن شبرمة:

هو عبد الله بن شبرمة المحدث الثقة، قاضي أبو جعفر المنصور على سواد الكوفة، وهو فقيه أهل الكوفة، توفى سنة ٢٤٤ هـ(٣).

٢٩ ـ البتى:

عثمان البتي: نسبة إلى البت، وهو كساء غليظ من وبر أو صوف؟ ولأنه كان يبيع البتوت، من أهل الكوفة، وانتقل إلى البصرة، ومات سنة ١٤٣ هـ أخذ عن الحسن (١٠).

⁽١) العبر ٢/ ٢٣٢ ـ ٢٣٣، والبداية والنهاية ١٢/ ٢١.

⁽٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٩١، تهذيب الأسماء واللغات للنووي ١/ ٣١١.

⁽٣) تهذيب الأسماء واللغات ١/ ٢٧١ ـ ٢٧٢ .

⁽٤) طبقات الفقهاء ص ٩١، وطبقات ابن سعد ٧/ ٢٥٧.

• ٣ - الأنماطي:

هو: أبو القاسم عثمان بن سعيد الأغاطي ، أخذ الفقه عن الربيع ، والمزني ، مات ببغداد في سنة ٢٨٨ هـ، وكان هو السبب في نشاط الناس ببغداد لكتب فقه الشافعي وحفظه ، وعليه تفقه أبو العباس بن سريج (١) .

٢٣ عطاء:

هو: عطاء بن يسار الهلالي المدني، روى الحديث عن كشير من الصحابة، ولذا فهو أحد الأعلام المشهورين، قال عنه النسائي: ثقة. توفي سنة ٩٧ هـ(٢).

٣٢ عمر الخرقى:

هو أبو القاسم عمر بن الحسين بن عبد الله الخرقي صاحب المختصر وخرج من بغداد لما ظهر سب السلف، ومات سنة ٣٣٤ هـ بدمشق (٣).

٣٣ - عمرو بن أمية:

هو: عمرو بن أمية بن خويلد الضمري أحد الأبطال، له عشرون حديثًا اتفقاعلى حديث وانفرد البخاري بآخر، روى عنه بنوه جعفر وعبد الله والفضل، أسلم بعد أحد، ومات بالشام في خلافة معاوية (١٠).

٤٣ ـ الليثي:

أبو الفرج عمرو بن محمد الليثي، صنف كتابًا يعرف بالحاوي، تفقه

⁽١) طبقات الفقهاء ص ١٠٤، والبداية والنهاية ١١/ ٨٥، والعبر ١/ ٤١٥.

⁽٢) شذرات الذهب ١/ ١٢٥.

⁽٣) طبقات الفقهاء ص ١٧٢، والعبر ٢/ ٤٩، والبداية والنهاية ١١/ ٢١٤.

⁽٤) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٢٨٧.

بإسماعيل بن إسحاق(١).

٣٥ _ فضالة :

هو: فضالة بن عبيد بن نافذ الأنصاري، ولي القضاء بدمشق بعد أبي الدرداء، مات بها في ولاية معاوية بن أبي سفيان، وكان معاوية فيمن حمل سريره (٢).

٣٦ - ليث:

الليث بن سعد: أبو الحارث الليث بن سعد بن عبد الرحمن ، مولى قيس بن رفاعة ، وهو مولى عبد الرحمن بن خالد بن سافر الفهمي ، وكان أصله من أصفهان ، ولد سنة ٩٤ هـ ، في أصح الروايات ومات سنة ١٧٥هـ ، وقال الشافعي: الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به (٣).

۳۷ ـ مجاهد بن جبر:

هو: أبو الحجاج مجاهد بن جبر مولى لبني مخزوم. قال الهيثم: توفي سنة ١٠٠ هـ، وقال يحيى بن سعيد القطان سنة ١٠٠ هـ، وقال يحيى بن سعيد القطان سنة ١٠٠ هـ، وكان من العلماء، قال حماد: لقيت عطاء وطاوسًا ومجاهدًا وشامحت القوم فوجدتهم أعلمهم مجاهدًا، وقال مجاهد: كان ابن عمر يأخذ في الركاب ويسوي على ثيابي إذا ركبت (١٠).

⁽١) طبقات الفقهاء ص ١٦٦.

⁽٢) انظر: كتاب مشاهير علماء الأمصار ص ٥٢، والعبر ١/ ٤١، في وفيات ٥٣ هـ، وقال: وقيل بقى إلى سنة تسع، وشذرات الذهب ١/ ٥٩، في وفيات ٥٣ هـ.

⁽٣) طبقات الفقهاء ص ٧٨، والعبر ١/ ٢٠٦، وشذرات الذهب ١/ ٢٨٥.

⁽٤) طبقات الفقهاء ص ٦٩، وكتاب مشاهير علماء الأمصار ص ٨٢.

٣٨ ـ البخاري:

محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة بن برد زبة الجعفي مولاهم ولاء إسلام أبو عبد الله البخاري الحافظ، كتب بخراسان والجبال والعراق والحجاز والشام ومصر عن خلق، وقيل: كتب عن أكثر من ألف شيخ، قال الغربري: سمع الصحيح تسعون ألفًا فما بقي أحد يرويه غيري، قال البخاري: أخرجت الصحيح من زهاء ستمائة ألف حديث وما وضعت فيه حديثًا إلا اغتسلت وصليت قبل ذلك ركعتين، قال أحمد: ما أخرجت خراسان مثل محمد بن إسماعيل فقيه هذه الأمة، مات سنة ست وخمسين ومائتين ليلة عيد الفطر، وكان مولده سنة ١٩٤ هـ رحمه الله تعالى (١).

٣٩ ـ ابن جرير:

أبو جعفر محمد بن جرير بن يزيد الطبري، نزل بغداد ومات سنة عشر وثلثمائة وهو صاحب التاريخ والمصنفات الكثيرة، إمام جليل مجتهد أحد أئمة الدنيا علمًا ودينًا، يحكى أنه مكث أربعين سنة يكتب كل يوم منها أربعين ورقة (٢).

٠ ٤ - أبو بكر بن داود:

أبو بكر بن داود: هو محمد بن داود، و كان فقيهًا أديبًا شاعرًا ظريفًا، وكان يناظر أبا العباس بن سريج إمام أصحابنا وخلف أباه في حلقته، وكان عالمًا في الفقه، وله تصانيف عديدة منها: كتاب الوصول إلى معرفة الأصول، وكتاب: (الإنذار) وكتاب: (الأعذار) وكتاب:

⁽۱) خلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٣٢٧، والعبر ١/ ٣٦٨-٣٦٨، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٣٩١، وطبقات الحنابلة ١/ ٢٧١، والبداية والنهاية ١١/ ٢٤، وشـذرات الذهب ٢/ ١٣٤ ـ ١٣٥.

⁽٢) طبقات الشيرازي ص ٩٣، وفيات الأعيان ٤/ ١٩١.١٩٠.

(الانتصار) توفي سنة ۲۹۷ هـ^(۱).

١ ٤ - ابن سيرين :

هو: أبو بكر محمد بن سيرين، مولى أنس بن مالك ـ رحمه الله ـ من سبي عين التمر، ومات سنة ١١٠ هـ، وهو ابن ٧٧ عامًا، وكان مفسرًا للرؤيا، وكان الشعبي يقول: عليكم بذات الرجل الأصم، يعني محمد بن سيرين، كان جامعًا عالًا رفيعًا، فقيهًا حجة مأمونًا عابدًا ناسكًا فصيحًا جميلاً وسيمًا (٢).

٤٢ ـ ابن عبد الحكم:

هو: محمد بن عبد الله بن الحكم بن أعين المصري، الإمام أبو عبد الله، سمع من ابن وهب وأشهب من أصحاب مالك، وصحب الشافعي وتفقه عليه، انتهت إليه الرئاسة بمصر. مات في سنة نيف وستين ومائتين (٦).

٤٣ - الحاكم :

محمد بن عبد الله بن محمد بن حمدويه بن نعيم الضبي الطهماني النيسابوري، يعرف بابن البيع الشهير بالحاكم أبو عبد الله، من أكابر حفاظ الحديث والمصنفين فيه، صاحب: «المستدرك» و «علوم الحديث»، وغيرها من المؤلفات، صالح ثقة، توفي في صفر سنة خمس وأربعمائة (١٠).

⁽١) طبقات الشيرازي ص ١٧٥، والفهرست ص ٣٠٥.

⁽٢) طبقات الفقهاء للشيرازي ص ٨٨، والعبر ١/ ١٠٥، وسير أعلام النبلاء ٥/ ٢٤١، وشذرات الذهب ١/ ١٣٨ ـ ١٣٩، وكتاب مشاهير علماء الأمصار للبستي ص ٨٨.

⁽٣) طبقات الفقهاء ص ٩٩، والعبر ١/ ٣٨٥، في وفيات ٢٦٨ هـ، وسير أعلام النبلاء ١٢/ ٤٩٧، وخلاصة تذهيب تهذيب الكمال ص ٣٤٥، وتقريب التهذيب ٢/ ١٧٨.

⁽٤) العبر ٢/ ٢١٠-٢١١، والبداية والنهاية ١١/ ٣٥٥، وشذرات الذهب ٣/ ١٧٦.

٤ ٤ _ ابن ماجه:

محمد بن يزيد الربعي القزويني، أبو عبد الله بن ماجه، صاحب السنن أحد الأئمة، حافظ، صنف السنن والتاريخ والتفسير، مات سنة ٢٧٣ هـ، وله أربع وستون(١).

2 - الأصم:

أبو العباس محمد بن يعقوب النيسابوري الوراق المعروف بالأصم، ولد سنة ٢٤٧ هـ حصل له الصم في آخر وقته، توفي في سنة ٣٦ هـ كان حسن الصوت حسن الأخلاق كريًا حدث وأذن في الإسلام سبعين سنة ينسخ بالأجرة، ورحل إليه خلق كثير (٢).

: 2 _ amba :

هو: الإمام مسلم بن الحجاج بن مسلم بن ورد بن كرشان القشيري النيسابوري أبو الحسن صاحب الصحيح، أحد الأئمة الحفاظ وأعلام المحدثين، رحل إلى الحجاز والعراق والشام وسمع يحيى بن يحيى النيسابوري، وأحمد بن حنبل، وإسحاق بن راهويه، وعبد الله بن مسلمة وغيرهم، وقدم بغداد غير مرة فروى عنه أهلها، وآخر قدومه إليها سنة ٩٥٧ هـ، وروى عنه الترمذي، وكان من الثقات المأمونين، قال محمد الماسرجسي سمعت مسلم بن الحجاج يقول: صنفت هذا المسند الصحيح من ثلثمائة ألف حديث مسموعة، وقال الحافظ أبو علي النيسابوري: ما تحت أديم السماء أصح من كتاب مسلم في علم الحديث ، توفي في رجب عام إحدى وستين ومائتين، وله ستون سنة .

⁽١) تقريب التهذيب ٢/ ٢٢٠، وخلاصة التذهيب ص ٣٦٥، والعبر ١/ ٣٩٤.

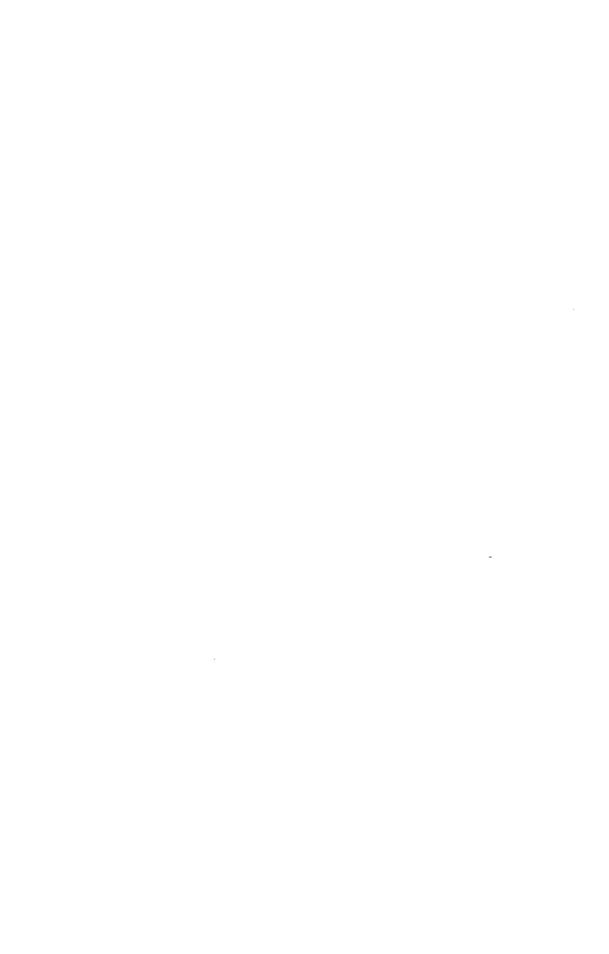
⁽٢) العبر ٢/ ٧٤، والبداية والنهاية ١١/ ٢٣٢.

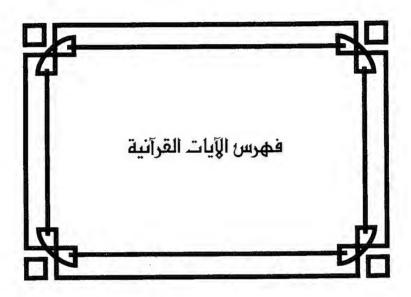
⁽٣) انظر: شذرات الذهب ٢/ ١٤٤ ـ ١٤٥، والعبر ١/ ٣٧٥.





الصفحة ۲۹۹ ۳۱۳ ۳۳۷ ۳۹۱ ۳۲۹ ٤٠٧	الفهارس
الصفحة	وتشتمل على :
799	١ _ فهرس الآيات القرآنية
۳۱۳	٩ ـ فهرس الأحاديث والآثار
***	٢ ـ فهرس الأعلام
701	 غهرس الكلمات اللغوية
٣٦١	ه ـ فهرس الأشعار
٣ ٦٩	- فهرس الألغازاللهاد
TVT	١ ـ فهرس المصادر والمراجع
£.V	۱ ـ فهرس الموضوعات







فهرس الآيات القرآنية

الصفحة	رقم الآية	الآيــة
		سورة الفاتحة
YA0 /1	V: 1	﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الضَّالِّينَ ﴾
		سورة البقرة
1/ 777	23	﴿ وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ ﴾
1 /1	1.7	﴿ مَا نَنْسَحْ مِنْ آيَةٍ أُو نُنْسِهَا ﴾
YVT /1	110	﴿ فَأَيْنَمَا تُولُّوا فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ ﴾
49. /1	184	﴿ وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ ﴾
		﴿ فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ وَحَيْثُ مَا
YVT /1	1 8 8	كُنتُمْ فَوَلُوا وُجُوهَكُمْ شَطْرَهُ ﴾
145 /1	101	﴿ إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِن شَعَائِرِ اللَّهِ ﴾
TVV /1	101	﴿ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطُّوُّفَ بِهِمَا ﴾
TV9 /1	174	﴿ فَمَنِ اصْطُرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلا عَادٍ ﴾
754 /4	1	﴿ وَآتَى الْمَالَ عَلَىٰ حُبِّهِ ﴾
TT9 /T	١٨٠	﴿ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾
		﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِن تَرَكَ
7 2 3 7	١٨٠	خَيْرًا الْوَصِيَّةُ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾
TV9 /1	118	﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَو ْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾
TV9 /1	110	﴿ وَمَن كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
۲/ ۳۸ ،	110	﴿ فَمَن شَهِدَ مِنكُمُ الشَّهِرَ فَلْيَصُمْهُ ﴾
7/511,		
121/2		
09/4	١٨٨	﴿ وَلا تَأْكُلُوا أَمْوَ الْكُم بَيْنَكُم بِالباطل ﴾
٧٠ /٣	198	﴿ فَمَنِ اعْتَدَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾
184 /4	197	﴿ وَأَتِمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾
104 /4	197	﴿ فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ ﴾
184 /4	197	﴿ الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ ﴾
T1V /1	Y 1 V	﴿ وَمَن يَرْتَدِدْ مِنكُمْ عَن دِينِه ﴾
TTE /1	777	﴿ حَتَّىٰ يَطْهُرْنَ ﴾
Yo. /1	777	﴿ فَإِذَا تَطَهَّرْنَ فَأْتُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ أَمَرَكُمُ اللَّهُ ﴾
7/ 777	777	﴿ لا تضار والدة بولدها ﴾
787 /1	777	﴿ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ ﴾
777 /7	7 2 9	﴿ فَمَن شُرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي وَمَن لَّمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مَنِّي ﴾
YVV /T	1 7 7	﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾
7/1173	Y V 0	﴿ وَأَحَلُّ اللَّهُ الْبَيْعَ ﴾
791/7		
۲/ ۸۳۶	۲۸.	﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾
۲/۷۲۲ ،	7.7.7	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ ﴾
708/7		

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
T91 /1	717	﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَىٰ سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِبًا ﴾
TV0 /T	717	﴿ فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ ﴾
17 377	717	﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِن نَّسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ﴾
		سورة آل عمران
۲/ ۱۳۱ ،	97	﴿ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ ﴾
۱ / ۱۳۸ / ۲		
149/4		
798/1	179	﴿ وَلا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا ﴾
		سورة النساء
T19 /T	٦	﴿ وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ ﴾
7.7 /4	٧	﴿ لِلرِجَالِ نَصِيبٌ مِّمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ والأَقْرَبُونَ ﴾
۲/ ۲۷،	17.11	﴿ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾
. { { } }		
۲۳۸/۳		
۲٤٣/٣		
T01/T		
94/1	17	﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِن لَّمْ يَكُن لِّهُنَّ وَلَدٌّ ﴾
. 1 2 4 /4	7 8	﴿ وَلا تَنكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُم مِّنَ النِّسَاءِ ﴾
711/4		
707/7	44	﴿ أَن تَبْتَغُوا بِأَمْوَ الِكُم ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
191/7	79	﴿ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ ﴾
۲/۳/۲،		
718/7		
۲۰۱/۳	٣٣	﴿ وَلِكُلِّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ ﴾
1.7 /7	24	﴿ لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَى ﴾
(141/1	24	﴿ أَوْ جَاءَ أَحَدٌ مِّنكُم مِّنَ الْغَائِطِ ﴾
1777		
1 \ \ \ \ / \	24	﴿ أُو الْا مَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾
1/ 171)	24	﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾
190/1		
778 /4	٥٨	﴿ إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا ﴾
101/	78	﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنفُسَهُمْ جَاءُوكَ ﴾
100 /	٢٨	﴿ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا ﴾
۱۸۰ /۳	98	﴿ وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ ﴾
		﴿ وَإِذَا ضَـرَبْتُمْ فِي الْأَرْضِ فَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ أَن
400	1 • 1	تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلاةِ ﴾
27 173	171	﴿ وَالصُّلْحُ خَيْرٌ ﴾
791/7	181	﴿ وَلَن يَجْعَلَ اللَّهُ لِلْكَافِرِينَ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ سَبِيلاً ﴾
77. /٣	١٧٦	﴿ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُّوا ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيــة
		سورة المائدة
1 7313	٣	﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ ﴾
144/1		
187/1	٣	﴿ إِلاَّ مَا ذَكَّيْتُمْ ﴾
411	٥	﴿ وَمَن يَكْفُر ْ بِالْإِيمَانِ فَقَدْ حَبِطَ عَمَلُهُ ﴾
		﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلاةِ فَاغْسِلُوا
۱ / ۱۳۲ ،	٦	وُجُوهَكُمْ ﴾
(10V/1		
1/7713		
1/517,		
7 5 7 / 1		
1/11/	٦	﴿ وَإِن كُنتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ﴾
Y0./1		
۱۷۱ /۱	7	﴿ أَوْ لا مَسْتُمُ النِّسَاءَ ﴾
145/1		
1/ 171,	٦	﴿ فَلَمْ تَجِدُوا مَاءً فَتَيَمَّمُوا ﴾
190/1		
1/7/1	٧٥	﴿ كَانَا يَأْكُلانِ الطَّعَامَ ﴾
1.8 /4	9.	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ ﴾
17 /1	90	﴿ يَا أَيُّهَا الَّذَيِنَ آمَنُوا لا تَقْتُلُوا الصَّيْدَ وَأَنتُمْ حُرُمٌ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة الأنعام
V	1 & 1	﴿ وَآتُوا حَقَّهُ يَوْمَ حَصَادِهِ ﴾
		سورة الأعراف
٥٤٣، ٨٤٣	٣١	﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾
		﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي هَدَانَا لِهَذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلا
, 40/1	24	أَنْ هَدَانَا اللَّهُ ﴾
07/1		
Y9V/1	۲ • ٤	﴿ وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنصِتُوا ﴾
		سورة الأنفال
١/٣/١،	11	﴿ لِيُطَهِّرَكُم بِهِ ﴾
170/1		
		﴿ قُل لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِن يَنتَهُوا يُغْفَرْ لَهُم مَّا قَدْ
415/1	47	سَلَفَ ﴾
۲۲ ، ۲۲ ،	٤١	﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ ﴾
TV7 /T		
7V0 /T	7.	﴿ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ تُرْهِبُونَ بِهِ عَدُوَّ اللَّهِ وَعَدُوَّ كُمْ ﴾
7.7 /~	٧٥	﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾
		سورة التوبة
1/357	1 V	﴿ مَا كَانَ لِلْمُشْرِكِينَ أَن يَعْمُرُوا مَسَاجِدَ اللَّهِ ﴾
		﴿ إِنَّمَا يَعْمُرُ مَسَاجِدَ اللَّهِ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
1/ 757	١٨	الآخرِ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيــة
٣/ ٣٤	70	﴿ لَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ فِي مَوَاطِنَ كَثِيرَةٍ ﴾
7/ 57,	٦.	﴿ إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَٱلْمَسَاكِينَ ﴾
TVV / T		
۱۷ /۲	1.4	﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَ الهِمْ صَدَقَةً ﴾
۲/ ۲۰۲ ،		
۹٧/٣		
YVV / T	·	
498/1	1.7	﴿ وَصَلَّ عَلَيْهِمْ ﴾
194 /4	111	﴿ إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَىٰ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُم ﴾
TV	17.	﴿ وَلا يَطُءُونَ مَوْطِئًا يَغِيظُ ٱلْكُفَّارَ ﴾
v /1	. 177	﴿ فَلَوْ لا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ ﴾
		سورة يونس
281 /	V 1	﴿ فَأَجْمِعُوا أَمْرَكُمْ ﴾
		سورة هود
		﴿ الْرَكِ تَسَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ ثُمَّ فُصِلَتْ مِن لَّدُنْ
٧٩ /٢	١	حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾
7		
144 /1	97	﴿ وَمَا أَمْرُ فِرْعَوْنَ بِرَشِيدٍ ﴾
		سورة يوسف
٣٨٥/١	79	﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا ﴾
19/1	47	﴿ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآية
۲۱۰ /۳	٣٨	﴿ وَاتَّبَعْتُ مِلَّةَ آبَائِي إِبْرَاهِيمَ وَإِسْحَاقَ ﴾
£ £ V / Y	٧٢	﴿ وَلِمَن جَاءَ بِهِ حِمْلُ بَعِيرٍ وَأَنَا بِهِ زَعِيمٌ ﴾
٣٠٢ /١	۸.	﴿ فَلَمَّا اسْتَيْأَسُوا مِنْهُ خَلَصُوا نَجِيًّا ﴾
14 /4	97	﴿ اذْهَبُوا بِقَمِيصِي هَذَا ﴾
		سورة الحجر
		﴿ إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ إِلاَّ مَنِ اتَّبَعَكَ
r · /r	23	مِنَ الْغَاوِينَ ﴾
٣٨٥ /١	٤٦	﴿ ادْخُلُوهَا بِسَلام آمِنِينَ ﴾
98/1	9 8	﴿ فَاصْدُعْ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾
		سورة الإسراء
90/1	74	﴿ فَلا تَقُل لَّهُمَا أُفٍ ﴾
14. /1	٧.	﴿ وَلَقَدْ كُرُّمْنَا بَنِي آدَمَ ﴾
1/ 7573	٧٨	﴿ أَقِمِ الصَّلاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَىٰ غَسَقِ اللَّيْلِ ﴾
141/4		
		سورة الكهف
14 /4	19	﴿ فَابْعَثُوا أَحَدَكُم بِوَرِقِكُمْ هَذِهِ إِلَى الْمَدِينَةِ ﴾
184 /4	VV	﴿ فَانطَلَقَا حَتَّىٰ إِذَا أَتَيَا أَهْلَ قَرْيَةٍ اسْتَطْعَمَا أَهْلَهَا ﴾
۸۱ /۳	V9	﴿ وَكَانَ وَرَاءَهُم مَّلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصْبًا ﴾
		سورة مريم
٣٠٢ /١	۲،۱	﴿ كَهِيعَصَ ۞ ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُ زَكَرِيًّا ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة طه
		﴿ وَلا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِن قَبْلِ أَن يُقْضَىٰ إِلَيْكَ وَحْيُهُ
7	118	وَقُل رَّبَ زِدْنِي عِلْمًا ﴾
18 / 4	18	﴿ وَأَقِمِ الصَّلاةَ لِذِكْرِي ﴾
		سورة الحج
mo1/1	47	﴿ وَجَبَتْ جُنُوبُهَا ﴾
Y1. /m	٧٨	﴿ مَلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ ﴾
		سورة الفرقان
171/1	٤٨	﴿ وَأَنزَ لْنَا مِنَ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾
		سورة الشعراء
٣٠٠/١	197	﴿ وَإِنَّهُ لَفِي زُبُرِ الْأَوَّلِينَ ﴾
		سورة النمل
		﴿ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُر نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
٧ /١	19	وَعَلَىٰ وَالِدَيُّ ﴾
		سورة القصص
		﴿ إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ابْنَتَيَّ هَاتَيْنِ عَلَىٰ أَن
7/ 531	Y V	تَأْجُرَنِي ثَمَانِي حِجَجٍ ﴾
		سورة العنكبوت
٣. /٣	1 &	﴿ أَلْفَ سَنَةً إِلاَّ خَمْسِينَ عَامًا ﴾
		سورة الأحزاب
7 2 3 7	٦	﴿ وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيــة
78.	۱۳ .	﴿ إِنَّ بُيُو تَنَا عَوْرَةٌ ﴾
		﴿ يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّ بَيِّنَةٍ
7	٣.	يُضاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ﴾
187 /1	٧٨	سورة يس ﴿ قَالَ مَن يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ ﴾
		سورة ص
1/ 7/1	74	﴿ إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تَسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً ﴾
T. /T	78.74	﴿ فَسَجَدَ الْمَلائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ آ٧) إِلاَّ إِبْلِيسَ ﴾
		﴿ لأُغْوِينَّهُمْ أَجْمَعِينَ 🕥 إِلاَّ عِبَادَكَ مِنْهُمُ
T1 /T	۲۸، ۳۸	الْمُخْلَصِينَ
•		سورة الزمر
91 /4	١٨	﴿ الَّذِينَ يَسْتَمِعُونَ الْقَوْلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحْسَنَهُ ﴾
T1V /1	70	﴿ لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ ﴾
		سورة الشورى
10 /4	٤٠	﴿ وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سِنِّئَةٌ ﴾
•		سورة محمد
91/1	١٨	﴿ فَقَدْ جَاءَ أَشْرِ اطُهَا ﴾
		سورة الحجرات
77 /T	٩	﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ ﴾
		﴿ قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا وَلَكِن قُولُوا
197 /4	١٤	أَسْلَمْنَا ﴾

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة الذاريات
۲/ ۱۷ ،	19	﴿ وَفِي أَمْوَ الْهِمْ حَقٌّ ﴾
41/4		
718/1	٥٦	﴿ وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلاَّ لِيَعْبُدُونِ ﴾
		سورة الطور
TV1 /Y	71	﴿ كُلُّ امْرِئِ بِمَا كَسَبَ رَهِينٌ ﴾
		سورة القمر
141 /1	0 •	﴿ وَمَا أَمْرُنَا إِلاَّ وَاحِدَةٌ ﴾
		سورة الرحمن
17 /1	**	﴿ فَكَانَتْ وَرْدَةً كَالدِّهَانِ ﴾
		سورة الواقعة
		﴿ لا يَسْمَعُونَ فِيهَا لَغُواً وَلا تَأْثِيمًا ۞ إِلاَّ قِيلاً
771/7	77,70	سُلامًا سُلامًا ﴾
		سورة التغابن
TET /1	١٦	﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ ﴾
		سورة الطلاق
184 /4	٦	﴿ فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ ﴾
		سورة الملك
(60 / 1	17	﴿ أَأَمِنتُم مِّن فِي السَّمَاءِ ﴾
140/1		
		سورة المزمل
1/ 777,	۲.	﴿ فَاقْرَءُوا مَا تَيَسُّرَ مِنْهُ ﴾
١١ ٠ ٩٠،		
٣		

الصفحة	رقم الآية	الآيـة
		سورة المدثر
Y . 1 /1	٤	﴿ وَثِيَابَكَ فَطَهِرْ ﴾
TV1 /T	37	﴿ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ ﴾
		﴿ مَا سَلَكَكُمْ فِي سَـقَـرَ ﴿ ٢٤ قَـالُوا لَمْ نَكُ مِنَ
T.V /1	24, 24	الْمُصلِينَ ﴾ .
		سورة القيامة
		﴿ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ١٧٠ فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ
7	19-14	(١٨) ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴾
		سورة عبس
7/ 517	7 8	﴿ فَلْيَنظُرِ الْإِنسَانُ إِلَىٰ طَعَامِهِ ﴾
		سورة الأعلى
TAV /1	10.18	﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّىٰ ١١٤ وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّىٰ ﴾
٣٠٠ /١	١٨	﴿ إِنَّ هَٰذَا لَفِي الصُّحُفِ الأُولَىٰ ﴾
		سورة الغاشية
		﴿ فَلَذَكِّرْ إِنَّمَا أَنتَ مُلَكِّرٌ ١٣ لَسْتَ عَلَيْهِم
۲٦٢ /١	17,77	بِمَسْيْطِرٍ ﴾
		سورة الشمس
£V /Y	٩	﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّاهَا ﴾
		سورة البينة
(104/1	٥	﴿ وَمَا أُمِرُوا إِلاَّ لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾
AV /Y		
		سورة الإِخلاص
0 2 /1	٣	﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾





فهرس الأحاديث والآثار

الصفحة	الحديث أو الأثر	سلسل
	حرفالهمزة	
۲٦٦ /٣		١
	آية المنافق ثلاث	
77 /7	ابتغوا في أموال اليتامي خيرًا كيلا تأكلها الصدقة	۲
1/ 751	ابدءوا بما بدأ الله به	٣
70 /	ابدأ بنفسك	٤
Y . E / 1	اتقوا الملاعن	٥
17. /7	أتى بقدح فيه شراب فشرب وناولني فشربت	٦
720 /7.	أتى النبي عليه السلام عام خيبر بقلادة	٧
289 /	أجاز ابن مسعود كفالة النفس	۸.
	اجتاز عبد الرحمن بن عوف على قوم يحلفون بين	٩
٤ • /٣	الركن والمقام	
187 /1	احتجم ثم صلى ولم يتوضأ	١.
TTT /1	أخروهن من حيث أخرهن الله	11
7/377	أد الأمانة إلى من ائتمنك ولا تخن من خانك	١٢
٧٠ /٣	ادرءوا الحدود بالشبهات	14
445 /1	ادفنوهم بدمائهم	١٤
Y . A / 1	إذا أتيتم الغائط فعظموا قبلة الله	10
790 /7	إذا اختلف المتبايعان تحالفا	17
7/ 197	إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة تحالفا	١٧
Y90 /Y	إذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة	١٨
Ym. /Y	إذا اختلف الحبسان	19

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
	إذا أقبل الليل وأدبر النهار وغابت الشمس فقد أفطر	۲.
1.4/4	الصائم	
٤٧ / ١	إذا بال أحدكم فلينتر ذكره ثلاثًا	71
191/1	إذا بلغ الماء قلتين لم ينجس	77
	إذا بلغت الإبل خمسًا وعشرين ففيها بنت مخاض	22
07 /7	إلى خمسة وثلاثين	
1 2 7 3 7	إذا تطهر ولبس خفيه	7.8
7/ 117	إذا جاء صاحب الكلب يطلب ثمنه	70
474	إذا رفعت في السجود وقعدت بقدر التشهد	77
47.	إذا شك أحدكم في صلاته	77
£ £ 0 / Y	أرأيت أن لو كان على أبيك دين فقضيتيه	44
109 /7	أرأيت أن لو كان على أبيك دين	79
TOY / 7	أرأيت أن لو منع الله الثمرة	۳.
1 / 737	أرخص أن يمسح المسافر ثلاثة أيام بلياليهن	41
11. /4	ارموا بني إسماعيل	47
T09 / Y	استسلف ابن العاص في تجهيز جيش بعيرًا ببعيرين	mm
T09 /T	استسلف النبي عَلِي بكرًا ورد بازلاً	4.5
	استسلف النبي عَلِي منه يوم حنين أدراعًا فقال أغصبًا	40
77 /4	يا محمد	
۸۱ /۲	استعينوا بقائلة النهار على قيام الليل	47
418	الإسلام يجب ما قبله	41
۲/ ۲۷۰	اشترى من يهودي طعامًا ورهنه درعًا من حديد	٣٨.
2.7/4		
7/177	اشتريت يوم خيبر قلادة	49
115 /	اعرف عفاصها ووكاءها	٤٠

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
194 /1	أعلمك أنه لم تنزل على نبي بعد سليمان غيري	٤١
(101/1	الأعمال بالنيات	27
AV /Y		
127/1	اغسليه بالماء	24
171 /7	اقضيا يومًا مكانه	٤٤
17. 17.	ألهذا حج؟ قال: نعم	٤٥
7/ 751		
mo9/1	الإمام ضامن والمؤذن مؤتمن	23
14 /4	أمر أن ينادي من أكل فليمسك	٤٧
1/ 777	أمر بلالاً أن يشفع الأذان ويوتر الإقامة	٤٨
1/ 757,	أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله	٤٩
1/713,		
٤٨/٢		
TTV /T	أمر النبي عَلِيَّ عبد الله بن عمرو بن العاص أن يجهز حيشًا	0 •
191/1	أنتوضأ مما أفضلت الحمر	01
Y • 1 /1	أنتوضأ من بئر بضاعة	07
E · 1 /1	أنت زوجته في الدنيا والآخرة	04
٣٠٠/١	أنزل القرآن على سبعة أحرف	٥٤
17 /7	إن زادت الإبل على مائة وعشرين	00
1/1/1	إن شاء قرأ، وإن شاء سبح	٥٦
7/ 50	إن دماءكم وأموالكم وأعراضكم حرام عليكم	٥V
718 /7	إن الشيطان يحضر البيع فشوبوا بيعكم بصدقة	٥٨
1.9/7	أن عمر أمر إنسانًا زعم أنه رأى الهلال	09
109 /7	إن فريضة الله على عباده في الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا	7.
	•	

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
7/371	إن فريضة الحج أدركت أبي شيخًا كبيرًا.	17
	إن الله جعل لكم في آخر أعماركم ثلث أموالكم	77
۲٤٠ /٣	زيادة في حسناتكم	
750/4		
	إن الله تعالى زادكم صلاة إلى الصلاة الخمس	74
411	فصلوها من العشاء إلى الفجر	
780 /4	إن الله قد أعطى كل ذي حق حقه	7.8
194 /4	إن الله تعالى لم يكل مواريثكم إلى ملك مقرب	70
	أن امرأة من جهينة أتت رسول الله ﷺ وهي حبلي من	77
rr /r	الزنى	
1/ 157	أن النبي علمه الإقامة تسع عشرة لفظة	77
419	أن النبي عليه السلام كان يوتر بثلاث ركعات	۸r
· .	أن النبي عليه السلام كان يصلي مثني مثني ويوتر	79
419	بركعة .	
٤٠/٢	أن النبي عَلِيلَةُ بعث معاذًا إلى اليمن	٧.
1 . 3 . 7	إنما أنا لكم كالوالد	٧١
17. /4	إنما الشفعة فيما لم يقسم فإذا وقعت الحدود	Y Y
1 1 1 1	إنما هو بمنزلة البصاق	٧٣
1 1 1 / 1	إنما يغسل الثوب من حمسة	٧٤
1/ 7/1	إني أجنبت فلم أصب الماء	٧٥
171 /7	إني آكل وأقضي يومًا	77
149/1	إن هو إلا بضعة منك	٧٧
Y • A / 1	أو قد فعلوها؟ استقبلوا بمقعدي القبلة	٧٨

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
	إياكم والتعري فإن معكم من لا يفارقكم إلا عند	v 9
750	الغائط	
7. 4. 7	إياكم وكثرة الحلف	٨٠
108/1	أيما إهاب دبغ فقد طهر	۸١
۲۷. /۳	أيما مسلنم قتل مشركًا فله سلبه	٨٢
1/033	أين الله؟ قالت: في السماء. قال: أعتقها فإنها مؤمنة	۸۳
140/1	•	
	حرفالباء	
191/	البائعان بالخيار ما لم يتفرقا	٨٤
117/7	بالغ في المضمضة والاستنشاق إلا أن تكون صائمًا	٨٥
7 / 7 . 7	البيعان بالخيار ما لم يتفرقا	٨٦
190/7	البيع صفقة أو خيار	۸٧
179/1	بلوا الشعر وانقوا البشرة فإن تحت كل شعرة جنابة	٨٨
1/ 757,	بني الإسلام على خمس	19
77/5		
TVV /1	بين الرجل وبين الكفر ترك الصلاة	۹.
	حرف التاء	
1/ 577	تحيضي في علم الله ستًا أو سبعًا	91
78. /4	تصدق بالثلث والثلث كثير	97
Y / Y	التمر بالتمر مثلاً بمثل	92
18 • /1	تمرة طيبة وماء طهور	98
7.7 /4	توفي ثابت بن الدحداح ولم يدع وارثًا	90

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
188/1	حرف الشاء ثم الطخيه بزعفران	٩٦
	حرف الجيم	
14 / 1	جاء أن عائشة لمست أخمصه وهو ساجد	97
	جاء أبو طلحة إلى النبي عليه السلام لما حرمت الخمر	9.1
1113	فقال	
	جاء أبوا عبد الله بن زيد إلى النبي ﷺ فقالا: أنه قد	99
۱۷۰ /۳	تصدق بحائطه	
YOA /Y	جاء بلال إلى النبي عَبِالله بتمر برني	١
171/4	الجار أحق بصقبه	1 • 1
171/	جار الدار أحق بشفعة الدار	1.4
171/	جار الدار أحق بالدار	
	جاء مالك بن أوس بن الحدثان إلى طلحة الصواف	1 • 8
747 /7	بورق	
1/ 517	جعلت الأرض كلها لي ولأمتي مسجدًا وطهورًا	1.0
140/1	جعلت لي الأرض مسجدًا وترابها طهورًا	1.7
	حرفالحاء	
۲/ ۳۲ ا	حج بي أبي وأنا ابن سبع سنين	١.٧
180 /7	حج عن نبشة وحج عن نفسك	۱ • ۸
188 /7	حج عن نفسك ثم عن شبرمة	1.9
£ 80 / Y	حجر على معاذ ماله وباعه في دين كان عليه	11.

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
1.8 /4	حرمت الخمر لعينها	111
	حمى رسول الله عَلِي النقيع لخيل المسلمين ولا حمى	117
171 /5	إلا لله ورسوله	
719 /7	الحنطة بالحنطة مثلاً بمثل	114
	حسرف الخناء	
7.4 /4	الخال وارث من لا وارث له	118
	خبر اللذين قتلا أبا جهل وإن النبي عليه السلام أعطى	110
TV1 /T	سلبه أحدهما	
7\ 17	الخراج بالضمان	117
144 /	خرج في رهط محرمين فعن لهم صيد	111
177 /1	خرجنا في سفر فأصاب رجلاً منا حجر	111
1 1 1 / 1	خمس من الدواب يقتلن في الحل والحرم	119
٤٠٩ /١	خمس صلوات كتبهن الله على العباد	17.
404 /L	خيركم أحسنكم قضاء	171
211/4	خير خلكم خل حمركم	177
444 /1	خير صفوف الرجال أولها	124
	حرف الدال	
180/1	دباغ الأديم ذكاته	178
74 /4	دخل على النبي ﷺ وفي يدي فتخات من ورق	140
	دعى النبي عليه السلام إلى ضيافة فقدم إليه شاة	177
۸٦ /٣	مصلية	
4.4 /4	دفع النبي عليه السلام إلى عروة البارقي ديناراً	177

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
	حرفالنال	
744 /1	الذهب بالذهب	171
774 /7	الذهب بالورق ربًا إلا هاء وهاء	179
7/ 9/7	ذهبت الرهن بما فيها	14.
	حرفالراء	
٤٤ /٢	رأى النبي عليه السلام ناقة كوماء في إبل الصدقة	121
Yo. /1	رأيت رسول الله عَلِي بال ثم توضأ ومسح على خفيه	147
	رأيت النبي عليه السلام يقضى حاجته متوجهًا نحو	188
Y. A / 1	القبلة	
۲/ ۱۷۲،	الرد بالعيب	18
TAT /T		
7/111	رفع عن أمتي الخطأ والنسيان	100
1 7.33	رفع القلم عن ثلاث	141
7/ 111		
1/111	رفع القلم عن ثلاث عن الصبي	120
198/4		
mm / 1	الركبة من العورة	١٣٨
7/ 173	روى أن حبان بن منقذ كان شيخًا يكثر البياعات	149
	روى أن رجلاً رهن عند آخر فرسًا بدين له فنفقت	18.
T/ P/7	ورفعت القصة إلى النبي عليه السلام فقال: ذهب حقك	
	روى أن علي بن أبي طالب رضي الله عنه فرق بين	1 8 1
7/ 777	امرأة وولدها فنهاه النبي عن ذلك ورد البيع	

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
145 /4	روى أن النعمان بن بشير أنحله أبوه غلامًا	187
117 /1	روى أنه عليه السلام قاء فأفطر	184
۲۲ /۳	روى أنه استعار درع صفوان بن أمية	1 { {
7./٣		
	روى أنه عليه السلام دخل المسجد ورجلان يتنازعان	180
27 / 173	ثوبًا	
270 /7	روى أن عبد الله بن جعفر اشترى دارًا للضيفان	187
	روى البراء قال: صلى بنا النبي عليه السلام وليس	1 { V
200/1	على وضوء	
	روى سعيد بن المسيب أن النبي عليه السلام صلى	181
T00 /1	بالناس وهو جنب فأعاد وأعادوا	
	روى سلمة بن الأكوع أن النبي عليه السلام أتي	189
£ £ £ / Y	بجنازة ليصلي عليها	
1/ 157	روى طلحة أن أعرابيًا جاء من قبل نجد ثائر الرأس	10.
	روى عن عمر وعلي رضي الله عنهما أنهما قالا: في	101
1.1 /~	عين الدابة ربع القيمة	
	الرهن محلوب ومركوب وعلى الذي يحلبه ويركبه	107
TV9/7	نفقته	
T91 /Y	رهن درعه عند يهودي	104
	حرفالنزاي	
77 75	زكاة الحلي إعارته	108

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
	حرفالسين	,
1.7/1	سألت الله ألا تجتمع أمتي على ضلالة فأعطانيها	100
	سئل النبي عليه السلام عن الضبع أهو صيد؟ فقال:	107
174 /	نعم وفيه كبش	
	سمعت رسول الله عَلِي عَلَي الله عَلَي الله عَلَي الله علم الفتح بمكة: إن الله	101
414 /4	حرم بيع الخمر	
	حرفالشين	
179/4	الشفعة في شرك في أرض أو ربع أو حائط	101
91/	شهرًا عيد لا ينقصان	109
98 / 4	الشهر تسع وعشرون ليلة	17.
	حرفالصاد	
1/ 577	الصبح ركعتان وصلاة السفر ركعتان	171
TV0 /1	صدقة تصدق الله بها عليكم	177
1/ 177	الصعيد الطيب طهور المسلم	174
١/ ٢٠٤	الصلاة على الجنازة لا تعاد	178
808	صلى بنا النبي عليه السلام فكبر وكبرنا معه	170
	صلى النبي عليه السلام على النجاشي وعلى قبر	177
٤٠٥/١	مسكينة قد صلى عليها	
47./1	صلى النبي عليه السلام الظهر خمسًا	177
٣١٠/١	صلى النبي عَلَي صلاة العصر فسلم من ركعتين	171
2/ - 73	الصلح جائز إلا صلحًا أحل حرامًا	179

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
۱/ ۷۸۳،	صلوا كما رأيتموني أصلي	1 🗸 🕶
V9/Y		
498/1	صلوا على من قال لا إله إلا الله	1 🗸 1
١٠٨ /٢	صومكم يوم تصومون	177
140 /4	الصوم لي	174
117 /7	الصوم مما ولج والوضوء مما خرج	۱۷٤
	حرفالضاد	
110/1	الضحك في الصلاة يبطل الصلاة ولا ينقض الوضوء	140
	حرفالظاء	
۲/ ۲۸۳ ،	الظهر يركب بنفقته إذا كان مرهونًا	177
٢/ ٣٠٤		
	حرفالعين	
77 /4	العارية مضمونة والمنيحة مردودة	177
*	العبد إذا نصح لسيده وأحسن عبادة ربه فله أجره	۱۷۸
741 /2	مر تین	
	عن ابن أبي أوفي قال: كنا نسلف على عهد رسول الله عَلَيْهُ	1 4
707 /7	وأبي بكر وعمر في الحنطة	
. ٤ . /٣	على اليد ما أخذت حتى تؤديه	١٨٠
7. /٣		
777/		
10. /4	العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما	111

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
TV	حرف الغين الغنيمة لمن شهد الوقعة	۱۸۲
	حرفالفاء	
۲۸۱ /۱	فرضت الصلاة في الأصل ركعتين زيدت في الحضر وأقرت في السفر	١٨٣
TV0/1	والرك في السفو	
۲/ ۱۷ ،	في أربعين شاة شاة	118
7	في خمس من الإبل شاة	110
07 /7	في خمس وعشرين بنت مخاض	111
(90/1.	في سائمة الغنم الزكاة	١٨٧
744 / 1 0 9 / 4	فيما سقت الأمطار والغيم العشور	۱۸۸
۲/ ۷۲ ،	فيما سقت السماء العشر	١٨٩
· V • /Y		
٧٣ /٢	حرفالقاف	
718/4	القاتل لا يرث	19.
· . / .	قال ابن مسعود: ألا أصلي لكم صلاة رسول الله عَلَيْهُ	191
۳۰۰/۱	وصلى ولم يرفع يديه إلا مرة واحدة قالت: يا رسول الله: أتصلي المرأة في درع وخمار	197
44.8	بغير إزار	

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
٧ /٣	قال جابر بن عبد الله: أردت الخروج إلى خيبر	194
791/7	قال ربكم: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة	198
	قال الصديق لعائشة: كنت أنحلتك جذاذ عشرين	190
149/4	وسقا	
45 /4	قال عَلِيَّ لماعز بن مالك أحق بلغني عنك	197
	قال عليه السلام للسائل عن ذلك أينقص الرطب إذا	197
77 /7	جف فقال: نعم	
	قال عمر رضي الله عنه: آخر آية نزلت على النبي	191
	عليه السلام آية الربا ومات ولم يبين كثيرًا منها، وإن	
٣٦٠ /٢	من الربا السلم في السن	
۲.٧ /٣	قال عمر رضي الله عنه: هبوا أن أباهم كان حمارًا	199
	قال الله تعالى: ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة رجل	7
187 /4	أعطى بي ثم غدر	
1 \ \ \ \ \ \	قبل بعض نسائه وصلى ولم يتوضأ	7.1
	قتل بعض الصحابة قومًا من الكفار فوداهم النبي	7.7
1/ 757	عليه السلام	
00/1	قدموا قريشا ولا تقدموها	7.4
۲۸۰/۱	القراءة في الأولتين قراءة	3 . 7
1 3 9 7	قسمت الصلاة بيني وبين عبدي نصفين	7.0
140 /4	قضى رسول الله ﷺ بالشفعة في كل ما لم يقسم	7.7
7/ 173	قل لا خلابة	Y • V
0.00.00	حرفالكاف	
41. 1	كان ابن عباس يسلف في الوصائف	۸ • ۲

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
198 /	كان ابن عمر إذا اشترى شيئًا يمشي أذرعا	7.9
11/4	كان رسول الله عَلِيُّ يقبل بعض نسَّائه وهو صائم	۲1.
TOA /1	كان معاذ يصلي مع النبي عليه السلام العشاء ويعود	711
٣٨٥ /٢	إلى قومه فيصلي بهم	
YA. /1	كان النبي ﷺ لا يصلّي على رجل مات	717
71.	كذلك فأفعل	714
7/ 117	الكلام في الصلاة يبطل الصلاة	317
7/ 117	الكلب خبيث وخبيث ثمنه	710
YAA /1	كل صلاة لا يقرأ فيها بفاتحة الكتاب فهي خداج	717
7 4 9 3 7	كنا نبيع الإبل بالبقيع بالدنانير	Y 1 V
TVT /1	كنا في سفر فاشتبهت علينا القبلة	Y 1 A
٣٦٦ /٢	كنا نصيب المغانم مع رسول الله عَلَيْ ، فكان تأتينا أنباط	719
	حرفاللام	
Y 1	لا تبيعوا البر بالبر	77.
Y 1 1 / Y	لا تبيعوا الطعام بالطعام	771
98 /4	لا تصوموا حتى ترو الهلال	777
178 /7	لا تصوموا يوم النحر	777
7	لا تلقوا الركبان	377
1/ 7313	لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب	7.70
180/1		
8.9/1	لا تنجسوا موتاكم	777
270 /7	لا توى على مال امرئ مسلم	***

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
T 1 V / T	لا توارث بين أهل ملتين شتي	777
14. /4	لا حبس بعد سورة النساء	779
14./4	لا حبس عن فرائض الله	74.
77. /7	لا خير في بيع الحيوان نسيئة	741
٤ ٠ /٢	لا زكاة في مال حتى يحول عليه الحول	747
Y0 /Y	لا زكاة في السخال	744
YAA /1	لا صلاة إلا بفاتحة الكتاب	377
1/ 817	لا صلاة إلا بقرآن	750
78. /1	لا صلاة إلا بطهور	747
440	لا ضرر ولا ضرار	747
149/1	لا وضوء إلا من حدث أو ريح	747
1/713	لا يؤم رجل في سلطانه	749
7/ 1.7	لا يبيع الرجل على بيع أخيه	78.
719/7	لا يتم بعد احتلام	137
7/ 75	لا يجتمع العشر والخراج في أرض مسلم	737
Y	لا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع	754
۱/ ۱۹۳،	لا يحل دم امرئ مسلم إلا بإحدى ثلاث	337
771/7		
TV 8 / 7	لا يحل سلف وبيع	780
09 /4	لا يحل مال امرئ مسلم إلا بطيب نفس منه	787
	لا يحل لأحد أن يهب هبة ويرجع فيها إلا الأب فيما	787
1 × ٤ /٣	وهبه لولده	
T 1 V / T	لا يرث المسلم الكافر	781
708 /4	لا يشتري الوصي من مال اليتيم شيئًا	789

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
٣٨٤ /١	لا يصلح لصلاتنا شيء من كلام الناس	70.
۲/ ۱۸۳،	لا يغلق الرهن من صاحبه الذي رهنه	701
۲/ ۸۸۳،		
٢/ ٣٠ ٤		
1/751	لا يقبل الله الصلاة إلا به	707
441 /1	لا يقبل الله صلاة امرأة حاضت إلا بخمار	704
777 / I	لا يقطع صلاة المرء شيء	408
27 / 173	للبائع أسوة الغرماء	700
471/1	لعن في الخمر عشرة	707
TA1 /1	لعن الله الخمر وشاربها وساقيها	YOV
7	لعن رسول الله عَلِي آكل الربا وموكله	701
٤٥ /١	اللهم بحق السائلين عليك	404
Y • 1 /1	اللهم طهرني بالثلج والماء والبرد	77.
۲۰۱/۳	اللهم عمة وخالة	177
704 /1	لما بعث النبي عَلِي عَالَ بعناب بن أسيد	777
	لما فتح عليه السلام خيبر عنوة أصاب صفراء وبيضاء	777
100 /	وحدائق	
	لما قدم النبي عليه السلام المدينة وجدهم يسلفون في	377
TO1 /T	الثمار السنة والسنتين والثلاث	
	لما قصضى الله الخلق كتب كتابًا عنده غلبت أو قال	770
1/ 03,	سبقت رحمتي غضبي	
740/1		
7 2 / 7	لو منعوني عناقًا	777
74 /4	ليس على المستعير غير المغل ضمان	777

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
TTA /T	ليس في الإكسال إلا الطهور	٨٢٢
/٢	ليس في دون خمس من الإبل صدقة	779
79/7		
Y0 /Y	ليس في السخال صدقة	**
٧٠/٢	ليس فيما دون خمسة أوساق من تمر ولا حب صدقة	TV1
£ 1 / Y	ليس فيما دون خمس أواق صدقة	7 7 7
771/	ليس للقاتل من مال مقتوله شيء	774
777 /٣	ليس للقاتل من الميراث شيء	377
7/ 171 ,	ليس للمرء إلا ما طابت به نفس إمامه	440
TV · /T		
270/1	ليلني منكم ذوو الأحلام والنهى	777
189/1	لي الواجد يبيح عرضه وعقوبته	YVV
27 373	لي الواجد ظلم ومن أحيل على مليء فليحتل	YVX
	حرفالميم	
Y 10 / Y	ما بال رجال يشترطون شروطًا	444
09/4	ما رأيت صانعًا مثل حفصة	۲۸.
mm / / / /	ما فوق الركبة ودون السرة عورة	177
Y9V /1	مالي أراكم تنازعوني القرآن	777
140 /2	ما يعبأ الله بأوساخكم	717
198/7	المتبايعان كل واحد منهما على صاحبه بالخيار	3 1 7
	مر النبي عَلِي الله المرة في الطريق قال: لولا أني أخاف	710
174 /4	أن تكون من الصدقة لأكلتها	
YVV /1	مروا أبناءكم بالصلاة، وهم أبناء سبع سنين	717

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
٣٨٣ /١	مفتاح الصلاة الطهور	711
٤٣٤ /٢	من أتبع على مليء فليتبع	444
77 / 77	من أخذ أموال الناس يريد أداءها أدى الله عنه	719
119/4	من أحب أن يسأل عن القرآن ، فليسل أبي بن كعب	79.
170 /4	من أحيا أرضًا ميتة فهي له	197
	من ادعى إلى غير أبيه أو انتمى إلى غير مواليه فعليه	797
770 /4	لعنة الله	
7.0/1	من استجمر فليوتر	794
7 . / 7	من استفاد مالاً فلا زكاة فيه حتى يحول عليه الحول	397
7/ 757	من أسلف في شيء فلا يصرفه إلى غيره	790
۲/ ۱ ه۲،	من أسلم فليسلم إلى أجل معلوم	797
7/107		
1/9/1	من اشترى شيئًا لم يره، فهو بالخيار إذا رآه	797
YVV /Y	من اشترى شاة مصراة	191
198/4	من اشترى شيئًا فوجب له فهو بالخيار ما لم يفارقه	799
	من اشترط شرطًا ليس في كتاب الله عز وجل فهو	٣
7/ 5.3	باطل	
1.1/1	من أصبح مخالطًا فلا صوم له	4.1
100 /	من اصطنع إليكم معروفًا فكافئوه	4.4
۲/ ۰۹	من أفطر في نهار رمضان فعليه ما على المظاهر	4.4
4 / Y	من أفطر متعمدًا	4.8
115 /4	من التقط لقطة فليعرفها حولاً كاملاً	4.0
	من انظر معسرًا أظله الله تحت عرشه يوم لا ظل إلا	7.7
٢/ ٨٣٤	ظله	

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
777 /4	من أودع فلا ضمان له	4.1
	من باع نخلة قبل أن تؤبر فثمرتها للبائع إلا أن يشترط	۲۰ ۸
477 /7	المبتاع	
	من باع سلعة ثم أفلس فأدرك رجل سلعته فهو أحق	4.9
2/ 173	بها	
28 /7	من بلغت إبله خمسة وعشرين ففيها بنت مخاض	41.
	من ترك بسم الله الرحمن الرحيم فقد ترك آية من	411
794 /1	كتاب الله	
191/	من ترك حقًا أو مالاً فهذا حق	414
44. /1	من ترك صلاة متعمداً كفر	414
10. /4	من حج البيت ولم يرفث ولم يفسق	317
79 /7	من حق الإبل أن تحلب على الماء	410
109/1	من ذكر الله عند وضوئه طهر الله جسده كله	717
91 /4	ما رآه المسلمون حسنًا فهو حسن عند الله تعالى	411
1/ 757	من رأيتموه يلازم الجماعة فاشهدوا له بالإسلام	414
	من زرع في أرض قوم بغير إذنهم فليس له من الزرع	419
19/4	شيء وله نفقته	
TT1 /1	من شك في صلاته فلم يدر أثلاثًا صلى أم أربعًا	47.
799/1	من صلى خلف إمام فليقرأ في سكتاته	441
1/ 757	من صلى صلاتنا وأكل ذبيحتنا فهو منا	477
	من ظلم قيد شبر من الأرض طوقه الله من سبع	474
٥٦ /٣	أرضين	
	من غصب شبرًا من أرض طوق به من سبع أرضين	377
۸۰ /۳	يوم القيامة	

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
	من قاء أو رعف أو أمذى في صلاته فلينصرف	440
117 /1	وليتوضأ	
۲۷ • /۳	من قتل قتيلاً له عليه بينة فله سلبه	777
	من كان له أرض أو نخل فلا يبيعها حتى يعرضها	411
140/4	على شريكه	
Y9V /1	من كان له إمام فقراءة الإمام له قراءة	417
XY /Y	من لم يجمع الصيام من الليل فلا صيام له	479
	من لم ينو الصيام قبل الفجر فلا صوم له ولا صيام لمن	mm.
AY /Y	لم يبيت الصيام من الليل	
144 /1	من مس ذكره فليتوضأ	441
	من وهب من ذوي محارمه فلا رجوع له	444
v /1	من يرد الله به خيرًا يفقهه في الدين	444
	مــوتان الأرض لله ولرسوله ثم هي لكم مني أيها	3 77
170 /4	المسلمون خاصة.	
	حرفالنون	
7/ 11/	نضر الله امرءًا سمع منا حديثًا فحفظه حتى يبلغه غيره	440
٣٧٠ /١	نهي أن يسلم عن ركعة في الوتر	
1/9/	نهي رسول الله ﷺ عن بيع الحصاة	440
174 /1	نهي رسول الله عَيِّكَ عن الفضة بالفضة	
1/5.7	نهي عن أن يجتزئ بأقل من ثلاثة أحجار	mmd
mor / 7	نهي عن بيع الثمار قبل بدو صلاحها	
444 /4	نهي عن بيع الثمار حتى يبدو صلاحها	
Y	ُهي عن بيعتين في بيعة	737

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
YOV /Y	نهي عن بيع لحم الشاة بالشاة يدًا بيد	454
Y08 /Y	نهي عن بيع الطعام قبل قبضه	488
708 /7	نهى عن بيع المبيع قبل القبض	450
7 2 9 7	نهي عن بيع اللحم بالحيوان	457
YY	نهي النبي عليه السلام عن بيع الحيوان نسيئة	451
240 /2	نهي عن بيع الرطب بالتمر كيلاً	257
7/7/7	نهي عن ثمن الكلب ومهر البغي	P 3 T
٣٦٠ /٢	نهي عن السلف في الحيوان	40.
٧٨ /٣	نهى عن عسب الفحل	401
٣١٦ /٣	نهي عليه السلام عن المخابرة	401
YYV /Y	نهي عليه السلام عن بيع ما ليس عند الإنسان	404
٣٠٢ /٢	نهى النبي عن بيع حبل الحبلة	408
119/4	نهي النبي ﷺ عن بيع الغرر	400
7/ 117	نهي النبي عليه السلام عن ثمن الكلب والسنور	707
44.	نهيت عن قتل المصلين	401
	حرفالهاء	
104/1	الهرة ليست نجسة إنها من الطوافين عليكم والطوفات	70 A
120/1	هلا أخذتم إهابها فدبغتموه وانتفعتم به	40
474	هلا شققت عن قلبه	47.
457	هذان حرامان على ذكور أمتي	471
9./4	هلكت وأهلكت قال: ماذا صنعت؟	414
	حرف الواو	
۲.۳ /۳	وأعطى عمر الخالة الثلث	474
, , ,	والمقلى مبر المان اللب	

الصفحة	الحديث أو الأثر	مسلسل
TV /T	واذهب يا أنيس إلى امرأة هذا فإن اعترفت فارجمها	478
100/8	الواهب أحق بهبته ما لم يثب عليها	470
** /1	وتر الليل كوتر النهار	417
77 A 77	وروى أن معاذًا كان يصلي خلفه عشاء الآخرة	411
٣٨٤ /١	وروى أنه قام في الظهر إلى خامسة	411
	وروى عن بعض الصحابة أنه قال كنا نجامع ونكسل	419
٣٢٨ /٢	على عهد رسول الله ولا نغتسل	
٢/ ٥٥٤	الوضيعة على رأس المال والربح على العمل	**
	وكل النبي عليه السلام عمرو بن أمية في قبول نكاح	21
14 /4	أم حبيبة بنت أبي سفيان	No.
115 /	والتقط أبي بن كعب صرة فيها ثلثمائة دينار	777
٤٨ /٣	الولد للفراش وللعاهر الحجر	474
1.7/1	ومن سره بحبوحة الجنة فليلزم الجماعة	377
1.7/1	ومن فارق الجماعة مات ميتة جاهلية	440
	حرفالياء	
1/ 7/3	يحل الدباغ الجلد كما يحل الخمر الخل	471
777 /7	یدا بید	4
1/ 15/	يكفيك أن تحثى على رأسك ثلاث حثيات من ماء	3



فهرس الأعلام

الصفحة	الاسم	مسلسل
	()	
Y	إبراهيم بن خالد الكلبي أبو ثور	١
TY7 /1	إبراهيم بن علي الشيرازي أبو إسحاق	۲
101/1	إبراهيم بن يزيد النخعي	٣
117 /4	أبي بن كعب	٤
TT9 /1	أحمد بن أبي أحمد الطبري ابن القاص	٥
£ £ 0 / Y	أحمد الخلال	٦
TA1 /T	أحمد بن شعيب النسائي	٧
27 / 4	أحمد بن عمر بن سريج	٨
219/7	أحمد بن محمد الإسفراييني	9
710 /7	أحمد بن محمد بن حنبل	١.
Y	أحمد بن محمد الطحاوي	11
1/ 957	إسحاق بن إبراهيم بن راهويه	١٢
171/1	أسماء بنت أبي بكر	14
Y.0 /Y	إسماعيل بن يحيى المزني	1 &
197 /4	الأسود بن يزيد	10
٤٠٥ /١	أصحمة النجاشي	17
TOE /1	ً أنس بن مالك	١٧
TV /T	أنيس بن الضحاك	١٨

الصفحة	الاسم	مسلسل
1/ 757	أوس أبو محذورة	19
۲٦٦ /٣	أيوب بن سويد	۲.
	(ب)	
408	البراء	71
٢/ ٢٠٤	بريدة	77
۱/ ۳۹۳ ،		
٤٠٦/٢	بريرة	24
144 /1	بسرة بنت صفوان	37
7	بشار بن برد العقيلي	40
YV• /1	أبو بكر بن عبد الرحمن بن الحارث	77
Y 7 V / 1	بلال بن رباح	77
	(ث)	
7.7 /4	ثابت بن الدحداح	47
771 /4	ثمامة بن أثال	44
117 /1	ثوبان الهاشمي	۳.
	(ج)	
YAY /T	جابر بن زيد (أبو الشعثاء)	41
YVV / 1	جابر بن عبد الله	47
70./1	جرير بن عبد الله البجلي	44
119 /1	جندب بن جنادة (أبو ذر)	45
	(5)	
\VV /Y	الحارث بن ربعي (أبو قتادة)	40

الصفحة	الاسم	مسلسل
Y . Y /Y	حبان بن منقذ	47
TAT /T	حذيفة بن اليمان العبسي	2
250 /7	حرب الكرماني	47
14 3 77	حرملة بن يحيى	49
TAT /T	الحسن بن أحمد بن يزيد الاصطخري أبو سعيد	٤٠
٤٠ /٣	الحسن البصري	٤١
191/4	الحسن بن صالح بن صالح	23
7\ 1 • 3	الحسين بن الحسن البغدادي ابن أبي هريرة	24
79 /4	الحسين بن صالح بن خيران	٤٤
417 /1	الحسين بن علي الطبري	٤٥
Y	الحسين بن علي بن زيد الكرابيسي	٤٦
171 /7	حفصة بنت عمر أم المؤمنين	٤٧
7.7 /7	حكيم بن حزام	٤٨
40/1	حمزة بن عبد المطلب	٤٩
Y	حميد بن ثور بن حزن	0 •
111/1	حميد الطويل	01
	()	
YV /1	خارجة بن زيد	07
441	خالد بن زيد بن كليب	04
70/1	خالد بن زهير الهذلي	٥٤
9 · /1	الخليل بن أحمد	00
	()	
7/ 3/7	داود بن علي الظاهري أبو سليمان	07

الصفحة	الاسم	مسلسل
	())	
TAE /T	ربيعة بن عبد الرحمن (ربيعة الرأي)	٥٧
71 317	رملة بنت أبي سفيان (أم المؤمنين)	٥٨
	(;)	
11/ /4	الزبرقان بن بدر	09
٢/ ٢٢٤	الزبير بن العوام	7.
700 /	زفر بن الهذيل	15
700 /T	زياد بن معاوية (النابغة الذبياني)	77
	زید بن ثابت	74
1 1 / 1	زيد بن الحسن الكندي أبو اليمن	78
100 /4	زيد بن خالد الجهني	70
797 /	زيد بن سهل أبو طلحة	77
7 / 7 77	زيد بن الصامت أبو عياش	77
	(س)	
۲/ ۳۲۱	السائب بن يزيد	۸٢
EV /T	سعد بن أبي وقاص	79
٣٢٠ /١	سعد بن مالك بن سنان أبو سعيد الخدري	V •
7 No /4	سعيد بن جبير	V 1
() 7 /)	سعيد بن المبارك	٧٢
14/1		
YV• /1	سعيد بن المسيب	۷۳
٣/ ٢٨٦	سفيان بن سعيد الثوري	, V £

الصفحة	الاسم	مسلسل
1 1 1 / 1	سفيان بن عيينة	٧٥
145 /1	سكينة بنت الحسين	٧٦
٣٠٠/١	سلمان الفارسي	VV
£ £ £ / Y	سلمة بن الأكوع	٧٨
mm 8 /1	أم سلمة بنت أبي أمية	٧٩
7/7/4	أبو سلمة بن عبد الرحمن بن عوف	۸٠
7/ 7/7	سليمان بن الأشعث (أبو داود)	۸١
7/ 7/7	سليمان بن مهران (الأعمش)	٨٢
YV1 /1	سليمان بن يسار	۸۳
٤ • /٣	سمرة بن جندب	٨٤
14 /1	سنقر الخلاطي	٨٥
	' ش)	
188/4	شبرمة	٢٨
	(ص)	
YAV /T	صالح بن صالح بن حي	٨٧
1/ 117	صدي بن عجلان الباهلي أبو أمامة	٨٨
YY /T	صفوان بن أمية	19
YAV /T	صفية بنت عبد المطلب	9.
	(ط)	
٢/ ٢٤	طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري القاضي أبو الطيب	91
YAV /T	طاوس بن كيسان اليماني	97
194 /1	طلحة بن عبيد الله	94

الصفحة	الاسم	مسلسل
	()	
YA1 /1	عائشة بنت أبي بكر الصديق	9 8
TVT /1	عامر بن ربيعة بن كعب	90
YAA / T	عامر بن شراحيل (الشعبي)	97
YAA /1	عبادة بن الصامت	97
191/	عبد الرحمن الأوزاعي	9.1
YAA / 1	عبد الرحمن بن صخر	99
280 /4	عبد الرحمن بن كعب بن مالك	١
191 /	عبد الرحمن بن أبي ليلي	1 • 1
187 /7	عبد الرحيم العراقي	1.7
YAA /T	عبد العزيز بن عبد الله الداركي	1.4
٤٧ /٣	عبد بن زمعة	١•٤
YAA /T	عبد السيد بن محمد (ابن الصباغ)	1.0
TA9 /T	عبد الله بن أحمد القفال الصغير	١٠٦
17/1	عبد الله بن أسعد بن الدهان	\ \ \
707 /7	عبد الله بن أبي أوفى	۸۰۸
٣٠٢ /٣	عبد الله بن جعفر بن درستويه	1.9
٢/ ٢٥	عبد الله بن جعفر بن أبي طالب	. 11.
7	عبد الله بن الحسين العنبري	111
۱۳٦ /٣	عبد الله بن رواحة	117
14. /4	عبد الله بن زيد بن عبد ربه	114
Y	عبد الله بن شبرمة	311

الصفحة	الاسم	مسلسل
177 /	عبد الله بن عباس	110
T07 /Y	عبد الله بن عثمان ـ أبو بكر	117
٣٦٩ /١	عبد الله بن عمر بن الخطاب	117
144 /4	عبد الله بن عمر الدبوسي	111
YYV /Y	عبد الله بن عمرو بن العاص	119
18 /4	عبد الله بن المبارك المروزي	17.
Y	عبد الله بن مسعود	171
189/1	عبد الملك الأصمعي	177
18/1	عبد الملك بن درباس	124
119/4	عبد الملك بن الماجشون	178
TTV /1	عبد الملك بن أبي محمد الجويبي	170
TYA /1	عبد الواحد بن إسماعيل الروياني	177
110/7	عبيد الله بن الحسين الكرخي	177
1/ 957	عبيد الله بن عبد الله بن عتبة	171
707 /Y	عتاب بن أسيد	179
٤٨ /٣	عتبة بن أبي وقاص	14.
ra. /r	عثمان البتي	121
Y9. /T	عثمان بن سعيد الأنماطي	144
٣٠٢ /٢	عروة بن الجعد	124
YV• /1	عروة بن الزبير	188
79· /٣	عطاء بن يسار الهلالي	100
77 /Y	عطية العوفي	127

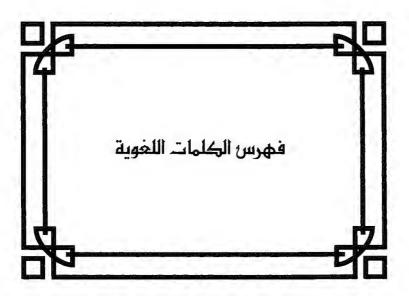
الصفحة	الاسم	مسلسل
444 / I	عقبة بن علقمة أبو الجنوب	120
٣17 / ٢	عقبة بن عمرو الأنصاري أبو مسعود	١٣٨
197 /4	علقمة بن قيس	149
YA. /1	علي بن أبي طالب	18.
19/1	علي بن الحسين الغزنوي	1 3 1
7/ 501	علي بن حمزه الأسدي الكسائي	187
17 /1	علي بن الغدير الغنوي	184
18/1	علي بن يوسف القفطي	1 & &
1/ 571	عمار بن ياسر	180
79. /7	عمر الخرقي	187
٣٠٤ /١	عمر بن الخطاب	184
ra. /r	عمرو بن أمية	181
17 /7	عمرو بن حزم	189
YVV / 1	عمرو بن شعیب	10.
1/ 5/1	عمرو بن عبيد	101
140/1	عمرو بن عثمان بن قنبر (سيبويه)	107
ra. /r	عمرو بن محمد الليثي	104
TT /T	عمران بن حصين	108
1/ 257	عويمر بن زيد ـ أبو الدرداء	. 100
	(ف)	
٤٠١/١	فاطمة بنت الرسول محمد عَلِيتُهُ	107
791 / r	فضالة بن عبيد	100

الصفحة	الاسم	مسلسل
1.1/1	ضل بن عباس	١٥٨ الف
	(ق)	
189/1	اسم بن سلام ـ أبو عبيد	١٥٩ الق
YV · /1	اسم بن محمد بن أبي بكر	١٦٠ الق
149/1	س بن طلق	۱٦١ قيس
114 /	س بن عاصم	۱٦٢ قيس
	(J)	
۲۰۳ /۳	لبابة بن عبد المنذر الأنصاري	۱٦٣ أبو
115 /5	بط بن صبرة	١٦٤ لقي
791/4	یث بن سعد	١٦٥ الل
140 /1	يث بن المظفر	דדו וע
	()	
TE /T	عز بن مالك	۱۹۷ ما
197 / 7	ك بن أنس	۱٦٨ مال
777 /7	لك بن أوس بن الحدثان	١٦٩ مال
1AV /Y	لك بن نويرة	۱۷۰ ما
1/ 11	ارك بن المبارك بن الدهان	١٧١ المب
791/	عاهد بن جبر	- ۱۷۲
mrv /1	صمد بن أحمد بن الحسين	- ۱۷۳
99 /٣	عمد بن أحمد بن محمد بن الحداد	۱۷٤ مے
07/1	<i>عمد بن إدريس الشافعي</i>	۱۷۵ مے
797 /	ممد بن إسماعيل البخاري	- ۱۷۲

الصفحة	الاسم	مسلسل
797 /4	محمد بن جرير الطبري أبو جعفر	144
11/1	محمد بن أبي الحسن علي بن المبارك الجلاجلي	١٧٨
79/1	محمد بن الحسين بن موسى الرضي	1 / 9
797 /4	محمد بن داود أبو بكر	14.
797 /T	محمد بن سيرين	111
4.9 /	محمد بن الطيب بن محمد بن جعفر الباقلاني	111
17 /1	محمد بن محمد بن حامد الأصبهاني	١٨٣
٤١١ /١	محمد بن عبد الله الصير في	118
79m /m	محمد بن عبد الله بن عبد الحكم	110
79m /m	محمد بن عبد الله بن محمد الحاكم	۲۸۱ .
118 /4	محمد بن عبد الوهاب الجبائي	١٨٧
17 /1	محمد بن علي بن أبي منصور الجواد الأصفهاني	١٨٨
19. /4	محمد بن مسلم الزهري	119
798 /4	محمد بن زيد الربعي (ابن ماجه)	19.
T98 /T	محمد بن يعقوب النيسابوري (الأصم)	191
197 /	مسروق بن الأجدع	197
798 /4	مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري	198
179 /4	المسور بن مخرمة	198
19/1	المظفر بن أردشير العباسي قطب الدين أبو منصور	190
TOA /1	معاذ بن جبل	197
۳۱۰/۱	معاوية بن الحكم السلمي	197
708 /7	معمر بن عبد الله بن نضلة	191

الصفحة	الاسم	مسلسل
14. /4	المقداد	199
170 /1	ميمونة بنت الحارث الهلالية	۲
70/1	ميمون بن قيس بن جندل الأعشى	7 • 1
	([¿])	
180 /7	نيشة	7.7
14 /4	النعمان بن بشير	7.4
YAT /1	النعمان بن ثابت أبوحنيفة	3 • 7
154 /1	نفيع بن الحارث الثقفي ـ أبو بكر	7.0
	()	
7.7 /~	واسع بن حبان	7.7
	(📤)	
17 . /7	أم هانئ بنت أبي طالب	Y • Y
TT { / 1	هند بنت أبي أمية بن المغيرة	۲ • ۸
	(ي)	
10/1	يحيى بن زياد الديلمي الفراء	4.4
Y · / \	يحيى بن محمد بن هبيرة أبو المظفر	71.
17/1	يحيى ناصح الدين بن البرهان عز الدين	711
1/1	يعقوب بن إبراهيم بن حبيب أبو يوسف	717
TV0 /1	يعلى بن أمية	717
17 /1	يوسف بن أيوب بن شاذي (صلاح الدين)	317
17 377	يوسف بن يحيى البويطي	110







فهرس الكلمات اللغوية

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
141 /1	الأوز		(1)
180/1	الاهاب	184 /1	الآجن
	(ب)	V /m	آذنت
1/571,	الباقلاء	٧ /٣	آية
V0/Y		411 /1	أبر النخل
1/5.7	تبازت	184 /4	الاجارة
1/5.7	تبازخت	281 /4	الاجماع
٣٠٠/١	الباطل	٣٠٠/٢	الاحياء
709 /Y	بازل	180/1	الأديم
YA • /Y	الباهل	1.1/1	الأرب
1.7/1	بحبوحة	1.1/1	الارب
177 /4	البحيرة	77 /7	الاردب
T1 /T	البذج	TVT / T	ارش
TVA /1	البريد	TVT /Y	أرشت بين القوم
149/1	البضعة	198/1	الأسكفة
VY /Y	البعل	197 /	الافتراق
709 /Y	بكر	09 /4	الأفكل
10 / 4	بنت لبون	٣٦٦ /٢	انباط
10 /7	بنت مخاض	٢/ ٨٤	أواقي

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
140 /1	تستثفر	77 /7	البهار
200/1	تفر	71/1	بهر
44 /4	ثناء	18 /1	بهرة .
YV 1 / 1	التثويب	T1 /T	بهمة
	(5)	197 /7	البيع
177 / I	الجبائو	4 /4	بيع السنين
1/5.7	الجبوب		(ご)
71 /7	الجدى	01/4	التبر
10 / 7	جذعة	10 /4	التبيع
144 /1	الجرموق	Y / Y	التدليس
7/ 757	الجزاف	٧ /٣	ترقوته
YVA /Y	جعد	70T /T	التربة
۲۱ /۲	جفر	۲۸. /۲	التصرية
41 /1	جفرة	281/4	الاتفاق
10 / 4	الجلب	281 /7	أتمر
TVA /1	جلس نجدا	74 937	التنايه
140 /1	الجمرة المجمل	٢/ ٥٣٤	التوى
711/7	الجنبذة	10 / 7	التيعة
78./7	الجوائح	194 /1	التيمم
111/	الاجهاض	10 / 4	التيمة
	(5)		(ث)
104/1	حاض الوادي	m17 /1	ثائر الرأس
104/1	أحاضت	00/1	الثريا

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
YAA /1	الخداج	177 /4	الحام
14x /4	المخاضرة	444/1	الحب
17 /4	الخدر	4 /4	حبل الحبلة
17 /4	المخدرة	104/1	المحتدم
194 /4	خشارة	148 /1	الحج
7.7 /7	خلابة	£ 1 V / Y	الحجر
107/1	التخليل	444 /4	حرق
148	الأخمص	44 /4	المحاصة
777 / I	الخمار	44 /4	يتحاصون
109/1	خنزب	4 /4	الحقل
119/1	الخيار	10 /4	الحقة
	()	440/1	الأحلام
100 /7	الداج	8 EV /Y	الحميل
107 /7	الدباسي	184 /1	الحنتم
TTE /1	الدرع	27 373	الحوالة
TE · /1	الدرة	171 /7	الحيس
۲۸ • /۲	الدلسة	1/ 577	التحيض
1/057	الدلوك	Y•Y /1	الحيض
TV 1 /Y	الدنف	104/1	حيضت
1/ 75	الدن	707/1	حيضات السيول
11.55	الدوى		(さ)
7/ 937	الدهقان	٤٠٥ /١	خاقان

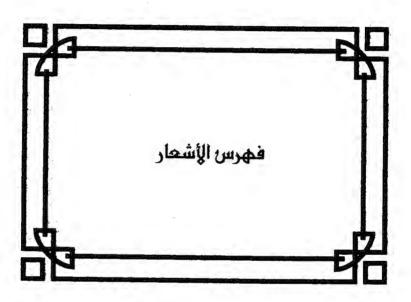
الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
£ V / Y	الزعيم	1/501	الديسم
18 /4	الزكاة		(ذ)
7/ 31	الزوج	779 /4	الذف
TT /1	الزيج	104/1	الذواري
	(w)	£ 1 / Y	ذود
177 /4	السائبة		())
90/1	السائمة	140 /1	راهب
۸0 /٣	الساجة	771 /7	الربا
91/1	السبب	74 /4	الربائب
TVV /T	السبر	179 /4	الربع
1/ 537	التساخين	179 /4	الربعة
77 /7	سخلة	1/ 197	المرتث
171 /4	السقب	78. /7	الرجبيه
ON /Y	السلت	Y · /1	ارعد
7 × × ×	السلف	144 /4	الرقبي
7 × × ×	السلم	10 /4	الرقوب
14 /1	مسنون الوجه	01/4	الرقه
78. /7	سنهاء	140 /1	الرمل
٥٨ /٢	السيوب	270 /1	الرهط
	(ش)	TV1 /T	الرهن
101/1	الشب	10./1	بريه
91/1	الشرط		(;)
1/ 577	الشطر	٣٠٠/٢	الزبن

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
7./1	الطمر	00/1	الشعري
107/1	الطواحم	7/ 501	الشفانين
144 /1	الطهارة	150 /2	أشمط
	(8)	170/1	الشناق
TO /T	العارية	10 /7	شنق
07/1	عترة	m97 /1	الشهيد
777 /7	اعتان	7 2 7	الشيرج
T1 / Y	عتود	ar ma	(ص)
VY /Y	العثرى	7 £ 1 / Y	الصبير
11/1	عثنون	140 /1	صرورة
750 /7	العجوة	۳/ ۱۲۱	الصريمة
Y . V / 1	العذرة	414	الصفقة
409	العرصة	171/	صقبه
01/7	العرض	107/1	صماخ
TT. /1	عرمض		(ض)
T1 /T	عريض	£01/	المضاربة
74 /4	العرية	127 /4	الضالة
٤٠٥ /١	العزيز	7 2 3 3 7	ضعفين
08/1	عسى	£ £ V / Y	الضمين
V9 /T	العسب		(4)
TV /T	العسيف	145/1	اطبي
171 /	العفو	1.7/1	الاستطابة

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
£ \ \ / \	تفالس	YV /Y	عقال
£09 /Y	المفاوضة	YV 1 /Y	العقر
77 /7	الفتخات	111/	الاعتكاف
179/1	افتلذ	91/1	العلة
V0 /Y	الفرصاد	144 /4	العمري
T01/1	الفرض	140 /2	العمرة
٤٠٥ /١	فرعون	78 /7	عناق
7/ 15	الفرق	807	العنان
414 /1	الفرقدان	Y1. /1	العورة
£47 /2	المفرج	710/7	العيسى
771 /7	فصلتها	7/ 457	العينة
٥٨ /٢	الفضولي		(غ)
£ 1 V / Y	الافلاس	4.1 /4	الغذوي
£ 1 V / Y	المفلس	148 /1	غران
1/ 501	الفواخت	٧٣ /٢	الغرب
TV7 /T	الفيء	7/154	الغرة
2/ 973	الفيل	11/4	الغصب
	(ق)	٣٨٠ /٢	غلق
7/ 10	قاد	YT /T	المغل
07 /5	قاس		(ف)
1/5.7	قاظ	279 /7	فال رأيه
1/ A03	المقارضة	٣٠١ /٢	الفاسد

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
٣١٠ /٢	الكرسف	8 EV /Y	القبيل
٤٠٥ /١	کسری	17 /7	قراب السيف
TTA / T	نكسل	ov /Y	القراح
mrr /r	کش	80A /Y	القراض
8 EV / Y	الكفيل	101/1	القرظ
77. /4	الكلالة	7/ 75	القسط
٤٥ /٢	الكوماء	۲۰۰/۱	القسورة
	(1)	7/157	القلادة
2 / 133	البن	184/1	القلة
90/1	لحن الخطاب	107/7	القماري
۸٦ /٣	اللقمة	77 /7	القنقل
78. /1	اللكع	10./1	القيح
۸٦ /٣	اللوك	07 /4	قيد شبر
	()	07 /4	قيس
V0 /Y	الماش	٤٠٥ /١	قيصر
4.1 /4	المجر		(ڬ)
7/15	المد	٦ ، ٢٨ /٣	الكاشح
٣٠١/٢	المضامين	T 0 T / T	
1/ 1/	المضمضة	4.1 /4	الكالي
ov /1	المطل	181/1	الكر
1/ 7/1	المعك	٤٥ /٢	الكرائم
٣٠١ /٢	الملاقيح	77 7 / 1	الكراع

الصفحة	الكلمة	الصفحة	الكلمة
77 /7	النش	14. /1	بمنى
٧٢ /٢	النصاب	71 / 7	تموه
94 /1	النص	٣/ ١٦٨	موتان الأرض
۱۸٦ /٢	النضرة	40. /1	. المهرجان
18 /1	النعل		(ڬ)
19/1	النفران	٨٥ /٢	ناتق
9. /4	النقرة	٧٣ /٢	الناضح
440 /1	النهى	۲/ ۳۳،	الناض
107/1	نهستر	01/7	
٣٠٤ /١	النيف	7/ 117	النبط
109/1	النية	7.8/1	النبل
	(9)	7.1/1	النتن
7/ 757	الوديعة	٤٠٥ /١	النجاشي
7/15,7/V	وسىق	777/1	لمجذ
Y . /1.	الوشيج	٣٠٠/٢	النجش
۲/ ۱۳۳	الوصائف	1/5.7	الاستنجاء
177 /2	الوصيلة	144 /4	النحلة
7 2 7	الوصية	17/1	النخة
Y · / \	الوغى	99/1	النسخ
10 / 4	وقص	١٦٨	استنشاق
109/1	الولهان		



•			
			·

فهرس الأشعار

الصفحة		طرف البيت
		(・)
08/1	مغرب	وأصبحت من ليلي الغداة كناظر
178 /4	صقب	كوفية نازح محلتها
1/5.7	المطيب	يا رخما قاظ على مطلوب
TVT/1	تثويب	وكل حي وإن طالت سلامته
		(ت)
145/1	شمت	ترى نعله لا يطبي الكلب ريحها
		(5)
78. /7	الجوائح	ليست بسنهاء ولارجبية
1/057	براح	هذا مقام قدمي رباح
70/1	الرياح	كرهت العقر عقر بني تميم
		(2)
140 /1	متعبد	لو أنها عرضت لأشمط راهب
7/ 197	صيد	أنا أبو طلحة واسمي زيد
١/ ٢٢٣	مردا	ذراني من نجد فإن سنينه
791/1	بعدا	۔ تباعدنی فطحل وابن أمه
7/ 757	نقد	و كيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا
77 / 757	الغمد	أندان أم نعتان أم ينبري لنا
177 /1	يعدى	لمست بكفي كفه ابتغي الغنى

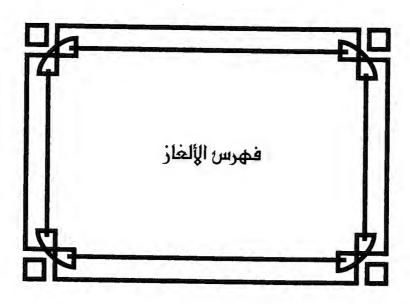
الصفحة		اسم الشعر
144 /1	عندي	فلا أنا منه ما أفاد ذوو الغنى
۲۸۰ /۳	سند	أما الفقير الذي كانت حلوبته
YV• /1	بعيد	أحبك حبًا لا يحبك مثله
YV • /1	شهید	وحبك يا أم البنين مدلهي
YV• /1	وسعيد	ويعرف وجدي قاسم بن محمد
YV 1 / 1	يعيد	ويعلم ما أخفى سليمان دونه
YV1 /1	تليد	متى تسألي عما أقول وتخبري
		())
٥٤ /١	كما جهر	رآني على ما بين لي الخير فاشتكي
٥٤/١	ولا حضر	دعاني فأساني ولو ضن لم ألم
0 2 / 1	على البصر	كريم رماه الله بالخير نافعًا
00/1	القمر	أن الثريا علقت في جبينه
00/1	لانتصر	إذا قيلت العوراء أقضى كأنه
00/1	واتزر	ولما رأى المجد استعيرت ثيابه
00/1	أو شكر	فقلت له خيراً وأثنيت فعله
1/5.7	الوبر	فتبازت فتبارخت لها
121/	وضبر	لقد سمى ابن معمر حين اعتمر
۱٧/١	فطرا	نذر الناس يوم برئك صومًا
171/		
۱۱/۱	نذرا	عالًا أن ذلك اليوم عيد
171/		
18 /	المزعفرا	وأشهد من عوف حئولاً كثيرة

الصفحة		اسم الشعر
Y·/1	انفرا	وبالأمس لما أن بدت لطمره
Y · /1	مكسرا	على أنه ما زال يغشي به الوغي
Y·/1	يتأطرا	جواد علت منه الجواد مهابة
Y · /1	قسورا	وما الطرف عندي بالملوم وخوفه
Y · /1	أبحرا	وماج لأن البحر بعض صفاته
171/4	خبر	قبيلة كشراك النعل دارجة
1/ 577	عمرو	ألا من مبلغ عني رسولاً
1\ 7.	نزور	بغاث الطير أكثرها فراخًا
177 /7	الدوائر	أغل على الهندي مهلاً كثرة
14 /1	التعذير	رأيته فاعتدلت سطوري
1VA /Y	نور	أن يذهب الله من عيني نورهما
1VA /Y	مشهور	قلبي ذكي وذهني غير ذي وكل
		(w)
19/1	آس	لله در القطب من عالم
19/1	للناس	مذ ظهرت حجته في الوري
710 /7	العيس	وبلدة ليس بها أنيس
		(ض)
71/1	بعضا	مرت بنا تختال في أربع
171/1	بعض	وما الحقد إلا توءم الشكر في الفتي
171	أرض	رذا الأرض أدت ريع ما أنت باذر
770/1	الوجعا	(ع) تقول بنتي وقد قربت مرتحلاً

الصفحة		اسم الشعر
Y70 /1	مضطجعا	عليك مثل الذي صليت فاحتسبي
11/1	الأصابع	مليء ببهر والتفات وسعلة
		(ق)
۲۸٦ /۱	الصديق	كيف أصبحت كيف أمسيت مما
TV0 /T	غلقا	وفارقتك برهن لا فكاك له
		(ك)
70/1	نسائكا	مورثة مالاً وفي الحي رفعة
194 /4	بمالكا	وباع بنيه بعضهم بخشارة
		()
17 / 17/	الأبطال	صيد الملوك أرانب وثعالب
127 /2	ثمل	كأن راكبها غصن بمروحة
18/1	الأمل	يا زيد زادك ربي من مواهبه
18 /1	والبدل	لا غير الله حالاً قد حباك به
18/1	المثل	النحو أنت أحق العالمين به
141 /1	مخذولأ	قتلوا ابن عفان الخليفة محرمًا
T1 /T	قوالأ	أدوا التي نقصت تسعين من مائة
17 /1	عوامل	وما كنت أخشى أن أرى لرماحكم
		()
1/ 1/	المعتام	من يعتفي العافي لحاجته
104 /4	الأكم	يا خير من دفنت بالقاع أعظمه
104 /4	الكرم	نفسي الفداء لقبر أنت ساكنه
1/ 75	وزمزما	لها حارس لا يبرح الدهر دنها

الصفحة		اسم الشعر
1/ 1	اضما	بانت سعاد وأمسى حبلها انجذما
1/ 1/	اللجما	خيل صيام وخيل غير صائمة
1/ 1/	الدما	فقالت صه يا ويح غيرك أنني
Y 1 1 / 1	تيمما	ولن يلبث العصران يومًا وليلة
140/1	المتضاجم	جزى الله فيها الأعورين ملامة
104/1	الطواحم	أجالت حصاهن الذواري وحيضت
771/4	هاشم	ورثتم قناة الملك لا عن كلالة
190 /4	حلم	سبقتكمو إلى الإسلام طرا
TT. /1	طامي	تيممت العين التي عند ضارج
		([¿])
T9 /7	ثنا	أفي جنب بكر قطعتني ملامة
17 /1	العصيان	وإذا رأيت المرء يشعب أمره
77 /1	يدان	فاعمد لما تعلو فمالك بالذي
79/1	النفران	يحملن أوعية المدام كأنما
148 /1	غران	ثياب بني عوف طهاري نقية
Y0 /1	لفلان	ويكفيك قول الناس فيما ملكته
T/ /1	الفرقدان	وكل أخ مفارقه أخوه
11/1	بطريقين	لا يبعد الدهان أن ابنه
1 / / 1	وبوجهين	من عجب الدهر فحدث به
1/17	تعتريني	وأفتح بالكلام عرا لساني
1/15	الفنون	فقد لانت حواشيه ورقت
		(🎝)
179/1	توافقه	إذا المرء لم يوجب عليك عطاءه

الصفحة		اسم الشعر
179/1	حقائقه	منعت وبعض المنع قهر وقوة
TVA /1	نلومه	اليوم يوم بارد سمومه
774 /7	مضاربه	أندان أم نعتان أم ينبري لنا
۲۸۰ /۲	شرته	رب غلام قد صرى في فقرته
۲۸۰ /۳	عسكره	هل لك في أجر كبير مؤجره
10 / 7	قراها	فما تتام جارة آل بكر
174 /4	وامقه	أيا جارتا بيني فإنك طالقه
174 /4	طارقه	
174 /4	بارقة	
174 /4	ببائقة	
		(ي)
19/1	البرايا	أبو سعيد الحكيم حبر
19/1	الزوايا	إذا رأي الخط مستقيمًا

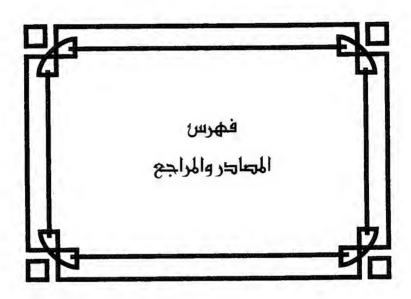




فهرس الألغاز

الصفحة	اسم اللغز
	اللغز الأول :
	أن الأوز يجب عليه الحج
140 /1	وهو: الرجل الموثق الخلق
	اللغز الثاني:
	أن الفيل يحجر عليه .
Y P73	وهو: الضعيف الرأي المبذر
	اللغز الثالث:
•	أن من قتل عكرمة فعليه شاة
14. /4	العكرمة: الحمامة
	اللغز الرابع:
	يجوز أن تصلي المرأة برهطها
TT0 /1	الرهط: جلدة تستر العورة
	اللغز الخامس:
TVA /1	من جلس من بغداد

		-	
			·





فهرس المراجع

مسلسل

اسم المرجع حرف الألف

- ا اتفاق المباني وافتراق المعاني، الدقيقي: سليمان بن بنين النحوي ت ١١٤ هـ، تحقيق د/ يحيى عبد الرءوف جبر، دار عمار للنشر والتوزيع، عمان ط ١ (١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م).
- ۲ الإجماع، ابن المنذر: أبو بكر بن محمد بن إبراهيم النيسابوري
 ت ۱۸ ۳ هـ، دار طيبة للنشر والتوزيع الرياض ط ۱ (۱٤۰۲ هـ ۱۹۸۲م).
- ٣ الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان، ترتيب الأمير علاء الدين الفارسي، تحقيق عبد الرحمن محمد عثمان ط ١ (١٣٩٠ هـ ١٩٧٠ م) نشر المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- أحكام القرآن، ابن العربي: محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر،
 تحقيق على محمد البجاوي، دار المعرفة، بيروت (دـت).
- أحكام القرآن، الجصاص: أحمد بن علي الرازي، حجة الإسلام
 أبو بكر ت ٣٧٠ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (دـت).
- الاختيار لتعليل المختار ، الموصلي: عبد الله بن محمود بن مودود
 ت ٦٨٣ هـ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ط ٣ (١٣٩٥ هـ- ١٩٧٥م).
- أدب الشافعي ومناقبه، ابن أبي حاتم: عبد الرحمن بن محمد،
 أبو محمد، تحقيق عبد الغني عبد الخالق، مكتبة التراث الإسلامي،
 حلب (دـت).

مسلسل المرجع

- ۸ الأذكار، النووي: يحيى بن شرف ت ٢٧٦ هـ: محيي الدين أبو زكريا المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، ط ١ (١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م).
- ٩ إرواء الغليل في تخريج أحاديث منار السبيل، محمد ناصر الدين
 الألباني بيروت المكتب الإسلامي ط ١ (١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م).
- ۱۰ أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير: علي بن أبي الكرم محمد ابن محمد، بيروت، لبنان، دار إحياء التراث العربي (د-ت).
- ۱۱ الإشراف على مسائل الخلاف، القاضي: عبد الوهاب بن علي بن نصر البغدادي ت ٤٢٢ هـ، مطبعة الإرادات (د-ت).
- 17 إعلاء السنن، العثماني: ظفر أحمد ت ١٣٩٤ هـ، نشر إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان (دـت).
- ۱۳ الأعلام ، خير الدين الزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ط٦ ، ١٩٨٤م .
- 12 أعلام النساء في عالمي العرب والإسلام، عمر رضا كحالة مؤسسة الرسالة بروت (دـت).
- ١٥ الإفصاح ، ابن هبيرة: يحيى بن محمد ، عون الله ، الرياض المؤسسة السعيدية (دـت).
- 17 الإقناع ، الحجاري: موسى بن أحمد بن موسى ، شرف الدين ، أبو النجا ، بيروت ، دار المعرفة (دـت) .
- ۱۷ الأم، محمد بن إدريس الشافعي: أبو عبد الله ت ٢٠٤ هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط ٢ (١٣٩٣ هـ-١٩٧٣م).
- ۱۸ أنباء الغمر بأبناء العمر في التاريخ: أحمد بن علي بن حجر العسقلاني ت ۱۸ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان ط ۲ (۱٤٠٦ هـ)،

مسلسل

- ٦٨٩١م، ط١ (١٣٩٢ ـ ١٧٧١م).
- 19 أنباه الرواة على أنباه النحاة ، القفطي: علي بن يوسف ، أبو الحسن جمال الدين ، تحقيق: أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ط ١ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٦م).
- ۲۰ الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، المرداوي: علي بن سليمان ابن أحمد، تحقيق محمد حامد الفقى ط۱ (۱۳۷٤ هـ ١٩٥٥ م).
- ۲۱ الأوسط، ابن المنذر: محمد بن إبراهيم النيسابوري، أبو بكر ت ۳۱۸ه، تحقيق د/ أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة طـ (١٤٠٥ هـ- ١٩٨٥ م).
- ۲۲ الإيضاح وحاشية الهيتمي عليه، النووي: يحيى بن شرف، المكتبة السلفية بالمدينة (دـت).
- ۲۳ إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون على أساس الكتب والفنون، إسماعيل باشا البغدادي، دار الفكر (١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م).
- ٢٤ إيضاح المبهم من معاني السلم، الدمنهوري، أحمد، مطبعة دار إحياء الكتب العربية لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه (د.ت).

حرف الباء

- ۲۵ بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الكاساني: أبو بكر بن مسعود، علاء الدين ت ٥٨٧ هـ ط ٢ (١٤٠٢ هـ ـ ١٩٨٢ م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
- ٢٦ بدائع المنن في جمع وترتيب مسند الشافعي والسنن، أحمد عبد الرحمن البنا الشهير بالساعاتي، القاهرة، دار الأنوار ١٣٦٩ هـ.
- ٢٧ بداية المجتهد ونهاية المقتصد، ابن رشد: محمد بن أحمد بن محمد

- القرطبي الأندلسي، أبو الوليدت ٥٩٥ هـ، دار الفكر، بيروت، (د.ت).
- ۲۸ البدایة والنهایة، ابن کثیر، إسماعیل بن عمر الدمشقی، عماد الدین،
 أبو الفداء، بیروت، مکتبة المعارف ط۳، ۱۹۷۹ م.
- ٢٩ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، عبد الرحمن السيوطي ،
 جلال الدين ، المحقق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر ،
 (١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م) .
- ٣٠ بلغة السالك لأقرب المسالك إلى مذهب الإمام مالك، أحمد بن محمد الصاوي، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (١٣٩٨هــ١٩٧٨م).
- ۳۱ بلوغ المرام من أدلة الأحكام، العسق الني: أحمد بن علي بن حجر ت ۸۵۲ هـ، مطبعة مصطفى محمد صاحب المكتبة التجارية الكبرى بمصر. (د ـ ت).
- ۳۲ البناية في شرح الهداية، العيني، محمود بن أحمد، أبو محمد، دار الفكر (۱٤٠٠ هـ ۱۹۸۰م) ط ۱ .
- ٣٣ بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، الأصفهاني: محمود بن عبد الرحمن بن أحمد، شمس الدين، أبو الثناء ت ٧٤٩ه. حققه د/ محمد مظهر بقا، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع جدة (١٤٠٦هـ ١٩٨٦م).
- ٣٤ البيان والتبيين، الجاحظ: عمرو بن بحر، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، القاهرة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، (١٣٦٧ هـ١٩٤٨م).

مسلسل

۳۵ البيان والتحصيل ، ابن رشد القرطبي ، أبو الوليد ت ٥٢٠ هـ ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م) .

حرف التاء

- ٣٦ تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: محمد مرتضى، دار مكتبة الحياة، لبنان بيروت (دـت).
- ٣٧ تاريخ التراث العربي، فؤاد سزكين (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م) أشرف على طباعته ونشره إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامة.
- ۳۸ تاریخ بغداد، الخطیب: أحمد بن علي البغدادي، أبو بكر ت ٤٦٣ هـ دار الكتب العلمية، بیروت، لبنان (دـت).
- ۳۹ تاریخ ابن معین: یحیی بن معین، حققه د/ أحمد محمد نور سیف ط۱ (۱۳۹۹ هـ ۱۹۷۹م).
- ٤٠ تبصرة الأحكام ، ابن فرحون: محمد اليعربي المالكي، ط١، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (دـت).
- 21 تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، المزي: يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف أبو الحجاج جمال الدين بن الزكي، بومباي، الدار القيمة (١٣٩٢ هـ-١٩٧٢م).
- ٤٢ تحفة الفقهاء، السمرقندي: علاء الدين محمدت ٥٣٩ هـ، دار
 الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط ١ (١٤٠٥ هـ ١٩٨٤م).
- ٤٣ تحفة المحتاج مع حواشي الشرواني وابن قاسم العبادي، ابن حجر الهيثمي، دار صادر، بيروت (دـت).
- ٤٤ تخريج الفروع على الأصول، الزنجاني: محمود بن أحمد، شهاب الدين

- ت ٢٥٦ هـ، حققه د/ محمد أديب صالح، مؤسسة الرسالة ط٥ (١٤٠٤ هـ-١٩٨٤م).
- ده تذكرة الحفاظ، الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان قايماز، شمس الدين، أبو عبد الله ت ٧٤٨ هـ، دار إحياء التراث العربي بيروت، لينان (د-ت).
- ٤٦ تصحيح الفروع ، المرداوي: علي بن سليمان ت ٨٨٥ هـط ٣ (١٣٨٨ هـ ١٩٦٧م) ، عالم الكتب، بيروت.
- ٤٧ التعليق المغني على الدارقطني، أبو الطيب: محمد شمس الحق، عالم الكتب، بيروت، (دـت).
- ده تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، إسماعيل بن كثير القرشي الدمشقي، تفسير العربي المعاد الدين أبو الفداء، مطبعة الاستقامة بالقاهرة ط ٣ (١٣٧٣ هـ ١٩٥٤م).
- 29 تقريب التهذيب، ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، شهاب الدين ت ٨٥٢ هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط ٢ (١٣٩٥ هـ ١٩٧٥ م).
- التكملة لوفيات النقلة، عبد العظيم بن عبد القوي المنذري ت ٢٥٦ه،
 زكي الدين، أبو محمد، حققه د/ بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة ط ٣ (١٤٠٥هـ ١٩٨٤م).
- ٥١ تلخيص الحبير، ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد،
 أبو الفضل، شهاب الدين ت ٨٥٢ هـ، دار المعرفة، بيروت، لبنان
 (١٣٨٤ هـ ١٩٦٤ م).
- ٥٢ التلخيص ، الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، أبو عبد الله،

مسلسل

- الرياض، مكتبة ومطابع النصر الحديثة (دـت).
- ٥٣ التمهيد في أصول الفقه، الكلوذاني: محفوظ بن أحمد بن الحسن أبو الخطاب ت٠١٥ هـ، تحقيق د/ مفيد محمد أبو عمشة، دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع، جدة ط١ (١٤٠٦ هـ-١٩٨٥).
- ٥٤ التنبيه في الفقه الشافعي، الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف أبو إسحاق ت ٤٧٦ هـ، عالم الكتب، بيروت، ط١ (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م).
- ٥٥ تهذيب الأسماء واللغات، النووي: يحيى بن شرف بن مرى بن حسن أبو زكريا، بيروت، إدارة الطباعة المنيرية (د_).
- تهذیب التهذیب ، ابن حجر العسقلانی: أحمد بن علی بن محمد ،
 أبو الفضل شهاب الدین ت ۸۵۲ هـ ، دار صادر بیروت (دـت) .
- ٥٧ تهذيب الكمال في أسماء الرجال، المزي: جمال الدين أبو الحجاج يوسف، دمشق، دار المأمون للتراث، نسخة مصورة من النسخة الخطية المحفوظة بدار الكتب المصرية.
- ٥٨ تيسير التحرير، أمير بادشاه الحسيني. محمد أمين، مكتبة المعارف، الرياض (دـت).

حرف الثاء

الثمر الداني شرح رسالة ابن أبي زيد القيرواني، صالح عبد السميع
 الآبي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان،
 (د.ت).

حرف الجيم

٦٠ جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري، المبارك بن

- محمد ت ٢٠٦، نشر وتوزيع مكتبة الحلواني، مطبعة الملاح، مكتبة دار البيان (١٣٩٢ هـ ١٩٧٢م).
- الجامع الصحيح (سنن الترمذي) الترمذي: محمد بن عيسى بن سورة، أبو عيسى ت ٢٧٩ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت (د.ت).
- ٦٢ الجامع الصغير، الشيباني: محمد بن الحسن، أبو عبد الله ت١٨٩هـ، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان (دـت).
- الجامع الصغير مع فيض القدير ، الجلال السيوطي : عبد الرحمن بن
 أبي بكر بن محمد ، أبو الفضل ٩١١ هـ ، المكتبة التجارية الكبرى بمصر
 ط١ ، (١٣٥٦ هـ ١٩٣٨م) .
- 1٤ الجامع الكبير أو جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن ابن أبي بكر بن محمد، أبو الفضل ت ٩١١ هـ، دار الكتب المصرية رقم ٩٥ مخطوطات، نسخة مصورة منها.
- 70 الجامع الكبير، محمد بن الحسن الشيباني ت ١٨٩ هـ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط ٢، ١٣٩٩ هـ.
- 7٦ الجرح والتعديل، الرازي: عبد الرحمن بن أبي حاتم، أبو محمد ت ٣٢٧ هـ، ط. مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية بحيدرأباد الدكن، الهند.
- ٦٧ الجوهر النقي، التركماني، علاء الدين بن علي بن عثمان المارديني،دار الفكر، بيروت (دـت).

مسلسل

حرف الحاء

- ٦٨ حاشية البيجرمي على شرح منهج الطلاب ، البيجرمي ، المكتبة الإسلامية ، ديار بكر ، تركيا (دـت) .
- 79 حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، الدسوقي: محمد بن أحمد بن عرفة، دار الفكر (دـت).
- ۷۰ حاشية السيوطي على النسائي مع السنن، دار الكتاب العربي، بيروت لبنان (د.ت).
- ٧١ حاشية الطحطاوي على الدر المختار، أحمد الطحطاوي الحنفي، دار
 المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، بالأوفست (١٣٩٥ هـ ١٩٧٥).
- ٧٢ حاشية الطحطاوي على مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح،
 الطحطاوي: أحمد بن محمد بن إسماعيل، دار الإيمان، دمشق،
 بيروت (دـت).
- ٧٣ حجة القراءات، ابن زنجلة: عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة، أبو زرعة، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢ (١٣٩٩هـ ١٩٧٩م).
- حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، الأصبهاني: أحمد بن عبد الله،
 أبو نعيم، ت ٤٣٠ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (دـت).
- ٧٥ حلية العلماء في معرفة مذاهب الفقهاء، الشاشي القفال، محمد بن أحمد، سيف الدين أبو بكر ت ٥٠٧ هـ تحقيق/ ياسين أحمد إبراهيم درادكة. مؤسسة الرسالة بيروت ط١ (١٤٠٠ هـ ١٩٨٠م).
- ٧٦ الحمامة ، الطائي، حبيب بن أوس، أبوتمام، تحقيق د/ عبد الله بن

مسلسل

- عبد الرحيم عسيلان (١٤٠١ هـ ١٩٨٠م)، إدارة الثقافة والنشر بجامعة الإمام.
- ٧٧ حواشي الشرواني وابن القاسم العبادي، دار صادر، بيروت (د.ت).

حرف الخاء

- ٧٨ خريدة القصر وجريدة العصر (القسم العراقي) عماد الدين الأصبهاني الكاتب، تحقيق/ محمد بهجة الأثرى، مطبعة المجمع العراقي (١٣٨٤ هـ ١٩٦٤م).
- ٧٩ خزانة الفقه، نصر بن محمد بن أحمد السمر قندي، أبو الليث، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، المكتبة المركزية رقم ٨٤ مخطوط.
- ۸۰ الخصائص، ابن جني، عثمان بن جني ت ۳۹۳ هـ، تحقيق: محمد علي النجار، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ط۲ (د.ت).
- ٨١ خلاصة تذهيب تهذيب الكمال في أسماء الرجال، الخزرجي: أحمد ابن عبد الله الأنصاري صفي الدين، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، بيروت ط٢ (١٣٩١ هـ- ١٩٧١م).

حرف الدال

- ۸۲ دلائل الإعجاز، الجرجاني: عبد القاهر بن عبد الرحمن، أبو بكر، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة القاهرة (۱۳۹٦ هـ-۱۹۷٦م).
- ۸۳ الديباج المذهب في معرفة أعيان المذهب، ابن فرحون: إبراهيم بن على بن محمد، برهان الدين، بيروت، دار الكتب العلمية (د-ت).

مسلسل السرجع

- ٨٤ ديوان الأعشى: ميمون بن قيس بن جندل، أبو بصير، تحقيق المحامي فوزي عطوى، الشركة اللبنانية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، المطبعة التعاونية اللبنانية ١٩٦٨م.
- ۸۵ دیوان زهیر بن أبي سلمی، دار بیروت للطباعة والنشر، بیروت (۱۶۰۲هـ ۱۹۸۲م).
- ٨٦ ديوان مجنون ليلي: قيس بن الملوح، جمع وتحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار مصر للطباعة.
- ديوان النابغة: جمع وتحقيق وشرح محمد عاشور، نشر الشركة التونسية للتوزيع والشركة الوطنية للنشر والتوزيع - الجزائر.

حرف الذال

۸۸ الذيل على الروضتين في تراجم رجال القرنين السادس والسابع، عبد الرحمن بن إسماعيل الدمشقي، أبو شامة، دار الجيل، بيروت، الطبعة الثانية ١٩٧٤م.

حرف الراء

- ۸۹ رسالة ابن أبي زيد القيرواني مع الثمر الداني، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان (دـت).
- ۹۰ الرسالة للشافعي، محمد بن إدريس ت ٢٠٤ هـ، تحقيق أحمد محمد شاكر (دـت).
- ٩١ الروض المربع شرح زاد المستقنع مع حاشية ابن قاسم البهوتي: منصور ابن يونس بن صلاح الدين، ط ١ (١٣٩٨هـ) المطابع الأهلية بالرياض بالأوفست.
- ٩٢ الروض المربع، البهوتي: منصور بن يونس بن صلاح الدين ط٦،

مسلسل

- القاهرة ١٣٨٠ هـ المكتبة السلفية بالمدينة المنورة.
- ٩٣ روضة الطالبين وعمدة المفتين، النووي: يحيى بن شرف، أبو زكريا ت ٦٧٦ هـ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشر.
- 9٤ روضة الناظر وجنة المناظر، ابن قدامة: عبد الله بن أحمد المقدسي موفق الدين ت ٦٢٠ هـ، القاهرة ١٣٩٥ هـ، المطبعة السلفية ومكتبتها ط٥.

حرف الزاي

90 الزاهر في غريب ألفاظ الشافعي، الأزهري: محمد بن أحمد بن الأزهر، أبو منصورت ٣٧٠ هـ، تحقيق د/ محمد جبر الألفي الكويت، وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية (١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م)، طباعة المطبعة العصرية.

حرف السين

- ٩٦ سبل السلام: الصنعاني ط٤، المكتبة التجارية الكبرى بمصر.
- ۹۷ سر صناعة الإعراب، ابن جني: عثمان بن جني الموصلي، أبو الفتح تحقيق د/ حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ط ۱ (۱٤۰٥ هـ ۱۹۸۵).
- ۹۸ سنن الدارقطني ، علي بن عمر ت ۳۸۵ هـ ، عالم الكتب ، بيروت (د.ت).
- ۹۹ سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن بن الفضل بن بهرام أبو محمد ت ۲۵۵ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د-ت).
- ۱۰۰ سن أبي داود، أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق، إعداد وتعليق عزت عبيد الدعاس وعادل السيد، دار الحديث للطباعة

مسلسل

- والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ط ۱ (۱۳۸۹ هـ ۱۹۶۹م ، ۱۹۷۰م) .
- ۱۰۱ السنن الكبرى للبيهقي: أحمد بن الحسين بن علي، أبو بكرت كالمحر، بيروت (دـت).
- ۱۰۲ سنن ابن ماجه، ابن ماجه: محمد بن يزيد، أبو عبد الله ت ٢٧٥ هـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقى، دار إحياء التراث الإسلامى (دـت).
- ۱۰۳ سنن النسائي، النسائي: أحمد بن علي بن شعيب، أبو عبد الرحمن دار الكتاب العربي، بيروت (دـت).
- ۱۰۶ سير أعلام النبلاء، الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان، ت ٧٤٨ هـ، ١٣٧٤ م، تحقيق حسين الأسد، مؤسسة الرسالة ط٢، (١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م).

حرف الشين

- ۱۰۵ شذرات الذهب في أخسبار من ذهب، عبد الحي بن العماد الحنبلي ت ۱۰۹ هـ، دار السيرة، بيروت، طبعة ثانية منقحة (۱۳۹۹ هـ. ۱۹۷۹م).
- ١٠٦ شرائع الإسلام في الفقه الإسلامي الجعفري، مغنية: محمد جواد، دار مكتبة الحياة، بيروت.
- ۱۰۷ شرائع الإسلام في مسائل الحلال والحرام، أبو القاسم نجم الدين جعفر بن الحسن ت ٢٧٦ هـ، مطبعة الآداب في النجف (١٣٨٩ هـ. ١٩٦٩م) ط١.
- ١٠٨ شرح الأخضري على السلم في المنطق مع إيضاح المبهم من معاني السلم، مطبعة دار إحياءالكتب العربية لأصحابها، عيسى البابي

- الحلبي وشركاه (دـت).
- ۱۰۹ شرح البدخشي: مناهج العقول، البدخشي: محمد بن الحسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط ۱ (۱٤۰٥ هـ- ۱۹۸۶م).
- 11. شرح روض الطالب لأبي يحيى الشافعي زكريا، المكتبة الإسلامية (دـت).
- ۱۱۱ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام: عبدالله جمال الدين بن يوسف بن أحمد أبو محمد ت ٧٦١ هـ، (د-ت).
- 117 شرح السلم في المنطق ، الملوي: أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف شهاب الدين، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، مكتبة الجامعة الأزهرية بميدان الأزهر الشريف لصاحبها أحمد نجيب الرافعي ط٣، ١٩٥٣م.
- ١١٣ الشرح الصغير: أحمد بن محمد بن أحمد الدردير، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ١٣٩٨ هــ ١٩٧٨م.
- ١١٤ الشرح الكبير مع حاشية الدسوقي عليه، الدردير: أحمد بن محمد بن أحمد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (د-ت).
- ۱۱۵ شرح الكوكب المنير، الفتوحي: محمد بن أحمد بن عبد العزيز بن علي ت ۹۷۲ هـ، تحقيق د/ محمد الزحيلي، د/ نزيه حماد، دار الفكر دمشق (۱٤۰۰ هـ ۱۹۸۶م).
- 117 شرح معاني الآثار ، الطحاوي: أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي أبو جعفرت ٣٢١هـ، تحقيق: محمد زهري النجار، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط ١ (١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م).
- ١١٧ شرح المفصل، ابن يعيش: يعيش بن علي، موفق الدين ت ٦٤٣ هـ،

مسلسل

- دار صادر (د.ت).
- ۱۱۸ شرح منتهى الإرادات، البهوتي، منصور بن يونس، المدينة المنورة، المكتبة السلفية.
 - ١١٩ شرح منح الجليل على مختصر خليل، محمد عليش (د.ت).
- ۱۲۰ شرح منهج الطلاب، زكريا الأنصاري، زكريا بن محمد بن أحمد، أبو يحيى ، المكتبة الإسلامية ، محمز ازدمير، ديار بكر، تركيا (د.ت).

حرف الصاد

- ۱۲۱ الصحاح، الجوهري: إسماعيل بن حماد، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، بيروت، دار العلم للملايين (۱۳۹۹ هـ ۱۹۷۹م) ط۲.
- ۱۲۲ صحيح البخاري ، البخاري ، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم ، ابراهيم ، أبو عبد الله ، المكتب الإسلامي ، استانبول ، تركيا (دـت) .
- ۱۲۳ صحيح ابن خزيمة، محمد بن إسحاق بن خزيمة السلمي النيسابوري، أبو بكرت ٣١١ هـ، المكتب الإسلامي، تحقيق د/ محمد مصطفى الأعظمى (دـت).
- ۱۲۶ صحیح سنن ابن ماجه، محمد ناصر الدین الألباني ، توزیع المکتب الإسلامي ، بیروت ط ۱ (۱٤۰۷ هـ ۱۹۸٦م).
- ۱۲۵ صحیح مسلم، مسلم بن الحجاج بن مسلم، أبو الحسین، تحقیق و تعلیق محمد فؤاد عبد الباقي، بیروت، لبنان دار إحیاء التراث العربی (دـت).
- ۱۲۱ صحیح مسلم بشرح النووي ، یحیی بن شرف ، أبو زکریا ، دار الفکر للطباعة والنشر والتوزیع (۱٤۰۱ هـ ۱۹۸۱م).

مسلسل

حرف الطاء

- ١٢٧ طبقات الحنابلة للقاضي أبي الحسين محمد بن أبي يعلى ، مطبعة السنة المحمدية (دـت).
- ۱۲۸ طبقات الشافعية ، الأسنوي ، عبد الرحيم بن الحسن بن علي جمال الدين ، أبو محمد ، تحقيق عبد الله الجبوري ، الرياض : دار العلوم للطباعة والنشر (١٤٠٠هـ ١٩٨١م) .
- ۱۲۹ طبقات الشافعية الكبرى، السبكي: عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي أبو النصر ط١، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه.
- ۱۳۰ طبقات الفقهاء، الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف ، أبو إسحاق ت ٢٧٦ هـ، دار الرائد العربي، بيروت لبنان ط٢ (١٤٠١ هـ، ١٩٨١م).
- ۱۳۱ الطبقات الکبری، ابن سعد، محمد بن سعد بن منیع، دار صادر بیروت. (دـت).
- ۱۳۲ طبقات المفسرين، الداوودي: محمد بن علي بن أحمد، شمس الدين ت ٩٤٥ هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣).

حرف العين

- ۱۳۳ العدة على أحكام الأحكام شرح عمدة الأحكام، ابن دقيق العيد، تحقيق على بن محمد الهندي، المطبعة السلفية ومكتبتها (دـت).
- ۱۳۶ العروة الوثقى، البزدي: محمد كاظم الطباطبائي، مكتبة دار الإرشاد، الكويت ط ٢ (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م).
- ١٣٥ العروض: تهذيبه وإعادة تدوينه، جلال الحنفي البغدادي، مطبعة

مسلسل

العاني (١٩٧٨م ـ ١٣٩٨ هـ).

- ١٣٦ العقد الشمين في تاريخ البلد الأمين ت ٨٣٢ هـ، تحقيق فؤاد سيد، القاهرة (١٣٨٤ هـ ١٩٦٥م)، مطبعة السنة المحمدية.
- ۱۳۷ العلل المتناهية في الأحاديث الواهية ، ابن الجوزي: عبد الرحمن بن علي بن محمد ، أبو الفرج جمال الدين ت ٥٧١ هـ تحقيق: إرشاد الحق الأثرى ، دار نشر الكتب الإسلامية لا هور (دـت).
- ۱۳۸ علم المنطق الحديث والقديم على النظام الصحيح والنظام القديم، الأزهري: عبد الوصيف محمد عبد الرحمن، مطبعة المعاهد بجوار قسم الجمالية بمصر (دـت).
- ۱۳۹ عمدة القاري شرح صحيح البخاري، العيني: محمود بن أحمد، أبو محمد، بدر الدين، بيروت، دار الفكر (دـت).
- عمل اليوم والليلة: سلوك النبي عَلَيْهُ مع ربه، ابن السني: أحمد بن محمد أبو بكر، تحقيق: عبد القادر أحمد عطا، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م).

حرف الغين

- ۱٤۱ غاية البيان شرح زيد ابن رسلان، الرملي: محمد بن أحمد الأنصاري ت ١٤١ هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (دـت).
- 18۲ غاية المنتهى في الجمع بين الإقناع والمنتهى، مرعي بن يوسف الحنبلي ت ١٤٢ هـ ط ٢، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض (دـت).
- ۱٤۳ غريب الحديث، الخطابي، حمد بن محمد بن إبراهيم، أبو سليمان ت ٣٨٨ هـ، تحقيق عبد الكريم إبراهيم العزباوي، دار الفكر بدمشق (١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م).

مسلسل

- ۱٤٤ غريب الحديث، القاسم بن سلام، أبو عبيد ت ٢٢٤ هـ، حيدرأباد الدكن، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية (١٣٩٦ هـ-١٩٧٦م).
- ۱٤٥ غريب الحديث، الحربي: إبراهيم بن إسحاق، أبو إسحاق ت ٢٨٥ هـ دار المدنى ط١ (١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م).

حرف الفاء

- ۱٤٦ فتاوى قاضيخان مع الفتاوى الهندية، دار إحياءالتراث العربي للنشر والتوزيع، بيروت، ط٣ (١٤٠٠هـ ١٩٨٠م)، تأليف حسن بن منصور الأوزجندى الفرغاني ت ٢٩٥هم.
- ۱٤۷ الفتاوى الهندية، الشيخ نظام وجماعة من علماء الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان ط ٣ (١٤٠٠ هـ- ١٩٨٠م).
- ۱٤۸ الفتاوی البزازیة مع الهندیة ، ابن البزاز الکردری الحنفی ، محمد بن محمد بن محمد بن شهاب ت ۸۲۷ هـ ، دار إحیاء التراث العربی للنشر والتوزیع ، بیروت ط ۳ (۱٤۰۰ هـ ۱۹۸۰ م) .
- ۱٤٩ فتح الباري شرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد، شهاب الدين، أبو الفضل، تحقيق الشيخ عبد العزيز ابن عبد الله بن باز، المملكة العربية السعودية، رئاسة إدارات البحوث العلمية والإفتاء والدعوة والإرشاد (د-ت).
- ١٥٠ الفتح الرباني، البنا، أحمد عبد الرحمن، دار الحديث، القاهرة ط٢، دار إحياء التراث العربي.
- ۱۵۱ فتح القدير، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني، القاهرة، مكتبة مصطفى البابي الحلبي (۱۹۸۳م-۱۹۸۵هـ)، (۱۹۹۳م) ط۲.

مسلسل المرجع

- ١٥٢ الفتح المبين في طبقات الأصوليين، المراغي: عبد الله مصطفى، الناشر محمد أمين دمج، بيروت، لبنان ط٢ (١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م).
- ۱۵۳ فروع ابن الحاجب، الرياض، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية المكتبة المركزية رقم ٦٩٦ مخطوط.
- ١٥٤ الفروق ، القرافي: أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصنهاجي، عالم الكتب، بيروت (دـت).
- ۱۵۵ الفردوس بمأثور الخطاب، الديلمي، شيرويه بن شهر دار بن شيرويه الديلمي الهـمـذاني، دار الكتب العلمية، بيـروت، لبنان، ط۱ (۱٤٠٦هـ-۱۹۸٦م).
- ١٥٦ الفقه الإسلامي وأدلته، الزحيلي: دكتور وهبه، دار الفكرط١ (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م).
- ۱۵۷ فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، الطبعة الأخيرة (۱۳۹۲ هـ ۱۹۷۲م).
- ۱۵۸ فواتح الرحموت بشرح مسلم الثبوت مع المستصفى ، الأنصاري ، عبد العلي محمد بن نظام الدين ط۲ ، دار الكتب العلمية (۱٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م).
- ١٥٩ الفوائد البهية في تراجم الحنفية: محمد عبد الحي بن محمد عبد الحليم اللكنوي، دار المعرفة، بيروت (دـت).
- ١٦٠ الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني، المكتب الإسلامي ت ١٢٥٠ هـ. ط٣، ١٤٠٢ هـ، بيروت.
- ١٦١ فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي: محمد عبد الرءوف

مسلسل

ابن علي زين الدين، القاهرة، المكتبة التجارية الكبرى (١٣٥٦ هـ ١٩٣٨م).

حرف القاف

- ۱٦٢ قليوبي وعميرة، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي وشركاه (دـت).
- ١٦٣ القوانين الفقهية، ابن جزي، محمد بن أحمد الكلبي الغرناطي، أبو القاسم ت ٧٤١هـ (دـت).

حرف الكاف

- ۱٦٤ الكاشف، الذهبي: محمد بن أحمد بن عشمان، شمس الدين، أبو عبد الله ت ٧٤٨ هـ، دار الكتب العلمية ، بيروت، لبنان، ط١ (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م).
- ١٦٥ الكافي في فقه الإمام أحمد، المقدسي: عبد الله بن قدامة، موفق الدين أبو محمد، ط٢ المكتب الإسلامي (١٣٩٩هـ-١٩٧٩م).
- 177 الكامل لابن عدي، عبد الله بن عدي الجرجاني ط ٢، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع (١٤٠٥ هـ ١٩٨٥م).
- ۱٦٧ الكامل، المبرد، أبو العباس، تحقيق أحمد محمد شاكر ط١، (١٣٥٦هـ ١٣٥٦)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر.
- ١٦٨ كتاب الاستيعاب في أسماء الأصحاب، ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد، ت ٤٦٣ هـ ط١ سنة ١٣٢٨ هـ، دار العلوم الحديثة مع الإصابة.
- ١٦٩ كتاب الإصابة في تمييز الصحابة، العسقلاني: أحمد بن علي بن محمد، أبو الفضل، شهاب الدين ت ٨٥٢ هـ، ط١ سنة ١٣٢٨ هـ،

مسلسل المرجع

- دار العلوم الحديثة.
- ۱۷۰ كتاب الأصل، الشيباني: محمد بن الحسين، أبو عبد الله ت ۱۸۹ هـ إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي (دـت).
- ۱۷۱ كتاب الأضداد ، الأصمعي ، عبد الملك بن قريب بن علي الباهلي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان (دـت) .
- ۱۷۲ كتاب الأضداد، السجستاني: سهل بن محمد بن عثمان، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (د.ت).
- ۱۷۳ كتاب الأضداد ، ابن السكيت: يعقوب بن إسحاق، أبو يوسف، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان (دـت).
- ١٧٤ كتاب الأمالي، القالي: إسماعيل بن القاسم البغدادي، أبو علي ط٢، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة (١٣٤٤ هـ-١٩٢٦م).
- ۱۷۵ كتاب الأموال لأبي عبيد القاسم بن سلام، تحقيق: محمد خليل هراس، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط۱ (۱۲۰۲ هـ ۱۹۸٦م).
- ۱۷۱ الكتاب مع شرحه اللباب، القدوري، أحمد بن محمد بن أحمد، أبو الحسين ت ٤٢٨ هـ ط ٤ (١٣٨١ هـ ١٩٦١م).
- ۱۷۷ كتاب الضعفاء الكبير، العقيلي: محمد بن عمرو بن موسى بن حماد، أبو جعفر ط ١ (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م) دار الكتب العلمية، بيروت.
- ۱۷۸ كتاب الفروع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، ابن مفلح: محمد بن مفلح، مكتبة المعارف، الرياض ط٣ (١٣٧٩ هــ ١٩٦٠م).
- ١٧٩ كتاب كشف الحقائق شرح كنز الدقائق، عبد الحكيم الأفغاني، القاهرة، المطبعة الأدبية ط١ (١٣١٨ هـ).

- ۱۸۰ كتاب المراسيل مع سنن أبي داود، أبو داود: سليمان بن الأشعث بن إسحاق، الهند، مكتبة رحيمية (دـت).
- ۱۸۱ كتاب مسائل الإمام أحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله، تحقيق: د/ علي بن سليمان المهنا، مكتبة الدار بالمدينة المنورة، ط۱ (۱۲۰۶ هـ ۱۹۸۶م).
- ١٨٢ الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار، ابن أبي شيبة، عبد الله بن المحمد أبو بكر، الدار السلفية، ط٢ (١٣٩٩ هـ-١٩٧٩م).
- ۱۸۳ كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار، المقريزي: أحمد بن علي تقي الدين، أبو العباس، دار صادر بيرت، طبعة جديدة بالأوفست (دـت).
- ١٨٤ كتاب الوجيز في فقه مذهب الإمام الشافعي، الغزالي: محمد بن محمد بن محمد أبو حامد، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م).
- ۱۸۵ كتاب الهادي أو عمدة الحازم، موفق الدين، ابن قدامة المقدسي، عبد الله بن أحمد بن محمد، طبع على نفقة صاحب السمو الشيخ على بن عبد الله بن قاسم آل ثاني حاكم قطر. (دـت).
- ۱۸٦ كتاب الهداية، الكلوذاني، محفوظ بن أحمدت ٥١٠، ط١، ١٨٦ هـ، مطابع القصيم.
- ۱۸۷ كشاف القناع عن متن الإقناع ، البهوتي: منصور بن يونس بن إدريس القاهرة، مطبعة أنصار السنة (١٣٦٦ هـ-١٩٤٧م).
- ۱۸۸ كشف الأستار عن زوائد البزار عن الكتب الستة، الهيثمي، علي بن أبي بكر بن سليمان تحقيق: حبيب الرحمن الأعظمي، بيروت، مؤسسة الرسالة (۱۳۹۹ هـ ۱۹۷۹م).

مسلسل المرجع

- ۱۸۹ كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون: حاجي خليفة مصطفى بن عبد الله، دار الفكر (۱٤٠٢ هـ- ۱۹۸۲م).
- ۱۹۰ كفاية الأخبار في حل غاية الاختصار، أبو بكر بن محمد الحسيني الحصني تقي الدين، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط٢ (دـت).

كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، التقي الهندي على التقي ابن

۱۹۱ حسام الدین، ت ۹۷۰ هـ، علاء الدین، مؤسسة الرسالة بیروت (۱۳۹۹ هـ ۱۳۹۹م).

حرف اللام

- ۱۹۲ اللباب في تهذيب الأنساب، ابن الأثير: عز الدين بن الأثير الجزري، دار صادر، بيروت (۱٤٠٠هـ ۱۹۸۰م).
- 19۳ اللباب في الجمع بين السنة والكتاب، المنبجي: علي بن زكريا، أبو محمد ت ١٨٦ هـ، تحقيق د/ محمد فضل المراد، دار الشروق للنشر والتوزيع والطباعة، ط ١ (١٤٠٣ هـ-١٩٨٣م).
- ١٩٤ اللباب في شرح الكتاب، الغنيمي: عبد الغني ت ١٢٩٨ هـ، ط٤، (١٣٨ هـ ١٢٩٨)، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد.
- ۱۹۵ لسان العرب، ابن منظور: محمد بن مكرم بن علي، جمال الدين، أبو الفضل بيروت، دار لسان العرب.
- 197 اللمع في أصول الفقه مع تخريج أحاديثها، إبراهيم بن علي الشيرازي، أبو إسحاق ت ٤٧٦ هـ، عالم الكتب، بيروت ط ١ (١٤٠٥ هـ ١٤٠٥).
- ۱۹۷ المبدع في شرح المقنع، ابن مفلح، إبراهيم بن محمد بن عبد الله، أبو إسحاق، دمشق، بيروت، المكتب الإسلامي ۱۹۸۰م.

مسلسل

حرف الميم

- ۱۹۸ متن الغاية والتقريب المشهور بمتن أبي شجاع د/ مصطفى ديب البغا، دار الإمام البخاري، دمشق، حلب، ط۱ (۱۳۹۸ هــ ۱۹۷۸م).
- ۱۹۹ مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، الهيشمي: علي بن أبي بكر، نور الدين ت ١٩٩٠ هـ ١٩٨٢م).
- ۲۰۰ مجمل اللغة، ابن فارس: أحمد بن فارس بن زكريا، أبو الحسين، دراسة وتحقيق زهير عبد المحسن سلطان مؤسسة الرسالة، الطبعة الأولى (١٤٠٤ هــ١٠٨٤م).
- ۲۰۱ مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ، بيروت ، مطابع دار العربية الإسلام ابن تيمية ، بيروت ، مطابع دار العربية
 - ٢٠٢ المجموع شرح المهذب، النووي، يحيى بن شرف، أبو زكريا.
- ۲۰۳ المحبر، محمد بن حبيب، أبو جعفر ت ٢٤٥ هـ، دار الآفاق الجديدة بيروت، (د_ت).
- ٢٠٤ المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، عبد الحق بن غالب بن عطية أبو محمد، تحقيق المجلس العلمي بفاس (١٣٩٧ هـ- ١٩٧٧ م).
- ٢٠٥ المحرر في الفقه للرافعي: عبد الكريم الرافعي القزويني، القاهرة، دار الكتب القومية رقم ٢٤٣ مخطوطة فقه شافعي.
- ٢٠٦ المحصول في علم أصول الفقه ، الرازي: محمد بن عمر بن الحسين، فخر الدين ت ٢٠٦ هـ، تحقيق د/ طه جابر فياض العلواني ط ١ (١٣٩٩ هـ ١٩٧٩م).
- ۲۰۷ المحلى، ابن حزم: علي بن أحمد بن سعيد، أبو محمد ت ٤٥٦ هـ مكتبة الجمهورية العربية (١٣٩٠ هـ ١٩٧٠م).

- ۲۰۸ مختار الصحاح، الرازي: محمد بن أبي بكر، المركز العربي للثقافة والعلوم، طباعة ونشر وتوزيع.
- ۲۰۹ المختار مع شرحه الاختيار، الموصلي: عبد الله بن محمود بن مودود ت ۲۰۹ هـ، دار المعرفة ، بيروت، لبنان ط۳ (۱۳۹۵ هـ، ۱۹۷۰م).
- ۲۱۰ مختصر الخرقي في المذهب الحنبلي، عمر بن الحسين الخرقي ت ٣٣٤هـ مؤسسة الخافقين ومكتبتها ط٣ (١٤٠٢ هـ ١٩٨٢م).
- ۲۱۱ مختصر خليل المالكي، خليل بن إسحاق، أبو الضياء ت ۷۷ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأخيرة (۱٤٠١ هـ ١٤٨١م).
- ۲۱۲ مختصر سنن أبي داود، المنذري: عبد العظيم بن عبد القوي، دار المعرفة، بيروت، لبنان.
- ٢١٣ المختصر في أصول الفقه، البعلي: علي بن محمد بن علي بن عباس المختصر في أصول الفقه، البعلي: على بن محمد بن علي بن عباس الحنبلي أبو الحسن، دار الفكر بدمشق (١٤٠٠هـ ١٤٠٠م) تحقيق د/ محمد مظهر بقا.
- ۲۱۶ مختصر المنتهى الأصولي مع حاشية التفتازاني، ابن الحاجب المالكي ت ۲۱۶ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ۲ (۱٤۰۳ هـ، ۱۹۸۳م).
- ٢١٥ مختصر المزني مع الأم، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان ط٣ (١٣٩٣ هـ ١٩٧٣م).
- ٢١٦ المختصر النافع في فقه الإمامية ، جعفر بن الحسن الحلي ت ٦٧٦ هـ ، أبو القاسم نجم الدين ، ط٢ ، مطبعة وزارة الأوقاف (دـت) .
- ٢١٧ المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن بدران، عبد القادر

- ابن أحمد بن مصطفى، إدارة الطباعة المنيرية بمصر (د-ت).
- ۲۱۸ المدونة الكبرى للإمام مالك بن أنس، رواية سحنون بن سعيد التنوخي، بيروت، دار الفكر، (۱۳۹۸ هــ ۱۹۷۸م).
- ۲۱۹ مرآة الجنان وعبرة اليقظان، عبد الله بن أسعد بن علي بن سليمان اليافعي اليمني المكي ت ٧٦٨ هـ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات سروت، لبنان (دـت).
- مراقي الفلاح شرح نور الإيضاح مع حاشية الطحاوي، حسن بن
 عمار بن علي الشرنبلالي الحنفي، دار الإيمان، دمشق، بيروت
 (د.ت).
- ۲۲۱ المستدرك على الصحيحين في الحديث، الحاكم: محمد النيسابوري، أبو عبد الله، مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض (دـت).
- ۲۲۲ المستصفى في علم الأصول، الغزالي: محمد بن محمد بن محمد، أبو حامد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط۲ (۱٤۰۲ هـ ۱۹۸۲م).
- ۲۲۳ المسلسل ، أبو الطاهر التميمي محمد بن يوسف بن عبد الله ت ٥٣٨ هـ، بقرطبة ، تحقيق محمد عبد الجواد ، وإبراهيم الدسوقي ، وزارة الثقافة والإرشاد القومي (دـت).
- ۲۲٤ مسند الإمام أحمد بن حنبل، أحمد بن محمد بن حنبل، أبو عبد الله دار صادر بيروت (دـت).
- ٢٢٥ مسند أبو عوانة، يعقوب بن إسحاق الإسفراييني ت ٣١٦ هـ، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان (دـت).
- ٢٢٦ المسند للحميدي: عبدالله بن الزبير، أبو بكرت ٢١٩ هـ، عالم

- الكتب، بيروت (د.ت).
- ۲۲۷ مسند الشافعي: محمد بن إدريس، بيروت، دار الكتب العلمية ط۱ (۲۲۷ هـ ۱۹۸۰م).
- ۲۲۸ المصنف، الصنعاني: عبد الرزاق بن همام، أبو بكرت ۲۱۱ هـ، تحقيق حبيب عبد الرحمن الأعظمي، المجلس العلمي ط۱، (۱۳۹۲هـ ۱۳۹۲)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان.
- ٢٢٩ المطلع على أبواب المقنع، البعلي: محمد بن أبي الفتح، شمس الدين أبو عبد الله ت ٧٠٩هـ، المكتب الإسلامي للطباعة والنشرط (١٣٨٥ هـ ١٩٦٥م).
- ۲۳۰ معاني القرآن، الفراء، يحيى بن زيادت ۲۰۷ هـ، أبو زكريا عالم الكتب، بيروت ط۲، ۱۹۸۰م.
- ۲۳۱ المعتمد في أصول الفقه، البصري، محمد بن علي بن الطيب المعتزلي أبو الحسن ت ٤٣٦ هـ، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان ط١ (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣م).
- ٢٣٢ معجم البلدان: الحموي: ياقوت بن عبد الله ، شهاب الدين أبو عبد الله، دار بيروت للطباعة والنشر (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م).
- ۲۳۳ معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، نشر مكتبة المثنى، بيروت، ودار إحياء التراث العربى، بيروت.
- ٢٣٤ المعجم الكبير، الطبراني، سليمان بن أحمد ت ٣٦٠ هـ، تحقيق حمدي عبد المجيد السلفي، الدار العربية للطباعة (دـت).
- ۲۳۵ المغازي، الواقدي، محمد بن عمر بن واقد ت ۲۰۷ هـ، عالم الكتب، بيروت.

- ۲۳۲ المغرب، المطرزي: ناصر الدين بن عبد السيد، أبو الفتح، تحقيق محمود فاخوري وعبد الحميد مختار، مكتبة أسامة بن زيد، حلب، سورية ط۱ (۱۳۹۹ هـ ۱۹۷۹م).
- ۲۳۷ المغني ، ابن قدامة المقدسي: عبد الله بن أحمد بن محمد، موفق الدين ، أبو محمدت ۲۲۰ هـ، مكتبة الرياض الحديثة (۱٤۰۱ هـ، ۱۹۸۱م).
- ٢٣٨ مغني المحتاج إلى معرفة معاني ألفاظ المنهاج، الخطيب: محمد الشربيني دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.
- ٢٣٩ المفردات في غريب القرآن، الأصفهاني، الحسين بن محمد، أبو القاسم ت ٢٠٥ هـ، تحقيق محمد سيد كيلاني، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر (١٣٨١ هـ- ١٩٦١م) الطبعة الأخرة.
- ۲٤٠ المقاصد الحسنة، السخاوي: محمد بن عبد الرحمن بن محمد، شمس الدين، أبو الخير، بيروت، دار الكتب العلمية (١٣٩٩ هـ- ١٩٧٩م).
- ۲٤۱ مقدمات ابن رشد مع المدونة، ابن رشد: محمد بن أحمد بن أحمد أبو الوليد، بيروت، دار الفكر (۱۳۹۸ هــ ۱۹۷۸م).
- 7٤٢ المقنع في فقه إمام السنة أحمد بن حنبل المقدسي: عبد الله بن أحمد ابن قدامة، موفق الدين، منشورات المؤسسة السعيدية بالرياض (دـت).
- ۲٤٣ المنتقى شرح موطأ مالك، الباجي، سليمان بن خلف بن أيوب، أبو الوليدت ٤٩٤ هـ، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان ط٣

- (4.31 a_4API).
- ٢٤٤ المنتقى من أخبار المصطفى، مجد الدين ابن تيمية الحراني، أبو البركات المطبعة الرحمانية بمصرط (١٣٥٠ هـ ١٩٣١ م).
- ٢٤٥ المنطق المفيد، البهنسي، محمد عبد العزيز ط٤، مطبعة دار السفينة بطنطا (دـت).
- ۲٤٦ المنهاج مع مغني المحتاج، النووي يحيى بن شرف أبو زكريا، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان (دـت).
- ٢٤٧ المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، أبو اليمين مجير الدين عبد الرحمن بن محمد العليمي ت ٩٢٨ هـ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، عالم الكتب ط٢ (١٤٠٤ هـ- ١٩٨٤م). بيروت.
- 7٤٨ منحة المعبود في ترتيب مسند الطيالسي أبو داود مذيلاً بالتعليق المحمود على منحة المعبود الساعاتي أحمد عبد الرحمن البنا، بيروت المكتبة الإسلامية ط٢،٠٠٠ هـ.
- 7٤٩ موارد الظمآن إلى زوائد ابن حبان، الهيشمي علي بن أبي بكر بن سليمان نور الدين، تحقيق محمد عبد الرزاق حمزة، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان (د-ت).
- ۲۵۰ الموطأ، مالك بن أنس بن مالك بن أبي عامر، أبو عبد الله، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية القاهرة (۱۳۷۰ هـ- ۱۹۵۱م).
- ٢٥١ المهذب مع المجموع ، الشيرازي: إبراهيم بن علي بن يوسف، أبو إسحاق ت ٤٧٦ هـ.

مسلسل

۲۵۲ ميزان الاعتدال ، الذهبي: محمد بن أحمد بن عثمان ، أبو عبد الله ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان (دـت).

حرف النون

- ۲۵۳ النتف في الفتاوى ، السندي: علي بن الحسين بن محمد، أبو الحسن ت ٢٦١ هـ، مؤسسة الرسالة، بيروت دار الفرقان، عمان ط ٢ (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م).
- ٢٥٤ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة. يوسف بن تغري بردي بن عبد الله أبو المحاسن، طبعة مصورة عن طبعة دار الكتب، مطابع كوستاتوماس وشركاه.
- ۲۰۵ نزهة الأعين النواظر في علم الوجوه والنظائر، ابن الجوزي، عبد الرحمن، جمال الدين أبو الفرج، تحقيق: محمد عبد الكريم كاظم الراضى مؤسسة الرسالة، بيروت ط١ (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م).
- ٢٥٦ نصب الراية لأحاديث الهداية ، الزيلعي : عبد الله بن يوسف بن محمد أبو محمد، جمال الدين ت ٧٦٢ هـ ، مطبعة دار المأمون بشبرا ط١ (١٣٥٧ هـ ١٩٣٨م).
- ۲۵۷ نهایة السول مع شرح البدخشي، الأسنوي: جمال الدین عبد الرحیم ت ۲۷۷ هـ، دار الکتب العلمیة، بیروت، لبنان، ط۱ (۱٤۰۵ هـ. ۱۹۸٤م).
- ۲۰۸ النهاية في غريب الحديث والأثر، ابن الأثير: المبارك بن محمد بن المجزري أبو السعادات مجد الدين، تحقيق طاهر أحمد الزاوي، محمود محمد الطناحي، دار إحياء الكتب العربية ط١ (١٣٨٣ هـ- ١٩٦٤م).

مسلسل

- ۲۵۹ نهایة المحتاج إلى شرح المنهاج، الرملي: محمد بن أبي العباس أحمد حمزة، دار التراث العربي، بيروت، لبنان (د-ت).
- ٢٦٠ نهاية الوصول في دراية الأصول، مخطوط، للأموي المعروف بالهندي.
- ۲۲۱ نيل الأوطار شرح منتقى الأخبار من أحاديث سيد الأبرار، الشوكاني محمد بن علي بن محمد ت ١٢٥٥ هـ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت لبنان ط١ (١٤٠٢ هـ-١٩٨٢م).

حرف الهاء

- ٢٦٢ هداية السالك إلى المذاهب الأربعة في المناسك، تحقيق د/ صالح بن ناصر الخزيم على الاستنسل، ابن جماعة: عبد العزيز بن محمد ت
 - 777 VIVa (4.31 a.3.31 a).
- الهداية في تخريج أحاديث البداية، الغماري: أحمد بن محمد بن الصديق أبو الفيض ١٤٠٧ هـ، عالم الكتب، بيروت ط١ (١٤٠٧ هـ، ١٩٨٧م).
- ٢٦٤ الهداية مع البناية ، المرغيناني ، علي بن أبي بكر بن عبد الجليل ، برهان الدين ، أبو الحسن ، دار الفكر ط١ (١٤٠١ هـ ١٩٨١م) .
- 770 هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي دار الفكر (١٤٠٢ هـ- ١٩٨٢م).
- ٢٦٦ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، السيوطي: جلال الدين عبد الرحمن ت ٩١١ هـ، تحقيق وشرح د/ عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية (١٣٩٤ هـ- ١٩٧٥م).

مسلسل

حرف الواو

- ٢٦٧ الوافي بالوفيات: خليل بن أيبك الصفدي، صلاح الدين ط٢ غير منقحة (١٣٩٤ هـ ١٩٧٤م).
- ٢٦٨ الوصول إلى الأصول، البغدادي: أحمد بن علي بن برهان، شرف الإسلام، أبو الفتح، تحقيق د/ عبد الحميد علي أبو زنيد، مكتبة المعارف. الرياض ط ١ (١٤٠٤ هـ ١٩٨٤م).
- ۲۲۹ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: أحمد بن محمد بن إبراهيم، شمس الدين أبو العباس، تحقيق د/ إحسان عباس دار صادر، بيروت (دـت).

* * *





فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
0/1	الافتتاحية:
9/1	المقدمة:
11/1	نسبه وكنيته ولقبه
10/1	اسمه تسميته بابن الدهان
17/1	من كني بكنيتهمن كني بكنيته
1 / / 1	شعره وأدبهشعره وأدبه
۲۰/۱	نحوه ولغته
11/1	كتبه
1 / 3 7	وصف النسخ
٣٧/١	منهجي في التحقيق
44/1	كتاب تقويم النظرك
44/1	نسبة الكتاب إلى المؤلف
49/1	منهجه في تأليفه
1/73	تنبيهات
01/1	كتاب تقويم النظر محققًاكتاب تقويم النظر محققًا
09/1	تفهيم: حاسة السمع أحد الحواس الخمس
7./1	فصل: في عيوب اللسان:
1/17	مقدمة: ركب من الحروف ثلاثة أنواع
1/75	مقدمة: والكلم ينقسم إلى مفرد ومركب ومؤلف

الصفحة	الموضوع
1771	مقدمة: والاسم ينقسم إلى جزئي وكلي
1 / 75	مقدمة: وينقسم الاسم إلى محصل وغير محصل
78/1	مقدمة: وتنقسم الأسماء إلى متباينة
1/15	مقدمة: الأسماء المنقولة والمستعارة والمصرفة
19/1	تفهيم: إذا قدمت شيئًا وأخبرت عنه بشيء
٧٠/١	مقدمة: إذا تواردت الصفات على شيء
V1/1	مقدمة: للفظة ثلاث دلالات
VY / 1	مقدمة: القياس قول مؤلف
VY / 1	مقدمة: إذا عرف المسمى بسمة مقتضية
٧٣/١	مقدمة: متى أجريت شيئين
V { / \	مقدمة: أقل ما تلتئم القضية من جزءين
V0/1	مقدمة: القضية تكون على وجود الشيء
V7/1	مقدمة: تقابل القضايامقدمة: تقابل القضايا
1/57	مقدمة: وهذه القضايا تنقلب
YV / 1	مقدمة: نجعل الأمثلة بالحروف الخالية عن معنى
VV / 1	مقدمة: في تركيب القياس الحملي
٧٨/١	الشكل الأول
۸٠/١	الشكل الثاني
۸۲/۱	الشكل الثالث
۸٧/١	الشرطي المتصل
۸٧/١	الشرطي المنفصل
۸۸/۱	قياس الخلف

الصفحة	الموضوع
19/1	قياس الاستقراء
1 / 1	إشارة إلى معارف تتداول بين النظار
91/1	تفهيم: مقدمات القياستفهيم: مقدمات القياس
91/1	تفهيم: أمهات المطالب أربع
97/1	تفهيم: وجه الدليل
97/1	تفهيم: الأمر
97/1	تفهيم: العام
97/1	تفهيم: المطلق
94/1	تفهيم: النص
94/1	تفهيم: الظاهر
98/1	تفهيم: التأويل
98/1	تفهيم: المجمل
98/1	تفهيم: المنطوق
90/1	تفهيم: المفهوم
90/1	تفهيم: الخطاب
97/1	تفهيم: تنقيح المناط
9 / / 1	تفهيم: المؤثر
9 / 1	تفهيم: العلة
99/1	تفهيم: فيما يعود إلى المنقول
	كتاب الطهارة
	الطهارةا
171/1	المسألة ١: إزالة النجاسة

الصفحة	الموضوع
177/1	المسألة ٢: التغير بمخالطة طاهر يستغنى عنه
144/1	المسألة ٣: نبيذ التمر
1 2 7 / 1	المسألة ٤ : شعر الميتة
180/1	المسألة ٥ : ذكاة غير المأكول
104/1	المسألة ٦: جلد الكلب والخنزير والمتولد منهما
104/1	المسألة ٧: طهارة الحدث
1/751	المسألة ٨: الترتيب في الوضوء
170/1	المسألة ٩ : تثليث مسح الرأس
1/1/1	المسألة ١٠ : المضمضة والاستنشاق
1 / ٤ / ١	المسألة ١١ : لمس النساء غير المحارم
144/1	المسألة ١٢ : لمس الذكر بباطن الكف
117/1	المسألة ١٣ : الخارج من غير السبيلين
110/1	المسألة ١٤ : القهقهة في الصلاة
144/1	المسألة ١٥ : مني الآدمي
190/1	المسألة ١٦ : إذا اشتبهت عليه الأواني
1911	المسألة ١٧ : سؤر السباع
7.1/1	المسألة ١٨ : قليل النجاسة
7.8/1	المسألة ١٩ : الاستجمار بالحجر
	المسألة ٢٠: استقبال القبلة بالفرجين
	المسألة ٢١ : المتيمم إذا رأى الماء في خلال صلاته
	المسألة ٢٢ : إذا وجد من الماء ما يكفي بعض أعضائه
1777	المسألة ٢٣ : إذا نسى الماء في رحله فتيمم وصلى ثم وجده

الصفحة	الموضوع
270/1	المسألة ٢٤ : التيمم للفريضة قبل دخول وقتها
1/177	المسألة ٢٥: طلب الماء قبل التيمم
75V /1	المسألة ٢٦ : التيمم بالأجزاء الأرضية غير التراب
78./1	المسألة ٢٧ : إذا لم يجد الطهورين: الماء والتراب
1 2 7 3 7	المسألة ٢٨: الطهارة الكاملة قبل لبس الخف
7 2 7 / 1	المسألة ٢٩: إذا مسح في الحضر ثم سافر
10./1	المسألة ٣٠: إذا انقطع دم الحائض لأقله
	كتاب الصلاة
1/757	المسألة ٣١ : وجوب الصلاة
1/457	المسألة ٣٢: الإقامة كم هي؟
1/4/1	المسألة ٣٣: إذا اشتبهت عليه القبلة
YVV / 1	المسألة ٣٤ : الصبي إذا صلى أول الوقت وبلغ فيه
۲۸۰/۱	المسألة ٣٥ : القراءة في الركعتين الآخرتين
Y	المسألة ٣٦: قراءة الفاتحة في الصلاة
194/1	المسألة ٣٧ : البسملة
Y9V/1	المسألة ٣٨: قراءة الفاتحة خلف الإمام
٣٠٠/١	المسألة ٣٩ : قراءة القرآن بغير لغة العرب
٣٠٤/١	المسألة ٤٠ : رفع اليدين عند التكبير والرفع منه
	المسألة ٤١: إذا تكلم في الصلاة ناسيًا أو مكرهًا
415/1	المسألة ٤٢ : إذا فاتته صلوات وارتد ثم عاد
710/1	المسألة ٤٣ : إذا صلى أول الوقت وارتد ثم عاد في الوقت
44./1	السألة ٤٤: سحه د السهم

الصفحة	الموضوع
۲۲۳/۱	المسألة ٤٥ : إذا وقفت المرأة إلى جنب الرجل في الصلاة
۲۳۱/۱	المسألة : عورة الرجل
٣٣٤/١	المسألة : عورة الحرة بالنسبة للصلاة عورة الحرة بالنسبة للصلاة
	المسألة : إذا ما بدا من عورة الرجل أو المرأة شيء في الصلاة مع
441/1	القدرة على السترة هل تبطل أم لا؟
7 2 7 / 1	المسألة : إذا عدم السترة هل يصلي قائمًا : إذا عدم السترة هل يصلي قائمًا
750/1	المسألة : إذا كان وحده أيستر عورته؟
7 { 1 }	المسألة : إذا لم يجد إلا حريرًا أو نجسًا المسألة
408/1	المسألة ٤٦: إذا بان الإمام جنبًا أو محدثًا
TOA/1	المسألة ٤٧ : إذا اقتدى مفترض بمتنفل
1/757	المسألة ٤٨ : إذا صلى الكافر جماعة في مسجد أو غيره
۲/۱/۲۳	المسألة ٤٩: الوتر
779/1	المسألة ٥٠: كمية الوتر
TV0/1	المسألة ٥١ : القصر في السفر
TV9/1	المسألة ٥٢ : العاصي بسفره
٣٨٣/١	المسألة ٥٣ : التسليم
٣٨٧/١	المسألة ٤٥: لفظ التكبير
44./1	المسألة ٥٥: تارك الصلاة عمدًا
498/1	المسألة ٥٦ : الشهيد
٤٠١/١	المسألة ٥٧ : غسل الزوج زوجته
	المسألة ٥٨ : الصلاة على ميت غائب بالنية وعلى جزء من الميت وعلى
٤٠٥/١	القبرا

الصفحة	الموضوع
٤٠٩/١	المسألة ٥٥: الآدمي إذا مات
1/7/3	المسألة ٢٠: الصلاة على الميت
	كتاب الزكاة
17/7	المسألة ٦١: إذا زادت الإبل على ١٢٠
1 / / ٢	المسألة ٦٢ : إذا تلف مال الزكاة بعد التمكن من الأداء
7 · / ٢	المسألة ٦٣ : المستفاد في أثناء الحول المنعقد على كمال النصاب
7 2 / 7	المسألة ٦٤ : صغار النعم إذا بلغت نصابًا سائمة
71/17	المسألة ٦٥ : الخلطة إذا تمت بشرائطها
٣٦/٢	المسألة ٦٦ : الصبي والمجنون
٤٠/٢	المسألة ٦٧ : من ملك نصابًا وعليه دين
25/7	المسألة ٦٨ : دفع القيم في الزكوات
٤٨/٢	المسألة ٢٩: النقدان
07/7	المسألة ٧٠ : واجب النصاب
09/4	المسألة ٧١ : إذا مات من عليه زكاة قبل أدائها
7/ 75	المسألة ٧٧: الحلي المباح
7/ 7	المسألة ٧٣ : العشر والخراج
٧٠/٢	المسألة ٧٤ : النصاب في المعشرات
٧٣/٢	المسألة ٧٥ : كل ما يقتات غالبًا ونادرًا
	كتاب الصيام
	المسألة ٧٦ : تبييت النية
	المسألة ٧٧ : تعيين النية
9./4	المسألة ٧٨ : المطاوعة في شهر رمضان

الصفحة	الموضوع
98/4	المسألة ٧٩ : الإفطار بالأكل والشرب
91/7	المسألة ٨٠ : إذا جامع في يومين من رمضان
	مسائل الصيام
1.4/	المسألة ٨١ : إذا انفرد برؤية الهلال ورد الحاكم شهادته إن جامع
117/7	المسألة ٨٢ : إذا وصل إلى جوفه بمضمضة أو إكراه
1/7/1	المسألة ٨٣ : المجنون إذا أفاق في أثناء الشهر
17./7	المسألة ٨٤ : إذا شرع في صلاة أو صوم تطوع
178/7	المسألة ٨٥ : إذا نذر صوم العيد وأيام التشريق
	مسائل الجج
	المسألة ٨٦ : إذا بذل الولد بدنه للأب أو ماله مع عجزه عنهما أو عن
147/4	أحدهما
1 2 1 / 7	المسألة ۸۷ : وجوب الحج
188/4	المسألة ٨٨ : من عليه فرض الحج لو تنفل به أو نفل به
1 2 7 / 7	المسألة ٨٩ : شوال وذو القعدة وذو الحجة أشهر الحج
10./4	المسألة ٩٠ : إذا أحرم بحجتين أو عمرتين
	من مسائل الحج
109/4	المسألة ٩١ : الاستئجار على الحج
175/	المسألة ٩٢ : إحرام الصبي المميز
	المسألة ٩٣ : إذا اشترك محرمون في قتل صيد
	المسألة ٩٤ : ما لا يؤكل لحمه
	المسألة ٩٥: المحرم إذا دل محرمًا على صيد
144/	المسألة : إذا مات وقد وجب عليه الحج ولم يوص به

الصفحة	الموضوع
	كتاب البيوع
119/4	المسألة ٩٦: بيع الأعيان الغائبة
198/4	المسألة ٩٧ : خيار المجلس في المعاوضات
191/	المسألة ٩٨ : خيار الشرط
7.7/7	المسألة ٩٩: الملك في مدة الخيار
7/5.7	المسألة ١٠٠ : خيار أربعة أيام
711/	المسألة ١٠١: علة الربا
774/7	المسألة ١٠٢ : العلة في النقدين
777/7	المسألة ١٠٣: الجنس بإفراده
747 /7	المسألة ١٠٤: التقابض في المجلس في بيع الطعام به
7/ 577	المسألة ١٠٥: بيع الرطب بالتمر أو بالرطب
7 2 0 3 7	المسألة ١٠٦: مد عجوة
7 2 9 7	المسألة ۱۰۷: إذا اشترى بدراهم معينة
707/7	المسألة ١٠٨: بيع العقار قبل القبض
Y 0 V /Y	المسألة ١٠٩: بيع لحم الشاة بشاة
7/177	المسألة ١١٠: العينة
7/1/7	المسألة ١١١: وطء الثيب
7/3/7	المسألة ١١٢: الزوائد المنفصلة
۲ / / / / /	المسألة ١١٣: المصراة
7 \ 7 \ 7	المسألة ١١٤: تفريق الصفقة
71017	المسألة ١١٥ : إذا اشترى بشرط البراءة من العيوب
791/7	المسألة ١١٦ : إلحاق الزيادة بعد لزوم العقد

الصفحة	الموضوع
790/7	المسألة ١١٧ : نزاع المتبايعين في الثمن أو الثمن
7 1 1 1 7	المسألة ١١٨: البيع الفاسد
7.7/7	المسألة ١١٩: بيع الفضولي
۲/ ۲ ، ۳	المسألة ١٢٠: إذا اشترى الكافر عبدًا مسلمًا
7/7/7	المسألة ١٢١: بيع لبن الآدميات
7/517	المسألة ١٢٢: بيع الكلب
7/9/7	المسألة ١٢٣: تصرفات الصبي المميز١٢٣
7/77	المسألة ١٢٤: إذا باع نخلة قبل التأبير
7/17	المسألة ١٢٥ : إذا فرق بين الأم وصغيرها في البيع
	مسائل المائذوج
77 177	المسألة ١٢٦ : إذا أذن لعبده في نوع تجارة
٣٣٥ /٢	المسألة ١٢٧ : إذا رآه بتصرف وسكت
٣٣٨ /٢	المسألة ١٢٨ : المأذون هل تتعلق الديون برقبته
7/ 737	المسألة ١٢٩: إذا أبق المأذون
7/037	المسألة ١٣٠ : هل للمأذون عقد الإجارة على نفسه
	مسائل السلم
٣٥١ /٢	المسألة ١٣١: السلم على المنقطع
7/507	المسألة ١٣٢: السلم في الحال
7/907	المسألة ١٣٣ : السلم في الحيوان
7/757	المسألة ١٣٤ : هل يجوز أن يكون رأس المال جزافًا؟
7/177	المسألة ١٣٥ : إذا وجد بالمسلم فيه عيبًا وحدث عنده عيب

الصفحة	الموضوع
	مسائل الرهن
440/4	المسألة ١٣٦: رهن المشاع
7/9/7	المسألة ١٣٧ : منافع المرهون
7/7/7	المسألة ١٣٨: عتق المرهون
٣٨٥/٢	المسألة ١٣٩: زوائد المرهون العينية
٣٨٨/٢	المسألة ١٤٠: إذا تلف المرهون
7/107	المسألة ١٤١: رهن المغصوب من الغاصب
٢/ ٣٠٤	المسألة ١٤٢ : استدامة قبض المرهون
٤٠٦/٢	المسألة ١٤٣ : الرهن قبل وجوب الحق١٤٣
٢/ ٩٠٤	المسألة ١٤٤ : إذا ارتهن عصيرًا فوجده خمرًا واختلفا
2/1/3	المسألة ١٤٥: تخليل الخمر
	من مسائل البيح
2/173	المسألة ١٤٦: إفلاس المشتري بالثمن
2/073	المسألة ١٤٧: السفيه المبذر
۲/ ۳۰	المسألة ١٤٨: الصلح على الإنكار
27 373	المسألة ١٤٩: إذا مات المحال عليه ملفسًا.
	من مسائل
	الإعسار والميت المفلس والكفالة والضمائ والشركة
٢/ ٨٣٤	المسألة ١٥٠: من ثبتت عسرته
	الميت المفلس والكفالة والشركة
	المسألة ١٥١: الميت المفلس
2 4 / 4	المسألة ١٥٢ : الكفالة بالأعيان المضمونة والأنفس

الصفحة	الموضوع
٢/ ٢٥٤	المسألة ١٥٣: ضمان المال المجهول وما لم يجب
٤٥٥/٢	المسألة ١٥٤: إذا شرط الشريكان تفاضل الربح
٤٥٩ /٢	المسألة ١٥٥: شركة المفاوضة والأبدان والوجه
	الوكالة والعارية
۱۰ /۳	المسألة ١٥٦: التوكيل من غير رضا الخصم
18/4	المسألة ١٥٧ : الوكيل في الخصومة
1 / / / ~	المسألة ١٥٨: الوكيل بالبيع مطلقًا
۲./۳	المسألة ١٥٩: مسلم وكل ذميًا في شراء خمر أو خنزير
77/4	المسألة ١٦٠: العارية
	مسائل الإقرار
٣٣ /٣	المسألة ١٦١ : غرماء إقراري الصحة والمرض
٣٧ /٣	المسألة ١٦٢: الإقرار للوارث في مرض الموت
٤ • /٣	المسألة ١٦٣ : إذا أقر بمال عظيم
28/4	المسألة ١٦٤ : إذا أقر بعض الورثة بدين وأنكر الآخر
٤٧/٣	المسألة ١٦٥: إذا أقر الابن المستغرق للأب بأخ
	مسائل الغصب
٣/ ٢٥	المسألة ١٦٦ : إذا فقأ عيني عبد
7./٣	المسألة ١٦٧ : المضمونات بالغصب
77 75	المسألة ١٦٨ : زوائد المغصوب
77/55	المسألة ١٦٩ : منافع المغصوب
٧٠/٣	المسألة ١٧٠: المستكرهة على الزنا
	بقية مسائل الغصب
۸٠/٣	المسألة ١٧١: غصب العقار

الصفحة	الموضوع
۸۳ /۳	المسألة ١٧٢ : إذا غصب ساجة أدرجها في بنائه
٣/ ٦٨	المسألة ١٧٣: إذا غصب حنطة فطحنها
19/4	المسألة ١٧٤: إذا غصب حنطة فبذرها
97/4	المسألة ١٧٥: إذا خرق الثوب خرقًا فاحشًا
1 • 1 /٣	المسألة ١٧٦ : إذا فقأ عيني فرس
1.8/4	المسألة ١٧٧: المسلم إذا أراق خمر الذمي
١٠٨/٣	المسألة ١٧٨ : إذا غصب جارية فحملت في يده وولدت
117/4	المسألة ١٧٩: إذا قدم الغاصب الطعام إلى المالك فأكله بحكم الضيافة
110/	المسألة ١٨٠ : إذا غصب شيئًا وتلف في يده
	الشفعة والمساقاة
17./	المسألة ١٨١: مستحق الشفقعة
170/4	المسألة ١٨٢: الشقص الممهور
179/4	المسألة ١٨٣ : كيف نقسم الشفعة بين الشركاء؟
127/2	المسألة ١٨٤ : إذا بني المشتري أو غرس
150/5	المسألة ١٨٥ : المساقاة على النخل والكرم
	مسائل الإجارة
1 24 /4	المسألة ١٨٦: الأجرة
154/4	المسألة ١٨٧ : موت أحد المستأجرين
١٠. /٣	
10./1	المسألة ١٨٨: إجارة المشاع
	المسألة ۱۸۸: إجارة المشاع

الصفحة	الموضوع
	إحياء الموات والوقف والهبة واللقطة
170/4	المسألة ١٩١: إذن الإمام في إحياء الموات
179/4	المسألة ١٩٢: الوقف
175/4	المسألة ١٩٣: الهبة
149/4	المسألة ١٩٤: هبة المشاع احتمل القسمة أو لم يحتمل
114 /4	المسألة ١٩٥: جهة اللقطة بعد تعريف سنة
	مسائل الفرائهن
198/4	المسألة ١٩٦: الصبي المميز الذي يعقل عقل مثله
194/4	المسألة ١٩٧ : الفاضل عن سهام ذوي الفروض
۲۰۱/۳	المسألة ١٩٨: ذوو الأرحام
۲.٧/٣	المسألة ١٩٩: المشركة
۲۱۰/۳	المسألة ٢٠٠: الجد مع الأخوة والأخوات
	مسائل من الفرائهن
Y 1 V / T	المسألة ٢٠١: المرتد إذا مات أو قتل مرتدًا
777/4	المسألة ٢٠٢: القتل من الصبي والمجنون
770/4	المسألة ٢٠٣: القرابات بنكاح المجوس ووطء شبهة
77	المسألة ٢٠٤: إذا قتل العادل الباغي
771/7	المسألة ٢٠٥: الموالاة
	مسائل الوصايا
	المسألة ٢٠٦: إذا أوصى بثلث ماله أو بنصفه
750/4	المسألة ٢٠٧: إذا أوصى بجميع ماله ولا وارث له
7 2 1 / 4 3 7	المسألة ٢٠٨: الموصى إليه بالتصرف في نوع

الصفحة	الموضوع
701/4	المسألة ٢٠٩: الوصية للقاتل
708/4	المسألة ٢١٠: إذا اشترى الوصي شيئًا من مال اليتيم
	الوديعة وما بعدها من ربع البيوع
7/157	المسألة ٢١١: إذا تعدى المودع في الوديعة
777/4	المسألة ٢١٢: إذا أودع صبيًا فأتلف الوديعة
۲۷۰/۳	المسألة ٢١٣: السلب
TV & /T	المسألة ٢١٤: إذا جاوز الدرب فارسًا فنفق فرسه
۲۷۷ /۳	المسألة ٢١٥: استيعاب الأصناف الثمانية في الصدقات
۲۸۱/۳	ملحق بأعلام وردت في الهوامش ولم أترجم لها هناك
	الفهارس
	وتشتمل على:
٣٠١/٣	١ ـ فهرس الآيات القرآنية
٣١٥/٣	٢ ـ فهرس الأحاديث والآثار
٣٣٩ /٣	٣- فهرس الأعلام
T0T/T	٤ ـ فهرس الكلمات اللغوية
777/	٥ ـ فهرس الأشعار٥
۳۷۱/۳	٦ ـ فهرس الألغاز
٣٧٥ /٣	٧ ـ فهرس المصادر والمراجع٧
٣٠٩/٣	۸ - فهرس الموضوعات ۸ -